



GENERAL
LIBRARY

فقه الصادق

و هو تعليق

على كتاب المكاسب للشيخ الاعظم والفقير الاكبر الشيخ الاتصاري ر

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

مد ظله العالی

الجزء الثالث عشر من كتاب

فقه الصادق

وهو تعليق

على كتاب المكاسب للشيخ الاعظم و الفقيه الاكبر الشيخ الانصارى ره

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

مد ظله العالی

چاپخانه مهر استوار

KBL

. H89

1953

vol. 13

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما أولينا من التفقه في الدين والهداية إلى الحق والفضل
صلواته على رسوله صاحب الشريعة الخالدة وعلى آله العلماء بالله الامناء على
حلاله وحرامه وبعد فهذا هو الجزء الثالث عشر من كتابنا فقه الصادق وقد وفقنا
لطبعه والمرجى من الله تعالى التوفيق لنشر بقية الاجزاء فانه ولي التوفيق

من شرائط المتعاقدين الاختيار

(قوله قدده ومن شرائط المتعاقدين الاختيار والمراد به القصد الى وقوع مضمون العقد عن طيب نفس الخ) اقول الكلام في هذه المسألة انما هو في اعتبار امر آخر وراء القصد المقوم للعقد الذي انعقد له المسألة السابقة - هو - انه هل يعتبر صدور العقد عن طيب النفس والرضا فلا يجوز ان وقع عن كره - ام لا يعتبر ذلك (فما) يظهر من جماعة منهم الشهدان حيث قالوا ان المكروه قاصد الى اللفظ غير قاصد الى مدلوله - من ارجاع هذا البحث الى البحث السابق وجعل المكروه من مصاديق غير القاصد - في غير محله - (وما ذكره) المصنف رده في توجيهه بان مرادهم ان المكروه غير قاصد لوقوع مضمون العقد في الخارج (فيه) انهم صرحوا بكونه غير قاصد الى مدلوله ووقوع مضمون العقد في الخارج ليس مدلولاله كما هو واضح .

ثم ان المعاملات الرائجة المتعارفة بين الناس انما تكون على اقسام اربعة (الاول) ان تكون لاجل جلب المنفعة (الثاني) ان تكون لاجلب النفع وللدفع الضرر (الثالث) ان تكون لاجل دفع الضرر المترتب على شيء آخر كما اذا كان عياله جاعين فباع ثوبه ليشتري بتمته طعاما - فان البيع انما يكون لدفع ضرر الجوع - و بعبارة اخرى تكون المعاملة للتخلص عن الضرر المتوجه اليه المترتب على امر آخر (الرابع) ان تكون لاجل ترتب الضرر المترتب على ترك المعاملة كما لو اكره عليها .

لاشكال في صحة المعاملة في القسمين الاولين - واما المعاملة في القسم الثالث فهي

مشمولة للعمومات بلا كلام وما يتوهم ان يكون دليلا على بطلانها امر ان (احدهما) مادل على اعتبار طيب النفس الذي سيمر عليك (الثاني) حديث الرفع الاثني - و شيء منهما لا يصلح لذلك (اما الاول) فوجود الرضا وطيب النفس بهاباي معنى كان (واما الثاني) فلان حديث الرفع لوروده مورد الامتنان يختص بما اذا كان في رفع الحكم منة على العباد وحيث لامة في رفع اثر مثل هذه المعاملة فلا تكون مشمولة للحديث (واما ما افاده المحقق الثاني في وجه عدم الشمول - من ان الاضطرار الى المعاملة عبارة عما يكون نفس المعاملة اضطرارية واما اذا كانت المعاملة مما يدفع به الاضطرار فلا يدل الحديث على رفعها كما انه لو كان الخطاء او التسيان متعلقا بامر آخر غير نفس المعاملة و صدرت المعاملة عن عمد و التفات فهذه لا ترتفع بالحديث فيرد عليه (اولا) النقص بما اذا كانت المعاملة غير جائزة في نفسها كما لو لئران لا يبيع داره فان لازم ذلك عدم ارتفاع حرمة البيع مع انه لا اظن ان يلتزم به (وثانيا) ان الاضطرار اذا تعلق بشيء و كانت المعاملة دافعة له لامحالة بتعلق الاضطرار بها ايضا فالصحيح ما ذكرناه .

ادلة بطلان عقد المكره

واما القسم الرابع و هو الذي انعقد له هذه المسألة - و هو عقد المكره - فقد استدل على بطلانه في مقابل العمومات المتضمنة لصحته فيما اذا كان واجدا لجميع ما يعتبر في الصحة من قصد اللفظ والمعنى وغير ذلك من القيود - بوجوه :

الاول: مادل على اعتبار الرضا وطيب النفس - وهو آية التجارة (١) عن تراض - واحاديث (٢) عدم حلية مال امرء مسلم الا يطيب نفسه - والكلام فيهما يقع في موردين (الاول) في ان عقد المكره قاقدل للرضا ام لا (الثاني) في دلالته ما ذكر على اعتبار الرضا في صحة

١ - النساء - الآية ٢٩

٢ - الوسائل - باب ٣ - من ابواب إمكان المصلي - والاحتجاج ص ٢٦٧ - وفروع الكافي

ج ١ - ص ٢٢٦ - والمستدرك ج ١ ص ٢١٢

العقد (ما لا أول) فقد ذهب جميع من المحققين منهم السيد الفقيه والمحقق الأصهباني
والمحقق الأبروي إلى أنه غير فاقد للرصد وإن الرضا ملزم للإرادة (وقد افاد) لمحقق
الأصهباني أنه في وجه ذلك أن إرادته لمحركة للعصلات نحو بعض لا تتعلق بشيء إلا إذا كان
في جهة ملائمة لقوة من لقوى والأفلا تنقذ بحسب الشوق في نفس كى يتأكد إلى
أن يصير عبثاً لحركة العصلات وهذه الملازمة ربما تكون بالإضافة إلى القوى الطبيعية
كالهيرة وغيرها وربما تكون بالإضافة إلى القوة العاطلة كما في شرب المريض الدواء
وربما تحممان فعدم فعل إرادى الأوهو يصدر إمامى شوق طبيعى أو عن شوق عقلى
فليس لرصد وراء الإرادة وماد بها - فالعمل الصادر عن إكراه كالصادر عن اضطراب
إما يكون عن طيب عقى عاك على كراهة الطبيعة و الألباصد (وفيها) أن الرصد
بحسب المفاهيم العرفى يلزم انتهاج النفس فى مقابل انقضاء ذلك ربما يكون مع
إرادته للعمل وآخر لا يكون معها كما فى المكره - وإمامى لمصطفى فهو موجود دائماً و
شئت فحسب ذلك من حال العرف فهل ينوهم حدان يكون قول من فعلت ذلك ما حثرتى
عن غير رصاصى إذا كان مكرها عليه منها فى كلامه هذا (وبالحكمة) لا تسعى لتأمل فى
أن الرصد بحسب المفاهيم عرفى عبر الإرادة وماد بها (وما لمورد ثنائى) فالأظهر عدم
دلالة الآية ورواية عسى عند الرصد (أما إياه) وإياه إذا كان الاستدلال بالمستثنى
منه وهو - لأن كل واحد منكم يسكن بل نطل بدعوى أن عقد لمكره أى الصادر عن غير
رضا من مصاديق لناطل (في رد عليه) به مع أن الحادث الحقيقى الموحى لخروجه عن كونه
باطلاً المستكشف فى المقام من لعمومات لا مجال للاستدلال به وإن كان الاستدلال بالمستثنى
وهو - إلا أن تكون تجارة عن تراص (في رد عليه) أن الاستثناء مقطوع غير معرر وهو لا يبعد
لحصر (وأم الرواية) فلان ظاهر الحلية من جهة أسدها إلى لعل لا إلى المعاملات
لحلية لتكليفية وقد تقدم فى دل الحرة الحاد عشر من هذا لشرح أن الحرمة لتكليفية لا
تستلزم السداد - وعليه فهذه الرواية إما لا تشمل عقد لمكره - لعدم حرمة تكليف وتشمه
ولأنه على عدم نفوذه .

الثاني حديث الرفع (١) ودلالته على بطلان عقد المكره سواءً على ما حققناه في حاشيتنا على الكفاية من عموم الحديث لجميع الأثر ولاحكام التكليبية والوضعية واضحة - فانه يدل على عدم بعود عقد المكره (واما ما افاده الشيخ الاعظم ره من انه يدل على ذلك حتى بقاء على كونه ظاهراً في رفع المؤاحدة - من جهة ان استشهد الامم (ع) به في رفع بعض لاحكام الوضعية كما في صحيح (٢) البرطى حيث استدل (ع) به على عدم وقوع آثار ما حلف به من الطلاق والعناق - يدل على ان المراد بالسوى ليس خصوص المؤاحدة (فبرد عليه) انه بعد فرض كون الحلف بالطلاق والعناق غير صحيح عندما من دون الاكراه ايضاً - لامحالة يكون الاستدلال به غير جار على الحق ولا يكون الحديث مطلقاً على ثبوت وعليه فلا وجه لصراف السوى عن ظاهره اذ لا مشأله سوى دلالة الاقتضاء ونصحيح التعليل ومع فرض كون التطبيق جارياً على وفق التقية لا يبقئ لذلك محل فافهم واعلم بالصحيح ما ذكره .

الثالث النصوص الواردة في طلاق المكره وعقته كحسن (٣) وردة عن النافق (ع) عن طلاق المكره وعقته قال (ع) لس طلاقه بطلاق ولا عقته بعقته وبحوجه غير مبسطة عدم الفرق

حقيقة الاكراه

قوله قدّه ثم ان حقيقة الاكراه لغة وعرفاً حمل الغير على ما يكرهه و يعتبر الخ لا يخطئ انه ما بعد عزم من ان الميراث في صحة لمعامله ومسددها صليق كونها مكرهه عليها وعدمه وان وجود طيب لنفس والرصاص عدمه جسيان عن هذا المقام لا بد من بيان حقيقة الاكراه وبيان ما يفتقر فيها - فاقول حقيقة الاكراه حمل الغير

١ - الوسائل - باب ٥٥ - من ابواب جهاد النفس وميأسه - باب ١٢ - ابواب ١٤

من ابواب كتاب الايمان .

٢ - الوسائل - باب ١٢ - من ابواب كتاب الايمان - حديث ١٠

٣ - الوسائل - باب ٣٧ - من ابواب مقدمات الطلاق وشروطه - حديث ١

على ما يكرهه ويعتبر في صدقه امور (الاول) ان يكون حمل الغير على الفعل واما اذا لم يكن ذلك بل فعله لتوضيحه حاطره فلا يصدق عليه المكروه عليه كما انه لو لم يكن حمل من احد بل كان الحمل له ضرورة او خوفا من حيوان مثلا لا يصدق عليه الاكراه (الثاني) ان يكون حمل الغير مقترنا بوعده منه على تركه بالمطابقة او بالانحراف كما هو الغالب في حمل السلطان الحاضر فلو حمله غيره على فعل مع وعده بالنفع كما لو وعده بان ينصه واليا او اباع داره - لا يكون ذلك مكروها عليه (الثالث) ان يكون لصدد المتوعد به مدغم يكن مستحقا عليه فلو قال بيع دارك والاقبلتلك قصاصا وكان مستحقا عليه او والا اطالست بالدين الذي لي عليك لا يصدق الاكراه (الرابع) ان يكون حمل الغير متعلق بمسئله المعاملة - فلو حمله على اعطاء مال وتوقف ذلك على بيع دره لا يصدق على البيع انه مكروه عليه - وان ابيت عن ذلك فلا اقن من عدم شمول حديث الرافع له فان دفعه تصيب لاثم وسعة وقد مر به يعتبر في شموله كون دفعه مئة وثلاثة (الحامس) ان يحتمل ترتيب الضرر المتوعد به ولا يعتبر العلم به ولا الاقن ولا فرق بين ان يكون الضرر المترتب من الامر او من غيره - فلو امره امر بعمل وحاف من ترتيب الضرر على تركه من ناحية احبه مثلا يصدق عليه انه مكروه عليه

في اعتبار العجز عن التفصي بما لا ضرر فيه

قوله قد مر انه هل يعتبر في موضوع الاكراه اوجحه عدم امكان

التفصي عن الضرر المتوعد به الخ الاقوال هي المسألة خمسة (الاول) اعتبار العجز عن التفصي بالتورية وعبرها في صدقه (الثاني) عدم عتباره (الثالث) التفصيل بين التورية وعبرها فيعتبر العجز عن التفصي بها (الرابع) التفصيل بينهما حكما لا موضوعا (الحامس) انه يعتبر في الاكراه الرافع للحكم التكليفي العجز عن التفصي بالتورية وعبرها - واما في الاكراه الرافع لاثم المعاملة فلا يعتبر ذلك - بل يكفي لعجز

الفعل المتحقق مع امكان النقص و سعى تقرب ذلك والكلام في المقام يقع في جهتين (الاولى) في بيان لمحتار ووجهه (الثانية) في بيان وجه ساير الاقوال و قل لبحث في لجهتين لآس بيان حقيقة التورية .

وهي ان يلقى المتكلم كلامه ظهور في معنى - وهو يرسمه غير ذلك المعنى و يكون المعنى المراد مطابقا لواقع دون المعنى الظاهر كما ذا استاذ رجل بالباب و قال المخدم له ما هو ههنا مشيرا الى موضوع حال في ثوب - و يعتبر في صدقها امران آخران (احدهما) ان يكون اللفظ بحسب المتعالم العربي طارفا في غير ما هذه المتكلم فهو كان ظاهرا فيه ولكن المحاطب لقصور فهمه لم يتسه له لم يكن ذلك من لتورية (ثانيهما) ان يكون ارادة ذلك معنى من ذلك اللفظ صحيحة بان تكون بينهما علاقة - فلو كان استعماله فيه غير صحيح لما كان من التورية مثلا لو قال اعطيت ريذا خمس درهما - واراد به درهما واحدا وقد اعطاه في الواقع درهم لم يكن ذلك من التورية - وعنى هذا فالتورية خارجة عن لكذب الذي هو عبارة عن عدم مطابقة المعنى المراد للواقع موضوعا اذا عرفت هذا فاعلم ان .

الاقوى هو لقول الاول (وذلك) لانه يفسر في صدق المكروه عليه على الفعل كونه صادر عن الاجاء والضرورة ومع امكان النقص لا يصدق ذلك و عبارة اخرى ان يمكن من النقص عن الفعل المكروه عنه يكون محولا على لجامع بينه وبين ما كره عليه فاحتياار ذلك الفعل لامحالة يكون لخصوصية اخرى غير لجهة المشتركة بينه وبين النقص - فيستدل ذلك الفعل لامحالة الى غير الاكره .

واما الجهة الثانية فقد استدلل للقول الثاني - و هو عدم اعتبار النقص مطلقا بوجوه (الاول) ان الاكره انما هو على الفعل وهو مكروه عليه استدعاء والنقص بما يكون تحلصا عن الاكره بعد تحقق موضوعه فالاكراه متحقق ولو لم يتعص (الثاني) ان حمل المصوص ومعافدا لاجتماعات على صورة عدم امكان النقص حمل بعيد بل غير صحيح ادنى كل مورد فرض الاكره لامحالة يتمكن لشخص من العراضه بالتورية

او عدم التقصد او غير ذلك. الثالث (١) حراب من سأل عن الصادق عليه السلام لا يمين في عصب ولا في قطيعه رحم ولا في حر ولا في اكراد قلت اصلحك الله فما الفرق بين لحيرو الاكره فقال عليه السلام الحبر من سلطان و يكون الاكراد من الروح والام والاب وليس ذلك بشيء وفي الكل نظر (اما الاول) فلا يجمع لممكن من القرار عما اكره عليه لا يصدق انه مكروه عليه لما عرفت من انه يعسر في صدقه ترتب الضرر المتوقع به على تركه فمع امكان التعمي لا يرتب ذلك على تركه فلا يصدق عليه الاكره (واما الثاني) فلان الغالب ان المكروه حين الاكره لا يلتصق الى عدم كونه مكروها على التقصد ولا حله يرى به مكروها على التقصد ايضاً (مع) انه لو سلم كون ذلك فرداً ضرراً لا محذور فيه دحمل المطلق على الفرد المدور مسهجن - وماذا احد في الموضوع عو له فرد مدور في نفسه فلا محذور فيه والمقام من قبل ثنائي كما هو واضح (و الثالث) فلا يمتنع عن المقدم ادما يلتزم بالام والروحة والاب نفس على الاصرار لو ترك ما اكره عليه فهو يدل على انه لا فرق في الضرر المرتب بين كونه قوفاً او صعباً واما يلتزم بعدم فهو يدل على عدم اعتبار ترتب الضرر على ترك الفعل المكروه على فيكون ح حلالاً المتفق عليه .

وستدل للقول ثالث انه يعسر في صدق الاكره ان يعلم بمكروه و يظن به لو امتنع عن الفعل و ظن عليه المكروه بالكسر لا وقع في الضرر و من المعلوم ان هذا يصدق مع مكان التعمي لتورية و لا يصدق مع التمكن من التعمي بغيره اد المعروض تمكنه من الامتناع مع اطلاع لمكروه وعدم وقوع الضرر عليه (وفيه) ان المعتبر في صدقه انه لو امتنع يحتمل او يظن وقوع الضرر عليه مع العلم بعدم التعمي المكروه بالكسر الى لتورية يعلم بعده وقوعه عنه فلا يصدق عليه الاكره - الا ترى - انه لو فرض ارسال الحائر الحمر الى بيت احد ليشربه وهو يقل قوله لو قل شرينتهو يتمكن من عدم الشرب و اطهار الشرب انه لا يحوز له لشرب من جهة به لو اطالع المكروه

على الامتناع لوقوعه في الضرر .

واستدل بقول الراسع بالأحاديث (١) المحصورة للحلف كاذبا عند الحوف و
الأكراه وما ورد (٢) في قضية عمار وأيوبه حيث أكرهوا على الكفر فابى أبواهما قتلا
وأظهر لهم عمار ما أرادوا فاجاء إلى النبي ﷺ فربل الأيموم كمر . بالله الح و يقال ~~و~~
له ان عادوا فعدوهم بسبه على التورية . وفيهما نظر (أما الأول) فلان عدم الإشارة
إلى التورية اسماءه لأجل ان طبع المسكلم في بيان مراداته بالالفاظ إنما هو بالقاء
الالفاظ بظاهره فيها ولا يمكن له التورية إلا بالتروى وهو في مقدم الحوف والأكراه عسر جدا
مخرج شديد (٣٠٨، ثلثي) فلان السب والتشويه حرام حتى مع عدم قصد لمعنى وقصد معنى
آخر لان ما هو حرمة لسب هو ابهتك لمسب عبد العير وهذا المساط موجود مع عدم القصد
ايضا (ثم) ان لمحقق النسيه اجاب عن الوجه الأول - بان التورية ايضا من الكذب
المحرم ولا حله لم يسه عليها (وفيه) ما عرفت من خروج التورية عن الكذب موضوعا
و اما لقول لحمس لدى اختياره المصنف ره (فحاصله) الفرق بين الأكراه
الرفع لائثر المعاملات فكفى فيه المحر عن التعصبي فعلا وان كان قدور، عني ان
يقدر نفسه عليه - وما الأكراه المسوغ للمحرمات فيعتبر فيه العجز المطلق فمن كان
قادرا عني التعصبي ليس له رتكاب لمحررم المكروه عليه - واستدل في ذلك إلى ان
المساهد في لأكراه لرافع لائثر المعاملات عدم طيب النفس بالمعاملة وهو يتحقق مع
عجز فعلي وان أمكن التعصبي ومثل لذلك من كان قد عدا في محل فارغ للمادة
فجائه من يكرهه عني بيع داره وهو في هذه الحال لا يقتدر عني دفع ضرره ولم يخدم
في المحارح لو حرج اليهم يكفونه شر المكروه ولكن بكره المحروح - فالظاهر
صدق الأكراه لرافع لائثر لمعاملة - واما الأكراه المسوغ للمحرمات فهو عبارة
عن لحر غير الصادق في المثال المتقدم الذي إليه يتبادر لفظ الأكراه وعليه يحسن

١ - الوسائل - باب ١٢ - من أبواب كتاب الإيمان .

٢ - أبواب سنن - باب ٢٩ - من أبواب الأمور التي هي وما يسها - من كتاب الأمر بالمعروف

حديث لرفع وعيره (قول اولاً) قد عرفت انه لادلى على اعتبار الرضا و طيب النفس فى صحة المعاملات من الراجع هو الاكراه وعلیه فلا فرق بين المعاملات و التكليفات فى د الرفع والمسوع هو الاكراه (و ثانياً) انه لو سلم اعتبار الرضا و طيب النفس فالظاهر ان الرضا ليس الا ما يقبل الكره هى كل مورد لم يكن الرضا موجوداً لامحالة تصدق الاكراه مثلاً فى المثال المتقدم اد لم يكن الخروج من ذلك لمكان حرجياً ولا ضرراً يكره لا يصح الاكراه لا يصح عدم الرضا و طيب النفس وان كان حرجياً و ضرراً فكما تصدق عدم الرضا تصدق الاكراه و فحصل ان لظاهر هو اعتبار عدم امكان التقصي مطلقاً .

لو اكره الشخص على احد امرين

قوله قد عرفت ومن ههنا يتأمل احد فى انه اذا اكره الشخص على احد الامرين المحرمين لاعتبانه الحاقول بالاكراه تارة يكون على الامراء بطولية و اخرى يكون على افراد العرصة ، وقد افاد المحقق الماشى فى لصوره الاولى بالفرق بين المحرمات و للمعاملات فلو كان مكراً على شرب الخمر موسعاً لا يجوز له المددرة اليه فى ول الوقت اد لا بد فى ارتكاب المحرم من المسوع له حين الارتكاب فاذا لم يكن حين الشرب ملزماً فاختياره فعلاً لا مجبور له و ما لو كان مكراً على بيع داره موسع فإقدامه على البيع فى ول الوقت لا يخرج عن الاكراه (و به) انه بعد معرفت من ان لرفع لاثراً للمعاملات معه هو لمسوع للمحرمات لو حدة لدليل لم يظهر لنا لفرق بين الناس .

و الحق فى لمقام ان يقال ان الاكراه تارة يكون على الجامع - و اخرى على الفردين على لدل - دن كان على الجامع السى هو موضوع لاثراً - فحيث ان وجود الجامع فى الخارج لا بد وان يكون مع خصوصية من لخصوصية - و المعروف ان موضوع الاثر هو الجامع دون الخصوصية و كل ما و حدى الخارج يقع مكره عليه

والخصوصية الملازمه وان لم تكن مكرها عليها الا انه لا اثر لها حتى ترتفع بالاكره كى يقال انه لا اكره عليها - واما ان كان على الجامع بين ما هو موضوع الاثر وغيره - كالاكره على بيع دره صحيحا او فاسدا - فحيث ان الجامع المكره عليه لا اثر له - وماده الاثر وهو الخصوصية لا اكره عليها وان كانت هي او مقابلها مما لا يدميه - فلا يرتفع شيء من الاكره وسبأني للدلالة زيادة توصيحه في القسم الثاني .

و اما ان كان على فردين على المدل - فقد يقال كما عن المحقق لاصحهاين انه بالفرق بين باب المدملات و المحرمات هي الاول لو احتار حد هما و ان كان هو موضوع لاثرون مقابلته يقع مكرها عليه و لا يترتب عليه الاثر - اد المعروف انه ومقابلته كلهما مكره عليهما على المدل فكل منهما يقع في الحرج يتصف بكونه مكرها عليه و احتيار كل منهما اختيار المدل الاكراهي - و في الثاني لا يجوز اختيار ما هو موضوع الحكم ان لم يكن مقابلته كذا كما في الاكره على شرب الخمر و لواء المسوع في المحرمات هو الاضطراب ومع وجود المدل المباح لا اضطراب الى الحرام - ولكن برده عليه (اولا) ان المسوع للمحرمات مع قطع النظر عن الاضطراب هو الاكره ومع صدق المكره عليه على محرم يرتفع حرمة به وان لم يصدق عليه الاضطراب فلا وجه للفرق بين لباس (وثيا) ن لاكره على لبس لا يزيد على الاكره التعبسي فقدمانه مع مكان التعصبي في الاكره التعبسي لا يصدق الاكره ولا يرتفع الاثر به فكذلك في الاكره على لبس فاذا كان احدهم موضوع لاثرون الاخر فيمكن التعصبي عما هو موضوع الاثر فلا وجه لتطبيق ادلة الاكره عليه وان شئت قلت انه في الاكره على المدل بين ما هو موضوع الاثر وما لا اثر له - نصرح المكره باتين موضوع الحكم او التعصبي عنه فلا مورد لادلة الاكره فتدبر (فتحصل) انه لو اكره على فردين احدهما مباح و الاخر حرام او احدهما صحيح و الآخر فاسد فحيث انه يمكن التخلص عن الحرام و تصحيحه فلا يكون مكرها عليه (ومنه) يظهر حكمه ولو كان حكم احدهما اشد - كما لو كره على شرب الخمر او النجس المعصوب لا يجوز ارتكابه الثاني

فانه بالنسبة الى المقصوب يحكم التعصى فتدبر .

لو اكراه احد الشخصين على فعل واحد

قوله قد علم ان اكراه احد الشخصين على فعل واحد تعصى . الرامه عليهما

كفاية الخ في المسألة وجوه وافوال (احد) مفي المتى وهو ان فعل كل منهما يقع
مكرها عليه وان علم ان صاحبه يعمله (ثانيه) ما احتاره المحقق الثاني رده وهو
انه لو علم ان صاحبه يصدر عنه الفعل لغير داع الا كره لا يقع فعله مكرها عليه ولا يقع
كك ون علم ان صاحبه يعمله لم يقع الا كراه (ثالثه) ما احتاره السيد لفقيه وهو انه ان
علم بان صاحبه يعمله وان فعل هذا لا يقع فعله مكرها عليه ولا يقع كك وان علم
انه يعمله ان لم يبادر به الى الفعل (رابعه) ما احتاره المحقق الا يروي رده وهو ان اكراه
كل محتص بصورة عدم اتيان الاحرف اذا احتس كل اتيان صاحبه لم يكن فعله عن اكراه
(احدهما) ما هو الحق في المقدم وسعفه وفيل بيان ما هو الحق يسمى النسبه على مقدمه
(وهي) ان كراه احد الشخصين على فعل واحد كاي حده عليهما عصى نحو الكفاية
فكما ان كلامهما في العرص الذي مكلف عادة الامر بالمكلف المشروط بعدم
اتيان الآخر ولهذا يسمى الواجب الكفائي على ان كلامهما يادر الى الفعل يكون
فعله مصداق للواحد وثبات عليه و لو صدر الفعل عن الجميع في عرص واحد يقع
كل منهما مصداقا له وثبات عليه كك كل منهما مكره على الفعل في المقدم
في عرص عدم مبادره صاحبه الى الفعل - نعم - بين التابين فرق - من ناحية اخرى
- وهي - انه في صدق الاكراه يعتبر عدم امكان التعصى والتخلص عن المكره عليه
كما عرفت .

اذا عرفت هذا (اعلم) ان المكره عليه ان كان فعلا واحدا ولم يكن ترتب الاثر
او الحكم بلحاظ حبشة الصدور - كما لو اكراه احد الوليين على بيع مال الصبي كل
منهما فعل يقع فعله مكرها عليه وان علم ان صاحبه يعمله فان ما هو موضوع

الاثر وهو البيع على مال المصبي لا يمكن النقص عنه والمعروض وقوع الاكراه عليه وان كان المكروه عليه فعلا واحدا او كانت حيلة التصور دحيلة في الحكم - كما لو اكراه احد الشخصين على شرب اثناء من الحمر معين على نحو الكفاية فان عدم ان صاحبه يشربه لا يحور له اشرب ولو شرب لا يكون مكرها عليه لغرض امكان النقص والخصص بمعنى انه لو لم يفعل لما وقع في الضرر ولو علم ان صاحبه لا يفعله يحور له الشرب ويقع فعله مصداق للمكروه عليه - ولو احتمل ذلك فهو يحور له الفعل ام لا وحدها سبب على انه هل يعتبر في صدق الاكراه العلم بربط الضرر على فرض الترك ام يكفي احتمال تضرره ادعى الاول لا يحور الفعل لعدم العلم بترتب - وعلى الثاني يحور - وحيث عرفت ان الاظهر هو الثاني - فالأقوى هو لجواز الا اذا علم بان صاحبه يفعله فتدبر .

صور تعلق الاكراه

قوله فده واعلم ان الاكراه قد يتعلق بالمالك والعاقدة كما تقدم وقد يتعلق بالمالك دون العاقدة الج اقول قد تقدم حكم نفس الاكراه بالمالك العقد - والكلام في المقام اساهو في صورتين (الاولى) ما لو تعلق الاكراه بالمالك دون العاقدة كما لو اكراه على التوكيل في بيع ماله (الثانية) ما لو انعكس الامر وهي ما لو اكراه العاقدة دون المالك .

اما الصورة الاولى - فلا شك في صناد التوكيل العقد يكون فصولا في بيعه فلو تعقده الاجرة صح والا فلا - وهذا مما لا كلام فيه - اما الكلام في انه اذا كان مورد الوكالة ايقاع دون العقد كما لو اكراه على التوكيل في طلاق امرأته ولم يحجر الطلاق بل اجر الوكالة فانه ان اجاز الطلاق لا يصح للاجماع على عدم صحة المصولي من الايقاع وان عفا الاحارة - وبسبب على الكشف دون النقل ادعى نقل لا يصح في المقام كما هو واضح - والحق ان يقال انه ان كان معقد الاجدع عدم

صحة الإيقاع الذى تعلق به الإحارة - ففى المقام بما ان الإحارة تتعلق بالوكالة دون الطلاق يصح الطلاق وان كان المعقد ان الإيقاع لا يصح ان يكون معلقا على الإحارة كما هو الظاهر منه فلا يصح فى المقام ان صحة الطلاق موقوفة على صحة الوكالة لموقعة على الإحارة والمتوقف على موقف على شىء موقوف عليه فتكون صحة الطلاق موقوفة على إحارة فلا يصح (فتحصن) ان لاظهر عدم لصحة تعيقت الإحارة بالإيقاع او التوكيل .

وما انصودة الثانية - وهى مالو تعلق الاكراه بالعقد دون المالك - فقد يكون المكروه هو المالك كالموفاك لمالك للعقد مع دارى او طلقى روحنى وقد يكون الاكراه من الاحسى كما لو اكراه الوكيل على سداد موكله او طلاق زوجته والى هاتين الصورتين نظر المسائل و تكون الصورة الاولى هى الفرع الاول المذكور فيها - والصورة الثانية هى الفرع الثانى - وقد ذكرهما المصنف فى المتن وفى مقام قوال (احدها) الصحة فى الفرع ذهب اليه لمصنفه وعبره (ثانيها) البطلان فيهما (ثالثها) التفصيل بين الفرعين بالنسبة الى الصحة فى الفرع الاول و البطلان فى الثانى اختاره المحقق الثبى ره .

وقد استدلل للبطالان فى لمورد بين بوجوه - عمدتها وجهان (الاول) ان مقتضى حديث رفع الاكراه رفع ثرا العقد - واحاط به المصنف ره قوله ان حديث اما يرفع حكما ثابت على المكروه له لا لاكراه ولا اثر للعقد هادئسه الى المتكلم به لولا الاكراه (وليس) مراده ان حديث لرفع اما يرفع الحكم الذى على المكروه لا الذى له من جهة ان ذلك هو المناسب للامتنان الذى احتمله السيد الفقيه - فانه يرد عليه ان لازمه صحق قبول الهبة اكراه - مع - انه لا يعتبر فى شمول الحديث كون الحكم صررا عليه بل يكفى كونه مائبا لعرضه (كما انه) ليس مراده ان حديث الرفع اما يرفع الاثر المتعق به واثرا العقد فى تعرض ليس متعلقا كما احتمله السيد ايضا فانه يرد عليه انه لا دليل على هذا التقييد (بل الظاهر) ان مراده ان لعن الوكيل

جهتين - أحدهما - جهة العقيدة - ثابتهما - جهة قيمه بالوكيل - و الأكراه لا يؤثر في عقد الوكيل لشيء من أمور المعره فيه من الجهة الاولى من العربيه و يحوها بعد كونه مستحقة لها - و الجهة ثابته غير دجيه في ترتيب الأثر و حصول النقل و الانتقال لكون الوكيل اجبا عن المال بل عقده بما يؤثر من حيث انسابه الى المالك الموكل والمعروض عدم كونه مكرها - فما هو موضوع الأثر لم يتعلق الأكراه به وما يتعلق الأكراه به لا أثر له و هو حسن (الثاني) ان القصد الى معنى شرط في صحة العقد ومع الشك في ذلك لا اصل يحجر به كون المكره قاصدا له اذ اصالة القصد الجارية في افعال العقلاء انما هي في افعال الاختيارية دون المكره عليها (وفي اول) ان الكلام انما هو بعد احراز القصد (وثانيا) ان اصالة القصد انما هي في مطلق الاعمال الاحبارية في مقابل الاضطرابية كحركة يد المرمش (واستدل) للطلاق في نزع الثاني المحقق لما يثبت به بان لمكره اذا كان غير المالك فعليه هناك رضاء المالك بالقصد ومجرد الرضاء لا يصحح الاستناد كما ان الكراهة الدسئية ليست رد (وفي) ان محل الكلام هو كون العاقد وكيلا لمعروض وفعل الوكيل يستدل الى الموكل من جهة لوكاه ولا يظهر في الصحة في العريس

الأكراه على بيع عبد من عبيد

قوله قد فرغ ولوا كراهه على بيع واحد غير معين من عبيد فاعهما انواع

نصف احد هما الح اقول في المسألة صور

الاولى ان يكون المكره عليه بيع واحد غير معين فاعهما بدرجتها فقد جعل المصنف وقوع الاول مكرها عليه دون الثاني هو الظاهر - و حتمل الرجوع اليه في التعيين و اورد حل من تخرجه عليه بانه لا وجه لهذا الاحتمال اذ بعد انطباق عنوان احدهما على بيع الاول قهرا و ارتدع لسان المكره عنه و اندفاع ضرره به لحصول مقصوده لا وجه لوقوع الثاني مكرها عليه (ولكن) يمكن ان يقال ان نظر المصنف ره الى انه

لو باع لأول مبيع الحيارى ثم باع الثاني - فله ان يفسح البيع الأول فيقع الثاني مصداقا للمكره عليه وله ان يبقه على حاله ليكون الأول مصداقا له فيكون البايع هو المرحع في التعيين بهذا المعنى واما في صورة لزوم المقد الأول فلا يحتمل في حق المصنف ره احتمال وقوع الثاني مكرهاً عليه

الصورة الثانية ان يكون المكره عليه بيع واحد غير معين فبعضهم دفعة - هي المسألة وجوه (الأول) صحة الجمع ذهب اليها المصنف وجل الاساطين ممن تاجر به (الثاني) بطلان الجمع (الثالث) بطلان احدهما وصحة الآخر ويرجع في التعيين الى القرعة

واستدل لأول سوجهين (لأول) ما في المنس واحتماره المحقق الثاني ره وهو ان ما صدر عنه حارحاً غير ما اكراه عليه وما اكراه عليه لم يصدر و مجرد اشتغال المجموع على احدهما لا يوجب صدق اكراه على احدهما فضلاً عن كليهما (وفيه) ان المكره عليه ليس يبيع احدهما بشرط لا كي لا يصدق على بيع احدهما في المقام بل يبيع احدهما لا بشرط الحدس في صس بيهم - لان لا شرط يجمع مع الف شرط فسم يبيع آخر اليه لا يبرحه عما اكراه عليه (الثاني) ما افاده السيد العقبة وتبعه المحقق الايرواني ره ويمكن استظهره من كلمات المصنف ره - وهو ان يبيعهم معا دفعة مع كون الاكراه على احدهما يكشف عن كون البايع راصباً يبيع احدهما ومعه لا يؤثر الاكراه شبه لان المعروف ان ما لزمه المكره وهو بيع احدهما غير المعين نفس ما هو راصب به فلا يكون اكراها على ما لا يرصاه (وفيه) ان بيع المجموع لا يكشف عن كون البايع راصباً يبيع احدهما في مفروض المسئلة وهو كونه كازها لبيع كل منهما لولا الاكراه بل يمكن ان يكون ناشئاً عن عرض آخر من انه يشق عليه التفرقة بينهما لكونهما والدا ولذا او انه لا يوجد من يشتري احدهما متفردا او نحو ذلك فع يكون بيع كل منهما مكروها - ولكن لما عرفت من اعتبار ترتب الضرر على ترك المكره عليه في صدق الاكراه وهذا المعنى لا ينطبق على كل منهما الاعلى البذل

فلا محالة يقع أحدهما مكروها عليه دون الآخر - وحديثنا انطلقه على وجود معنى
 ترجيح بلا مرجح - والفرقة لا مورد لها في الاحتكام بالطاهر من دلها (١) كونه معصوما
 له لتعيبه وفعلا لاحظ قوله (ع) الفرقة سهم من سهم الله وسهم الله لا يحطىء - وانه
 دالم يكن له وقع معين لا معنى لحطأها وعدمه - فينتج بساء على بطلانها
 الصورة لثالثه ان يكون المكروه عليه واحدا معينا فبعضهم دفعه - لا يسمى التوقف
 في صحة بيع ما لم يكرهه على بيعه وان كان لولا الاكروه على المعين لما ساء لانه لا
 يترتب الضرر على تركه فلا يكون مكروها عليه - كما لا يسمى التوقف في بطلانه
 بالنسبة الى المكروه عليه - لصديق الاكروه بالاصح فيه .

لتصوره برعه ما لو اكروه على بيع واحد معين فباع بصفه - فتارة يشمل
 اكراه لمكروه لبعده دفعين و اخرى لايشمله - فاد شمله - فان باع المصنف بقصد ان
 يبيع المصنف الآخر فلا كلام في كونه مكروها عليه - وان باعه لرجاء ان يبيع المكروه
 بالمصنف فقد حار المصنف به كونه ايضا مكروها عليه و حاله لمحقق الديني ره
 بدعوى ان البيع كثر غير مانع من الاكراه به فان رجاء قد اعته بالمصنف نوجب تحقق
 الطيب والرضا بيع المصنف (د) الحق فاده المصنف ره من يدفع لمصنف
 الى المكروه ودعه الى الدفع هو لاكراهه وانما يدفعه لرجاء ان يبيع بمكروه - يكون
 ذلك استدعاء منه لان يتبدل لاكراهه بنفسه يدفع نعم الى الاكروه لتحجيري بين
 دفع التمام ودفع لمصنف فكما انه في صورة التحجير انتدفع بيع كل من فردى المحجير
 مكروه عليه كك في المحجير بعد الاستدعاء (والحمية) لا يسمى التوقف في ان من يدفع
 الى المكروه بمصنف ما كرهه عليه لدفع شره ورصى المكروه بذلك يصدق عليه انه مكروه
 عليه - الا ترى انه لو احس طلم شخصه باعطاء الف تومان فاعطاه بصفه واستدعى منه
 قبوله ذلك وعدم اصراره يصدق عليه انه مكروه عليه ولا سبيل الى دعوى انه صحتحه
 لانه غير ما اكروه عليه ولصفه ما ذكرناه - ويهد البيان (طهر) انه لو اكروه على دفع
 شيء وعطى شيئا آخر لرجاء ان يبيع المكروه بذلك يصدق عليه انه مكروه عليه -

لأنه بعينه قد يستدعى منه تسبيل كراهه بنفسه إلى الأكراه لتجبري فيصير دفعه هذا أحد فردي التجبر فيصدق عليه أنه مكروه عليه . وبعد طهر حكمه إذا لم يشمل الأكراه لبعده دفعين فإنه سماع بصدقه لوجهه في نفع لمكروه بذلك يصدق عليه أنه مكروه عليه .

(قوله قد ذكره في سماع دعوى أسابع ذات مع عدم الامارات نظرا الخ)
لم يظهر لي فرق بين هذا المورد وبين ما ذكره على مع شيء معين فباعه فكما أن ما يحتمل كون بعده الواقع عقب لأخره عن رصده به كذا في ذلك المورد وما لوجه في سماع دعوه هناك وعدم سماعها هنا . وانما ثبتت في حالة الحد لئلي عليها ما العلاء لا تجرى في أمثال هذه المقامات فتدبر .

الأكراه على الطلاق

قوله قد ذكره في الكلام فيما ذكره من الفرع المذكور في التحجير
قال في التحجير لو أكره على الطلاق فطلق ما رآه فلا قرب وقوع الطلاق الخ
اقول قبل الشروع في بيان محالات الفرع المذكور وهو الحق فيه - لا بد من تشبيه على مقدمة (وهي) أن المصنف به تعرض لأمره كان المناسب ذكره في المحل الذي ذكر مفهوم الأكراه وبجانبه ، عند ما ذكره هناك وهو أنه كان لصرف المتوسع به على ترك المكروه عليه هو ما ترتب على المكروه ، لكن لا لمكروه - كما لو قال طلق زوجته وأقبلت بنفسه - فهل يصدق عليه الأكراه ، لا قد استشكل المصنف به في ذلك - والحق هو التفصيل فإنه بعد صرر المكروه ضرراً للمكروه بالفتح كما لو كان المكروه بترك هو العبد والابن - والمكروه بالفتح هو المولى أو الأب من صرر بعد والابن بالفتح بعد صرر على المولى والابن - وفي هذا المورد يصدق الأكراه إذا لاقى في ترتيب الضرر المعتر في صدقه بين كونه ضرراً مع الواسطة أو بلا واسطة و إذا لو قال لأجسي مع دارك ولا فقت منك يكون ذلك أكرهاً و

ربما لا يعد ضرره ضررا عليه كما لو كان المكروه بالكسر هو الاحسب و قال طلق روجتك والافلت نفسي فانه لا يعد ضررا عليه فلا يصدق الاكراه - ومن هذا القبيل ما لو كان الداعي على العمل شفقة دنية على المكروه بالكسر كما لو قال لاجبي طلق روجتك والاريت بامرأة اجسية - فان طلاق روجته لتلايق فعل محرم في لحارج ليس صلاحا ناشئا عن خوف ترتب الضرر فلا يصدق عليه انه مكروه عليه .

اذا عرفت هذا فاعلم انه يقع الكلام في موردتين (الاول) في بيان وجه فتوى العلامة ره بالصحة (الثاني) في بيان محتملات هذا الفرع في نفسه واحكامها اما الاول فالظاهر ان نظر العلامة له ان لو اكره على الطلاق وان لم يقصد المعنى الذي يكون عند العامة طلاقا شرعيا مع الطق بالصريح فطلق باويا فالاقرب وقوع الطلاق فانه غير مكروه عليه (وايراد) المصنف ره عليه بانه يشي على القول باعتبار عدم امكان التقصي بالتورية في صدق الاكراه اذ لا فرق بين التحلص بالتورية وبين تجريد اللفظ عن قصد المعنى وقد مر عن اعساره - مبدوع (ولا) بما تقدم من اعتبار المعجر عن التورية في صدقه و (ثانيا) بالفرق بينهما بعد كون المكروه راصيا بالطق بالصريح مع عدم انفصاله لاحتياط وتامل في الوجه المتقدم لعدم اعتبار المعجر عن التورية ترى عدم جريانه في المقام .

واما المورد الثاني فالاحتمالات المتصورة خمسة (الاول) ان لا يكون للاكراه دخل في الطلاق بل يوقعه عن طبيب نفسه ورصاه والمكروه لجهله بحاله اكرهه عليه لاشكال ولا كلام في صحة هذا الطلاق .

الثاني ان يكون كل من الاكراه والرصا سببا مستقلا بحيث لو لا الاكراه كان يوقعه - ولو لا الرصا لوقعه دهما للاكراه فعن المحقق النائيني ره الحكم بالطلاق (بدعوى) ان كل علمتين مستقلتين اذا وردتا على معلول واحد و كان بينهما تدافع لا يؤثر كل منهما كاحتماع الرياء وقصد الامر في العبادات - فهذه المعاملة وان صدرت عن الرصا الا انها تكون عن اكراه ايضا - او انها وان لم تكن عن اكراه الا انها لا تكون تجاره عن تراص (وفيه اولاه) ان المكروه اذا كان راصيا لا يصدق على ماصدر

عنه عنوان المكره عليه بل يصدق هذا العنوان مشروطاً بمعنى انه لو لم يكن راضياً كان مكرهاً عليه (وبالحيلة) مع وجود الرضا لا يصدق لا كراه ولا يقاس، لمقدم لرأى في العبادات الذى هو متحقق فى العرص و يكون مطلقاً للصلاة من الصحيح تطير المقام بما لو فرصا العادل الورع التقى شرع فى الصلاة امام الناس فان هناك مسبين مستقلين لعدم ابطاله صلاته الخوف من الله تعالى - و حفظ مقامه عند الناس فهل يتوهم نقول سلطان صلاته لأن ما بقى من صلاته يقع عن مسبين مستقلين فتدبر (و ثانياً) انه لو فرض استناد الطلاق الى الرضا و الاكراه فمن حيث استنده الى الاكراه لا يترتب عليه الاثر الا انه يترتب عليه الاثر من حيث استنده الى الرضا و عبارة اخرى الاستناد الى الاكراه لا يؤثر فى الطلاق كما هو الحال فى الرضا بل يوجب عدم تأثير لعقد المستند اليه فلا يسع عن صحته من حيث استنده الى الرضا . (و ثالثاً) ان حديث الرفع من حيث وروده فى مقام الامتنان لا يشمل مثل هذا الطلاق لان رفع نره خلاف الامتنان - فالأظهر هى الصحة فى هذه الصورة .

الثالث : يكون كل من الاكراه والرضا جزء السب بحيث به لولا اجتماعهما لا يؤثر كل منهما - وقد حكم المصنف به بالصحة فى هذه الصورة وتبعه لسيده (واستدل) له بصدق كون الفعل عن الرضا وان كان تحققه بعد وجود امر آخر من الرام العير . و اورد عليه باير ديس (احدهما) ما افاده المحقق الايروانى ره - وهواه كما يصدق كون الفعل عن الرضا ويشمله دليل حوار الاكل بالنجارة عن تراص - كك يصدق كون الفعل عن الاكراه ويشمله دليل رفع ما استكره هو عليه (وفيه اولا) ان الاكراه لا يقتضى الفساد كى يعارض ما يقتضى الصحة كما تقدم (و ثانياً) انهما لو تعارضا تسقط فيرجع الى اطلاق ادلة امضاء تلك المعاملة او الايقاع (ثانيهما) ما افاده المحقق النائبي ره و هوان الرضا و الاكراه ان « زيادة على لمسب فالعمل مستند اليهما و الاكراه وان لم تقتض الفساد الا ان يقتضى لصحة

ايصاله يتحقق لعدم صدق المجازة عن نر ص . (وفيه) ما عرفت من انه لا دليل على اعتبار الرضا في صحة العقد وان الدليل محصور بمادل على رفع اثر المكروه عليه وعيه ولا يحكم بالفساد من هذه الجهة . (والحق) في المعام ان يقال به ان لم يصدق صدور العقد عن الاكراه فلا يسمى التام في صحة لعدم التامع . وان يصدق فيمكن دعوى ان مصرف دليل رفع ما استكرهه عليه هو ما لو كان الاكراه سببا تاما لصدوره فلا يشترط المقام فلا يظهر هي الصحة .

الرابع ان يكون احد مما سببا مسغلا و الآخر صميما فلا كلام في انه يلحقه حكمه فان كان السبب هو الرضا حكم بالصحة وان كان هو الاكراه حكم بالطلاق .

الخامس ان يكونه الاكراه داعيا على الداعي على الطلاق م لا اعتقاد ان المحذر لا يتحقق الا بايقاع الطلاق حقيقة فيوطئ نفسه على رفع اليد عن الروضة فيوقع الطلاق فاقصد . ولجهله بالحكم الشرعي فرغم ان تطلق مع مع الاكراه فيرصى نفسه بذلك ويوطنها عليه فقد حكم لمصنفه بتحقيق الاكراه في هذه الصورة . وحالها المحقق لما يبي رده . و (اسدل) نصحه به على نود : مراد بالطلاق ثم حصل بطلاق من جهة الاكراه صار له لارادة اسم المصدر فالعمل بالآخره بسببه وان كان لداعي الثبوت اختياره . و رده بان لاراده بطلاق اغلب المعاملات فان بالآخره تنهى الى غير الاحتيار . (قول) الحق ما افاده المصنف رده فان توطئ نفس و ارادة للعمل واسم المصدر لا ينافي مع الاكراه بل هذا المعنى ربما بسبب الى الرضا و آخر الى الاكراه والامع عدم الارادة لا يصدق انه صدر عن الطلاق عن اكره بل لم يصدر عنه وحديث رفع الاكراه انه يرفع اثر الطلاق الى حد لجميع ما يفسر به سوى انه صدر عن اكره (ودعوى) انه لو حكم بطلاق ذلك لم الحكم بطلاق عند المعاملات (عربية) فانه اما يحكم بالطلاق هناك لحديث رفع الاكراه ولا يربط لذلك بمسألة الاحتيار وعدمه . فالأظهر هو الطلاق في هذه الصورة (ثم انه) لا يهتبه التعرض لمقابل في بيان مراد العلامة

وهو ما يمكن ان يورد عليه .

لو تعقب الرضا عقد المكره

قوله فده ثم المشهور بين المتأخرين انه لو رضى المكره بما فعله صح العقد

الحج قول قدمي اولى هذا المسح ان محل بطلان العقد هو التامع لجميع ما يعتبر فيه من قصد اللفظ والمعنى ولحد وعبر ذلك وعليه لا استدلال للبطلان بعدم قصد المكره لفظ - او عدم قصده للمعنى - او عدم قصده لوقوع مضمون العقد في محارح - في محله من عمده الوجه للبطلان في مقابل الاصلان والعمومات لدلة على صحة معامله المكره - امران -

الاول قوله نه لا ياتى (١) من لكم سكب لاطمن الا ان يكون تحاره عن تراص منكم تفرض انه سئل على محضر تحاره بمقتضى ما اذا كانت شبهة عن الرضا و من لمعوم بعقد المكره و يحقه الرضا من عقد الرضا هو عقد الرضا (واجاب) عنه المصنف ره - لا استدلال - كان معهود المحضر فيرده ن الاستثناء منقطع غير مفرع و ورد عنه سرب (الاول) - المنقطع لا يفسد من ضمن مفرع وغير مفرع فده د كان مفرعا بمتصلا لا مقطعا مثلا د ان ما حاشى لاحد بقدر المستثنى منه ما يشمل لتمامه فلا داعي الى تقدير منقطع له و مع و فده نه يمكن ان يكون المستثنى منه بقدر مقتضا كك اذا قيل ان حاشى بفرع فقال ما حاشى الاحمر د امهر في الجواب هو المستويل عنه الظاهر ان عرض المصنف ره ن الاستثناء منقطع مذكور فلا يحتمل فيه لاتصال (لثني) ان الاستثناء لمنقطع يرجع الى المتصل في لب دلالة من ان يكون المراد من المستثنى منه ما يشمل المستثنى والا فلا يصح لاستثناء مثلا يكون المراد من ما حاشى القوم - القوم ومن يرتبط بهم - و شاهد على ذلك انه لا يصح ان يقال ما حاشى ريدا لا عمرو - و نصا لا يصح ان يقال ما حاشى لمراد الاحمر

لم يكن الحذر متعلقاً بهم وعلى ذلك فجميع الاستثناءات المنقطعة ترجع إلى المنتص
فتدل على الحصر (وفيه أولاً) أن الاستثناء لا يقتضي الدخول حقيقة بل ربما يكون
المصحح توهم الدخول كما في قوله تعالى (وسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس)
فانه حيث كان بينهم وإن لم يكن معهم يتوهم الدخول في الحكم فلذا حرجه وعليه فكون
الابتنى الأحرار لا يقتضي رجوع المنقطع إلى المنتص (وثانياً) أن إخراج المنقطع إلى
المنتص لا وجه له سوى التخصيص على ظهور كلمة الأحرار وإحجامها عن إكراه
الظاهر والمنع عن ظهورها في ذلك سحوت يصلح قرينة للتصرف في المستثنى منه بحمله
على خلاف طاهره بإرادة الأعم مجال واسع ولا أقل من الأجمال (الثالث) أن المراد
بالباطل في الآية الشريفة هو الباطل الشرعي والغرض بيان كون كل باطل
الاتجاره عن ترص فيكون المعنى لأننا كلوا أموالكم يسكم بوجه من الوجوه فان
كل وجه باطل الاتجاره عن ترص فذكر الباطل لبيان علة الحكم وعليه فالاستثناء في
آية الشريعة يكون متصلاً (وفيه) أنه خلاف الظاهر إذ الظاهر منه كون الباطل
موضوعاً لأهله للحكم وإيضاً الظاهر منه إرادته الباطل لغرضه فالحق تمامية جواب
المصنف (وورد عليه) مضافاً إلى ذلك أن المراد من التجاره ليس هو العقد كى يعتبر أن
يكون عن الرضا بل المراد بها الكسب ولاكتساب وهو لا يحصل شرعاً إلا بعد الرضا
فيكون تجارة عن تراض .

الأمر الثامى حديث (١) الرفع بتقريب أنه يدل على رفع أثر ما سكر هو أهليه
تكليهما كان أم وضعا فائتات التأثير للعقد الصادر عن إكرام ولو كان على سبيل جرم
العله كما بقوله القائل بصحة عقد المكره إذا تعفه الرضا خلاف مقتضى الحديث .
واجاب عنه المصنف (وورد عليه) ما طاهره - أن حديث الرفع بمقتضى وروده
في مقدم الأمتان يختص بالأثار التي تكون على المكره - ولا يشمل الأثر الذي له ولا
الأثر المتوجه إلى غيره - وعليه - فحيث أن الحكم بوقوف عقد المكره على الرضا

وان له ان يرصى وله ان لا يرصى - حكم له لاعليه - والرام الطرف لآخر بعدم العسخ حتى يرصى المكره او يعسخ لرام لميره - ومعنى صحه عقد المكره يرصى هو ذلك فلا تكون الصحة بهد المعنى مشمولة للحديث

و اورده به بيراديين (احدهما) معنى السيد لفقيه والمحققين الثائسي ره و الاصمهاى - وهو ان الحديث لو سلم انه لا يرفع الاثر الذى للمكره فاما يحتص بالاثار الثابت للعقد لو لا حدث رفع الاكراه واما الاثر الثابت له بعد وده فلا يصلح لحديث لرفعه والصحة بمعنى وقوفه على الرضا حكم يثبت بعد ورود حديث الرفع دمع قطع النظر عنه اثر العقد هو فعله بتأثير لا وقوفه على الرضا فلا يصلح حديث الرفع لرفعه و لا ينظر له اليه (اقول) يمكن توجيه كلامه سحوا لا يرد عليه هذا الايراد وحاصله ان اثر العقد هو للملكية من حين العقد الى الابد - و اد كان حديث الرفع محتصا بما فى رفعه من يرتفع مقدار من الملكية الذى يكون ثبوته سبب للامتنان و هو الملكية قبل الرضا و اما الملكية بعد الرضا لى هى اثر العقد مع قطع النظر عن حديث لرفع فحيث انه لا امتنان فى رفعه فهى لا ترتفع بالحديث - وبالحمله - لمرفوع بالحديث اما هو مقدار من الملكية التى هى مجموعها اثر العقد و يكون فى رفعه منه و ما بمقدار الذى لامة فى رفعه و هى الملكية بعد الرضا فلا يكون مرفوعا بالحديث (الايراد الثائسي) ما اورده السيد الفقيه ره و المحقق لثائسي ره و هو ان المرفوع لا يحتص بالآثار المتعلقة بالمكره بل المرفوع مطلق الآثار (وبه) ان الآثار المتعلقة بغير المكره على قسمين قسم منها مترتب على لآثار المتعلقة بالمكره نظير ما لو اكره على الكاح فوقع الكاح عن كره وده يكون عدم جوار مرويج العسر ثلث المرأة و كون الرأء معها ربا بذات العمل و سحو ذلك مترتب على روجية تلك المرأة للمكره - و قسم منها يكون مترتب على ذلك الفعل مستقلا نظير وجوب وفاء الطرف بالعقد الواقع بيه و بين المكره حيث انه مترتب على العقد مستقلا ومدكره يتم فى القسم الاول دون لثائى فتدبر - فظهر ان هذا الجواب ميس .

الجواب الثاني ان الحديث اما برفع لاثر المريب على المكروه عليه لولا الاكراه واما الاثر الثالث له بوصف الاكراه فلا يدل لحديث عبي رفعه وهو واضح والاثر الثالث للعقد مع قطع النظر عن الاكراه السببه المستعلة و لم يدعى ثبوته له هو وقوعه على رص لما لك وهذا غير مرتفع بالاكراه (ثم اورد) على نفسه بان اثر العقد لثابت له بمقتضى الاطلاقات هو النسبة النامة لمروعة بالحدث وثبوت السببه الساقصه يحتاج الى دليل آخر مفهود فيرجع الى اصالة العباد (واحجب عنه) بان المطلقات قدمت بمقيد آخر غير حدث برفع بالرص في مرتبة سابقة على الحديث فيكون المستند منه بعد الجمع ان العقد المرصى به بالرص السابق او اللاحق يكون مؤثرا ولا حكمية للحديث على ذلك اذ البيع المرصى به بالرص السابق لا يعمل عروض الاكراه عليه واما المرصى به بالرص باللاحق فهو مع هذا انقيد لا يعرضه لأكراه بدونه وان كان يعرضه الا انه نزل دكونه جزء المؤثر عفى فهورى بحصن بعد حكم بشارع بتأثير العقد المرصى به وعليه هذ فالمطلقات المقيدة بالرص الاعم من سابق او اللاحق دليل صححه هذا العقد . (اقول) بورد عنه امور (حدها) ما تقدم من انه لولا دليل رفع ما اسكر هو عليه لما كان دليل على اعتبار الرصا في العقد (ثبته) ان تحرته لمؤثر وان كان عبر محمولة الا انها محمولة بسبع جعله جزء لمؤثر وهو قابل لرفع (ثبته) به على هذا لا يكون حدث الرفع من الادلة في هذا المسحت فالحق عدم تمامية هذا الجواب بعبه جوابه الاول تام .

و يمكن ان يجاب عن هذا لوجه بجواب آخر وهو ان الآثار اما تترتب على المسئات لا الانشائات و هي امور باقية اعتبارا قلها حدوث و بقاء ومن الواضح ان المرفوع اما هو لمكروه عليه بهذا العنوان كما هو الشأن في جميع العاوين المأخوذه في الموضوعات فما دام يكون الاكراه باقيا لا يترتب عليه الاثر و تدل الى رصا فهو يكون مؤثرا نقائا - ونظير ذلك ما لو اكراه الحب على الحلوس في المسجد و به مادام بقاء الاكراه برفع الحرمة قد تدل الى الرصا يحرم جلوسه

بقاء (منحصل) ان الاظهر ما هو المشهور من صحة عقد المكره اد بقاء الرضا .

بيع الفضولي

قوله قد عرفت من شروط المتعارفين ان يكون مالكيين او مادوين من المالك او الشارع فعقد الفصولي لا يصح الحج اول الكلام في هذا المقام قبل الشروع في المسائل يقع في جهات

الاولى ان الكلام في بقاء ليس في ترتيب اللزوم على عقد الفصولي وعنده من في صحته لعينه وعندها انه هل ترتب عنه الاثر ام لا - في انفس من تفسير عدم صحته بعدم ترتب للزوم على عقده كانه سهو من فهمه الشريف

لثانية ان الفصول جمع الفصل وهو فعل لا يعنى شخص ولا بهمه و الفصول من موضوع الى حيث معنى المفرد والاستدلال لشخص - فهو يطلق على من يعمل عملا لا بهمه وغير مربوط به وليس له في الاصطلاح معنى خاص - من هو عبارة - من تعامل معاملة لا يكون مالكا لها - اما لعده مالكيه ليس لشي هي مورد المعاملة كبيع مال الغير - ولتخص حتى يعبر بالعرض كالمرهون او لسع لشارع عنها لا دون شخص خاص ككسب استلاح حيث انه يعبر في صحته من عمنه لو كانت روحه - و ترتب على ما ذكرناه امر ان احدهما ان الاولى بتعريف بيع الفصولي سحر الاصفه لا يسع (فصولي سحر الوصف) (نسيما) مراد المصنف به بقوله - ان يكونا مالكيين ان كان مالكيهما يتصرف على عن ذكر نفسه و كان مالكيتهما للعين فرد عنه ان مجرد ذلك لا يكفي مع عدم مالكيتهما للتصرف لتعقب حق الغير مثلا بما هو مورد المعاملة .

الجهة الثالثة ان المصنف به ارسل عدم جريان الفصولي في الايقاعات ارسا لمسلمات و نقل دعوى الاحماع عليه من غاية المرام (و الحق) ان يقال به ان يست على بطلان الفصولي على لقاعدة في العقود و حرجا عنها لدليل خاص فلا يصح منع

الفصولي لعدم الدليل - وما ساء على صحته مع الاجارة على القاعدة فلا وجه لما افاده - وذلك لانه لم يذكر دليلا على بطلان ايقاعه عموم سوى الاجماع ويرد عليه (اولا) انه غير ثبت بل المنع يقف على شواهد يطمش بعينه - فان طاهر جمع منهم وصريح آخريين الساء على صحته مع الاجارة في جملة من لمورد كالوصية بما راد على ثلث ساء على انها ايقاع - وعن الراعي العبد المرهون - وعن المرتهن ايه وغير ذلك من المورد - ولذا قل في الحواهر بل عرفت مما قدمه جريانه في العقود وغيرها من الاعمال كالعص و نحوه و لا قول التي رتب لشرع عليها الاحكام الا ما حرج دلتل كما او مئ اليه في شرح الاستد (وثانيا) انه لو ثبت فليس احكاما تعديبا كاشفا عن رأى لمعصوم فلا يستند اليه .

الجهة الرابعة في انه هل يشمل عقد الفصولي العقد لمقرون برضى المالك من دون اذن منه صريحا او محوى كما هو لمسوب الى طاهر الاصحاب ام لا يشمل بل يكفي مجرد رضاه في صحة العقد و ترتب اثره كك اختياره المصنف ره - ام يعصل بين ما اذا كانت الاجارة لتحقق اسناد للعقد الى من يملك التصرف حتى يكون العقد عقده فلا يكفي ويبين ما اذا كانت الجهة اخرى كالعين المرهونة و باعها مالكها فان اجارة لمرتهن ليست لاحل تحقق اسناد العقد اليه بل لان العين وثيقته كما اختاره السيد الفقيه وجوه - وقد استدلل للثبتي بوجه .

لاول عموم وجوب لوء بالعقد (١) (واورد عليه) جمع مهم المحقق المائسي ره فان مقابلة لجمع بالجمع تقتضي التوزيع الى كل مكلف بحسب عيه الوفاء بعقده وعقد الفصولي لا يكون عقد المالك بمجرد رضاه لان كونه عقدا له يتوقف على مباشرته او بناية الغير عنه بالاذن او الاجارة بعد صدور العقد من الفصولي (وقه اولاً) ان هذا لو تم لاقتضى الساء على القول الثالث لا الاول (وثانيا) انه لا يتم - فان المراد من الاستناد ليس هو بسحو يصدق عليه انه او حد العقد - لانه لا يصدق مع الاجارة بل

مع الأدن لدى حقيقته الرجيص و اظهار الرضا به لتوقف صدقه على كون الفعل صادر عنه بالمباشرة او لتسبب شيء مهم ليس في مورد الأدن فصلا عن الاجاره بل المراد منه هو الاستناد بمعنى انه عقده و بيعه كما هو الظاهر من الآية الشريفة فان ظاهر قوله تعالى او فوا بالعقود - عقودكم لاما عقدتم - وعليه فهذا المعنى من الاستناد كما يتحقق بالاحارة التي حقيقتهما اظهار الرضا بما وقع - يتحقق بالرضا به (و دلحمله) لمعنى المصدرى لا يستند الى المحبر ولا الى الرضى بل ولا الى الأدن و لمعنى الاسم المصدرى ينسب اليه بمجرد الرضا (ودعوى) ان الاحارة التزام بالعقد و لذا لا يصح من غير المالك بخلاف الرضا ولذا يصح رضا الاجنبي بالعقد (مردودة) لان لا ترم بالعقد لا تصوره معنى سوى الرضا به. (وسد كراهه) ظهر صحة الاستدلال باحل لله البيع (١) ولا يرد عليه ما اورده جمع من ن البيع لاسما لمعنى المصدرى منه لا ينسب الى المالك بمجرد الرضا .

الثاني مما استدلل به المصنف ره قوله تعالى (٢) تحارة عن ثرض - واورد عليه بما اورده على سابقه و لجواب الجواب

الثالث ما دل على انه (٣) لا يحل مال امرأ مسلم الا بطيب نفسه (و فيه) ما تقدم من انه في مقام بيان شرط الحلية التكبعية ولا كلام في انه يشمل الرضا المتسامي (مع) انه اما يدل على اعتبار الرضا لاعلى كديته و لفرق واضح .

الرابع ما دل على (٤) ان علم المولى بكساح العدد و سكوته اقرار منه . (واورد عليه) جمع من الاساطين بان السكوت عن مثل الكساح له حصر صفة و هي

١- البقرة الآية ٢٧٥

٢- النساء الآية ٢٩

٣ راجع لوسائل - باب ٣ من ابواب مكان المصلى - و لمستدرك ح ١ - ص ٢١٢

وعروغ لكافي ح ١ - ص ٢٢٦ - و لاحتجاج ص ٢٦٧

٤- لوسائل باب ٢٦ من ابواب كساح الميثاق والامانة

كاشعته لموعية عن الرضا (وهه) ن هذه الخصوصيه لانكر لانه لا توجب الفرق بين هذا الرضا المستكشف بالقرنه النوعيه و الرضا المستكشف من قربة خاصه (و بالحنلة) غاية ما هناك كاشعته لسكون عن الرضا هو لم يكن لرضا كافيا لم يكن ذلك مجدي وبذلك يظهر صحة الاستدلال بمدل على كفايه سكوت لما كره

الحامس رونه (١) عروة لدرى و سأنى لكلام فيه مفصلا - و يمكن الاستدلال له مضافا الى ذلك كله (بصحيح (٢) الحميرى الانى - الصيغة لاجور ابيها لا عن ملكها او بمره او رضا منه (فحصل) - الاظهر هو ما ذهب اليه المصنف ده (وسا ذكرناه) ظهر مدرك القول الاول و الجواب عنه (ودعوى) ان الحالات المذمومة عبر المارده ساقطه عن درجه الاعتبار في باب عقود و الإقاعات (مبدعة) بل ذلك بما هو في المؤثر وهو العقد دون الشروط ولارتب في ان الرضا الناطق شرط كما عرفت (كما انه) ظهر مدرك القول لاجبر انه سئل لعدم الاكتفاء به في معامه غير المالك بما تقدمه و لكفايته في معامه لمالك بان اعتبر احرارة دى الحق ليس لاجل تحقق الاستدلال باعتار رضاه وقد عرفت الجواب عنه .

قوله قدنه لكن ليس كمال فضولى يتوقف لزومه على الاجازة الخ ليس لكلاء مما يسمى بهذا الاسم من في صحيح لعقد لمقرون برضا المالك الى لاجرة وعدمه فلا يريد هذا الجواب على سابقه

(قوله قدنه مع انه يمكن الاكتفاء في الاجازة بالرضا الحاصل بعد البيع

الخ ان اكتفب في الاجازة بالرضا اكتفب في الادن به طريقين اولى والا فلا

بيع الفضولى للمالك مع عدم سبق المنع

(قوله قدنه الاولى ان يبيع للمالك مع عدم سبق منع عن المالك وهذا

١- المستدرك باب ١٨ من ابواب عقد البيع وشروطه

٢- نوسائق باب ١ من ابواب عقد بيع وشروطه حديث ٨

هو العتيق (ج) الأقوال في مسألة ثلاثة - لأول - الصحة على القاعده - الثاني لصحة بواسطة نص - ثلث - الطلاق - ذهب لى كل جمع .

وقد استدلل المصنف به للأول بان مقتضى العمومات مثل روى بالعقود - و
احل الله لبيع - وغيرها ترتب لاثر على كل عقد - وقد قيد ذلك بمدر على شترط
ترتب الاثر بالرصاص وتوقفه عليه - و لمقتضى من ذلك الجمع من روى السابق واللاحق .
فالعقد الملحق بالرصاص يشك في ترتب لاثر عليه ويرجع لى لعمومات بمقتضية
لذلك وفيه (اولا) به بناء على ماسه في الاصول من به اذ فرض خروج بعض
الأفراد في بعض الأمانة عن العموم ولم يكن لدليل ذلك العموم عموم ازمى بعد
ذلك الزمان المحرر بالنسبة الى ذلك الفرد لا يصح التمسك بالعموم بل لابد من
الرجوع الى الاستصحاب - لوجه لتمسكه بالعمومات في لمقدم اذ خرج عنها لعقد
قبل لحقوق لأجارة لانه لم ينش حد بوجوب الوفاء عليه بان يحيره - فبعد لأجارة
يشك في انه يجب الوفاء به ويترتب عليه الاثر م لأحيث به ليس لها عموم ازمى
فلا مورد لتمسك به بل يتعين الرجوع لى الاستصحاب المقتضى بعدم ترتب لاثر (وثاب)
ان لمستد من الأدلة بحسب المفاهيم العرفى كما تقدم لزوم اسباب العقد و لمعاملة
الى لمالك وليس مفادها لزوم الوفاء بكل عقد - وبالجملة - ان المستفاد منها وجوب
وفاء كل شخص بعقد نفسه وليس الموضوع كل عقد كى يصح التمسك بالعموم مع
عدم الانتساب وقد اعترف قد بدلت في مبحث الأجرة - قال ابو جوب لوفاء بالعقد
تكليف الى لعاقدين - ومن المعلوم للمالك لا يصبر عقدا او يبرئته الا بعد الأجرة
- فلا بد من تنقيح ذلك وانه هل يسب العقد لمعاملة لى لمالك بمجرد الأجرة ام لا و
قد تقدم تقرب اصافته اليه بالأجرة في الحاشية السابقة (وحاصله) ان المعتر انه هو
استاد المساب لا الاسباب و هي تسند ليه بالأجرة وعلى هذا السان لا يرد ماورد به
اولا على الشيخ الاعظم فان العقد قبل الأجرة لا يكون مشمولا لعمومات لانه مشمول لها

وخارج عنها للمخرج فتدبر .

واورد السيد الفقيه ره على هذا لوجه - بان الاجارة لانعير ما وقع عليه بحيث تغلب المسة - الا ترى انه لو امر بصرب احد فصرف بصدق انه صربه - ولكن لو صربه احدواطلع هو عليه بعد ذلك فرضي به لا تصدق انه صربه (وفيه) ان ما ذكره ره نسف في الموجودات التكوينية الحارجية كالصرب والاسباب في باب العقود واليقاعات وله ذكرنا انها لا تستند اليها لاجارة ولا يتم في الموجودات الاعتدلية وهي المساءات في المقام فانها تستند اليها بالاجارة فتشملها العمومات (فتحصل) مقتضى العمومات صحة الفصولي ويمكن ان يستدل لها بالسيرة العقلانية بصحة عدم ردع الشارع الاقدس عنها (واما) ما افاده المحقق لا يروى ره في صحة الصحة بان الاجارة نفسها بشيء من قبل المحبر مع انشاء الاصل هو عقد تشمله العمومات (ويرد عليه) انه على هذا عقد قد للوالي بن الايجاب والقول ومقدم قوله على ايجابه فيما اذا كان لأصيل مشترك فالحق ما ذكرناه (ثم به) قد استدلل على صحة الفصولي بالدلالة الخاصة .

احدها (١) ما تضمن قصبة غروة النارفي - حيث انه دفع اليه النسي عليه السلام دينار ليشتري به شاة للأضحية فاشترى به شاتين ثم باع حدهما في الطريق بدينار فاني النسي عليه السلام بالشاة والدينار فضل لرسول الله عليه السلام بارك الله لك في صفقة بمبيك - فان شرته وبيعه وقع فصوليين - وقد افاد المصنف انه يمكن توجيه شرائه بحوي مخرج عن الفصولية ولم يذكر التوجيه - واعيد فيه امور (مهما) ما افاده المحقق المائني ره وهو انه مسوق بالاذن الفحوى حيث ان اداه بشراء شاة بدينار يقتضي اذنه ورضه بشراء شاتين بهذا المبلغ بطريق اولي (وفيه) انه ان كان النسي عليه السلام اعد دينار الصرفة في شراء الشاة كان هذا متبايا ولكنه عليه السلام اما اراد شاة واحدة للأضحية - ومعه لاسيل الى دعوى الاذن الفحوى كما لا يخفى (ومهما) ما افاده السيد الفقيه - وهو ان

المراد جنس الشاة الصادق على الواحد والمتعدد (وقه) مضافا الى انه خلاف الظاهر في نفسه بياه بيع عروة احدى لثاثن - ومنه غير ذلك مما هو واضح الدفع - ولكن يرد على الاستدلال به امرن (الاول) انه ضعيف السد لانه مروى من طرق العامة و عروة لم يوثق مصداق الى نقل الشيخ ره والعلامة اياه من عرفة . والقضاء من الاصحاب لو لم يكونوا معترضين عنه لاسبيل الى دعوى عملهم به كى ينجر به ضعف السد (الثاني) انه يحتمل بعروة من حيث كونه معدا للخدمة اليسى عليه السلام كان وكبلا معوضا في امر البيع و لشراء فلم يكن بيعه ولا شرائه فصوليا وحيث انه قصبة في واقعة ولا اطلاق له فالاحتمال يسقطه عن الاستدلال .

وقد ورد على الاستدلال به المصنف ره بآراءين (احدهما) انه حيث كان عروة قبض الثمن وقص لثاة - ولا سبيل الى دعوى انه فعل حراما لمساफاته لتفريق اليسى عليه السلام - ولا الى حوار التصرف في المسع ببيع الفصولي قبل الاجارة سواء اعلى كونهما كالشفة لا ماقلة لما سيحى من صفعه - ولا الى دعوى علم عروه برضا اليسى عليه السلام باقباض ماله للمشتري حتى يستادن - و علم المشتري بكون البيع فصوليا حتى يكون دفعه للثمن بيد البيع على وجه الامانة - فتعس الساء على خروج المعاملة المقرونة برضا المالك عن معاملة لفصولي (وفيه اولا) لاوجه لاستظهار فساد الاحتمال الثالث الا لسبيل له سوى دعوى كون المشتري جاهلا وهو غير ثابت مع انه لو كان جاهلا بمكن ان يكون دفع الثمن على وجه الاستينان بان يدفعه على وجه الرضا لمطلق اى على جميع التقدير عى انه قد كان مالكا كما انه مالكا والافما انه امين - نعم - المصنف ره لا يحتاج الى اثبات فساد من مجرد الاحتمال الرابع يسقطه عن الاستدلال (وثانيا) ان المعاملة المقرونة برضا المالك المعنى خارجة عن الفصولية لا المقرونة بالرضا التقديرى و المقام من قبيل الثانى (ثانيهما) ان الظاهر وقوع المعاملة فى مورد الروية بحوال المعاطاة بين رسول الله صلى الله عليه وآله ومشتري الشاة ويكون عروه آلة محصنة فى اتصال الموصين و يكفى فى صحة المعاطاة وصول الموصين الى المالكين مع رضاهما وان كان الموصى غير

ذي شعور (وهو اولا) ان ظاهر قوله بأنه بآرك الله في صفقة يمسك التريك في المعاملة الصادرة منه اعلى كونه آلة في اتصال الثمن والمثل (وثانيا) ان الكافي على فرص القول به القصد الى انه البيع بائصال العرض في وجه اتفق - وما هو موجود في لمقام هو الرصد بالبيع الصادر من الغير فتدبر - فالصحيح ما ذكرناه .

ثانيها صحيح (١) محمد بن قيس عن سيدنا الماقر (ع) قصي امير المؤمنين (ع) في وليدة باعها ابن سيدها وابوه عائب فاستولدها الذي اشراها فولدت منه فعاء سيدها فخاصم سيدها الاخر فقال ولبدتي باعها ابي يعير ادبي فقال (ع) الحكم ان ياخذ وليدته واسما فاشده الذي اشترها فقال له حذره الذي باعك الوليدة حتى ينفذ لك البيع فلما رآه ابوه قال له ارسل ابي قال لا والله لا ارسل ابك حتى ترسل ابي فلما رآى ذلك سيد الوليدة اجريع امه - وعن الدروس ان فيه دلالة على صحة فصولي اقول الكلام فيه يقع في جهتين (الاولى) في فقه الحديث (الثانية) في دلالة على صحة الفصولي .

ان الاول قد يقال انه مشتمل على احكام لا يمكن الالتزام بها ولا حصل ذلك يرد عليه الى هله (مها) حكمه (ع) بحد الوليدة واسها قس ن يسمع من المشتري دعواه و لعله كان يدعى اذن السيد او رصده فكان يتعين تكليفه باقامة البينة و مع عدمها ان يكلف السيد بالحلف او رد الحلف كما هو الشأن في ماير موارد المحصنات (وفيه) انه حيث كان نقل ابي جعفر (ع) هذه القضية لبيان البيع قس للاحارة لم يكن وطبقته (ع) بيان جميع المحصنات فاعله لم يكن المشتري مدعيا للاذن او الو كالة او الرضا او انه اما حكم (ع) بذلك بعد تكليفه باقامة البينة (ومها) حكمه (ع) بحد الولد مع انه حر اذا الطهر ان الوطاء كان بالشبهة (وفيه) انه يمكن ان يكون الاحد لاجل تعلق حقه به من جهة كونه بماء امته - وان ايب عن استحقاق القيمة الاعلى تقدير عدم الاحارة فقد حكم عليه السلام بذلك قبل الاحارة (ومها)

حكمه (ع) باحد ابن السيد مع ان غاية الامر كونه غاصبا (وفيه) انه لاجل صيرورته
 ميبا لتلك الحسارة وعاصا للشئ لا مع من ذلك للتوصل به الى حقه (ومها) تعليمه -
 (ع) اياه الحجة - مع ان وطبيعة الحاكم ليست ذلك (وفيه) اولاه لم يثبت كون ذلك
 قضاوة بل لعله كان حواء عن المسألة وبيان للحكم الشرعي - وثانيا لم يدل دليل على
 عدم جوار تعليم الحيلة (ومها) حكمه (ع) باحد الوليدة وابها من دون تقييد بعدم
 الاجارة (وفيه) انه بيان للحكم في فرض عدم الاجارة (ومها) انه يدل على نفوذ
 الاجارة بعد الرد - والاحكام قام على عدم نفوذها - و سأي لجواب عن ذلك -

واما الثانية - فقد اورد على الاستدلال به على صحة بيع الفصولي بانه طاهر
 في تأثير الاجارة المسبوقه بالرد - و هو خلاف الاجماع - والكلام في ذلك
 يقع في مورد في الاول في ظهوره في ذلك الثاني في انه على فرض الظهور هل يمنع
 من الاستدلال به على صحة الفصولي لا (اما الاول) فقد استدل المصنف في دعواه تلك
 في امور (احدها) اطلاق حكمه (ع) بتعين احد الجارية و منها من المالك اد لو لم
 يكن راد للبيع وجب تقييد الاحد بصورة اختيار الرد (وفيه) انه مع عدم الاجارة
 يكون الحكم ذلك ايضا فلهذا كان مرددا في الرد والاجارة فحكم (ع) باخذ هما ما لم
 يجر (ثانيها) ظهور المحاصصة في ذلك (وفيه) به طاهرة في كراهة البيع لافي الرد
 الذي هو حل للعقد ورفع له ومجرد اطهار لكرهة الدطية ليس ردابل يمكن مع
 ظهورها في ذلك ايضا ادلستها كانت لاحسن سحصول ثمن الجارية الذي اخذه ابوه
 (ثالثها) ماشده المشتري للامام (ع) والحاحه اليه في علاج فكذلك ولم (وفيه) انه حيث
 لم يعجز البيع واسترد ماله وسأته الى ان ينفك ناداء قيمته طلب منه (ع) علاجا ليعجز
 البيع (رابعها) قوله حتى ترسل انني الطاهر في انه حسن الولد ولو على قبعة يوم
 الولادة (وفيه) انه طاهر في عدم الاجاره لافي الرد ادلها لك التصرف في ماله قبل
 الاجاره حتى على الكشف (فتحصن) انه لا ظهور للرواية في كون الاجارة بعد الرد -
 والاستدلال به على صحة الفصولي لا اشكال فيه (واما الثاني) فقد ذهب السيد الفقيه ره

لي ان الرواية تكون دليلا على صحة الاحارة حتى بعد الرد ولا مانع من العمل بها (وفيه)
انه خلاف لاجماع لا يمكن المصير اليه (واقاد) المصنفه في وجه صحة الاستدلال
به في المقام بان هذا لحر العتصم لقوله ^{في} حتى بعد ذلك البيع - وقوله اجا ربيع
ابه - طاهر في ان حكم الفصولي ذلك - وعليه فيتصرف في ظهور صدره في لاحارة
بعد الرد ويؤل براده عدم الحرم بالاحاره والرداوعير ذلك (وفيه) ان الظاهر من قول
الامير (ع) البيع اداة البيع الحاص الذي اوقعه الاس وصريح قول الماقر (ع) ذلك
فهو طاهر في الفصبة الشخصية وحيث انه على حد لا يعمل بالحر فما تضمنه بحسب
طاهره فلا بد من توبله ومعه يصير محملا فلا يمكن الاستدلال به (ودعوى) به بالدالة
المطابقة يدل على صحة الفصولي في المورد - وبالدلالة الائتمانية يدل على فدية كل
فصولي لسعود بالاجارة والاحماغ المشار اليه يوجب سقوط الاولى لالثانية (مدفوعة)
شعبة الدلالة الائتمانية للمطابقة وجودا وحجبة فتدبر فالحق ما ذكرناه .

ثالثها البصوح (١) الوارده في الكاح الدالة على عوده بالاحارة وتقريب
الاستدلال بها من وجوه (الاول) بعموم التعليل الوارده في صحة نكاح العمد بجارة المولى
حيث علله ^{في} بان نكاحه مشروع دائما وليس معصية لله تعالى بل اما يكون عدم عوده من
باب كونه عصبانا للسيد فاذا احار جار - فانه يدل على ان كل معاملة لا تكون غير
مشروعة بدلتها كبيع الحمر والحرب - بل اما لا تكون ماسة لرعاية حق الغير تصح
باجارة من اعتر رضاء فان كونها معصية لذلك الغير قابلة للروال بسبب تدل كراهته
بالرضا . (الثاني) مدافاه صاحب الجواهر ره وهو ان ما ورد في نكاح الفصولي الدال
على صحته بالاحاره باطلاقة يشمل ما اذا تضمن الصداق بيعا كما اذا باع شخص مال
ريد من عمرو فصولا بمائة دينار وتروح له هذا بتلك الدباير فاطلاق تلك الاخبار
يقتضي صحة هذا الكاح - ولازمه صحة البيع ايضا ويتم في غير هذه الصورة بالاجماع

١- الوسائل- باب ٢٢ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣

المركب (وفيه ولا) ان الاحار موقوفه لبيان حكم النكاح من هذه الجهة خاصة ولا نظر لها الى الجهات الاخر فلاوجه للتنسك بطلاقها (وثانيا) ان النكاح لعدم توفقه على المهر لان بطلان المهر لا يستلزم بطلان النكاح - لا بل لازم امضائه في العرص امضاء البيع و معاده فتدبر (الثالث) ان حملة من النصوص تدل على ان النكاح يصح بالاحاره - فذاصح تعليق المصع بالاحارة صح تمليك ماله بها بالاولوية ما لان لاول لاعوص له بخلاف الثاني - اولان النكاح مسمى على الاحتياط و اخرى بشدة الاحتمال لانه يكون منه الولد والكلام فيه يقع في جهات - الاولى - في ثبوت هـد الحكم في مطلق نكاح - الثانية - في التعدي عنه الى سائر العقود بحسب القواعد -
 ثلاثة - في ان الرواية التي اشار اليها المصنف هـن تمنع عن هذه الاولوية م لا .
 ما الاولى هـن الشيخ في بسوط والحلاف انكاره فيه من لاصل وص
 بحر المحققين بصا ذلك وعن ابي حمزة اختصاصه تسعة مواضع لوجود النص فيها دون غيرها - واستشكل لسيد الفقيه في التعدي عن تلك موارد لمخصوصة و مشهور بين لاصحاب التعدي بل نقل الاحماع عليه عبر واحد (اقول) صحة نكاح الفصولي في الجملة مما لاسمى التوقف هـه لورود حملة من الاحار (١) في نكاح الاب لابنه والاح لاجيه والعم لاسن اجيه و الام لاسه ونكاح الوصى - وغير ذلك من لمرور وفيها الصحاح والموثقات واما التعدي عن تلك لمروراني مطلق النكاح فلظاهر ذلك - لان غاية ما ذكر في وجه عدم التعدي ان موارد النصوص الوردة في المقام ما بين ما يكون العاقد عاقد نفسه لانه بسوط برضا الغير - وما بين ما يكون العاقد وليا شرعيا ،وعرفيا فالتعدي عنها الى ما اذا كان العاقد عاقدأ لغيره ولم يكن وليا يحتاج الى دليل - ولكنه فاسد - و ذلك لوجهين (احدهما) ان من حملة تلك النصوص ماورد في (٢) نكاح الاح والعم وهما ليسا عاقلين لاسههما ولا ولاية لهما عرفا ايضا

(ثانيهما) ان من حملتها ماورد (١) في عقد مملوك بين رجلين روجه احدهما والاخر لا يعلم وعلم به بعد ذلك - قال ^{الحنابلة} لئلا يلدى ثم يعلم ولم يأتوا ان يفرق بينهما وان شاء تركه على نكاحه ونحوه ماورد (٢) في جارية مملوكة بين رجلين - فانهما بدلان على توقف نكاح احد الشريكين على احاره الاخر من حيث انه تصرف ورد على ماله ومعلوم انه ليس عقدا لهه ولا ولاية له عرف ولا شرع - فادأ ثبوت ذلك في مطلق نكاح الفضولي مما لا ينبغي التوقف فيه .

و اما الجهة الثالثة فالحق عدم صحة التعدي الى سائر العقود - لعدم تمامية الوجهين المتقدمين (اما الاول) فلان في النكاح لا يملك البصع بين هناك تسلط محص (مع) انه لا يجري في الهبة والصلح في موردها مضافا الى ان هذه الاولوية طيبة لخدمة المصالح لمقتضية لعمل الاحكام (و اما الثاني) فلان الشارع الاقدس وان اهتم بالنكاح وهو حرى بالاحتياط الا ان ذلك في مقام عمل المكلفين برعاية ما جعل الشارع سببا له وفي موارد الشهات لحكمية والموصوعية ولا ربط لسد ذلك بعمل الشارع فتوسعة الشارع في اسباب النكاح لا تسبزم توسعته في اسباب البيع بل الشارع الاقدس اعترفى سائر العقود مالم يعتبر في هذا العقد كالتفحص في الصرف والسلم - ووسع في اسباب النكاح بنشر بيع عقد المتمتع وملك اليمين وحو رتقديم القول على الایجاب وحوار لاقتصر على السكوت في مقام الادن والرصاص (وبدلجمة) اهمية النكاح ربما تستدعي التوسعة في اسبابه لثلايقع الدس في الردء (فتحصن) ان الاظهر عدم التعدي الى سائر العقود .

واما الجهة الثالثة فقد افاد المصنف ره انها ربما توهن بالنص الوارد في الردء على العدة الفارقين بين ترويح الوكيل المعرول الح النص المشار اليه هو صحيح (٣)

١ - الوسائل - باب ٢٥ - من ابواب نكاح العيول والاداء

٢ - الوسائل - باب ٧٠ - من ابواب نكاح العدة والاماء

٣ - ابواب في باب ٢ - من ابواب كتاب لو كالة حديث ٢ - وباب ١٥٧ - من ابواب

لعلنا من سادة عن لصديق عليه السلام وفيه ما جور هذا لحكم واحد ان الكاح اخرى
 واخرى ان يحصط فيه وهو فرح ومنه يكون الولد و ذكر المصنف به ان حاصه ان
 مقتضى الاحتياط كون الكاح الواقع اولى بالصحة من البيع من حيث الاحتياط هذا
 على ان صحة البيع تستلزم صحة كاح بطريق اولى خلافا للعمدة وعليه فلا يجوز
 التعدي عما دل على صحة الكاح لعسولي الى صحة البيع (اقول) بعد تنبيه على
 امرين - الاول - ان الحكم الواقعي عدم الفرق بين الكاح وعبره في مسألة العزل مع
 عدم بيع الحر الى الوكيل - الثاني - ان العامة لم يكونوا معطين الفرق بين
 الكاح وبيع بالاحتياط بل انما عللوه بوجه استحصاني - حيث نه عليه السلام لما سأل
 الراوى عما يقول العامة - قال - ويقولون المال منه عوض لصاحبه و العرج ليس
 منه عوض اذا وقع منه ولد (ان) الا انهم عليه السلام لما لم يتمكن من بيان الحكم من دون
 وجه - ولا من بيان بطلان ما ركوا له راعى جانب الاحتياط واجاب بان الكاح
 بما نه مهم في نظر الشارع وحرى بان يحتاط فيه من غيره من العقود فينبغي فيه
 الاستناد الى حجة شرعية ولا يعتمد الى القاس و لا سحس و ماشابههم من الوجوه
 العليلة - وقد عقه عليه السلام بقضاء امير المؤمنين عليه السلام لدى يكون متبع عنهم لقوله عليه السلام
 فصاكم على عليه السلام (وعنه) فهو لا يبدل على ما ذكره المصنف به وما ذكرناه
 ظهر عدم تمامه ما فاده السيد لعقبه به في المقام في الرد على المصنف به و حاصه
 انه عليه السلام يصدر الرد على العامة الجاعلين حكمه بحكم الاحتياط و انه ليس
 كذلك و الاكن كاح اولى بان يحتاط فيه وان الاحتياط لو كان مقتضيا للصحة
 في البيع هي الكاح بالاولوية - فانه برد عليه ما عرفت من ان العامة لم يجعلوا حكمه
 الحكم الاحتياط .

(قوله قد نه انه ربما يؤيد صحة العسولي بل يستدل عليها بآيات كثيرة
 وردت في مقامات خاصة مثل موثقة جميل (١) الحج) حاصل ما افاده في اجاب
 المصارفة انه فلما عدم لزوم لاحدية في صحة المعاملة المبرورة كانت هي مما يستأنس

به للحكم في لمقام لاشتراكهما في عدم لزوم الادن السابق - و ان قلنا بلزومها في
صحتها كانت دليلا على جريان الفصولي في العقد السابق وصحته في المورد لخاص
وان احمل كونها للبص الحاص الا انها لا تخلو عن تاييد للمطلب (اقول) في كلاشفي
كلامه نظر - اما الاول - فانه اذا دل الدليل على عدم اعتبار الرص في مورد
خاص كيف يستأنس منه لحكم ما يعتبر به ذلك قطع واما الكلام في اعتبار سقه
واما الثاني - فانه ان يبيد على صحة ما صدر بالاجارة كان اللزم كون تمام الربح
للمالك اذ تقسم الربح اما يكون من آثار المصدرة المفروضة بطلانها - والمابع
اما ان يستحق احرة لان عمل المسلم محترم اولا يستحق لانه عمل من دون امر
(والحق) ان يقال انصوص الباب محمولة على صورة الاشراف لا لتقييد اي
اشراف المالك على العامل ان لا يشتري الا الجنس البشري وعليه فاد تحلف لشرط
واشتري غير الذي مر به وان حصر به كان عليه الضمان لمخالفته للملك ولاسه لا
محالة يرد العقد وان ربح به فلا محالة لا يصح المالك المصدرة فيكون الربح
بيهما ويهد يظهر ان النصوص موقفه للقاعدة و اجسبة عن المقام و ان ابيت عن
كون ذلك مما يقتضيه القاعدة فلا مانع من الالتزام به للنصوص لخاصة الواردة في
المقدم .

قوله قدده ومن هذا القبيل الاختار (١) الواردة في اتخار غير الولي في
مال اليتيم وان الروح لليتيم الحج} قول ما افاده في وجه احوال المسألة في الفصولي
امر ان (الاول) انها تحمل على صورته اجاره لولي (الثاني) ان الحكم بالمضي اجارة
الهيئة لاحقة للمعاملة - ويرد على الاول - انه ليس في النصوص ما يستفاد منه ارادة معاملة
غير الولي بل ظاهر بعضها وصريح آخر معاملة الولي (مع) انه ليس فيها ما يشهد بجارة
الولي - ويرد على الثاني - ان النحر ان كان مادونا من قبل الله تعالى لا تكون
معاملته فصولية و الحق اختصاصها بصورة معاملة الولي و تكون اجسبة عن

مسألة الفصولي .

(قوله قد ورد بها يؤيد المطلب ايضاً رواية ابن (١) اشييم - بناءً على انه لولا كفاية الاشتراء معين الحال الح) اقول ان ما ينوهم ان يكون مؤيداً للمطلب حكمه (ع) يكون العدولورثة لمست ادا فافوا اليه - واما دلالة الى مولي بعد فظهر انه كان ماذونا من قبله واما دلالة الى مولي لا بال المعاملة باطية بالكلام - و لظهر من الرواية كون الورثة راضين بالمعاملة و آدين ايدها - و عليه فيخرج عن محل الكلام .

(قوله قد ورد بها يؤيد المطلب ايضاً صحيحته الحديثي (٢) - فان الحكم يرد ما راد لا ينطبق بظاهره الح) بل لا ينطبق على صحيحه لسع الفصولي - اذ الحكم بمسد لاقالة في الفرص المستمر لكون المعاملة ثمانية فصولية لارمه لاستجاره من لمشتري الاول لا الحكم يرد ما راد وعدم لفرق بين السع بالاريدو بالمساوي وبلاقص - ولا يرد دعوى ان الرواية طهرة في كراهه الافعاله بلوصيه كما ذهب اليها من الجيد و استحباب رد ما راد فتكون احسنة عن لمضم .

(قوله قد ورد بها يؤيد المطلب بموثقة (٣) عبد الله الح) الظاهر من الرواية هو الاحتمال الثاني وهو اشراط الخيار على المأدود

(قوله قد ورد بها اذا احتمل مورد السؤال لهذه الوجوه الح) الظاهر ان الاشياء لم يكن في مراد صاحب الورق وهو كان معروفاً لدى السائل واما كان يسأل عن حكمه .

قوله قد ورد بها يؤيد المطلب بالاخبار (٤) الدالة على فساد تكا .

١ - لو سائل باب ٢٥ من ابواب بيع الحيوان من كتاب التجارة حديث ١

٢ - لو سائل باب ١٧ من ابواب احكام العقود من كتاب التجارة حديث ١

٣ - لو سائل باب ٢ من ابواب احكام العقود حديث ٢ و الذي هذا لرخص من ابواب عبد الله

لا عبد الله .

٤ - لو سائل - باب ٢٤ - من ابواب بكا ح الميسوالامه

العبد الخ قد مر بها تدل على المطلب فراجع .

أدلة بطلان بيع الفضولي والجواب عنها

قوله قدّمه أما الكتاب فقوله تعالى ولا تأكلوا (٢) أموالكم بينكم بالباطل
 إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ دل بمفهوم الحصر أو سياق التحديد الخ
 وقد احتج عن استدلال به نحوية (الاول) انه لا مفهوم له وقد شبه الكلام في ذلك في
 اول بحث لاكره والمعاطة - وعرفت انه لا يدل على الحصر (الثاني) التجارة التي
 هي اسم للمسبب لا السبب إنما تكون تجارة لذلك بعد الاجارة فتكون عن تراضٍ -
 وقد مر في اول بحث لفضولي تمامية ذلك ايضاً (الثالث) انه يحتمل أن يكون عن
 تراضٍ حرّاً بعد حرر لتكون على قرينة نصب لتجارة لأقوالها (وحاصله) انه يحتمل
 أن يكون اسم كان مقدرّاً وهو سبب الأكل و يكون له حران - الاول تجارة - الثاني
 عن تراضٍ - ولكن لا يحو الاستقلال بل يحو الأشر ك كما في قولنا - الرمان حلو
 حامض فيكون مدّده سببه لحدّره والتراضي - وهي من حقه في بيع الفضولي (وفيه)
 انه لا يحتمل ذلك مع لتعبر بحرف المحذوره - اد لسب لو كان هو المجموع لما
 كان مستثنى عن التراضي وان كان خصوص لحدّارة لزميدية التجارة بصدورها عن
 التراضي - وان كان غيرهما لعدم كونه سبب هو التجارة والتراضي وهو خلف (مع)
 به على فرض قرينة التجارة بلزوم يتعبر التقييم ادا احتمال كونه حرّاً أو الاسم هو
 التجارة - يدفعه ان لازمه تعريف التجارة - والصحيح هو الاولان .

قوله قدّمه فهو مع تسليمه مخصوص بالخ لا يحصى انه لو سلم سياق التحديد لم
 يكن مناص من تبسّم الدلالة على المفهوم - ولم يكن مورد لحمل القيد على الغالب د
 تلك القيود لا يؤتي بها في مقدم التحديد .

قوله قدّمه وأما النسبة فهي اخبار منها النبوي المستصحب وهو قوله (ص)

لحكيم بن حزام (١) لا تنع ما ليس عندك الح لا تحمي ان اقصة لسوي ^{عليه السلام} المذكورة في كتب العامة مجتمعة عن عادة بيعها مروية عن طرف رواية عقبة منفردة على حسب تفرق الابواب وعليه فهذا السوي مروي عن طرفا وعن طرق لعامة فلا سبيل الى الخدشة في سدها - هذا بحسب السد - مع ان هذا المصنوع موقوف في جملة من الاحبار - كعمر (٢) سليمان بن صالح عن الصادق (ع) عن النبي (ص) وحر (٣) الحسين بن ريذة (ع) عن آثانه في ما هي لبي (وامن من حيث الدلالة لما قيل او يمكن ان يقال في الجواب عن الاستدلال به وما هو من السوي (٤) الآخر لاسع لا فيما يملك - و لتوقيع (٥) لا يجوز بيع ما ليس بملك لمطلان امور (الاول) بها شعاراتها مع المصنوع الكثيره الله تعالى جوار بيع ما ليس عنده لاحاطة بصحة (٦) عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق (ع) هي الاول منهما - عن لرحل يشتري لطعام من الرجل ليس عنده فيشتري منه حالا (ع) ليس به ناس قلب انهم يفسدون عدما - قال (ع) واي شيء يقولون في السلم قلت لا يرون نهأما يقولون هذا لي احل فاذا كان لي غير احل وليس عنده صاحبه فلا يصلح هذا (ع) فاذا لم يكن لي احل كان احود - ثم قل لا بأس بان يشتري لطعام وليس هو عند صاحبه حالا و لي حل الحديث و ترب منه الآخر - تحمل هذا على ثقبه - لتكذبه (ع) فبهما للعامة القائلين بمطلان بيع ما ليس عنده (وبه) ان الجمع بينهما يقتضي تخصيص هذه المصنوع ببيع العين الشخصية من جهة اختصاص تلك المصنوع ببيع الكلي - او حملها على بيع كمن ما حرج عن السلطة و ن كان المبيع كليا كما لو باع الكلي في دمة لغير - ولعل ثانيا ظهر - وتكذبه (ع) للعامة يمكن ان يكون في تطبيق بيع ما ليس عنده على بيع الكلي في دمة نفسه لأفنى اصل

١ - راجع من لرمي - ج ٣ - ص ٥٣٤ - باسماء في كراهية بيع ما ليس عند

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣

لحديث (الثاني) ما فاده لمصنفه به بقوله - وثانيا مسلما دلالة السوى على البيع لكنها بالعموم يجب تخصصه بما تقدم من الأدلة الدالة على تصحيح بيع ما ليس عند العاقد لذلك إذا أجاز (وفيه) أنه على ما استظهره المصنف به من أن المراد من البيع البيع لنفسه لا عن مالك العبي - يكون البيع عموم من وجه لأخصية السوى من هذه الجهة فلا وجه لتقدم تلك (ثالث) أن لظاهر ليدوى من السوى المسمى عن بيع ما ليس حاصرا عنده سواء أكان مملوكا أم لا - قدر على تسليمه أم لا - كليا أم شحشيا - وحيث أنه لا يمكن الالتزام به تعين حمله - أم على المسمى عن بيع ما ليس مملوكا - أو على المسمى عن بيع ما لا يقدر على تسليمه - وأن لم يكن الثاني اقرب لا كلام في عدم افرية لأول وما السوى لأخر والتوقيع فمحتمل أن يكون يملك بهما مسبا للمعقول فلا ربط لهما به نحن فيه (الرابع) - المسمى لبيع لغير المالك - فمحض هذه النصوص للمسألة الآتية وهي ما لو باع لغاصب نفسه - ولا ربط لهما بهذه المسألة - وهي البيع للمالك (الخامس) أن المسمى في هذه النصوص لم يتحقق بشيء لبيع أو السع اسم للمشتا والمشتا لا إلا شاء كما تقدم مع أنه لا يعتبر صدور إنشاء من المالك قطعاً - بل لمتعلق هو حقيقة البيع - وهي بالاحارة تشب إلى المالك فيكون بيع ما عنده - وبعبارة أخرى - أن الروايات على فرض دلالتها على عدم صحة بيع المصولي تدل على عدم وقوع بيع للمصولي ولا يطرأ لها في وقوعه للمالك إذا أجاز - إذا المسمى فيها وقوع البيع لنفسه فينتج هذا وهو لا يلزم عدم وقوع البيع ولو لذلك ادلسل الأخص لا يستلزم سلب الأعم - فإذا كان وقوع البيع للمالك مع إحرازه مسكوتا عنه في هذه الأحاديث فيرجع فيه إلى الأدلة المتقدمة الدالة على الوقوع فتدبر

بقوله قدوة وأما الروايتان الحج الطاهر أن مردهما روايتا (١) يحيى وحدثنا الثنا
أشار ليهما في ضمن جوابه الأول عن السوى كما لا يخفى .

(قوله قدّه واما الحصر في صحيحة (١) محمد بن مسلم والنوقيع (٢) فانما هو في مقابلة عدم رضا الخ) توضيح ما افاده انه لا يستفاد من الحرين الا الهى عن الشراء لعاقده للرضا اذ لو كان هذا لا يدل على فساد عقد الفضولي عبر لعاقده له سخط الاجارة ولا يدل على صحته ايضا فالهى فيها لا يدل الا على بطلان العقد للعقد للرضا معنى عدم ترتب الاثر لمقصود وحين يقول به واما في البيع لم يلحق بالرضا يرجع الى العمومات الدالة على لصحة - وبهذا البيان يظهر ان ما افاده في التوضيح ليس جوازا آخر كما افاده السيد العقبه (ثم ان) لمحقق النائي ره قل ان دلالة الحر (٣) الحميري على صحة الفضولي ظهر - فان مقابلة الرضا بالمرطهرة في كدبة الاحارة للاحققة من الرضا المقابل للشراء عن المالك او بمره هو الرضا للاحق لا المقدر فان متحقق حين الامر (وفيه) انه يمكن ان يكون المراد من الرضا بالمرطهرة وهى الصفة الفسادية عبر المبررة التى عرفت كما بينت في الحروص عن العسولية فراجع (فالحق) ان يقال ان مقتضى اطلاق لحرين الهى عن الاشراء الا الرضا تقدم او تأخر فبطلان على صحة الفضولي لكونه داهلا في مستثنى (مع) ان المراد بالاشراء حقيقته وهو اما يكون اشراء للمالك بعد الاجارة فيشبهه الحران كان المراد بالرضا فيهما المقارن .

(قوله قدّه واما توقيع (٤) الصفار فالظاهر منه نهى جواز البيع فيما لا يملك الخ) وفيه ان الجوز عبارة عن الصحة - وعدمه عبارة عن الفساد - فالحق في لجواب مصافا الى ما تقدم ان عدم الجواز لم يصف الى العقد من حيث هو بل الى من حيث انه ممن لا يملك فذا اصيب الى من يملك بالاجاره لم يكن مصادقا لم حكم عليه بالفساد

(قوله قدّه الرابع ما دل من العقل والنقل (٥) على عدم جواز التصرف في

١-٢-٣- الواسط بل باب ١ من بواب عقد البيع وشروطه حديث ٣-٨

٤- الواسط بل باب ٢ من بواب عقد البيع وشروطه حديث ١

٥- الواسط بل باب ٣ من بواب مكنون لمصلى

قال العيزر (الابادة الح) وقد احاط المصنف به عن هذا الوجه بوجوه .

الاول ان العقد على مال العبر متوقفا لاحارته غير قاصد لترتيب الاثر عليه ليس تصرفا فيه - واورد عليه دبرادير (احدهما) ما فاده المحقق الايرواني وهو انه وان فرض كون العقدلة نامة لحصول الاثر عرفا لم يكن مجرد العقد تصرفا فسي العين وقيحا فلا وجه للتقييد في كلامه - ومرجعه الى عدم كون التصرف الاعتدلي غير للماس - لعين تصرفا عرفا في العين بل هو تصرف في لسان العاقد (وفيه) انه لو فرض كون الاشياء مجردا للمال عن ملك صاحبها فلهذا كان ذلك تصرفا فيه وقيحا لكونه طلبا من فسخ افراده نعم مجرد العقد غير المؤثر في حصول النقل والانتقال عرفا وشرعا لا يعد تصرفا فيه لاحارحا ولا اعتارا (ثانيهما) ما فاده السيد نقيه في تعليقه وهو ان العصولي استيفضد النقل والانتقال جدا مطلقا لا هو لا معلقا على لاحارة وبصدق التصرف عليه عرفا (وفيه) ان العقد غير المؤثر عرفا وشرعا وان قصده الجد لا يعد تصرفا لاحارحا ولا اعتارا - اما الاول فواضح - لثبتي لفرض عدم التأثير - ومحددة ثبته في اعتباره لا يكفي في صدق التصرف عرفا وشرعا - فاداه المصنف به تام .

الثاني انه لو فرض كونه تصرفا مما استقل لعن بحواره مثل الاستصانة ولاصطلاء سور العبر وبارده (وفيه) ان الحوار في المثاليات استيفضد من جهة علم صدق التصرف عليهما - او لسره عن الحوار والافصح صدق التصرف لاسبيل الى دعوى استقلال العقل بحوار التصرف .

الثالث انه قد يفرض الكلام فيما لو علم الاذن في هذا من لمقل او الحل (وفيه) اولا ما تقدم من حروجه بذلك عن الفصول لقولنا ان المستدل يمكن ان يكون ملترا ما بالصحة في خصوص هذا المورد و يعتمد في سائر الموارد .

الرابع ان تحريره لا يدل على الفساد - افول هذا الجواب ايضا متين وقد مر في اول الجزء الحادي عشر من هذا الشرح تحقيق القول في ذلك .

الخامس انه لو دل على الفساد لدل على بطلان البيع بمعنى عدم ترتب الاثر عليه وعدم

استقلاله وفي ذلك والقائل بالصحة لاسكر ذلك (وفيه) ب لاء على الفساد كان من جهة كون المسب تصرف ومغوص للشارع فلا سببه له - م كان من جهة كون المسب مهيا عنه ومغوص - يباقي مع هذا الجواب دوالعى لشارع نسبة عقد الفضولي و كان كالعزم كيف يحكم بالصحة مع اجازة لمالك كما انه اذا بيع الشارع المسب من جهة مغوصيته فلا شيء حتى يحيرد للمالك (فتحصل) ان الحق في الجواب هو الاول والثالث .

بيع الفضولي للمالك مع سبق المنع

قوله قدده المسألة الثانية ان يسقط مع المالك والمشهور ابصاحه الحج اقول ان صحة بيع الفضولي اما ان تكون على القاعده - و تكون للاحد الخاصة .

اما على الاول - فلا توفى الصحة الاعلى العقد واستناده الى المالك الموحودين في المقام - ولا يصير لهي لماق وذلك لان ما قيل في وجه مصرينه امور (احدها) ان العقد اذا كان مسب عنه فالسبع الموحود بعد العقد ، لو آما ، كاف في الرد فلا ينفع الاجارة اللاحقة (وفيه) ان الكراهة العينية واب ابررت ليست ردافاة عذرة عن حل العقد وصحة كما ان لتهى لدى هو نسبة الى اعدم الشيء بعدم اجازة غير الرد (ثنيتها) ان الكراهة المنحلة بين ركان العقد كالايجاب والقول ماسة عن تحقق المعاهدة والمعاقدة وحيث ان منها الاجارة والكراهة المنحلة بينها وبين العقد ماسة عن تحققها والمفروض في المقام وجوده (وفيه) ان لكراهة المنحلة لا تمنع عن ذلك ولذا بنيا على صحة عقد المكروه اذا لحقه الرضا (ثلثها) ان المالك اذا بهى عن ايقاع لمعامه على ماله بهى عما شامل لزمان العقد - كان ذلك في قوة ان يقول لا ارضى ان توفى العقد على مالي ولو وقعت كان مردودا وباطلا - فكون ذلك اشاعا للرد عاية الامر الانشاء متقدم على العقد والمشا متحرره - فلا تنفع الاجارة بعد

ذلك (و فيه ولا) ان الهى ليس الا التسبب الى عدم ايجاز العقد واما اثناء الرد بعد وجوده فليس ذلك مربوطا بالهى (ثاني) ان ذلك من قبيل يجاب ما لم يجبر سبأى عدم العردة (وثالثا) ان وجه عدم نافعة الاحارة بعد الرد هو الاحماع والمتيقى منه ما اذا كان اثناءه بعد العقد (فحصل) ان لاظهر هى الصحة على القول بصحة الفصولى على القاعدة .

واما على الثانى - فالنصوص التى سلمت دلالتها على صحة فصولى ما هى صحيحه (١) محمد بن قيس - وصوص (٢) كاح العد المنصبة للتعليل للصحة - بانه لم ينص الله واما عصى سيده (اما) صحيح قيس فقد افاد المصنف رة فى وجه شموله للمقدم به ترك الاستعصال يشمله (و فيه) ان ظهور قوله فى مقام المحاصمة وليدتهى باعها سى غير ادسى - فى صورده عدم الهى لا يكر والاكان بقول ساعها مع بهى فهو لايشمل المقام . (واما) بصوص الكاح هى المن ان روايه احارته صريحة فى عدم قدح معصية السيد (وفيه) ان عصيان العد لا يتوقف على العس مع الهى عه من ما ان العد لابد وان يكون اعماله عن دين مولاه فاذا فعل بلا اذن منه كان خارجا عن رسم العودية وبمعاصيه بذلك - فالمراد من معصية السيد اتحاد العقد بلا اذن منه كما هو صريح الرواية (ودعوى) ان اطلاقها يشمل المقام (مدفوعة) بانها اذا وردت لبيان ان عصيان السيد من حيث هو لا يوسع عن صحة العقد بالاحارة واما ان بهيه من نصح عن تلك ام لا فالنصوص ساكنة عه - فالأظهر انه على القول بالصحة فى المسألة لسابقة بواسطة الاحار الحاصلة لاسيل الى الساء عليها فى المقام .

قوله قدده من بيع مال اليتيم و المعصوب الخاقون اما فى بيع مال اليتيم فالجمع غير موجود سيقالوسلم شمول بصوصه لبيع غير الولى - واما المعصوب فلم ينقل سابقا دليلا يدل على صحة بيعه .

١- لوسائل ٨٨ - من ابواب كاح العد والاماء حدث ١

٢- ابواب ٢٢ - من ابواب كاح لعيد والاماء

قوله قدّم فمن جهة ظهور الاقدام على الخلف الح هذا جهاد في مقابل نص المصنف فانه قدّم نقل عنهم الساء على الامسح من جهة كون الحلف امانة عدم لرب .

بيع الفضولي لنفسه

قوله قدّم المسألة الثالثة ان بيع الفضولي لنفسه وهذا غالبا يكون في بيع الغاصب وقد يتمم الح بل كثيرا ما يتفق في غيره كما في البوع المسبة على لامارات والاصول الظاهرية من اليد واصله الصحة وبحوهما - وكيف كان هي المسألة قوال (احدها) الصحة وهو المشهور (ثانها) التفصيل بين الغاصب وغيره كما عن ابن ادریس (ثالثها) تفصيل في لعاصب بين علم المشتري وجهله كما عن العلامة وغيره (اقول) ان سببا على صحة بيع الفضولي بواسطة الاحبار لخاصة فلا وجه لنباء على الصحة في المقام - فان عمدة المسند على هذا - صحيح ابن قيس ونصوص نكح العبد - وشيء منهما لا يشمل المقام اما الاول فانه لو كان الابن بايعا لوليدة لنفسه كان النسب عليه ولي لانه دخل في الانكاح - واما الثانية - فلان موردها وان كان النكاح لنفسه لكن الاجارة فيها لنفسه لالمولاه واما ان سببا على الصحة بواسطة العمومات فهي تقتضي الصحة في المقام ايضا فلا فرق وقد ذكروا في وجه لفرق و انه لا يمكن الحكم بالصحة في المقام امورا .

الاول بصوص (١) بيع ما ليس عنده بقاء على ان موردها بيع الفضولي لنفسه وقد مر الجواب عنها .

ثاني انه غالبا يكون مع المالك من البيع موحودا في المعصوب ويعتبر عدم سبق المسع (وعيه) مضافا الى ما عرفت من عدم اغنائه ان المسع غير موجود في غير

١ - راجع لوسائل باب ١ - من بواب عقد المسع وشروطه - وباب ٧ من ابواب

المقصود بل وفيه ايضاً العصب اشارة عدم الرضا بالبيع للعاصب لامطلق.

الثالث ان الفصولي اذا قصد البيع لعنه فهو عر قاصد لتحقيق المعاوضة التي هي عبارة عن دخول العوض في كيس من خرح العوض عن كيسة فقصد هذا المعنى لا يلائم مع قصد وقوع البيع لعنه - فما يقصده هذا الفصولي ليس بعد (واجاب) عنه المصنف رد بان الدافع في هذا المورد يجعل نفسه مالكا حقيقيا - وهذا العمل وان كان لاحقيقة ولكنه المعاوضة لمسيه على هذا الامر الادعائي حقيقه بطير المجاز الادعائي في الاصول واورد عليه بايرادين (الاول) ما افاده السيد في تعليقه وهو انه لو كان المالك ذلك لم يبيعه على الصحة فما اذا حرر هذا الساء دمع عدمه لا وجه له ولم ينقل التفصيل عن احد (وفي) ان المصنف لا يدعي ان المصحح هو التبريل حال العقد - بل يدعي ان العاصب يجعل نفسه مالكا عدواً وما يسي بالسرقة والعصب عنى الاصفة الملكية مسووه اليه دعواً لم يبعها - فاذا ما ع فهو يسع ما يراه مكانه بعد سرقة الاضافة - واما غير العاصب فبانه على ملكية نفسه واصح (ثاني) ما افاده المحقق لا يروى رد - من انه ان دعى ان لعاصب يقصد المعاماة للمالك لو قعى ثم يدعى انه هو هو لاجل تملك العوض - فكون له قصداً قصداً كروى وهو قصد وقوع المعاماة للمالك الواقعي وقصد صغروى وهو قصد به المالك الواقعي - ويرد عليه ان الوجدان يكذب ان يكون للعاصب قصداً واما القصد واحد للمعاماة في حق نفسه كالمالك - وان دعى انه يقصد وقوع المعاوضة لعنه و كان مصححه دعواه بملكية ويرد عليه ان ادعاه كونه مالكا لا يصح الفصل الى المعاوضة الحقيقية فان المعاوضة المستبقة على الادعاء لا تكون حقيقة وكيف يكون حقيقيا ما اساس الادعاء (قول) الظاهر ان مراده الثاني ويمكن ان يدفع هذا لا يرد بان المراد بالمعاوضة الحقيقية هو اعتبار ما يبيع نفسه ملكية لمشتري للمعوض براء ملكته لنشمن فطرقها مران اعساريون عليه فلا مانع من ابتناء هذه المعاوضة على الادعاء وساء المانع عنى كونه مالكا - (وقد اجاب) عن الاشكال - السيد الفقيه رد - بان حقيقة البيع ليست الا مبادلة مال

بمال من غير نظر الى كونه لنفسه او لغيره وهذا المعنى موجود في بيع العاصب وقصد كونه لنفسه خارج عن حقيقته ولا ينافيه ايضا (و به) مضافاً الى تصريحه به في اول كتاب البيع ، ان البيع ليس مبادلة بل تملك وتملك بموص - ان حقيقة المبادلة لا تتم الا بلحاظ شيء آخر - وهو في المقام السكنية - وقصد المبادلة في الملكية التي هي صفة اصبغة قائمه بالمال وصاحبه يستدعى قصد انتقال المال عن ملكه الى ملكه ودخول عوجه في ملك صاحب هذا المال - وهذا يدعى مع قصد وقوع البيع لنفسه والحق ما تقدم في اول هذا الجزء من ان البيع ليس من المعاوضة بالمعنى المتقدم كي يرد الاشكال المزبور بل حقيقته عطء شيء لا محذور فراجع ما حققناه و عليه فلا يرد هذا المحذور لراجع ان الفصولي اذا قصد البيع لنفسه فان تعلقت جارة المالك بهذا الذي قصده البيع كان مضافاً لصحة العقد لان معها صيرورة الثمن لملك لمنس باحارته - وان تعلقت بغير المقصود كانت عقداً مأسأفاً فيكون نقل من لمشيء غير محار والمجاز غير منشيء واجابوا عنه باحوبة .

منها ما عن المحقق لقى به وما نقل عنه امر ان (احدهما) ان مرجع الاجارة في المقام الى تدين رصا العاصب بالبيع لنفسه برضا المالك بالبيع لنفسه وطاهره التصرف في الانجاب فقط - واورده بعد عدم تطابقه مع لقول المشتري لان قوله انما تعمق بايجب لبيع لا بمصمون الاحارة - و لكن للتأمل في ذلك من جهة عدم الدليل على عسار التناقض في هذه الموارد محالاً واسعاً (ثانيهما) ان مرجع الاحارة في المقام الى التصرف في طرفي العقد معا ومصادره ان العقد الذي قصد الى كونه واقفاً على المال المعين لنفس البائع العاصب والمشتري لعالم قد بدلت بكونه على هذا المالك بعينه لنفسه فيكون عقداً جديداً (و اورد عليه) المصنف به بان هذا محال للاجماع والعقل - ولم يذكر وجه مخالفته للنقل وذكرنا في وجهه امورا (الاول) ان تبديل قصد وقوعه لنفسه ورضاه به بقصد وقوعه لغيره مستلزم لانقلاب ما وقع عليه عما وقع وهو محال (و به) ان المراد ان العقد

الواقع المصنف لى العاصب ملعة هذه الخصوصية منه بمعنى انها لا تؤثر ولا اجارة يصف الى المالك ويكون بذلك مؤثرا - فلان لم الاقلاب (لثاني) ان المالك لاسلطة له على المشتري فكيف يبدل قوله (وفيه) ان عدم سلطة المالك على المشتري شرعى لاعقلى (مع) ان تدبيل قوله ليس من شئون سلطته عليه بل على ماله - فان المشتري اما ملك ماله للبايع لامجانا بل براء مال المالك فللمالك من حيث سلطته على ماله ان يجبر ببدلية ماله لمال المشتري ان يسقط خصوصية البايع فى طرفيته لمال المشتري براء ماله فندبر (لثالث) ان لازم ما ذكر اتحاد الايجاب والقبول مع به لا بعض ذلك (وفيه) ان المحقق لا يدعى كون الاجارة عقدا واما ادعى كونها بسرة العقد الجديد اى تكون تصرفا فى الايجاب والقول باسقاط الخصوصية غير القائلين للاجارة فالاصف ان ما هذه المحقق القمى ره غير مناف للعقل .

و منها ما اعداه المصنف ره وهو ان ايجاب البايع العاصب يتضمن امرين احدهما - تمليك المشتري المال بعوض - الثانى - دخول العوض فى ملكه والثانى خارج عن مضمون الايجاب - نعم - مقتضى طبع معاوضة دخوله فى ملك مالك لمبيع - وحيث ان المبيع ملك للمجبر واقفا فدخل العوض فى ملكه كك فى فرض الاجارة وحيث انه مالك ادعاء واعتقادا فيكون بايا على تملكه لعوض وعيه - فلا مانع من تعلق الاجارة بما هو مضمون الايجاب (ثم اورد) على نفسه بانه لا يتم فيما لو كان الفصولي مشترى لنفسه بمال الغير وقل للبايع تملك منك و ملكك هذا الثوب بهذه الدراهم اذ مفهومه شيء واحد وهو تملك الفصولي للثوب ولا يكون ذلك منعلا الى شيئين كى يتعلق الاجارة باحدهما دون الآخر - ثم نقضى عن الاشكال بان سبة الملك الى الفصولي ليست بما هو هو بل بما هو ملك فحيثية المالكية مأخوذة به و من المعلوم ان كل محمول مترتب على المنحيث بحيثية فى الحقيقة مترتب على تلك الحيثية - فيكون المنسوب اليه الملك هو المالك والاجارة تتعلق بهذا المضمون - غاية الامر ان الفصولي لما سى على انه المالك اسد ملك العوض الى

نفسه (وفيه أولا) كون هذه الحيثية حيثة تقيديه غير ثابت بل لظاهر كونها حيثة تعليلية اذ المالك انما يبيع او يشتري لنفسه - لئلا يملك (و ثانيا) ان الحيثية التقيدية المعروضة هي كونه مالك دعاء الاحقيقة و انداع العقد للمالك الادعائي غير قابل للتأثير بالاحازة - و وقوعه للمالك لتحقيقه بالاجارة موجب لكون المحذر غير مشأ و المنشأ غير مجاز .

و الحق في المقام يقتضى ان يقال - ان بيع الفصولي لنفسه على اقسام .
 (الاول) ان يكون دعيه من البيع التصرف في النش والايوقته لملكه - و في هذا القسم لا كلام في انه لو احاره المالك صح و وقع له و يكون المشأ مجردا (الثاني) ان يبيع لنفسه من غير بناء على مالكيه للبيع و يقصد خروج المعوض عن ملكه ملكه و دخول عوضه في ملكه - و هذا القسم على مسلك المصنف ره و موافقه من ان البيع هو المعاوضة يكون باطلا و غير قابل للتأثير بالاحازة - ولكن عني المسلك الحق من كون البيع هو لاعتضاء الامحاء فاس للصحة بالاحازة - فان اجاره على ما وقع وقع لمبايع - و ان احازه لنفسه صح و يكون قصد وقوعه لنفسه ملعا و لغوا (الثالث) ان يكون البيع لنفسه بعد النش على مالكية نفسه - و هذا القسم هو الذي يكون مورد لكلام المصنف وقد عرفت ما في تصحيحه و وقوعه للمالك مع الاجارة - ولكن يمكن تصحيح ذلك بوجه آخر - وهو ان انشاء الفاص على هذا النحو بالمطابقة يدل على تمكنه لمعوض - و بالدلالة الاتزامية يدل على المساواة بالمعنى المدكود اذ دخول المعوض في كس من خرج عن كسبه المعوض فيصح للمالك جازة هذا المدلول الاتزامي يقع له - كما له احازة لمدلول المطابقى يقع للغاصب . (الرابع) ان يكون البيع لنفسه مع قصده انشاء التملك بنفس انشاء البيع بمعنى انه انشاء لبيع بشأ امرين مترتبين احدهما التملك ثانياهما انشاء البيع لنفسه و عبارة اخرى - بشأ البيع لنفسه مترتب عليه - و في هذا القسم لو اجار المالك التملك يقع لبيع - لئلا يملك كما لو اذن المالك للبيع لنفسه بهذا النحو و لعل هذا هو مراد كاشف العطاء ره مما

نقله عنه المصنف - ره - وعليه فلا يرد عليه ما افاده المصنف من ان الاحارة لا دليل على تأثيرها في تأثير بناء العاصب على الملكية في تحقق متعلقه شرعا بل لا دليل على عدمه لان هذا مما لا يؤثر فيه الاذن او الاذن في التملك لا يؤثر التملك فيكف حارته - لان ايراده متين على ان يكون التملك نالاً للمجرد على الملكية من دون اشاء التملك وقد عرفت انه يمكن ان يكون مراده التملك نفس البيع و لحقوق الاحارة به لا بأس به فتدبر .

قوله قدّه ثم ان مما ذكرنا من ان نسبة ملك - يظهر اندفاع اشكال آخر في صحة البيع لنفسه مختص بصورة علم المشتري الح شخص الكلام ان الاشكال ما يكون من جهتي (الاولى) ان المشتري العالم يكون لديه عاصبا كيف يمكنه الثمن بآراء تمليك مال الغير (الثانية) انه لو سلط المشتري لعالم الفضولي على الثمن ليس له الرجوع على البائع بالثمن لورد المالك البيع على ما حكم به الاصحاب وهذا يكشف عن احصاء العاصب بالثمن فلا يكون لبيع لم يورق اقبالا للاحارة لكونه بيعا لا ثمن اد لو كان قد ثمة كان اللزم ان يرد لي المشتري بحد لبيع (اب الاشكال) من الجهة الاولى فالجواب عنه هو الجواب عن الاشكال بان العاصب كيف يقصد للمعاوضة الذي مر - وبه يظهر ان ما ذكره المصنف - ره من انه يمدركه اندفع هذا الاشكال متين - ولا يرد عليه ما افاده المحقق الاثروابي ره بقوله لم اعرف وجه ارتباط لما ذكره بهذا الاشكال كي يحصل به لجواب عنه (واما الاشكال) من الجهة الثانية فيمكن الجواب عنه بان هذا الحكم لم يفت الاصحاب جميعا به بل في المسألة قولان آخر ان - حدهما - الصمان مطلقا كما اقتوا به جميعا في مسألة لمقرض بالعقد الفاسد - ثابتهما - الصمان مع بقاء لعين - واحسب عنه المصنف - ره بجوابين آخرين (حدهما) ان التسلط المذكور مما يكون تسلطا مجاب في صورة الرد خاصة لا مطلقا (وفيه) ان هذا يكون تمليكا مطلقا وهو غير نافع (ثلثهما) ان هذا الاشكال لو تم فانه هو على القول بالنقل

ولا يسم على لقول بالكشف فانه على هذا المسلك يكشف الاجارة عن كونه تسلطاً على مال الغير ، وفيه ان الكشف لدى يمكن الالتزام به هو لكشف الحكمى لا الحقيقى قبل الاجارة لا يكون المال مستقلاً عنه فتدبر

لو كان مال الغير فى ذمته لاعتينا

قوله قد هذه الاول انه لا فرق على القول بصحة بيع الفصولى بين كون مال الغير عيناً او ديناً فى ذمة الغير ايج اقول بعدما اكلام فى عدم الفرق فى الفصولى بين كون مال الغير عيناً او فى ذمة الغير فى الحملة وقع الكلام فى جهات الاولى فيما به يتشخص مافى الذمة - و لم يصف ره فاذان تشخصه انما يكون باضافة الذمة لى لغير - ومعنى اطلاق كلامه كصريح المحقق لاثبتى ره عدم الفرق بين الاضافة الى لفظاً و قصداً - او بقصد العقد له لفظاً او قصداً - وذكر فى وجه كفايه لثبتي ان تعيين من يقع له العقد بعد استحاله دخول احد العوصين فى كيس من حرج عنه الاحمر يكون تعيب لمن فى ذمته الثمن - ولكن يرد عليه - انه بما ان الكلى ما لم يصف لى ذمة شخص لا يقبل اعتذر للملكية له عند العقلاء فمحذور قصد من بيع له العقد مع عدم قصد من فى ذمته الثمن لا يكتفى ولا يبنى عن اصفه الكلى اليه فلا بد من الاضافة المربو به - فالشخص انما يكون بالاضافة خاصة .

الجهة الذمة انه لو لم يصدق الطرف الآخر قصد الفصولى البيع والشراء لغيره - فى المسألة احوال - الاول - مانع جمع من الاساطين و هو الحكم بوقوع العقد لفصولى طهراً - الثانى - الحكم بوقوعه لهواقفاً - الثالث - الحكم بعدم لوقوع (قول) محمل القول فى المقام - انه نكرة بكتب كل منهما الآخر - كما لو دعى الباع ان المشتري قصد الشراء لنفسه فى ذمته وهو ايضا قصد ذلك وادعى المشتري انه يقصد الشراء لغيره والبايع ايضا قصد ذلك - و اخرى - يدعى مدعى الفصولية انه قصد عبر ما قصده طريقه وتجنب انه ايضا قاصد لذلك والاصيل يكرر ذلك ويدعى

انه قصد عين ما قصده وهو الشراء مثلاً لنفسه (ام) الصورة الاولى فهي من قبيل التنازع فلا بد من افعال قواعد ذلك ثاب (واما) الصورة الثانية فحيث ان المدعى هو من يدعى الفصولية لمخالفة قوله لظاهر العقد واصالة الصحة اد على ما يدعيه يكون العقد باطلا وعلى قول طرعه يكون صحيحا - مقتضى القاعده هو اقامة البينة و اذا لم يتمكن منها يحلف المسكر فان حلق برء وحكم بطلان العقد وان لم يحلف ورد الحلف فان تمكن المدعى من الحلف على العلم بالقصد وحلف فيحكم له - وان لم يتمكن من لحلف على العلم - حكم له ايضا - وتتم الكلام في كتاب الفصاء .

الجهة الثالثة لو جمع بين المتنافيين - بان قال - اشترت هذا لفلان بدينارهم في ذمتي - او اشترت هذا لعسى بدينارهم في ذمة فلان - واجاز من اصيب اليه في الاول احتمال المصنف البطلان لانه في حكم شراء شيء للغير بعين ماله - واحتمل العام احد لقيد بن وجزم المحقق الثاني ره بالصحة والباء قيد لفلان لان وقوع العقد للغير اما يكون لو اوصاف اليه ولم يلحقه بما ينافيه - والافقع لنفسه كما هو مقتضى اطلاق العقد - وجزم السيد به بانطلاق على ملك المصنف ره من كون البيع هو المعاوضة (اقول) حتى القول به نحو يظهر الحق وما في سائر الاقوال - به بناء على المحذور من كون لبيع هو الاعطاء لامحاضا - يصح البيع المذكور ويقع للغير و يشتغل ذمة نفسه بالدينارهم - نعم - يعتبر احارة ذلك الغير اذ تحول شيء في ملكه بلارصه ما ف لتسلط الناس على انفسهم - و اما - بناء على كونه هو المعاوضة كما احتاره المصنفه وغيره فيمكن تصحيحه بالمحو الذي صحح البيع لنفسه بمال الغير بدعوى الساء على مالكته له فاذا اجاز المالك يقع له فانه يقال في المقام به يشترى لغيره بدينارهم في ذمة نفسه بعد الساء على مالكته لما في ذمته وتسلطه عليه فهي الحقيقة يشترى لمن هو مسلط على ما في ذمته وهو نفسه فيصح البيع ويلغى قيد وقوع لبيع للغير وبذلك يظهر ما في كلمات الاساطين هذا كله في الاول (و به) يظهر الحال في الثاني - اد على المحذور يقع لنفسه اذا اجاز ذلك الغير البيع على ما وقع - وان اجاز

لنفسه صح له وتلقى قبل وقوعه لنفسه وعلى سلك المصنف ره يقع للمجبر بالتقريب المتقدم - ولا وجه لما أحسنه من الصحة بالعاء قيد دمه الغير - فإنه يلزم منه وقوع ما لم يقصد كما هو واضح .

الجهة الرابعة لو جمع بين المتنافيين ورد العقد من أصيب فيه بطل العقد وعن لعلامته في التذكرة وإن كان في الدمه لعينه وأطلق سقط إلى آخر ما نقله المصنف عنه وهذا الكلام حيث أنه بظاهره لا ينطبق على القواعد تصدى القوم لمصحيحة

وقد ذكر المحقق النجاشي ردله توجيهاً (أحدهما) أن يكون مراده شراء العاقد لنفسه مع كون المال في دمه ويكون قصده للغير من باب جعل توليه لعقد للبروح فإن إيجاب الغير بالتولية يكون العقد له ويكون إيجابه من قبل القبول وإن رُدَّ فعلى للعقد (وفيه) أن ظاهر كلامه به لو جار يتقبل المال من مالكه بى المجبر لأمه إلى العقد ودمه بى المجبر فدير (ثانيهما) أن يكون مراده وقوع لبيع للغير في دمه ويكون جعل المال في دمه نظير نصيب عن الغير سواء على مذهب الجمهور من عدم انتقال المصنوع من دمه المصنوع عنه إلى دمه نصيب فيكون كل منهما صاماً بنحو الطولية هي المقام يكون المباشر هو المصنوع للمال وهو الملموم به أولاً ولكن إذا جار من قصد العقد له يصرف عن المباشر أنه إذا رد بقي في دمه (وفيه) أولاً أن الغير دالم يجرى لا معنى لكون المصنوع ملزماً ولا لوقوع البيع له - وثاني - يلزم به لو لم يؤد للغير المال بعد إجارة لبيع - أن يجب على العاقد أن يؤديه وهو كما ترى (فالصحيح) في توجيه كلام العلامة ردان يقال إن مراده أن ينشئ شيئاً من المحطة مثلاً ويلزم هو بإدائه ما من مالك يريد فيكون الشراء له ومن ماله فيكون الشراء لنفسه ويحصل هذا لشراء إلى شرطين طوليين - فإذا جار الغير يقع له وإن رُدَّ فعلى للعقد - ومثل هذا التعليق لا يوجب لظلال - لأن لمتيق من عقد الإجماع غير هذا لمورد لدى يثماً شرائاً فدير .

الفصولي في المعاطاة

قوله قدّمه الثاني الظاهر انه لا فرق فيما ذكرنا من اقسام بيع الفصولي بين البيع العقدي والمعاطاة الحج اعول في لمساؤه وجوه و بعضها اقول - ثالثها التتمصل بين العول بالاحقة ولايجرى لفصولي في المعاطة و نقول بالملك فيجربى - رابعها - التتمصل بين كون لفصولي على خلاف القاعدة ولايجرى مطلقا و كونه على طفقها فيجربى - خامسها - التتمصل بين كون المعاطة على خلاف القاعدة فلايجرى و بين كونها على طفقها فيجربى (وحي) نقول في سقم نفسي لتكلم في مقامين - الاول - بناء على القول بدوره لمعاطاة الملك - الثاني - بناء على القول بفادتها الا باحقه - ما الاول للكلام منه نفع في موردتين . الاول - بناء على كون الفصولي على طبق القاعدة - الثاني - بناء على استفادته من المصوص لحاصة

ان المورد الاول وان قلنا بان اذرة المعاطاة الملك اما تكون على خلاف القاعدة بعين لاء على عدم حرمان الفصولي من اذالمتفق منه تعاطي المالكين - و ان قلنا بان اذرتها الملك اما تكون على قاعدة مقتضى العمومات هو البناء على الحرمان .

وقد استدلل لعدم حرمان بوجود (الاول) ان الاقاص لدى يحصل به التملك محرم لكونه تصرفا في مال غير ولا يرتب عليه اثر (وفي) لا ان المهي المسمى عن المعامه لا يدل على فده كما حققته في اول الجزء الحذر من هذا (و ثانيا) انه قد لا يحسب لي اقاص مال الغير لما تقدم في مسحت المعاطة من كدية العطاء من حاسبو حد والا حذر من الآخر - و حاب عنه المصنف بحواش آخريين (احدهما) انه قد يقع الاقاص مقرون برضا المالك (وفي) ما تقدم مما تعمله قدس حروح المعاملة بذلك عن الفصولية لئهم الان نقول ان جواز لتصرف موط رضا المالك بالتصرف بالقبض والاقاص والرضا المحرر بمعاملة عن لفصوليه هو لرضا بتقل ماله عن

ملكه واحدهما عبر الآخر فتدبر (ثانيهما) انه لو دلل الهوى على الفساد لدل على عدم ترتب
 الاثر المقصود وهو استقلال الاقص في نفسه فلا بد في كونه جزء سب (وفيه) انه
 لو دلل الهوى على الفساد لزم منه إلغاء الهوى عنه في نظر الشارع الاقص و كانه
 لم يتحقق فلا معاملة لا يصلح لكونه جزء سب. وان شئت قلت - ن تأثير اعطاء مال العبر
 وقباصه اما يكون عني سب جزء - لمؤثر لا العلة التامة فلو دلل الهوى على الفساد
 لاقتضى إلغاء هذا الاثر لا لئلا يس لهي نفسه والصحيح هو الوجهان الاولان (الثاني) ما
 اورد صاحب المقاييس وهو ان لمعاطاة موطه - براصي مع قصد التملك والاباحة
 وهما من وطائف المالك (وفيه اولاً) ان هذا الوجه لو تم لاقتضى عدم جريان
 الفصولي في غيره، بصا والكلام في المقدم بعد جرده (و ثب) بالملك الاشئي
 ليس من وطائف المالك خاصة والاثر لو كان مترتباً على رضاء - بملك الا ان المعروف
 في المقدم تحققه بالاحارة (الثالث) ما اورد المحقق لثانيه (وحاصله) ان الاحارة
 لا بد وان تتعلق بامر مستمر حتى يثبت بها الى بملك واحد في لعقد القولي
 موجود اذ حاصل المصدر يثبت عن الاشياء القولي ويستمر بعده فيستند بالاحارة الى
 المالك واما في لعقد لعلى ي الاعطاء فيس حاصل مصدره امر مستمر - بقياس هو
 العطاء وهو لا يثبت عن الاعطاء ويحارده المالك لا يثبت الفعل عنه وقع عليه (وفيه)
 ما تقدم في محث المعاده من ان الفعل كالقول مصدق للسع حقيقة بلا فرق بينهما
 وعنه فيثبت حاصل المصدر فيه عن المصدر كما في الاشياء القولي وتتنق الاحاره به
 فالأظهر جريان الفصولي فيها .

و ما المورد الثاني فان كان مدرك صحة الفصولي عموم لتعيل في بصوص
 لتكاح فهو يقتضى جريانه في لمعاطاة لعموم لعله - وان كان غيره فهو مختص
 بعبر المعطاة لعدم الاطلاق له - وترك لاستفصال في صحيح (١) محمد بن قيس لا بعد

بعد عدم كونه في مقام البيان من هذه الجهة وقوله **بإقرار** برك الله في صفته بيمينك في روايه (١) البارقي لاطهور له في وقوع المعاملة معاطاء فان صفقة المبيع كناية عن البيع من دون دعاه ان يكون الانشاء صفقة الممس .

قوله فده حيث ان الظاهر وقوع لمعاطه الحج ان كان منشأ استظهاره ما ذكرناه فقد عرفت ما فيه و ان كان هو علتة ذلك في المعاملات في المحقرات فهي مسوعة

و اما المقام الثاني فقد اسدل المصنف رد لعدم حريين لفصولي فيها على القول بالاحاة بوجهين (احدهما) ان عدة المعاطاء المقصود بها الميث للاباحة خلاف القعدة فيقتصر فيها على صورة نعطى المالكين (الثاني) ان حصول الاباحة قبل الاحارة غير ممكن (اقول) انه لو قلنا بالاحاة - من باب ان لمعاطاء معينة للملك حاية الامر بشرط فيه التصرف - او التلف وقوله يحكم بالاباحة الشرعية بدليل خاص - فالفصولي بحري في المعاطاء لما تقدم نعم لا يحكم بالاحاة ما لم يجر - و اما لو قلنا بها مصادره للاباحة - و يكون لاحاة شرعية بدليله الاول متعين ولا يتم الشيء دسبة الاباحة الى ما قبل لاحارة و ما بعدها على حد سواء بعد فرض ان المالك قصد للميث فحصولها قبلها لا يسع منه - و ما اذا قبل بالاحاة للملكية المنشأة بالفعل فيمكن الاستدلال بدله بعود لمعاطاء من قبيل او فو بالعمود لجريين الفصولي فيها لاستناد بتقدير في المالث بعد الاحارة فتدبر .

القول في الاجارة

قوله فده اما الكلام في الاحارة فبقع نارة في حكمها وشروطها و اخرى في المجبر وثلاثة في المحار اما حكمها فقد اختلف القائلون بالح المسوب الى لمشهور هو قول مالك في ان لم ينقل القول بالنقل عن احد الى زمان المحقق

اقا جدل قده و اما المتاحرون عنه فالمشهور بينهم هو النقل و عن جماعة التوقف في المسألة .

ثم ان الكشف يتصور له معان (احدىها) الكشف الحقيقي لصرف وهو الظاهر من جامع المقاصد والجواهر (ثانيها) الكشف عن امر مقدر للعقد وهو ما لرصد التقدير كما عن المحقق الرشتي ره وتعتب العقد بالرضا فانه وصف مقدر للعقد كما عن جماعة من الاعلام و ما امر مجهول عندنا بان يكون لشرط لتأثير العقد مرا و قيل مقارباله لا يعرفه الا انه يكون ذلك الامر ملازملا حارة لاستغاليه (ثالثها) الكشف عن الاثر لكون لاجره من قبيل الشرط المتاحر و هو لظهور من كل من يقول بالشرط المتاحر و سبب ذلك الى المشهور (رابعها) الكشف لاعتباري بان تكون لاجارة الماحرة موجبة لحدوث لتأثير في العقد وحالة اياه سببا ما و هو الذي احتمله المصنف ره في آخر كلامه (خامسها) الكشف الحكمي بمعنى ترتيب آثار للملكية من قبل لاحصول نفس الملكية وهو لمسوق الى المحقق شريف العلماء استاد المصنف ره (سادسها) الكشف بان تكون الاجارة بوجودها الدهري المحتمل مع شروطها في وعاء الدهر اذ الطوليات الرماية عرضيات في عالم الدهر شرطا و في المقام قول آخر احتاره المحقق الابرواني ره و لاستاد الاعظم و سبب الى محقق الحراساني وهو لنقل في الملكية والكشف في المملوك بان يكون اعصار الملكية بعد الاحارة و لعنزلها و متعرف توصيحه هذه هي الاقوال في المسألة .

واما الادلة فهداستدلو للكشف بوجوده وكل واحد منها استدلاله بقول سحر من الكشف .

الاول ما عن فخر الدين في الايضاح وهو انه اد لم تكن الاجارة كاشفة لرم تأثير المعدوم في الموجود اذ العقد حالها عدم (وحيث) ان هذا الوجه يظهره بين لفساد من جهة ان القائل بالنقل يرى ان العقد جره العلة لاتمامها ومعلوم ان بعض اجراء العلة كثيرا ما يتقدم على المعلول رما ما كما في التدريجات اى الاجراء المتدرجة في الوجود

فقد تصدى المحقق المائى رد لتوجيهه ووجهه بمراده ان المشأ لا يتخلف عن لاشاء
واسم لمصدر لا يعقل انعكاسه عن المصدر. ولكن يرر عليه ب المشأ هو لمملكة فى
اعتدال متبعين وادى يكون محل الكلام هو المسكية فى غنار لشارع الاقدس

الوجه لثانى ماعن جميع المقاصد و هو ان لعقد سب نام اذا لماهود
موصوعا لوجوب الوفاء هو العقد قال الله تعالى (١) او هو ان لعقد ولا يكون شىء آخر
دخيلة والالاحد فى الموضوع عامه لامر حرج عن هذا لعموم لعقد الصدد من غير
المالك د لم يجرى المالك فلعقد الذى حاره لى لك يكون دى بحث العموم ولا
مصاص عن الالرام بتأثيره خاصة من دون توقف على شىء آخر نعم الكشف عن ثبوت
الموضوع هو الاجازة اذ لم يجرى حيث يمكن عدم الاحارة بمحسب عدم تحقق الموضوع
هداهو مذكرك لمعنى الاول من الكشف (وفيه ولا) ما تقدم من ب حطاب او فوا
باعتقد متوجه الى للمالكين ومفاده وجوب وفاء كل مالك بعقده و البعد الصادر من
لفصولى مما يكون عقد للمالك بالاحارة فالموضوع بحقق من حسن لاحاره (وثانيا)
انه قد دل الدليل من الاجماع والمص على غنار رصا المالك ودخنه فى ترتب الاثر وهو
يقيد العموم فتأمل .

الثالث ما عن المحقق الرشيدى ره وهو ب الشرط لثبوت العقد هو الرضا
التقديرى من المالك و الاحاره تكشف عنه ككاشف شاهد الحال هدا هو مذكرك
الوجه الاول من لمعنى الثانى له وفيه اولاً ان الرضا لتقديرى لا يكفى فى تأثير العقد لعدم
اتسابه اليه بذلك (وثانيا) ب الاحاره لا تكشف عن ذلك كيف و لحدالات الموجة
لاختلاف لمالك من حيث الرضا والكرامة مختلفة ممكن ان لا يكون حين العقد راصيا
وبصير كك بعده .

لربيع ماعن صاحب لفصول وواحيه لمحقق وهو به حيث لا يمكن ب يكون الاحارة

لمتناخرة شرط الامتناع - حر الشرط الذي هو من احراء لعله السعة التي يمنع تاحرها عن المعلوم فلامتنع عن الالتزام بان الشرط الوصف الاثر عني منه كالتعقب - هذا هو مدرك الوجه الثاني من المعنى الثاني (وهو ولا) ان لازم الوجه المذكور لو تم ليس هو البقاء عني كون الشرط هو لوصف الاثر عني بل تحقق المعلوم بعد الاحارة كما هو ظاهر الادلة (وثانياً) انه لا يكون العقد بداته مثلاً لاسرع حد الوصف - بل المشأ هو الاحارة والامر الاسراعى لاسحقق قبل نحقق مشأ اسراعه - و - بيت عن ذلك وقت بان عنوان لتعقب كمواضى سابق والملحوق سترع من نفس العقد - كما انه يستترعان منه - لكن لا كلام في ان هذا العنوان مع عو - لاحقة الاحارة مضانين و امتصانين متكافئان في القوة والعلية فمع عدم فعية الثاني لعدم تحقق مشأه لا بصير الاول فعليا و اما الوجه الثالث من المعنى الثاني فلم ارى استدل به عليه ويرده انه خلاف مظهر الاداة ورحم بالعيب مع ان ذلك الامر حيث به ليس من الامور المتصلة اذ المصادر من تفصولي ليس لانه بعد - فلامتنع عن لاسرع بكونه مرا ترعيا - وعيه - فان كان مشأه نفس العقد لزم ترسب آثاره ولو لم تحقق لاحارة - و - كان المشأ هو الاحارة عاداً للمحدور المتقدم في سابقه .

بحامس ما استدل به على الكسف الانقلابي - وهو كون الاحارة من لملك محدثة لتأثير في العقد وجاعلة اياه سائماً وحاصله - انه فرق بين الاحارة وغيرها من الشروط كالقبض - فان لاحارة انه تكون بعد العقد السابق فهي ليست دحيلة في حصول المنيكية بل منعمه للعقد لدى هو السبب للمنيكية بغير تعاد الحاكم حكم مجتهد آخر - فالعقد الى حين الاجارة لم يكن سائماً وبها يقب و صار سائماً و لازمه تأثيره في الملك بعد ما لم يكن سائماً بالانقلاب (وهو ولا) انه لا يعقل انقلاب الشيء عند وقوع عيبه (وثانياً) ان الاحارة بهذا المعنى لم يبدل دليل عني بقوده شرعاً - ادعبار الاحارة في سسية العقد - اما ان يكون لاجل اعتبار استناد العقد لى المالك - او يكون لاجل اعتبار رضا المالك في نقل ماله عن ملكه وعلى الاول لا يستند العقد لى لملك

الى حين الاجارة لانها توجب اسناد ما وقع من اول وقوعه اليه بل من حين الاجاره كما تقدم فمن حين الاجارة يتم السبب للملكيه فكيف يحكم بعصول الملك قبل تمامية السبب - وكذا الامر على الثاني اذا الرضا بما يوحد حين لاحاره لاقبلها فلا حليه لتصرف قلها ولا ملث .

السادس ما استدل به على الكشف الحكمي وهو وجهان (احدهما) ما استدل به على الانقلاب بصميمه به حيث لا يقل الانقلاب مد لالة الاقتصاء يسى على ارادة معامله العقد للملحوق بالاحارة معامله العقد الوقع مؤثرا من حيث ترتب الآثار الممكنة فاذا احرار المالك حكما بانتقل بقاء المسع بعد العقد الى المشتري وان كان اصل الملث قبل الاحارة للمالك ووقع الماع في ملكه - ويرد عليه ما تقدم (ثانيهما) ان الكشف لحكمي سارفي اغلب ابواب الفقه كتاب الخمس والركة وبحوهما - وحاصله - ان كل ما يكون موضوعاً لحكم بواسطة الامر المتأخر بحيث كان الامر لسابق بمسرة المادة - وذلك الامر بمسرة الصورة فمقصي القاعده ترتيب اثار الموضوع من اول تحققه لانه يكشف فحقق الموضوع من اول الامر مثلاً اعوان فصل المؤثرة موضوع لوجوب الخمس - ودائه يتحقق اول زمان ظهور الربح ولكن انصفه بهذا العنوان اسي يكون بعد انقضاء السنة - فبعد انقضاء السنة يكشف تحقق الخمس من ول السنة - وفي لمقام العقد انه يكون موضوعاً لوجوب الوفاء بواسطة الاحارة المتأخرة فلا بد من الساء على ترتيب الآثار مهما امكن (وفيها) انه اذا كان الامر المتأخر بمسرة الصورة فلا بد من الالتزام بالقل اد حقيقة الشيء انما تكون بصورته .

واما كون الاحارة شرطاً بوجودها الدهري - فهو مدفع بشرط الرماني لانه وان يكون رماني فلم يبق من معاني الكشف الا المعنى الثالث وهو الكشف عن الاثر . فقد استدل له بان الاجارة متطقة بالعقد وهي رضا بمصونه وليس الا لقل من حبه - وهذا الوجه قد استدل به لقول الاحير الذي هو بر ربح بين الثقل والكشف . و تنقيح لقول في المقام يقتضي التكلم في موارد (الاول) في امكان كل من القولين (الثاني)

في تمامية هذا الوجه (ثالث) في انه على فرض تمامية هيئت به الاول او الثاني
 من الاول فعدي مافين في وجه امتناع الاول - انه مستلزم للقول بالشروط المتأخر
 والشروط لا يتأخر - والالزم تأخر المعدوم في الوجود وعدم التأثير والاول محال
 والثاني حلف - وحواف عن ذلك في اصول وقد اشعب الكلام فيه في حاشيتنا على
 الكذب (واحكام) ان شرط نفسه ليس دجلا في لمصلحة والحكم من تنقيده
 دجيل فيهما وهو بوجوده لحد حتى طرف لم يكون دجلا في لموضوع وهو التنقيده
 والتنقيده عذرة عن صافه حاصلة لشيء د لوحظ مع غيره وتلك الاضافة تحصل
 اذا لوحظ مع بسخر كما تحصل د لوحظ مع لمدرى وعنى لتقدير هو مقارن له
 مثلا في العريقات الحمامي المبرضى د بصرف في لحمام وصرف الداء لمن يعطى
 القلوس فيما بعد خروجه - فمن عنده من حاله انه يعطيه بعد الخروج به انه د لمن
 مقد بهذا وتتصف به بحور له التصرف فيه (والمحملة) حصول امر عتري اضافي
 من جهة تحقق المتأخر في طريقه واضح - دخل لعاوين الاعتبار الاضافة في مصالح
 والاحكام في عاية بوصوح فلا محذور في لشروط لمبخر اصلا

ومن القول الثاني وهو كون اعتبار الملكية بعد الاحارة والمعسر سابقا (توضيحه)
 ان اعتبار الملكية وحصول الملكية كما يمكن اجتماعهما بحسب الرمان كذا يمكن
 فترافهما ان يكون الاعتبار فعلا والمعسر في زمان لاحق - او في زمان سابق - اذا لاعتبار
 حتم لمؤونه ويكون نظير لتصور والحاط ويصح تعينه بمر متأخر او متقدم اذا كان
 هناك مصحح له ولم يرتب عليه مجذور ولذا يسا على صحه اعتبار ملك المعدوم
 والملك للمعدوم ولا يوقف الاعتبار الاعلى اثر مصحح له - هي المقام يعتبر الملكية
 بعد تحقق الاحارة لكن المملوك شيء سبق عليها وقع بعد العقد - فكون ملكية لعين
 وما بعدها من لاحارة لمن ينقلب عنه وبعد الاحارة لمن انتقلت اليه .

فتدقيل في وجه عدم امكانه مور (لاول) انه يلزم كون المال ملكا للمالكين
 في زمان واحد وهذا غير معقول (وفيه) به حيث يكون زمان الاعتبار متعدد افلا

محلور في حتماع مكين في زمان واحد - ونشئت قلب ان الاعتذر جعيف لمؤوبة
 فيمكن اعذر شيء واحد لشخص مع تعدد زمان الاعتذر (ثاني) انه ساء على ملك
 لعدلية من سعة الاحكام للمصالح والمقاصد - اعتبر كون لعين لمن انتقل عنه الى
 حين الاجاره لامحاله يكون لمصلحة دعية الى ذلك - ومع كنه يمكن اعتبار ملكيتها
 لمن انتقلت اليه في ذلك الزمان بعد كون المصلحة من الامور لوقوعه (وقيه) ان الاحكام
 بوصفية تابعة للمصالح في الاعسارات لافى لمعتر فلا يلزم لاحد (الثالث) انه يلزم
 التعارض بين الآثار مثلا اذا كان للمصانع واسودها الغير معنصى الاعسار لاول
 كون عوصه لمن سلب عنه فيكون صاماله - و معنصى لا اعتبر كشي كونه لمن
 انتقلت اليه و كونه صاماله وهكذا (وقيه) ان الآثار غير الباقية لاكلام بها والبقية مترتبة
 على الاعتار كشي وهو غير ان في المثال يحكم بكون كشي صاماله (فمحصل) ان
 الاظهر معقولتيهما معا .

و اما المورد الثاني فمحصل الدليل المشار اليه ان العاقد الفصولي كغيره من
 العاقدين يقصد لنقل من زمان العقد وشأ ذلك و لاجاره من المالك تنعق بتمام ما
 انشاء الفصولي لانه - ودليل صحة بيع الفصولي انما يدل على صحة عقد الفصولي
 الذي جاره المالك ووقوعه - فيكون السبحة هو الكشف واورد عليه المصنف ره بآراء
 الاول ان مصمون لعقد ليس هو النقل من حيزه بل اصل النقل وانما يحكم بوقوعه من ذلك
 حين فيما اذا كان العاقد هو المالك من جهة وقوع الاشياء الذي هو العلة في ذلك الحين و
 لمعلول لا يتخلف عن علقته بعبارة اخرى مصمون لعقد هو النقل غير العقيد بالزمان واما الزمان
 طرف له لا يقيدوا استشهاد ذلك بامرين (احدهما) ان القول حاله حال الاجارة في كونه رضا
 بمصمون لا يحاط مع انه لم يقل احدا بالكشف فيه (ثانيهما) ان المسح للعقد انما يكون بطريق
 الاجارة مع عقاب مصمون العقد ولو كان زمان وقوع العقد ما حوذا في العقد على وجه القيدية لكان
 فسخته موجبا لتحكم بعدم ترتب الآثار من حين العقد مع انه لم يقل به احد .
 اقول يرد عليه فده ان العاقد الملتصت بحسب الطبع اذا لم يشأ النقل في زمان

متاحر لامحالة يكون قاصداً الى النقل من حين العقد واما لا يدكره في الاشياء اعتماداً على ما نصيبه اطلاق العقد كلف ولو كان قاصداً لمجرد النقل لمهم من حيث لزمان لم يكن وحده وقوعه من حين العقد ومجرد وقوع الاشياء في زمان لا يكفي في وقوع الشئ من ذلك بحيث فان لاشياء سمى لوقوع تصحونه و المعروف ان النقل على سبيل الاهمال لامن حصة فتوقف وقوعه من حصة على مرجح بقصبيه (مع) انه بقرص للكلام فيما اذا النقل من حين العقد وما ذكره من لتأهدين يرد على الاول منهما انه انقضاء القول بشئ للمالك فالقريبه و من الاحارة واصبح - و نقت انه رصد بمضمون الايجاب فلا محذور في الالتزام بحصول النقل من حين الايجاب الا انه بناء على اعسار الموالين لا يحب و يقول قليل القضاة لا فرق بين وقوعه من حين الايجاب او من حين القول غالب - و اما الشاهد الثاني فيرد عليه ان الفسخ هو حل العقد بناءً لامن حين يحق العقد (ثم ان) لمصنف رده في دين هذا قال والحاصل انه لا اشكال في حصول الاحارة قول المالك البيع قول هذا ليس حاصل لما تقدم بل هو حوب آخر - ومحضه انه لو سلم كون اشياء الفصولي متعلقاً بالنقل من حبه الا ان الاحارة ليست متعصية لاشياء الفصولي و ما هي عذرة عن الرضا بالنقل والسادلة فتكون مؤثرة في النقل من حبه، (وقد) ان الرضا بالسدلة مالم يكن رصداً بما اشأه الفصولي لا يكون كافياً واما ما ينسب على كفاية الكشف عن الرضا من قبل رصيت يكون مالى ليرد نداء ماله من جهة كونه رصداً بما اشأه الفصولي بالانترام والالم يكن كافياً .

الايراد الثاني انه لو سلم كون العقد اشياء للنقل من حبه - و الاحارة متعلقة بهذا الا انه لا دليل على صحة هذا العقد المجرد بهذا النحو و من خطابات لامضاء من قبل او موافاة بالعمود (١) و حل لله البيع (٢) بما توجه الى العاقدين والمالك اما نصير

عاقبة من حين الأجرة فتبدل الحطرات نزعاً له من حين الأجرة والاحكام التكليفية
 اما تكون نسبة من حينها وقبلها لا يجب وقد بالغوا ولايجب التصرف له - واسلكية
 اما تكون متزعة من حينها فكيف يمكن الحكم بتخفيفه من قبل الأجرة والأمر الا نزع
 لا يتقدم على منأثر عنه اوجه - بعدا الوحد يصحح والكشف عن لاث - ولا يصلح
 حوانا عن سبب يكون عار المسكنه مما يكون من حين الأجرة - الا ان المعسر هو
 امر من حين العقد لا على مسلكه فده من اسراعية لاحكام الوضعية عن الاحكام
 التكليفية - واما بناء على كون محمولات بالاستقلال كما حقه في محله - فلايم
 هذا لجواب فان الحكم لا يكفي وان كان من حين الأجرة - الا انه لا يمنع من الالتزام
 شئت الحكم الوضعي - سجدو المقدم من حين العقد فقدر

الايراد الثالث انه لو سلم جميع الامور المشار اليها - من كون العقد ابتداء
 للنقل من حينه ومن لا اجاره بعد ذلك - والادلة تدل على صحته هذا العقد المجاز
 الا انه لعدم معنوية ذلك فانه يسرى بغيره بغير العقد عند وقوع عليه من عدم تأثير الى
 التأثير وهو محال - فلا من صرف دليل على طهره وحمله على الكشف الحكمي -
 (وجه) ان بطلان العقد عن كونه غير مؤثر الى صيرورته مؤثر مر لا يذمه حتى على
 القول بالنقل - فان ذلك من غير دخل الأجرة في تأثيره وما لحاق في ان ثروها
 العقد المجاز هل هو النقل - من الأجرة كما يقول به لقائل بالنقل - اوس حين العقد
 على نحو كون الاعسار لاحق والمعسر سابقا فخص) مصادركه بما يهدد بوجه

ومصادركه اظهر الكلام في المورد ثالث وانه ما يبدل على الكشف بالمعنى
 الذي اختاره لمحقق البحر سمي وتبعه جميع من الأساطين - وحلاصة الكلام ان ادلة
 الامضاء امتازت على بعد المعجر بماله من المدلول وهو مادكرناه كما عرفت هذا
 كله فيما تقتضيه القواعد.

و ما لاحرار لخدمة فدل على الكشف صحيح (١) محمد بن فليس المتقدم

من جهة الحكم بعدم صمدية الولد في صورة الاحارة مع به على نقول بالنقل كان
اللامر بحكم بالصمان (و لمصنف) زدها لكن لا يجوز في الكشف الحقيقي
محتفل لكشف الحكمي (ولكن) يمكن به يقال به نصيبه فعدة من اقل طهر
في الكشف الحقيقي فانه لو كانت الولد التي حين الاحارة زدها على من مالكة
كان الحكم بالصمان مدنيا لثلاث لقعدة . ومن البرهان الذي ذكره لاستفادة الكشف
من خبر من عنده يستند الكشف الحقيقي من هذا التصحيح حيث عرفت ان المعقول
من الكشف هو الكشف في المعنى - و التصحيح هو المعنى عنه فيحمل عنه .

و يدل عليه ايضا خبر من عنده (١) ان في رويح الصغر من فصولا تأمر بعزل
المراث من الروح المدرك لدى حارفات للروح عن المدركه حتى تحلف بعد
لاذراك - فقد فاد الصنف . وفي وجه دلاله على كشف سائل الميت لو كان قبل
الاحارة باقي على مثله . وانه كان لعزل محال لقاعده تبسيط (٢) الدس على مو لهم
فهو نصيبه فعدة السلطنة يدل على كسبه و ردهه ليدعو به محقق لا يروى به
لا محقق عن مخالفه حدى بعد تنس ما فاعده لسطه ان سائله وعموم دليل (٣)
لاستصحاب ان قبل بالكشف من جميع احدى له عدس على لآخرى بسلامرحح (وبه)
ان مخالفه عموم سائل الاستصحاب لا محقق عند على يقول ان يروى في نفس و ان
توث بعد الاحار كان دمر ما فاد لثله عنه لاحار . (ويمكن ان يكون وجه آخر لدلاله
على الكشف . عنه وهو لو فساد من سائله على ان كان كلاله لورثه و ان الروح
تتفق نصيبها من سائر ورثه لزم مخالفة قاع الاث لمقتضيه سائله النصيب من لمست -
و ان سائله بقا مفقود نصيبه على من الميت لزم مخالفة فعدة (٤) من تركه الميت فلو ارثه .
وهذا بخلاف ما لو سئل على لكشف كما هو واضح (فمحض) ان القول بالكشف في
المعنى له لدى مقتضيه لقواعد والآله الخاصة بطله القوي

١ - وسائل - باب من اراد ان يثبت لروح حديث ١

٢ - لحد ح ٢ - من ٢٧٢ اطع حديث

٣ - وسائل - باب من اراد ان يثبت لروح حديث ١ - ٢ - من ٢٧٢

وباب ١٠ من باب الحفل الواقع في الصلاة حديث ٣ -

٤ - اصول الكافي ح ١ ص ٤٠٦

ظهور الثمرة على قول الكشف والنقل

قوله قد بقي الكلام في بيان الثمرة بين الكشف باحتمالاته و النقل الح
تنقح القول في المقام بالبحث في مقدمات (الأول) في تصرف كل مهمل في ما ينقل
إليه (الثاني) في تصرف كل مهمل في ما ينقل عنه (الثالث) في سائر الآثار من
لعمري وغيره

في المقام الأول والكلام به يقع في موارد (١) في الحكم لتكليف (٢)
في الحكم لوصفي (٣) في الآثار لآخر المرتبة على المالك

ولعلم أن الكلام في المقام يقع في تصرف الأصغر - وما تصرف المالك
الذي وقع العقد على ماله فصولا فساتي الكلام به الله تعالى

أما المورد الأول - فعلى القول بالكشف الحقيقي باحتمالاته من شرطية
التعقد أو شرطية اللحد - أو شرطية لأجاره بها يجوز شرط المناحر - أو الكشف
المحص - يجوز التصرف أن حار المالك لفرص وقوعه ملكه (و ما فاده) المصنف
وه من الفرق في حوار التصرف بين كون نفس لأجاره شرطاً و كون الشرط تعقد
العقده و يحكم بجواز التصرف على الثاني دون الأول - أن راد شرطيتها على
سبيل الانقلاب فهو حتى كما ستعرف - إلا أنه لا يلائم مع ما فاده بعد سطرين من حوار
لوطه واقع على الكشف الحقيقي مطلقاً كما لا يخفى - و أن راد شرطيتها على
الشرط المناحر فهو غير صحيح إذ حوار التصرف من آثار السك و لمفروض حصوله
من حين تعقد على هذا أمثلت أيضاً وعلى القول بالنقل و الكشف الانقلابي - و
الكشف لدى احتراؤه - والكشف الحكمي - لا يجوز لفرص عدم حصول الملك قبل
الأجارة وتحقق الملك بعد الأجارة ولو من حين العقد سحر الانقلاب أو النحو المعقول لا يوجب
فلا بد التصرف مع ماء حرق الموانع عليه في الحكم الواقعي - و أضاف الظاهر فإن

علم بالاحارة حذر المصروف ظاهرا - على فرض حورده واقعا - وان لم يعلم به لم يجز
لاصالة عدم تحقق الاحارة سواء على ما هو الحق من حردن الاستصحاب في الامور
الاستنبالية .

واما المورد الثاني فعلى القول بالكشف بالحو الذي احتربه فبعد يكون من
قبيل من باع شئ ثم ملك و كك مشابهه - و اما لطلاق فلا يسعى لأشكال في فساد
لعدم عفة لروحانية حبه - و كك لكلام على لكشف بمعنى الانقلاب و اما على
الكشف لحكمي فلا بد من البناء على يعود تصرفه بعد لاحارة و وقوعه عبر هذه
حين وقوعها - و اما على سابو و حوه الكشف فلا ريب في يعودها - كما لا ريب في عدم يعود
على القول بالنقل .

و ما المورد الثالث - فلو اولد لمشري الاحارة قبل حارة مالكها - فعلى
يعود بالكشف الحقيقي سحور الكشف المحض - والكشف عن مادية لشرط - او
لكشف عن لائز - صارت ام ودد لوقوع لوطه في ملكه - و على لقول بالنقل
لا يتحقق الاستيلاء بكلام - و اما على لكشف الانقلابي - و لكشف الذي احترمه
فالظاهر عدم تحقق الاستيلاء - اذ الاحارة على المولى بوجوب الملكية حقيقه في الزمان
الذي لم يكن ملكا موحودا - و هذا لا بوجوب انقلاب لوطه لواقع في ملك العبر
بوقوعه في ملك لوطه سمع على المختار لورود لأعمار على لوطه وعليه فلا
يتحقق الاستيلاء - و ما على لكشف لحكمي فالظاهر هو البناء على تحقق الاستيلاء
فان لوطه و من وقع في ملك العبر - الا انه حيث دل الدليل على ترتيب جميع آثار
الملك و من حملتها الآثار المبرنة على وقوع لوطه في الملك من عدم حور بيع
الام و حرمة لولد فيجب ترتيبها - و على هذا فلا وجه لأحتمال عدم تحقق الاستيلاء
على الكشف لحكمي كما في المنس - و اوضح اشكالا من ذلك البناء على تحقق الاستيلاء
على الكشف الحقيقي بوجوهه لما عرفت

و ما المقام الثاني وهو تصرف كل مهمل في انتزاعه - فالكلام به يقع في

موردس (الاول) في تصرف المجير (الثاني) في تصرف الاصل ومحل الكلام انصرف
المخرج عن الملك

ما للمورد الاول - فمن حيث الحكم الكلبي لا كلام في لحوار على جميع اقوال
وسنصرف وجهه - واما من حيث الحكم له صعي - فلا واد فيه - به (لا و) العود مطلق
احتاره جمع مهم السبدو لمحقق ان يسي ره (انامي) عدم العود عني لكشف مطلقا - ذهب
ليه جمع مهم المحقق الانرواي ره - ثلث) انعود مع بقاء فاسه بعد حصولي لان يجاز
فيجمع بينهما على المجير الفيه (الرابع) ام في نفس - وهو بطلان النقل
على الكشف بحقيقى - وصحة على لكشف الحكمى مع البقاء على عدم قبضته
للاجارة اذا كان تصرف من قبل تلف لغير عملا او شرعا كالتعق وبقاء القديسه و
و الحكم بصحة الاجارة كان يحو لانها كالتلف بقاء وبعد .

وقد افاد في وجه بطلان النقل على الكشف بحقيقى به للاجارة يكشف
وقوع لنقل في ملك الغير - وفي وجه صحته على الكشف الحكمى و يعود الاجاره
مع رجوع المشتري الى المجير لئلا يترك تصرف بالانلاف بانه مقتضى
بجميع بين جعل العقد ماصا من حيث وقوعه وصحة النقل بوقع قبل حكم الشارع
بهذا الجعل - وفي وجه عدم صحته - حاره على الكشف الحكمى اذا كان التصرف
بالانلاف به يعوت محل الاجاره (قول) في كلامه هذه موضع سطر (م) ما افاده
اولا - فلان العقد لصادر من الفصولي لا يكون مؤثرا وحده في لزوم التزام المالك
بمقاده فهو بد في سعة من ذلك فلو نقله بعد لارم شمله دلة ذلك بعد و يجب
الوفاء به وبعده لانفى مورد للاجارة لخروجه عن ملكه و سبب الاجاره لوقعة في
غير ملكه لا تصلح بان تؤثر في نقل المال من ذلك النفس عن ملكه كى يصير نقل المال
لغيره - و بالجملة الاجاره لمؤثره هي ما تكون صادرة ممن بسده ربحا لمال و ذ
فرض خروجه عن ملكه بعد لارم فلها فلا ينفى لها محل ومعه لما ثرت شيئا (و م)
ما افاده ثانيا - فلانه اذا فرضا صحة الاجاره كان اللزم ترتيب جميع آثار ملك

الاصيل من حين انعقد ومن حسمها فساد العقد لو وقع عنده من المحير من الاجارة -
 فالفرق بين الكشف الحقيقي والحكمي في غير محله (و ما) ما اوردناه ثالثا - ولانه
 لم يظهر لنا الفرق بين المعنى الذى هو خلاف لصل شرعى - بين النقل و جراحه عن
 ملكه - حيث حكم فى الاول بعبارة محض الاجارة دون ثباتى و - بحكمة فوات محض
 الاجارة بما يدور به - الحرج عن لملك لمشرك به - من و حرجه عن رمايه
 غير دجيل فى ذلك فسير (محصّل) ان لاظهر هو يعود لصل مع فوات محض الاجارة - ثم
 عدم الموقود على القول بالكشف الحقيقي و يحكى فسير

وام المورد الثانى فالكلام به يقع من جهتين الاولى فى - العقد من قبل هل
 يكون لارء املا - ثبته فى حكم تصريه على كل من لقولى

ما يحية الاولى - فيها قوال (الارب) لرؤء متالف (الثانى) عدمه ككذعب
 اليه جمع من الاساطين (الساد) ما فى المس - - هو للرؤء على بقول بالكشف و
 عدمه على لقول بالنقل - ولعمم - كلامه فى هذا المسألة من على الكشف
 لانقلاسى

و محض ما اوردته فى مقام الفرق بينهما - انه على القول بان لارء لاجارة دجيله
 شرط و شرط فى تأثر العقد و يكون الموضوع لو حوب الوفاء بعد العقد بالاجارة
 فقل الاجارة لا يكون موضوع و حوب الوفاء محقق لعدم تحقيق شرطه و قد - و ما
 على القبول بالكشف بالاجارة و كانت مؤثرة فى الملكية و تكون سببا بضرورة العقد
 سببا تاما للميث نفسه - لان موضوع و حوب الوفاء هو العقد بلاصم شىء آخر له
 و بشاره اخرى يكون الاجارة على هذا بملك دجيله فى حصول الملك الا به حيث
 تكون هى بعنوان الامضاء و لانقلا فلا تكون دجيله فى موضوعه لو حوب الوفاء و على
 هذا لى التمليك من الآثار لى به معنى لملك و حوب الوفاء بالعقد بمعنى لرؤء
 عليه - وهذا لى بين يظهر بدفاع ما اوردته المبدقة و نعه غيره

ولكن يرد عليه وده - - الاجارة حتى على الانقلاب اما توجب انقلا

الى المالك ومنها لا يكون هناك التزام من المالك بل من الفصولي. وعلى ذلك فمما ان حقيقة العقد ربط احد الالتزامين بالآخر - و من المعلوم ان الاصيل لما يربط التزامه بالتزام المالك لا الفصولي فصل الاحارة لا يكون هناك عقد كى بحسب الوفاء به على الاصيل - وبعبارة اخرى ان الفصولي لا يشترى للمالك ولا يبيع الاصيل يربط التزامه بالتزام المالك ومع عدم لاحارة و عدم تحقق الالتزام منه لا يكون العقد متحققا - وان اشترى لنفسه فالباع وان ربط التزامه بالماله الا انه يربط بما اياه مال كى لحقيقة يربط التزامه بالتزام المالك - فمما يلتزم المالك لا يكون للعقد متحققا و معه لا معنى لوجوب الوفاء به (مع) انه لو ترونا عن ذلك و سلمنا صدق العقد على التزام كل منهما وان لم يكن مرتبطا بالآخر - الا ان التزام الاصيل يكون ماله بغيره ليس مطلق بل يكون على تقدير خاص وهو التزام طرفه يكون ماله له والتزام وعلى الاصل الملتزم به معيق وعليه هذا علم بعدم لاحارة و ثبت فيها و اجزى استصحاب العلم لاجب عليه بوفاء بالتزامه (فما) بقية المصنف رحمه من بعض معاصره من تفصيل من صورته تعلم بالاحارة وعصرها هو لصحيح على هذا المثلث (و ارد عنه ما افاده لمصنفه) (مضافا) الى انه لو اعترض عن ذلك كله وسم ما افاده حكاك و قد لعرق من النقل و الكشف اذ الاحارة على النقل ح دحسب في حصول المالك لاني وجوب الوفاء كما لا يخفى

وما ذكره طهراني في هذه لمحقق النائي رحمه من وجوب الوفاء مطلقا - من جهة وجوب الوفاء متفرع على بعد المالك والمهر و من في باب الفصولي ان العقد تام وله لم يكن مؤثرا ولا باقيا وجوب الالتزام على شخص عده وجوبه على الآخر فان المهر احداهما غير موقوف بالآخر لا مقتضى مقابلة لجمع الجمع في لانة الشريعة لتوديع فكل واحد ملزم بالوفاء بالبعد من طرفه (غيره) للارادتين الاولين الذين اوردناهما على المصنف رحمه - فحصل ان الاظهر عدم لزوم العقد على الاصيل فله فسح العقد قبل الاجازة .

ثم ان المصنف رحمه الى بعض الاعلام من تلامذة المصنف رحمه لا يراى عليه ان تمسكه

عموم (١) أو فوات العقود في الماء تمسك بالعام في الشبهة لمصادقه (وتمكن) بوجهه بانه
يوسلم عموم لعقد التزام لا يصل لكن لا يجب الوقوفه لوقرص عدم لأجره الى
الاستجماع فهو خارج عن العموم فلو ثبت في الأجره عدمه يكن التمسك به مستكافاً لعدم
في الشبهة المصداقيه فلا يرد عنه ما افرد المحقق الأصمعي كـ يظهر لمن حقه .

واما المحقة ثابته فعلى نقل بالأمر لا يكون تصرفه المخرقة للملك عن
ملكه بأفدلاله مقتضى لزوم العقد عنه واه تصرفات غير المخرقة وحكمها حكم
تصرفات المخرقة على المحقق . و بناء على محققين عدم لزوم عنه فعلى لقول
بعدم الكشف لانقلابي - والكشف الذي أجبر به يكون تصرفاً جامعاً حائراً - تكلفاً
وصفاً لكونه . وقعه في ملكه المعروف عدم لمنع عنها . في لزوم لعقد . لأجره
بمناجره حتى على الكشف الصحيح لأوجب وقوعها في غير ملكه لزوم الأعرار
عنها فتدبر وهذا لأشكاله - ولاسيما محل للأجره - في التصرفات المخرقة عن ملك
- واما على سائر وجود كشف فحواجز التصرف - فهو عدمه بدور من الأجره
وعندها ادعى فرض لأجره بكشف ذلك عن وقوعها في ملك الغير فلا يكون حائراً
تكلفاً ووصفاً - وعلى فرض عدمها يجوز هذا في لحكم الوقعي - في الظاهر في فحواجز
عدمه بدور من عدمه بالأجره - وعدمه - دعوى لأول لأجره وعلى الثاني يجوز
لأصالة عدمه .

و ما المقام ثالث فمحض كلام امرأه - الأوب - عدمه - الثاني - فصح لا من
- ما لأول - فهي المس - فانه على الكشف بقول مطلق نعم نقل اليه نعم وعلى نقل
نعم انتقب عنه (اقول) ما افرد نعم على نعم - لأن لسماء تجد في ملك من ينتقب عنه
- وكذا يتم على الكشف عبر الكشف الاعلالي والكشف الذي سبب عنه - لمجدوده
في ملك من تغلب اليه ولاسم على هذين المطلقين لأن العيني ساقية على ملك من انتقب
عنه الى حين الأجره فالماء تجد في ملكه لأجره توجب انقلاب لعقد لموجب انقلاب
ملكه - او اعسار بملكه لساقية وهذا لا يوجب انقلاب وقوع اسماء لأن اعسار

الملكية و ارد على وقوع المسح لان المسح واره عنه فتدبر

قوله قدده وللشهيد الثاني وفي الروضة عمارة الحج هي هذه و يظهر المراد في المسح ان جعلها كاشفة للمسح ليسفصل محل من العقد والاحارة الحاصل من المسح للمشرك و بناء الثمن لمعين المسح و لم جعلها باقيا فيما للمسح - المحرر وقد وجه مراده بعض بان مفروض كلامه انصولي من نظره و مراده من انك المحرر هو الجنس - ووجه آخر حكمة تكبر سبائس عندك المحرر بان المسح به لا يتجدد في ملكه - وبناء بعد الذي استدل به بما يكون له لان صحت سببه عليه - والمصنف به استحسن التوجيه الاول فتدبر .

و اما لمسح فقد يقال بان مسح الأصبع في الأصل لا يملك له على القول بالنقل دون الكشف واستدل به بان لمسح على الأصل لا يكون لمسح لموجب في قول لقن في كونه ملعا لا يشك - وعلى الثاني - يكون مسح بعد سببه له العقد من حاجته به و اورد عليه بابرادبي (احمد) من نقله الشيخ رده عن بعض و به جمع من محسن و هو انه لا دليل على حوزة المسح عن الاشياء استكمل حوزة غيره في حصول النقل ، واما الدليل وهو الاجماع محسن - ان حوزة محسن من حوزة العقد ليس هي لاجابات و لقول - (و قد) انه يكون مسح - دليل (١) السلطة بعد فرض كونه باقيا على ملك (و قد) به تصرف في عدم الاصل فلا يشك في دليل السلطة (مدونة) بان سببه عدم ثوب به الحق له به حوزة عال عن ملكه مع عدم رضاه فهو باق في السلطة بحسبه لانه لم يملك (و بالجملة) مقتضى عموم دليل السلطة كما يكون حوار بقده عن ملكه بان يكون حوزة رفع له عن اثره ما دام لم يحرر عن ملكه - وهذا البيان يحري على القول بالكشف الاقلاي و لكشف بمحتر كما هو واضح ولا يحري على سائر حوزة لكشف ثابتهما ان مقتضى عموم (٢) دليل

وجوب الوفاء بغيره جو رفع ليدعه - قال لمصنفه ولا يجوز عن شكله والظاهر
 انما شكاه ما صد كره بعدا نظر من عدم تمامية موضوع وجوب الوفاء على القول
 بالنقل في الاحراء - فالحق انه على القول بشمول دله لزوم انعقاد انشاء الاصيل ليس
 له فسخه وعلى القول بعدم الشمول كما احرازه - فعلى القول بالنقل والكشف الاصلاني
 والكشف بمحضه يكون فسخه باطلا لعدم دليل السلطنة - وعلى ماير وجوه الكشف
 لا يكون كذا لعدم الموضوع بدليل بسطه - وعنه لدليل على حوار الفسخ ومقتضى
 الاستصحاب بقاء ما لم يرد به بعد فسخ

ثمرات ذكرها بعض متأخري المتأخرين

(قوله قدس سره ان في متأخري المتأخرين ذكر ثمرات اخرى لا بأس
 بذكرها لانه بها لا يمكن ان يقال انها فيها ما لو استحدثت الج
 اقول - شرائط المعاملة على - (الاول) شرط معروضها بمعدلات كالعبادة -
 و الاسلام في بعض الامور - (الثاني) شرائط معروضها المعوض - كالملكية
 (ثالث) راجع عند - وكلامه في موضع (الاول) فمالو سلطت قبلية
 لملك عن احد المباديع او محارب بعد بعد قبل (احرار) (الثاني) فمالو استحدثت
 قابلية المفعول سلف ونحوه و تحدث (ثالث) فمالو ارتفعت شرائط العقد قبل
 لاجارة او تجديدت .

اما الموضع الاول والكلام فيه يقع في مورد (الاول) في لاسلاح - فقد
 يقال انه على الكشف يصح العقد عند المانع والعمومات تشمله - وعلى المدل لا يصح
 لامتاع ترتب لائر واعتراض عليه بآراءين (الاول) ما فاده صاحب الجواهر من
 انه على الكشف يصح يمكن ان يقال بالطلاق بطرا الى عتد استمرار لقابلية ولم
 يذكر هو في وجهه - واعتذر شيخ ولد ارضه المصنفه بعدم الدليل عليه وقد ذكر
 السد في وجهه ان اذنه صحيحة عقد لصلولي فاصره عن الشمول لهذه الصورة (اقول)

ما فاده بسم على لقول يكون صحة عضولي على خلاف القاعدة ولا يتم على قول
 يكونها على له علة كما هو لمحتار دليل ح هو لعمومات (شاي) ما افاده
 لمحقق نائشي ره وهو نه على العمل ايضا يصح اذا المال ينتقل الى لوارث على نحو
 كان للمورث مائة مائة لاصل او من له الا حازه يبقى العقد على حله (قول) انه
 بناء على النقل يكون لمال لورثة الاصل وانقله منهم الى المالك لمعبر يحتاج
 الى دليل ونقاء الترام المورث لدى هو س - نقل مائة ل عليه دليل - واما على
 لكشف والاحارة : فكشف عن النقل في حال حياته ولا محدود فيه - عدا في لموت
 (و اما) في لكفر فثبوت التمرد و صح فيه اذا فرضا المبيع مصحفا والمشتري
 كان مسلما فكفر على العمل بما انه يرمي انتقال المصحف الى كافر لا يصحح و على
 لكشف بصر ما يكال له حين ما كان مسلما ولا محدود فيه

لمورد ثنائي في تحدد القضية بعد بعد - وهذا اسحق مورده - لكفر كذا
 لو كان المشتري للمصحف حين بعد كافر او مسلم و احذر مالك للمصحف بعه على
 الكشف لا يصح لعدم دونه للملكية له في ذلك الرمان - وعلى النقل من جهة الاثر الى
 الملكية لا مانع من صحة العقد سمي بناء لكلام فيه عند عرض مصنف ره للمسألة
 نحو الكسنة وهي به هل يعتبر واحدة العقد لجميع شروط تصحيحه ام لا .

لموضع الثاني في مالو اسلح فائلة المنقول - او تحدثت والكلام فيه
 ايضا يقع في مورد (الاول) في الاسلاج - هذا يقال انه على الكشف يصح وعلى
 النقل لا يصح - وعلى الكشف يكون الانتفاع في زمان قابل له وعلى النقل في زمان
 لا يكون قبلا لذلك و اورد عنه صاحب الخواهر ره به على الكشف ايضا يعتبر
 رهبا المالك والفرص نفعه مال كونه نفعه قابلية الفعل لها - و حاب عنه المصنف ره
 ما حوته (الاول) انه لا وجه لاسرار بملك لمكتشف عنه بالاحارة الى حبيها
 كما لو وقعت بيع معقدة على ماله فانهم صرحوا بان جارة لاول توجب صحة
 لجميع مع عدم نفع مالكية الاول مسررا (وفيه) ان صاحب الخواهر يمكن له ان

يدعى العرق بين المقام والمثال اد في المثال عدم بقاء التملك لئلا يكون لتصرف وهو يؤكد تقابله - وهذا بخلاف المقام (و لا يحصى) الجواب المصنف رد بما يكون بالنظر الى يرد من حيث عدم استمرار تملكه لئلا لا بالنظر الى عدم استمرار ملكيته لئلا لولا الاحاد - فايراد السد قدوة عنه انه في المثال يكون المال باقي على ملكه لولا الاجارة فليس مع الفرق - غير مربوط بكلام المصنفه كما هو واضح فندر فانه دقيق (ثاني) فحوى خبر (١) برويح تصعيرين فان موت احد الروحين كيف احد الموصيين في جواب احد ركبي العقد (وفيه) ان المعروف موت الروح فليس هناك وطء ولا ولد من عية ما هك انتقال المال بعنوان لارث فلا ولوبه فندر (الثالث) اطلاق رويه (٢) عروة حيث لم يستفصل عن موت الشاة اودبحه و تلافه (وفيه اولا) ما تقدم من عدم تملكه سدد (و ثانيا) ان عدم الاستفصال يمكن ان يكون لعلمه (ص) بقاء الشاة - من الحق في الجواب عن الجواهر دفع حتمال عسار لاسرار بالعمومات (و عن) المحقق المائبي رة الاراد على هذه الثمرة - انه على لكشف انصافه يكون من تملك المسع من نقص وهو من مال بابه يكون لعقد مفسحا (وفيه) اولا ان هذه القاعدة بما تختص بالبيع - وفيه بصا يختص بالبيع ففي الفصولي في عر البيع وفي البيع ذاك المالك هو لئمن لا يحري هذا للكلام - وثانيا - انه يمكن فرض الفرض بان يكون المشتري عالم برص المالك بقص ماله فاقصه الفصولي فعلى الكشف يكون نقص قص له لك فلا يكون تلف قبل القص فندر (واما) الكلام في تحدد لقلبة كما لو صار لبحر حلاقياني عند تعرض المصنفه له .

الموضع ثالث في شرائط العقد وحيث ان المدار على ثبوته حال الانشاء

١ - الوسائل - باب ١٩ - من ابواب ميراث الادواح حديث ١ .

٢ - المستدرج باب ٨٨ من ابواب عقد بيع وشروط حديث ١ .

خاصة بل لا معنى لمقايها بعده ولا فرق بين نقول والمقل و لكشف قدس .

ثمرات ذكرها بعض

(قوله هذه ورمي نقول بظهور الثمرة في تعلق الخبرات وحق الشعرة و

احتساب مبدأ الخبرات الخ) أقول تقع الكلام في مواضع

اول في تعلق الخبرات - كما اذا كان المبيع صحيحا حين العقد و صار ميبعا حين لاحاره وانعكس وكذا اذا حلف لنفسه بحسب الرمي و كذا بالنسبة الى خيار المحاسر و ملخص القول فيه - ان لحيا اب على قسمين (حدهما) ما يكون ثابتا بدليل خاص (تسهما) ما يكون ثابتا على القاعدة ومن باب بشرط الصبي (م اول) فلا بد من ملاحظة دليل - كما ان له حود فمحقق النفس و الانتفاء كان على الكشف ثابتا من حين العقد وعلى النفس من حين الاحارة ، و ب كان موضوعه بيع و العقد فحيث انه يسم العقد بالاحاره فلا يكون ثابتا من حين العقد على القوس - و ب كان موضوعه ائشاء لبيع كان ثابتا من حين العقد على المسلكين (و م ثاني) فالقدر ثبوت الثمرة و به على الكشف يكون الميرن جزو لحظ العقد وعلى النفس يكون بمقدار عني زمان الاحارة وذلك كما في خيار العن دئوته ان يكون من باب بشرط الصبي اي النسوى من بدليل من حيث القصة ولا ريب في ب ما عليه بناء العقلاء انما هو تساوى في زمان حصول النقل والانتقال لافله و لا بعده كما لا يخفى - ونعم الكلام في ذلك في مسحت الخبرات (ثاني) في حق الشعرة - كما د ناع الفصولي حصة احد الشريكين - ثم باع الشريك لآخر حصته بنفسه ثم بعد ذلك اجار الشريك بيع الفصولي و الحق في المقدم ثبوت الثمرة او موضوع هذه الحق انما هو الشريك - فعنى القول بالكشف يكون هذا لحق ثابتا للاصل الذي باع حصته لانه حين البيع كان هو المالك و على النقل يكون ثابتا للمشتري من الاصل لانه حين النقل مالك و شرك قدس .

ثالث في احتساب مبدأ الخيار الذي يكون موضوعه النفس و لا يقال كخيار

المحبون فيه على النقل يكون مدأ الاحصاء من حبس الاحارة وعلى الكشف يكون المدأ العقد ولكن فيه كلاما سباني في لحيات

الراعي في معرفة محسن الصرف والسلام لدى يعتبر ان يكون القصد فيه -
 قد يقال انه على الكشف يكون مجلس البيع حال صدور العقد - وعلى النقل يكون
 حال الاجارة لتميمه البيع حالها دون الاول - ولكن يمكن ان يقال ان الميراث هو
 لعقد مطلق او معلق هذا الحكم هو المصنف قبل الترتيب قبل روال الاجتماع على
 المعاماة ومعلوم ان الاجتماع على المعاملة اما هو حال العقد كان العقد اصيلين
 او فصوليين و قد هما فصوليا والآخر اصيلا وعلى كل حال تلك الحال هي المماط
 قلنا بالنقل او الكشف دلالة لربط النقل والانعال فيه كي يختلف على المسلكين و نعم
 الكلام في محله .

خامس في السلم والسند كذا لو صدر التصديق بدينهم ان كان مالكا يوم
 لجمعة لكذا - وثوب التمردح واصبح لا يحتاج الى بيان (ثم انه) يظهر ثمرة في باب
 الخمس و لركة - كما لو اشترى شيئا عن غير مالكة قبل انهاء لسه - فاجاز مالكة
 بعده - او على النقل يكون لربح من لسه الثانية وعلى الكشف يكون من الاولى -
 او اشترى ردة قبل انعقاد الحب فاجاز مالكة بعده . ادعى النقل بحب لركة على مالكة
 المحير - وعلى الكشف بحب على المشتري فتدبر

التنبيه الاول من تنبيهات الاجازة

قوله قدح وينبغي التمسك على امور - الاول ان الخلاف في كون الاجازة

كاشفة او نافذة ليس الج (ان كان) لراع في مفهومها المعنى بان ادعى جمع ان
 الاحارة بمعنى الاعداد ومقتضاه يعود العقد من حيث - وادعى آخرون انها بمعنى الرضا
 بمضمون العقد ومقتضاه حصول النقل من حيثها - كان لازم لاحارة على خلاف مقتضاها
 بطلان العقد وعدم صحته لانه لم يقصد معنى الاحارة وقصد شيئا آخر (وان كان) في معنى

الاجارة طلاقا وبصرافا من ادعى جمع اطلاقها وبصرافها يقتضى احدا الامر من كان للارم صحة العقد على نحو ما قصد واقتضاء اطلاق الاحارة وبصرافه شيئا كافتضاء اطلاق العقد شيئا لا يثبت في نقيدها ما ساقى مقتضى ارسادها وبصرافها (وان كان) لسراغ في حكمها الشرعى بحسب ملاحظه الادله فان قصد لاسر مضمون العقد من حين الاجارة على نقول بالكشف او قصد لاسر م به من حين العقد على القول بالنقل فهو صحيح م لا لا اشكال في عدم صحتها على نحو ما قصد في قضائها لاحد الامر من حسب الغرض اما يكون بحسب الحمل الشرعى وعليه فلا وجه لقول بالصحة على نحو ما قصد لان قصد المكلف لا يعبر الحكم الشرعى .

اما الكلام في صحتها وعدم انفار العقد لى جارة اخرى على طبق ما اعتقده المحير من حد نقولين (و ملخص) لقول فيها - انه نارة بجبر العقد على ما هو عليه ولكن يعتقد ان الحكم الشرعى هو لكشف بحيث يكون لدعى والمحرك له هو هذا الاعتقاد و لولاه لم كان بجبر - و كان في الواقع هو النقل - او ب لعكس لا اشكال في الصحة في هذا الغرض لانه من باب تحلف الدعى واحرى بجبر بهذا النحو - وهو على قسمين (الاول) بجبر العقد وبشرط النقل من حين الاحارة على القول بالكشف - ومن حين العقد على القول بالنقل (الثاني) ان يجبر لعقد هكذا لانه يجبره على ما هو عليه وبشرط ذلك (اما في الاول) والصحة والفساد مبين على ان الشرط الفاسد هل يكون مفسدا ام لا - فعلى الاول تطلو وعلى الثاني تصح (واما في الثاني) فقد يتوهم الصحة من جهة ان لمحار مضمون العقد لاحكمه والمفروض اثارته و يكون قصد ترتب حكم آخر على لعقد غير مرتب عليه شرعا لم لا اثر له ويكون نظير مالو تروح و قصد عدم الاتفاق عليه فانه تتحقق الروجة ويترتب عليها وجوب الاتفاق (لكنه فاسد) و حكم العقد ان كان غير ما هو مضمونه كما في المثال تم ما ذكر فان مضمون العقد لا يختلف من جهة حكمه فقصد ترتب حكم آخر يكون لموا - وان كان من احاء تعيين مضمون العقد كما

في تقدم - لامحالة يكون قصد الخلاف موجبا لعدم تحققه - ولا يظهر هو التطلان
فان ما يمكن تحقيقه لم يقصد ولم يشأ وما اشأ وقصد لا يمكن ان يتحقق فتدبر -

التنبيه الثاني

قوله قدّمه الثاني ان يشترط في الاجارة ان تكون باللفظ الدال عليه
على وجه الصراحة الخ اقول تمنع نقول في المقام يقتضي التكم في جهات
(الاولى) في به هل يكفي في الاجارة مجرد رضا الناطي م لا (الثانية) في به على
فرض عدم لكفاية - هل يكفي لاشاء نفسي كما عى المحقق الحر سني رهام لا
(الثالثة) في انه على فرض عدم كفاية ذلك هل يكفي بفعل م يعتبر نقول (الرابعة)
في انه على فرض عسر القول هل يكفي الكفاية م يصر ان يكون على وجه الصراحة
(اما الاولى) فقد سئل المصنف ره على كتابة الرضا الناطي بوجه

لاول العمومات المقدمة المسك به لصحة عقد الفصولي السالمة عن ورود
مخصص عيه عندما دل على (١) عسر رضا لئالك في حل ماله وانتقله الى المبرور مع
سلطنته عه - و اورد عه جميع من المحققين بان العمومات اما تدل على وجوب
وفاء كل مكلف بعقده وعقد الفصولي لا يكون عقد السالك بمحرد رضاه بل يحدح
الى اشاء الاحارة - ولكن في عرف في اول مسبحث لفصولي ان الاستدلال المعسر اما
هو الاستدلال بمعنى انه عقده وبه وهذا المعنى كما يتحقق بالامضاء والافاد و اظهار
الرضا بتحقيق بالرضاه في جمع ما ذكره (لثاني) ماورد (٢) في عدة من الاحار من
ن سكوت المولى بعد علمه بترويح عهده اقرار به عليه والحوار عن ذلك من
السكوت في امثلهن المقام مضاعف عر في قد تقدم ما فيه (بعم) لا يبراد عيه بان في تكاح
لعدم خصوصية حيث ن لعقد لعمه واما المعقود اذن المولى ورضاه فيكفي محرد
الرضا بخلاف سائر اقسام عقد الفصولي (تام) وبذلك يظهر الجواب عن الوجه الثالث وهو

١ - سورة النساء ٢٩ - اوسائل - باب ٣ - من ايو سمكن المصنف حديث ٣٠١

٢ - اوسائل ٢٦ - من جواب تكاح - تعيد ولاماء حديث ١

مادل (١) على ان قول المولى لعمه طلق بدل عني الرضا بالكاح فيصير جارة ومادل (٢) على ان المانع من لزوم تكاح العبد معصيه السيد لئني ترتفع بالرضا (الربيع) مادل (٣) على ان التصرف من ذي الخيار رضا منه (وبه) ان ذلك قابل للحمل على التعمد - او عني وهذا الفعل كاشف عن الرضا واسقاط لحق وعلى كل حال يكون حسبا عن لفظ - فالعمدة هي العمومات

واما الجهة الثانية على القول بعدم كفاية الرضا المأطى - الاظهر مانع المحقق الجراسمي ره من كفاية الاشياء لقلبي ادبه يحصل الاستد والانتساب - ومادل على ان الحالات المعصية غير المدرة ساقطة عن درجة الاعتد في باب العقود والايقات اما هو في المؤثر وهو العقدون الشروط ولا ريب في ان الرضا مأطى شرط كما عرفت واما الجهة الثالثة فالأظهر كفاية الفعل في الاشياء - ادلو سلم انه يتوقف الاستناد على لاشاء وايراده - لادليل على اعتد للعطفيه (ودعوى) ان الاستفراء في المواقل الاحتمالية اللارمه كالبيع يقتضى اعتد للفظ ولا حاره منها - (مدفوعة) بانه في تلك المواقل ايضا يسا على كفاية العمل راجع مبحث المعاوضة .

واما لجهة الرابعة - فواعضا عن جميع ذلك فالأظهر كفاية الكفاية ولا يتشر ان يكون لفظ الصريح (ودعوى) ان لاشاء اللارم ونحوه في الاشياء القولي لاسي ايحادا للمزوم عرفه وكون لملزوم مقصودا ودعياما ايحادا للارم لا لوله لان الدواعي لا اثر لها في باب لعمامات - التي استدل بها المحقق السبكي ره في عدم وقوع العقد بالكفايات فعدرفت ما فيها - في مبحث خصوصيات العقد العقد - فراجع مذكره هناك فتدبر

١ - الوسائل - ج ٢٧ - من ابواب تكاح العبد والاماء حديث ١

٢ - الوسائل - ج ٢٧ - من ابواب تكاح العبد والاماء حديث ٢-١

٣ - الوسائل - باب ٤ من ابواب الخيار

التنبيه الثالث

(قوله قدّم الثالث من شروط الاجارة ان لا يسبقها الرد الج)
 وقد استدل على هذا الشرط بوجود (الاول) الاجماع (و فيه اولا) بالاجماع
 المنقول سيما مع معنوية مدرك لمجمعين ليس بحجة (وثاب) به لوجه لدعواه
 بعد اثناء جمع من الفقهاء بطلان عهد الفصولي رثما (الثاني) بالاجارة اما تحمل
 لمحير احد طرفي العقد و به يصبر مكلفا بوجوب لوفاء بالعقد - فالرد المتحمل
 سبه و بين العقد الصادر من الاصل والفصولي يكون ردا متحلا لا من حرمه العقد -
 وقد تقرر في محله انه ليس بالاحصاء بل يحصل من طرفي العقد ما سقطهما عن صدق العقد
 (و فيه اولا) ان ما هو المسلم في تلك المسألة انه هو مصر به رد من صدر منه الاثر
 والتعهد قبل تحقق الانشاء من صاحبه كما لو رد الموجب بعد الايجاب قبل قبول
 القس - و لو رد صاحبه ذلك كما لو رد القبل قبل ان يصير ثم فليس الحكم
 مسلما بينهم - و لمقدم من قبل ثلثي لا الاول فان المحير به يرد قبل ان يصير
 الاثر منه والمسلم بما هو غيره كما هو واضح (وثابا) به فرق من الرد المتحمل
 بين الايجاب والقول - والرد المتحمل من العقد والاحارة و بعدة اخرى ليست
 الاجارة في جميع الاحكام كالقول او لايحب ولذا ترى ان الفصل الطويل بين الايجاب
 والقول يصير - والعصص بينهما وبين الاحارة لا يصير كما هو واضح (الثالث) ان
 مقتضى مادل (١) على سلطة ليس على موالهم تأثير الرد في قطع علاقة الطرف الاخر
 عن ملكه ولا يفي ما يلحقه الاحارة (و فيه) - العلاقة المتصورة بالاضافة الى المال
 لا تحل من الملكية والحقيقة - وشيء منها لا يكون في المقام - اما الاولى فواضح
 و اما الثانية فلان العقد من الاجارة لا يوجب كون الاصيل ذي حق و له سيما على
 عدم حرمه بيع الفصولي (و بالجملة) لا تحل بواسطة عهد الفصولي اذى مرتبة

من الملك والحق - وعليه - فلا وجه للسك بقاعدة السلطة (و ما) أفاده المحقق
 النجاشي ره من أنه و ان لم تحصل العلاقة شرعا لكنها تحصل له عرفا فالرد يبطل هذه
 العنقة (فيه) ان العنقة التي عرفت أنها ام السكنة او الحق لا تحصل و لو عرفا
 واحاب السيد الفقيه قدس عن هذا الوجه بحواشي آخريين (احدهما) ان قاعدة السلطة
 متعارضة لان مقصدها حو ر ان يجبر بعد الرد لانه مقتضى سلطته على ماله (وفيه) انه
 بعد تسييم تأثير الرد في حل العقد لا يبقى موضوع للإجارة كى يؤثر فيه (ثانيهما)
 انه قد مر من المصنف انه قاعدة السلطة اما نشب بعود التصرفات الثانية بالشرع
 كالبيع والهبة ونحوهما لاجميع ما راده المالك و لست مشرعه - فلا تصح
 لائدت مؤثرية الرد في حل العقد (وفيه) انه لو سلم حصول العنقة الاصل لا صفة
 لى لئال لا اشكال في صلاحية قاعدة السلطة لدلالة على حو ر دفعها فان ذلك من
 مصاديق نسط الاساس على رفع مراحمه الغير ولا يحاج الى دليل آخر فتدبر فالصحيح
 ما ذكرناه - ولا ظهر صحة الاحاره بعد رد .

(قوله قدس نعم الصحيحة (١) الواردة في بيع الوليدة ظاهرة في صحة
 الاجارة بعد الرد الخ) وقد تقدم في اول هذا البحث عدد كراية صحة عقد الفصول
 التي فيها هذه الصحيحة به لا ظهور لها في ذلك من هي ثلاث مع عدم الرد فراجع
 فانه ليس فيها سوى احيد المسع و هو يمكن ان يكون استحصالا للثم للعرض
 رد لبيع - والظاهر انه الى ذلك نظر المصنف حيث قال اللهم لان يقال ان الرد الفعلي
 كائنه المبيع الخ .

التنبيه الرابع

قوله قدس الاحارة اثر من آثار سلطنة المالك على ماله فموضوعها
 المالك الخ (قول ما ذكره ره - الذي حاصله - نشوت الاحارة للمالك و

ناتجها منه ليس من قبل الحقوق القابلة للنقل و الاسقاط كحق الخيار بل هو من قبل الحكم الشرعى تام - لان الاحارة من التصرفات التى ثبت حودها للمالك وهو من الاحكام الشرعية - وترتب على ذلك انه لانورث لاحاره لعدم كونه مما تركه الميت - نعم - لمن انتقل اليه لمل احارة ابيع لعصولى بناء على حوار المعايرة بين المالك حال العدم والمالك حال الاحارة الآن ما ذكره من انها من آثار سلطة المالك لا يحلوا على مصادرة - وبها من اثار الملك و ما السلطة التى هى مصادرة عن القدرة على التصرفات فهى متقومة بحود التصرفات لانه من آثارها (قوله فمذمه و الفوق بين ارث الاحارة وارث المال يظهر الح) قون يظهر الفرق فى موارد (منها) ما اذا كان السبع مباحرم منه بوجوه كالعقار على شهر نقولين فانه على القول بارت لاحاره ترثها الروح و على القول بعدم لاثرت وبس لها الاحاره و بعروض عدم كونه مباحم سبيع فلاحق لها فيه (ومنها) انه على القول بيه ما ترثه الورثة - يابى فيها الرع لموجود فى حق تحجير الموروث مع تعداد الورثة - من انه هل يورث كل من الورثة الاحاره فى مقدار ماله من لعين - او يورث كل منهم الاحاره فى تمام العين بحود عدم الاستعنى فى معنى يعود احاره كل واحد منهم - و يرث لمحموع لاحاره بمعنى انها شىء واحد يرثه الممسع ولابد فى الصحة من امضاء الجميع (و منها) ما لو وصى بمال معين للفقراء مثلاً سحو يكون ممكنهم بالموت ثم وقع عند لعصولى على هذا لمال ومات المالك قبل الاحاره فعلى القول بارت الاحاره ينتقل هذا لحن لهم الاحارة بحلاوه على القول بعدم فتأمل .

التنبية الخامسة

(قوله فده احارة البيع ليس احازة لقبض الثمن ولا لاقباص المبيع الح) اقون الكلام فى هذا التسه يقع فى جهات (الاولى) فى قبليه القبض والاقباص

للاجارة وعدمها وفيه وجوه واقول (ثالثها) ما في المس و هو حرين الفصولية
 في قبض الثمن المعين دون الكلي (رعاها) عكس ذلك احتاره السيد به .
 وقد استدلل لعدم الجريان مطلقا - بوجهين (الاول) ان حقيقة الاجارة انعاد الشيء ولا
 مورد للنموذ لان تصرفات المعاملة فالأفعال والأقوال الاخر لا تكون مورد لها ومنها النص
 والأناص (وفيه) تحميمه الاجارة يظهر الرضا بما وقع وهي توجب اساسه الى المعبر
 وهذا لا يرق به بين لمعاملات وغيرها (الثاني) ما سب لي المحقق لمراسمي واوضحه
 لمحقق الاصحاحي ره - وهو ان الاجارة لا بد وان تتعلق بماله بقاء واستمرار كالأموار
 الاعتبارية الأثرعية من اسباب خاصة - واما الأفعال الخارجيه فليس لها بقاء كى تستنب
 بالاجارة الى لمالك وهي لا تصح لان توجب انتابها في زمانها الى لمعبر لعدم
 معقولة الانتساب مع عدم ماله الانتساب وصيرورتها منسبه من حين لاجارة بعدما لم تكن
 كذلك يستمر بقاء الشيء عما وقع عليه (وفيه) ان لاجاره كما عرفت عبارة عن
 ظهور برضا بمصدر والرضا كما سبق دال امر الاعاري كذلك يعنى بالفعل بخارجي
 - وكما يتعلق بالامر لمقارن والمتاخر كذلك يتبع بالامر المتقدم وهي توجب صيرورة
 الفعل المتقدم مرصيه من حين الاجارة وهذا غير انقلاب لشيء عما وقع عيه (مع)
 ان لمرد بالنقص ليس هو الاكون لشيء نعمت الاستلاء ونسطة وهذا امر له بقاء
 واستمرار - يظهر مما ذكرناه مدرك لقول الثاني .

ثم ان المصنف ره فاد في وجه احتاره ووضحه - بان قبض الثمن لشخصي
 قاس للاجارة من جهة ان مرجع جازته الى اسقاط صمد الثمن عن المشتري - فهي
 حقيقة لا يكون القبض عبده قابلا للاجارة - واما تكون لاجاره والرضا به رضا بآثره
 وهو اسقاط لصمد وكك لا تناص فان مرجع جازته الى حصول المبيع في يد
 المشتري برضا الناع - واما قبض الثمن الكلي وتشخصه فهو لا يكون قابلا للاجارة
 فيه حيث لم يتعين لكلي في المقوص بيد المصولي فليس هناك ضمان المعاوضة على
 المشتري بل الثمن بق عني كليته والمفروض ان القبض من حيث هو غير قابل لتعلق الاجارة به

فلاوجه بحريين الفضولية فيه و تصحيحه بالاحارة (وفيه) مصادا الى ما عرفت من ضعف
المبني يرد على ما اوردته في قص النثر الشخصي - ن صمدن بمشترى لشئ قبل انقص نما
يكون حكما شرعيا ثابت على خلاف القعدة و هو لحكم بمساح المعمله بالتلف
لاحقما لياكي يكون قابلا للاسقاط - وما اوردته لمحقق النائي ره من ن ذلك بما
يكون من جهة الشرط اعصى اذ كل من البائع و المشتري بشرط على صاحبه بالارتكار
قص نثر و لئمن وليس مقصود هم مجردا لتدبير - لو تم وان لم يكو ذلك
من لحقوق الا انه لا يتم فالارم ذلك ثبوت الحار لا بمساح لعدم كفايه ظهر الحار (١) .
و استدلال السد لمذهب انه بان انقص له انه تجرى في التصرفات المعامية
لا في الاعمال الحارجه . و نقص في المعين من الاعمال الحارجه وفي الكلي من التصرفات
معاميه و ذلك يكون من باب الوفاء و هو في ذلك مدله من الكلي والفرد بمشخص -
وقد عرفت منه - فالأظهر قائلهم للاحارة .

الجهة ثنية به من أننى في نقص بواع الكشف و بقى - م لا - و جهن
أظهرهما الثاني - لأن ذلك الرع في العقد يكون من جهة ابوراء لعدم شيء وهو
المسكية ويمكن انشاء على تحقها من الأول وهذا بخلاف النقص وليس ورثه شيء
فالنقص كالعقد نفسه فكما به نصر عقد المالك من حين الاحارة على المالكين كذا
النقص فأثر نقص لذلك ترتب عنه من حين الاحارة فلو تلف بعدها لا يكون من
تلف لمبيع قبل النقص - فلا يكون البائع صامسا بخلاف مالو كان فالفداء فانه ح
لاموضوع للاحارة اذ بالتلف يفسخ العقد فلا يكون شيء باقيا كى يلحقه الاجارة .
الجهة ثالثة لو كان احارة العقد دون النقص نحو كما في الصرف والسلام
بعد نقص العسولي و التفرق - هي المش - كان احارة العقد احارة للنقص صونا
للاحارة عن المعوبة - و ورد عليه ما ردا

الأول ما عر جمع من محش منهم المسندره . وهو ن ذلك اى الذى ذكره جمع

الى مقدم الانات و ثبوت لدلالة على احارة القصد وهذا ان يكون بعد تفريع عن مقدم الثبوت و قاسمة القصد للفصولية وان تصح بالاحارة - و لمصنف ره يرى عدم قابليتها في الكمي (وفيه اولا) ان المصنف لم يسم بعدم قابليته لها واما لم يسم عنه دليل على صحة القصد نفسه بالاحارة وعلمه والتدليل الدال على صحة عدم بيع الصرف لمشروط بالقصد يكفي في صحة مثل هذا القصد بالاحارة بخلاف القصد الذي لان يكون صحة العقد موطنة به (و ثانيا) ان عدم قابلية القصد بالاحارة - ان يكون من جهة به لا يكون من تصرفات المعاملة كما هذه السدقة او يكون من جهة عدم قابليته للانساب الى المجبر كما عن المحقق الخراساني ره وشيء مهمما لامور دل على هذا القصد - الاول فلابد وجب في صحة العقد وفي ترتب الآثار الوضعية و الامر الاعتدلي فهو من التصرفات المعاملية واما الثاني فعدم اعتبار الانساب فيه والشرط واما هو قصد المتعاملين بالمعاملة الصحيحة فاد صحت المعاملة بالاحارة كفي بقصد الفصل في الصحة والاحكام من مرجع هذا الى عدم الاحتياج الى احارة القصد و ان الاحارة محققة لموضوع القصد لا موحدة لصحته وبعوده.

الايراد الثاني ان احارة القصد بما نوجب انتساب القصد الى المجبر من حين الاحارة بعد التفرق وهو لا يكفي في صحة المعاملة فان لشرط هو القصد قبل التفرق و يجواب عنه - هو الجواب الثاني عن لايرد الاول

الاراد الثالث ما دونه جمع منهم السيد والمحقق النائسي ره - وهو انه انما يتم اذا كان المجبر عدلا من البيع بدون قصد بطل والافلا يحمل على كونه احارة للقصد (وفيه) انه اذا كان قصد احارة العقد بجميع ما يتوقف صحة العقد عليه كفي في كونه احارة له (مضافا) الى ما عرفت من كونه احارة العقد في صحة القصد فراجع (محصل) ان الاظهر لاكتفاء احارة العقد في مثل هذه العقود المتوقفة صحتها على القصد

الجهة الرابعة انه في احارب العقد دون القصد - هي المنس في طلال العقد

او بطلان رد القرض وجهان (اقول) الحق ان يقال بقاء على ان العرة بقض المتبايعين
و به لا يبرم انتسابه الى المالكين نعم البقاء على الصحة لقرض اجارة العقد وعدم
كون قصه موضوع الاثر كى يلزم اجارته ونصرده و ما بقاء على لزوم اجارة لقض
فالظاهر ان اجارة العقد لقض للعوية اجارة به دونه - ورد القرض رد العقد ولا ينعك
لشرط على المشروط - وعليه فاداء تعدمت الاجارة على الرد لكونه رد بعد الاجارة - و اذا تقدم
الرد لم يعد الاجارة مثلاً على اعتبار ان لا تكون مسوقة بالرد - ولا صحت فتدبر .

التنبية السادس

قوله قدّمه السادس الاجارة ليست على الفور ارجح اقوال الاشكال في ان الاجارة
ليست على الفور لاطلاق الادلة - وصحيح (١) محمد بن قيس المتقدم - وعيه -
معلوم بغير المالك والارد - فهو نعم اجارة المالك بحد الامر - كما احتاره سعيد
قده - ام يتعين ثبوت الخيار كما ذهب اليه جمع - ام يشتر الامر بسحو لتجبير كما
احتاره بمصنفه ووجهه (ويعلم) ان محل الكلام بم هو فيما اذا لم يجر للاصيل
لتصرف فيما يتنقل عنه وفيما يتنقل به - واما اذا جازله لتصرف فيما ينقل عنه ما لعدم
لزوم لعقد عيه - اول حوارته حتى بقاء على لزوم العقد لامورد لشيء من هذه الوجوه
اذ لا يلزم صبر عيه من عدم الاجارة والرد - وايضا الظاهر ان محل الكلام ما لو لم يكن
الاصيل عالما بكون طرفه فصولا - او كان مطمئنا به بغير المالك او يرد - واما اذا كان
عالم به ولم يكن مطمئنا بشيء منهما - فمن حيث به مقدم على الضرر لايجرى شيء
من الوجوه فتدبر - وكيف كان فالأظهر من تلك الوجوه هو الثاني - فالاجارة - اما
يكون لاحد امرين اما الامتناع عن الحق من جهة ان سلطانا ولي الممتنع - او
للامتناع عن مثال المكلف اللزومى من جهة لزوم (٢) الامر بالمعروف والنهي عن

١ - الوسائل - باب ٨٨ - من يوجب كسح عبده واداء حديث ١

٢ - الوسائل - باب ١ - من يوجب الامر والنهي وما بينهما وعبره من ذيوب

لمكرر - و الأدليل عليه في غير موردتين و من الواضح - ان عقد الفصولي لا يوجب حدوث حق للاصيل على لئالك كما تقدم ولا وجوب الاحارة او الرد عنه - فالاجبر لأمورده - وقاعد () هي لضرر لا تصلح لاثبات حوره - لكونها دية للمحكم لاشته - فهي توجب في لزوم العقد على الاصل والمنع من هو ثبوت اختيار للاصيل فتدبر

التنبيه السابع

(قوله قدده السابع هل يعتبر في صحة الاحارة مطابقتها للعقد الواقع عموما

او خصوصا الخ) فويرفع بكلام في مقامين (الاول) في عدم المطابقة من حيث لجرء فان يكون لشئء المحدوف او المصروف جزء (الثاني) في عدم المطابقة من حيث الشرط و ما في صورته لاختلاف من حيث السانة كما لو وقع العقد على فرس و حار في الحمار فلا اشكال في عدم الصحة .

ام المقام الاول فالكلام فيه يقع في موردتين (الاول) فيما اذا كان محدود - و ملخص نقول فيه - ان المعتقد عليه - ان كان مر كمن جزء يكون كل جزء منه موضوعا مسفلا بغير اهل لعرف في السع الشر - سحو لارو - اعامنة على المجموع الامعة على كن و جزء مستفلا - كما لو عقد على عشرة (جسه) فاحر بيع بعضها - لا يسمى التمس في لصحة لان المحارم ما عند عليه ولا سبل الى احراء حير بعض لصفتها لان مورده ما اذا كان سع كل جزء مشروطا بتضمم لجزء لآخر صحت و ارتكراكى يوجب السعس تخلف بشرط فثبت حياره لعدم الدليل عليه بالخصوص - و ان لم يكن كل جزء موضوعا مستفلا كما دا وقع العقد على حيوان خاص فاحر بعضه - فمن المحقق الثاني صحة لمعجر (مسفلا) بان حكم الاحارة حكم السع بتداء فكما يحور للمالك سع بعض ماله ابتداء فكث يحور له احارة بعضه (وقه) ان الفرق بين لاحارة والبيع واضح فان

لأحاره بمانحاح الى عقد وقع و لرام معاملتي قلبي بخلاف البيع وعليه فان كان الالتزام لعقدي محلا لى التزامات عديدة حسب تعداد آخره لمسح صبح البيع فيما اجبر لكون المحار مفقودا عليه والا فلا - فالمراد هو ذلك (وبه يظهر) ان قياس المقدم بمسألة التعيص في باب الجيارات كما عن السيد في غير محله (ولكن) يظهر هو الانحلال في جميع المورد غاية الاموالى لرامات صمبة لاسماليه (وعنه) فيصح البيع فيما جبر - نعم - ثبت للاصين خيار تعص الصفقة

لمورد الثاني ما اذا كان لجرء مضافا والمطابقة فيه - فان انحلت لأحارة الى اجارات متعددة والرامات عديدة - فيكون احد الالتزامات متعلقا بالعقد والاخر بالمراد صبح العقد المجبر لكونه عقدا - فالمراد ان المحار غير مفقود عليه وما عقد عليه لم يتعق به لأحاره - والظاهر هو الانحلال في جميع الموارد اذا كانت من قبيل أحاره المحصنة لخاصة كان يجبر العقد الواقع على المجموع خاصة بعد الفيد فانه ما تعلقت الاجارة به لا يكون مفقودا عليه كما لا يخفى .

و ما المقدم الثاني فانكلاء به ثاره في الشرط لمحدوف - واخرى في تعصاف اما نحوه لاولى فلا يسعى لاشكال في الصحة بناء على ما هو ثابت في محله من ان الشرط اما هو التزام في التزام لان الالتزام العقدي معق عنه بحيث لا التزام بدونه فان الاحارة تكون متعققة بالالتزام العقدي فما اوداه المصنف ره في وجه عدم الصحة من عدم قابلية العقد للتعيص من حيث الشرط - ضعيف لما عرفت من ان الشرط التزام مستقل في صحت الالتزام العقدي - واضعف منه تفصيله ره بين الشرط و لجرء بالالتزام بالتعيص من حيث انحرعذوب الشرط لما عرفت من ان قبول العقد للتعيص من حيث الشرط اولى من قوله التعيص من حيث الجرء مضافا الى ان كل جرء شرط لا اعتبار وصف الاحكام فيه (وهل) ثبت الخيار للاصيل ام لا وجهه والحق ان يقال ان الشرط ان كان للمالك على الاصين كما لو وقع الفصولى العقد مع اشتراط ان يحيط للاصيل ثوب للمالك وجرء للمالك العقد بدون الشرط - فلا جبار له لان مرجع ذلك الى اسقاط المالك حقه ولا اشكال في ذلك - وكذا ان كان للاصين

على المالك مع رضا الاصيل بذلك بعد الاحارة - واما ان كان للاصيل على المالك ولم يرص للاصيل بذلك ولقد ظهر ثبوت خيار تعلف الشرط له وهو واضح .

و اما لجهة الثابتة والشرط المصاف لانحب الوفاء به لكونه من قبيل الشرط الابتدائي - وكون الاحارة بمرلة لايجاب او القبول - لا يوجب اسراء احكامهما اليها مصدا الى ان الشرط المذكور في ضمن احدهما وحده لا يفيد واما لمشروط فان كانت الاجارة مع الشرط الثوابا بالعقد مقصده الى الالتزام بشرط صريح - لكون العقد مجزرا وصم اللعوا اليها لا يسع عن تأثرها في صحة العقد - وان كانت التزاما واحدا متعلقا بالمشروط لم يصح - والظاهر هو الاول لان الواقع انما هو العقد المجرد و المجيز يريد ضم الشرط اليه - فلامحالة بحيز المالك ذلك الواقع بضم الشرط اليه والتقييد بما يكون للاجارة بالشرط (و حث) - الشرط كك تقدم انما يكون هو الالتزام في ضمن الالتزام وفي المقام يكون هو الالتزام المقرون بالاحارة فهو يثبته لالتزام لعونة لاحارة - فمضى المتى من ثبوت لطلان في غير محله

اعتبار كون المجيز حائز التصرف حال الاجارة

قوله فقهه واما القول في المجيز - الاول بشرط في المجيز ان يكون حين الاحارة حائز التصرف (الح) اقول لوجه في ذلك واضح فان الاحارة تصرف معاملى في المال فذا كان المجيز غير حائز التصرف لم يحز له ذلك من غير فرق بين القول بالنقل و الكشف ادعوى الكشف انما يكون الاثر من قبل و الا فالاحارة هي التي تؤثر في ذلك (و دعوى) انه على نقول بان المؤثر في النقل ليس هو وجود الاجارة بل لعنوان المسترعى من وجودها المقارن مع العقد كعنوان العقد - بشكل عسار ما عدا ما يوجب سلب العارضة فيها لعدم كونها تصرفا ماليا (مدفوعة) بانه على هذا المسلك ايضا لا يكون التعسف مطلقا للاحارة شرط بل الشرط هو التعسف بالاجارة المستحقة اماير شرائط تأثير العقد لانه المتيقن من يعود عقد العسولي

الملحق بالأجازة .

(قوله قدّه ولو اُحاز المريض بنى بمودها على مود مسجرات المود) (الح)
 ريباً يورد عليه - بان مسجرات المريض محتصة بالتصرفات المعاملية دون شرائط
 تأثيرها فتوكان عقد الصرف في حال الصحة و كالمقص في حال المرض لا يكون
 هذه لعامة من المسجرات والاحارة شرط لتأثير عقد الفضولي فلا يصرف فوعده في
 حال للمرض و لا يوجب دخولها في المسجرات (و لكس بدوّه) ان للاجارة
 حثيين (احدهما) حثية الرضا (الثانية) حثية الانتساب الى المالك - وهى من
 الحثية الثابتة معها تصرف معاملى وموحدة لضروره التصرف تصرف المالك فالحق
 ان الاجارة في حال للمرض من المسجرات لاس قبل شرائط تأثير العقد .

عدم اشتراط كون العقد له محيز في الحال

(قوله قدّه الثاني هل يشترط في صحة عقد الفضولي وجود محيز
 حين العقد) (الح) اقول ما حصل ان يكون محل الكلام بين الاعلام في نادى لتظهر
 مور (حله) انه من بعضه ووجودات المجبر حين العقد ام لا يعتبر ذلك - و الى
 هذا نظر البصوي في ابراره على العلامة انه لا يتم على مذهب الخاصة من وجود
 الامم (ع) في كل عصر - ولكن يمكن دفع ابراره - اولاً - بالنقص انه لا يتم على مذهبهم
 ايضا من وجود خليفة لمسلمين في كل عصر - وثانياً - انه في تكاح الصغار يكون
 لولي محضراً - دالاً والحد و الوصي على خلاف فيه - هكذا قيل (ثانياً) انه
 هل يعتبر ان يكون مجبر فعلى حين العقد ان يكون متمكناً من الاجارة ام لا يعتبر (ثالثاً)
 انه هل يعتبر ان يكون المجبر جائراً التصرف حين العقد شرعاً ام لا يعتبر ذلك - فلو
 فرضنا ان يبيع مال الصغير لم يكن فيه مصلحة حين البيع ثم حدثت المصلحة فيه بعد
 هل لنولي ان يحيره من جهة انه وان لم يكن تصرف جائر له حين البيع لعدم لمصلحة
 الا انه يجوز له حين الاجارة - ام لا (والظاهر) ان محل التراع هو الاخير دون الاولين

- اما الثاني - منهم فلو صوح عدم اعتبار مجبر فعلي و لذا لو كان المالك نائب او عتقا لم توهم من القائلين بصحة لفصولي فسدده وعدم جوا الاجاره بعد لحضور و لبقظه - و اما الاول - فلم يمتنع مع ما مثلوا له بسبع مائة اليهم لمورد المراع هو الثالث وكيف كان فقد استدل لاعسارده بوجهين .

الاول ان صحة العقد و الحال هذه منسقة فان امتنع في زمان امتنع دائما و قد ذكرنا في توضيح هذا الوجه مرين (احدهما) ما ذكره المحقق الايرواني ره - وهو ان سوء هذا على مرين - احدهما - القول بالكشف في الاحارة - الثاني ان عدم اذا حصص بحروح فردمه في زمان لم يرجع اليه في ذلك الفرد فيما عدى ذلك زمان فيدل ح ان العقد اذا لم يكن له من يصح سحارته حال العقد امتنع دخوله تحت خطاب وهو قد امتنع شمول او عوا له في هذه الحال لم يؤثر من مبدأ وقوعه اذا لم يؤثر من مبدأ وقوعه لم يؤثر بها لان الفرد اذا خرج عن العام في زمان خرج عنه رأسا و لم يرجع اليه ثانيا بعد خروجه عنه اولا (وفيه) ان لكبرى لكنية المشار اليها بما هو في اذا خرج فرد عن تحت العام في الاثناء لا قبل اذا خرج عنه من الاول كما في المقدم و تمام الكلام في محله (الثاني) ما ذكره لمحقق الاصبهاني ره (وحاصله) ان عقد الفصولي اذا يفرق عن العقود الفاسدة يكونه قابلا للتأثير بالاجارة فلا بد وان يكون حاصلا لجميع مراتب الامكان الاستعدادي بحيث لا يشتد عدم فعليه لتأثير الا الى عدم الاجاره - فاذا لم يمكن الاحارة حال العقد يكون العقد عبور حد لجميع مراتب الامكان الاستعدادي لان منها الامكان من ناحية امكان الاحارة فاذا منعت الاحارة فعلا امتنع الصحة لتأهلية فعلا و اذا امتنع الصحة النهائية في زمان امتنع دائما - لان ما به يتفاوت حاله يتفاوت لزمان هي الصحة الفعلية التابعة لوجود شرط الصحة الفعلية للصحة النهائية (وفيه) ان المراد من الامتناع ان كان هو الامتناع لذاتي فالصعوى مسموعة - و ان كان المراد لامتناع العرضي اي لامتناع لعدم وجود جميع اجراء المؤثر - فالكبرى مسموعة فان الامتناع ح يدور مدار فقد

بعض ما يعتبر فيه - وان شئت قلت ان عقد الفصولى الذى يمنع احارته حين العقد ويمكن ذلك فيما بعد بكون صحيحا بالصحة التأهليه لانه يمكن تأثيره فمعدله حقوق الاجارة وليس معنى لصحة التأهليه الادلك .

الوجه الثانى لزوم الضرر على المشتري لامتناع تصرفه فى ليس لامكان عدم الاحارة (هذا على الكشف) ولعدم تحقق المقتضى (هذا على النقل) ولا على النص لامكان تحقق الاحارة فيكون قد حرج عن ملكه - (وفيه) مضاعفا الى النقص بجميع مورد عقد الفصولى كما تقدم تقربه فى تشبه السدس من تسهات الاحارة والجواب عنه هو ما ذكرناه فى ذلك التشبه - وهو يدرك بضرر عدم لزوم الوفاء على الاصيل - فالحق عدم اعتبار هذا الشرط .

عدم اشتراط كون المحيز جائر التصرف حين العقد

(قوله فده الثالث لاشتراط فى المحيز كونه جائر التصرف حال العقد)

سواء كان عدم التصرف الخ) اقول فى شروع فى المطلب يسمى تقديم امور

الاول انه بناء على كون لمحت فى الامر السابق فى اعسار وجود لمحيز - لفرق بينه وبين هذا واضح - واما بناء على كون لمحت فيه فى انه هل يعتبر وجود محيز جائر التصرف شرعا حين العقد ام لا - فالفرق بين الامر - ان لمحت هناك كان فى اعتدال وجود محيز جائر التصرف حين العقد وعدمه - وفى المقام فى انه هل يعتبر كون المحيز فعلى نافذ التصرف حال العقد ام لا وبعبارة اخرى انه لو فرضا اعتبار وجود محيز جائر التصرف حال العقد وكان موجودا حينه ولم يجر و كان المحيز فعلى غيره كما لو بيع مال الصغير مع وجود لمصلحة واهل الولى ولم يجر حتى يلع فاحار نفسه فان المحيز فعلى لا يكون نافذ التصرف حين العقد وان كان محيز نافذ التصرف موجودا حينه هل يكفى ذلك ام لا .

الثانى انه ربما يورد على المصنف انه حيث حصل الضرر والسمه وا لجهن

من باب عدم المقتضى - مع انها اما مواع او ان اللوع و لرشد والعقل شرائط النابير
 ان المقتضى للسلطة على التصرف فى المال اضافة الى التصرف او دن من له الاضاهه
 فهذه الامور احسية عن لمقتضى (ولكن) يمكن دفعه - بان نظره الشريف - الى ان عدم
 بهذا التصرف ناره يكون لقصور من دحة المتصرف واحرى يكون من جهة سلطة
 الغير ايضا على المال وعبر عن الاول بعدم المقتضى وعن الثانى بوجود لمانع - وعليه
 فيصح ان يقال بعدم المقتضى ما لعدم الملك ولجون المالك اوسعته او صمعه - و به
 يظهر الفرق بين هذه الامور وبين حق الرهن المتعلق بالمال

الثالث - ان السبيرة وغيره اوردوا على لمصفره فى جعله المسألة الثالثة وهى
 مالو مان معتقدا لكونه غير حائر التصرف فان كونه ككث من مسائل هذا النوع مع
 بها حسية عنه (ويمكن دفعه) باب المراد من عدم الجوار فى العنوان عدم الحوار الفعلى
 لعدم لجوار الواقعى - فالمحير رسا لا يكون حائر التصرف واقعا كما فى الاولى
 والثانية واحرى لا يكون حائر التصرف فعلا كما فى الثالثة .

الرابع ان المصفره حمل لمسألة الاولى اعم مما كان عدم الحوار لمانع
 كالرهن او لعدم المقتضى بالمصير الثانى - من جهة وحدة ملك البحث - كما ان جعله
 المسألة الثالثة وهى عدم الملك حال العقد مسألتي تعدد لجهة من حيث لاجارة وعدمها .
 اذا عرف هذه الامور نعرف ان مسلكه المصفره فى عنوان هذا البحث و تشقيفه
 الشقوق هو الصحيح -

المسألة الاولى

(قوله قد هذه الاولى ان يكون المالك حال العقد هو المالك حال الاجازة
 لكن المجزى لم يكن حال العقد حال التصرف الج) الكلام فى ذلك يقع فى جهات
 (الاولى) فى صحة بيع ما هو متعلق حق الغير (الثانية) فى عتقه (الثالثة) فى احتياح
 صحة البيع الى الاجازة بعد ارتفاع الحجر وعدمه (الرابعة) فى جريان براء الكشف

و لنقل في رابع المحر وعنده (الحكمة) في بيع لصبي والمجنون والمسهة
 اما الجهة الاولى فقد استدل على فساد البيع بان البيع تصرف في ما هو متعلق
 حق العير فلا يجوز والهوى عن المعاملة يدل على الفساد (وفه) ان البيع ليس تصرفا في
 العين (مع) انه لو كان حراما لم يكن وحده فسادا او الهوى عن المعاملة لا يدل على الفساد
 فقد تقدم تقريبا كلا الجوابين .

واما الجهة الثانية فمدد عن المحقق الثاني رة الى انه ملزم على العتق فلا بد اما
 من لزوم داء الدين وفك الرهانة على الراهن - واما من استعفاء العبد في فكك رفته فك
 لرهانه واستدل له (بان) الاحارة استؤثر فيما يؤثر لردقه ورد الحر الى الرق غير
 ممكن (ودن) تأثير العنق من الراهن حيث انه مالك لعين لا شكال فيه خصوص مع
 كون العتق مسببا على التعليب (ويرد) على الاول ان الرد لمقابل للاجارة رد لعقد لا رد
 نتيجة لعدم امكان رد الحر الى الرق غير عدم امكان رد العنق نفسه - وبعبارة اخرى اذا
 كان العتق مراعى لاحاره فلو حاربه نتحن وسرت عليه الحريق ولورده لا يصير حرا كي
 يرم منه رجوعه الى لرق (ويرد) على لوجه الثاني - ان كون لعنق مسببا على التعليب
 معناه انه لو انعق مقدار من لعن - يتعين عتق الباقي لانه لو تعلق لعنق المرأى به
 يكون ملزما عليه فتدبر ولاظهر عدم الفرق بين العتق والبيع في ذلك .

ما الجهة الثالثة ولاظهر عدم الاحتجاج الى الاحارة اذا احتجاج اليها بما
 هو لتحقق الاستناد المتحقق في مقدم بدوهم .

و اما الجهة الرابعة فقد يقال انه لا يحرى سراع الكشف والنقل في مثل فك
 الرهانة واسقاط المرتنن و محوهما - من جهة ان حق المرتنن اذا كان مائعا عن تأثير
 لعقد فحكم فكك والاستقاط حكم الفسخ في باب تصرف والسلم لان عدم المانع من احراء
 العلة فملكه المشتري كما تتوقف على الفسخ في ثابتن كك تتوقف ملكية المشتري
 العين المرهونه على حرواح العين عن كونها محررا للدين فلا تتحقق الملكية قبل ذلك
 (اقول) ان لكشف بالمعنى الذي ذكره في الاحارة انه غير معقول لا يكون في الفك

والأسقط لما ذكرناه - مصافاً الى ان لاربه حروح لعين عن كونه وثيقة - واما بالمعنى المعمول في الاجارة فيمكن الساء عليه في المقام ايضا والدليل عليه ح هو العمومات بالتقريب المتقدم هناك - ويؤيد ذلك بن يدل عليه - انه لو باع العين المرهونة غير مالك ثم بعد ذلك الرهن احرار لما اشد ذلك العقد - لاشبهة في انه يلزم بالكشف فيها من يتزم بالكشف في اجارة مطلقا فتدبر .

و ما الجبهة والحامسة فلو باع عر لمالك - فاحره الولي لا كلام - ولو صار نفسه حائر التصرف فاحصر يكون من صغرانات مستقدم في الامر الاول - والكلام في المقام بما هو مما لو باع بنفسه - فان يسا على انه مسبب العبارة لا كلام في الطلان والا - فلوصار كك فاجار صحح لبيع لكونه عقدا اجاره المالك - ولا يتوهم في المقدم عدم الاحتياج الى الاحارة كما ذكرناه في بيع المرهون - فانه يدفعه ان العقد في حال الاشياء وان كان مستندا الي المالك تكويب - لان الشارع الاقدس الغنى هذا الاستد فاحتاج الى الاحارة تحقيقا للاستند فتدبر .

من باع شيئاً ثم ملك

(قوله فده اما المسألة الاولى فقد اختلفوا فيها فظاهر المحقق في باب

الزكاة من المعسر الحج) لا قول في المسألة ثلاثة (لاول) الطلان حثاره صاحب المقدس ره (الثاني) الصحة مع اجارة - احثاره المحقق والمصنف ره و جمع آخرون (الثالث) الصحة بدون التوقف على الاحارة بسب ذلك الى الشيخ ره - وفي المسئلة ما لا يخفى فان مشأها - امثاله بصحة بيع النصب في الزكاة ايضا ان اغترم حصه فقراء - مع - انه يمكن ان يكون ذلك من جهة دها به فده الى ان تعلق الزكاة بالعن من قبل حق الرهانة - او الحباية - و يمكن ان يكون للنص (١) الخاص .

و كيف كان فقد استدل المصنف ره للصحة مصافاً الى العمومات - بالاصل (وفيه)

انه ان ارد بالاصل - هو اصاله الصحة - فرد عليه ان الاصل في المعاملات هو الفساد وان ارد اصاله البرائة - فرد عليه انه يرى على عدم الرجوع اليها عند الشك في جزئية شيء او شرطية للاسباب في باب المعاملات كما تقدم منه في مقدمة الكتاب فلا محالة يكون مرده به القاعدة المستفاده من لعمومات (ولكن) على المختار لايأس بالاستدلال به ايضا فمقتضى العمومات والاصل هي الصحة .

وقد استدل بسطالان بامور (الاول) انه قدما ع مال الغير لنفسه وقد مر الاشكال فيه وربما لا يحرى فيه بعض ما ذكر هناك من الاحوة عن ذلك الاشكال - واحاب عنه المصنف انه ان الاقوى صحته وربما سلمها عن بعض الاشكالات بحرية هناك مثل معارضة الاحارة لما قصده المتعاضدان .

نوصيح المقدم ان عمده الاشكال في ثلث المسألة اسماء هي امران (أحدهما) انه ساءاً على اعتبار دخول العوض في كيس من حرج عن كيسة العوض وان عكس - الفصولي البيع مال الغير لنفسه غير قصد حقيقة المعاوضة والبيع (لثاني) معارضة لأجرة لما قصده المتعاضدان - اما الاشكال الاول فلونم مذكروه حواء عنه في ثلث المسألة من ن لفصولي انما يبيع لثالث وسمى على انه هو المالك - حرى ذلك في المقام (وما) افاده لمحقق المذهبى ره في المقام من ن مسمى هذا الجواب على ن ، فعصب صادق الاضافة و يرى نفسه لثالث وهذا لا يحرى في المقام لانه لم يسرق الاضافة ولم يعصب المن - وعليه فليس له قصد لمعاوضة - ثم قل - لا ان يدل ن قصد لبيع لنفسه حيث يقع ممن تطمئن بتملك لبيح فكذلك يرى نفسه صاحب المال بالمشاركة فيبيع ما يملكه فعلا بلحاط ملكه فماعد - يرد عليه (ولا) ان الجواب لمذكور لا يختص ببيع العاصب بل هو جار في كل من يبيع مال الغير لنفسه ولا فرق عليه بين ان يملكه فيما بعد وعنده (وثانيا) انه لو لم يكن قصد ذلك لم بعد ما افاده احرا فان من تطمئن بانه سيملك لا يرى نفسه مالكا بالفعل - فلا قدر على قصد المعاوضة الا بالنسبة الى المالكية فيرجح الى ما تقدم - واما الاشكال الثاني - فاجابوا عنه هناك بانه بعد فرض كون البائع

قاصداً للبيع للمالك - وبإبنا على أنه هو المالك - الأجرة من المالك تتعلق بالأول دون الثاني فلا يترجم محله الأجرة لمقصده المتعاقد به وهذا الجواب لا يجري في المقام فإن البيع إما نسيئة للبائع وحين الأجرة يجبر وقوع العقد لنفسه غير المالك حين العقد فمن وقع له لعقد غير من يجبر المحبر وقوع العقد له (فتحصل) أن ما هذه المحقق صاحب المقاييس هو الصحيح على هذا المالك (ولكن) مذكراً به عليك في وجه النصحيح ودفع هذا الإشكال - من أنه لو باع لنفسه مع عدم الساء على الملكية فجاره لملك صحيح ووقع للعاصب ولو باع لنفسه مع الساء عليها فحبث أن أثبت بالمطابقة يدل على تملك المعوص - و بالانترام يدل على لسانه المذكورة فيصح للمالك حارة هذا المدلول الانترامي فيقبله - كما له أجرة المدلول المطامى فيقبل للعاصب - يجري في المقدم كما لا يخفى فالأظهر عدم تمامية هذا الوجه .

ثاني أن بيع الفصولي لا يندو أن يكون واحداً لجميع ما عتبر في صحة البيع سوى لأجرة بحيث لو لحقه الأجرة صح فعلاً (وحيث) أن من حيلة شرائط صحة البيع التي اجتماعها يصير البيع صحيحاً بالصحة الأهلية ولا ينتظر في ترتب الأثر عليه سوى لأجاره كون من يراد وقوع البيع له قادراً على التسليم وإمكان الرضا منه - كما في عقد الفصولي في سائر المقامات والمقاديس كذا - فإن من يراد وقوع البيع له هو الفصولي وهو حين لعقد عروا جدد للقدرة المؤثرة في القنای قدره من بيده من المال وكذا رضاه - فهذا بيع الفصولي غير صحيح بالصحة الأهلية ولا يمكن تصحيحه بالأجرة - هذا غاية ما يمكن أن يقال في توجيه هذا الأمر (و الجواب) عنه أن المراد من اعتبار الرضا في المالك أن كان هو اعتبار رضا من يلتزم بالمعاملة و بصير مخاطب بخطاب أو قوا - هي المقام موجود - فإن حال لأجرة هو حال رضا المعاملة - وأن كان المراد منه اعتبار رضا المالك في حال العقد فبرد عليه أنه غير معتبر قطعاً لأنه في أغلب موارد بيع الفصولي لا يكون ذلك موجوداً إما لسكراهة أو للعلة أو لغيرهما ولم يتوهم أحد فساد المعاملة من هذه الناحية وعلى أي تقدير لا دليل عليه - وأن

كان المراد منه اعتذر رضا من هو مالك حال العقد فهو أول الدعوى و لأدليل عليه (و اما) الفقرة على تسليم ظاهر كلام المصنف رده تسيم اعتبار قدرة المالك حال العقد - وهو نصاً لأدليل عليه بل الدليل من القاعدة و غيرها بما يقتضى اعتبار قدرة من هو منترم بالمعاملة و تنتسب هي اليه - و حيث ان حال الاجارة حال الالتزام بها و افاذاها - و المعروف وجودها حسبها فلاحاها مستطرة لصحة البيع - و لو سم اعتبار قدره المالك حال العقد - فرده ما افاده المصنف رده ان الكلام بعد فرض اجتماع لعقد لجميع الشرائط .

الثالث ان الاجارة كاشفة في موارد صحتها و الالتزام به في المقام مستلزم بحروح بدل عن ملكه بعد قبل بدخول في ملكه - و حاب عنه المصنف رده ما حصله ان يلتزم في المقام بحروح ثمال عن ملكه لمجر من اول ازمة قابسه لانه لا يبيع عقلاً ولا شرعاً من كون الاجارة كاشفة من رده قابسه بائرها - و عنه صدر العقد و رضى المالك المعنى به واحداه يقع بيع له و لازمه حروح ثمال عن ملكه من اول ازمة قابضته بل بشر (اقول) ان لدى بلوح من صدر كلامه و يصرح به في آخره انه رده من ان صاحب لم يبيع لا كلامه في وجود مقتضى للصحة و ان كلامه في وجود لم يبيع و حاب عنه ان المبيع انما يبيع عن ثابث في الملك من حين العقد و لا يبيع عن التبر في الملكية من بعد حصول الملك للمبيع (ولكن) الظاهر من كلامه رده انه لا مقتضى بصحة ما حصل به فاذ ان دليل صحة بيع لمصولي و القبول بالكشف دليل واحد وهو العقد بمده و نقل من حينه - و الاجارة تتعلق بهذا و لا بمصاء شرعى متعلق بذلك بصدا و ح هي لمقدم لا يمكن شمول العمومات و دلة لامضاء للعقد فلا مقتضى للصحة و ذات لانه ان التزم ما شمولها له و صيرورته ميكا لمشترى من حين العقد لم يزم حروح ثمال عن ملكه قبل دخوله فيه و ان لم يزم بشمولها له و الانتقال اليه من بعد صيرورته ما كالزم للالتزام بالتعويض في مضعون العقد مع انه امر واحد و التزامه و متعلق بهن المال من حينه الى ان لا يعتمد بتعدد لزمان كى يقل يتعلق الامضاء ببعضه دون بعض بل هو امر واحد انما يصيبه الشرع من

الاول ولا يمسكه ولا يقع الى الابد وفي باب الصرف والسلم دل الدليل الحاص على حصول النقل والانتقال من بعد القصد وهو في المقام مفقود - فعلى هذا المطلق في الكشف لامصاص عن الساء على الطلاق في المقام (نعم) بناءً على ما سلكه لمصنفه من ان العقد لا يكون مفاده سوى التملك - ولا حارة متعلقة بذلك ولا مصاء متعلق به ايضاً ولم يؤخذ الرمان فيه اسأوا وما يسمى على الكشف لمصوص بحاصه صح الساء على لصحة في المقام للعمومات - كما انه ساء على ما احتراز في الكشف من الالتزام - لكشف الانقلاص - لحق المعقول كما تقدم لا يلزم ذلك اذا مال من حين العقد الى شراء النايغ وانتقل له ملك لما لك الاول ومن ذلك الوقت الى زمان الاحارة ملك للمحرر - وبعد لاحاره يعتبر ملكية المشتري الاول من حين العقد بخروج اما يكون من حين الاحارة فلا يلزم الخروج قبل الدحول واما الخارج فهو لقطعة ما بعد الدحول - لانه مقتضى شمول العمومات وحطاب او هو بالمفقد الرابع ان صحة العقد الاول تنوقف على صحته ثانياً كي يصير المال ملكاً للمجير فيجبر و صحة الثاني تستلزم ملكية المالك الأصلي الى حين العقد الثاني - فعلى لكشف يلزم ما عا المالكين - اي لمشتري الاول - والمالك الأصلي - قبل العقد الثاني وبعد الاول على ما لو واحد في زمان واحد وهو من اجتماع لصددين و لزمه اجتماع التقيصين اذ لازم وجود واحد لصددين عدم لآخر - و لحوب عن ذلك بعد الالتزام - لكشف من حين العقد الثاني واصح .

اما لكلام في المقام في الاشكال العام الذي اردوه على القول بالكشف (ويذكر ذلك في المقدم لماسة غير حجة) وهو ان صحة الاحارة تنوقف على كون المجير مالكا لان حارة غير المالك كالعند والمفروض انها توجب ملكية لمشتري قلها فلم بعد العقد وقبل الاحارة جتماع مال كين على ما واحد والمصنف به سلم الاشكال على القول - لكشف بموجب الشرط المتأخر .

قول لحق ان يقال في الجواب عن ذلك انه لم يدل دليل على لزوم اتصال ملك المجير برمان لاحارة بما هي احارة بل اللزم اتصال الملك برمان لتصرف الماقل مع كونه مدم ذلك بيد المجير كي يكون النقل عن ملكه ناجز نه وامصائه - وعليه هي المقام

بما يردان التصرف الما قبل هو من العقد على الكشف والمعتبر اعتبار اتصال ملكيته بذلك الرمان وهو متحقق على الفرض. هذا على الكشف بالمعنى المشهور ما على الكشف المحتر فالاشكال عر و ارد اصلا - لفرض اتصال ملكيته بالا جاره كما لا يحق (مع) انه يمكن ان يقال بكفانه كونه ملكا له ان لم يجر و ان لزم من الاحارة كونه ملكا لغيره - وبطريق اخرى ذلك الاقر د على ما في الحديث لمعبر - فانه لو لا الاقرار على ان ما في يده للغير يكون له وان كان بالاقرار يكون لغيره - والظاهر - ان هذا مر وصاحب لم يقدر من قوله يكفى في الاحارة ملك المالك ظهرا - ولا يرد عليه - فدها - مصعبه ان المالك يدهرى اما يحدى احارته د ثم يكشف كونه غيره مالكا حتى لاحاره فقدر -

الحامس ان الاحارة لما كشفت عن صحة العقد الاول لزم منه كونه مال حيا بعد الثاني ملكا لمشتري الاول وصحة الثاني تتوقف على حارته وهى توقف على صحة الاول المتوفقه على احارة المشتري لثاني وحيث ان حارته توقف على صحة الثاني المتوفقه على اجاءه المشتري الاول فليزم توقف احارته كل من الشخصين على اجاره لآخر - وانما يبرم توقف صحة كل من لعقد على حارة المشتري غير تفصولى وهو محال فان لا ربه عدم ملك المالك الاصل شيئا من الثمن والتمس وتملك المشتري الاول - لمع بلا عوض اما عدم تملكه الثمن فلفرض استدائه عدم البيع - واما عدم تملكه الثمن فلان العقد الاول ينقل منه الى المالك لثاني والثمن فى العقد الثاني ينتقل الى لمشتري الاول لوقوعه فى يده - فليزم انتقال الثمن و لثمن فى العقد الثاني الى المشتري الاول - ما كون اللزم الاول محالا فلان حقيقة البيع هى المعاوضة ومقتضاها تملك الثمن على تقدير البيع وتملك الثمن على تقدير عدم البيع وعدم تملك شيئا منهما مسلم لا ارتفاع لتقيصين - وما كون الثاني محالا فلان مقضى المعاوضة ان تملك المشتري بعوض بعينه و لا حق لتحقيقها وتحلف مقصدها - عيبه - حاب المصعبه عن عقد لا يرد به يرد على نقول بالكشف من حين العقد ولو اثر ما بالكشف من حين العقد الثاني فلا يبرم محدودا اصلا - ثم ان السيد المعشى رد احاب عن لزوم توقف كل من الاحارتين على الاخرى وصحة العقد الثاني على احارة المشتري الاول ان بيع مال بغير انما يكون موقفا

على أحاربه : كال ذلك المال ماله مع قطع النظر عن هذا البيع وفي المقام انما يحدث
الملكية من الأول بشرط هذا البيع : لأحاربه ومثل هذا لا يعقل ان يكون موقوف على أحاربه -
صحة العقد الثاني و حاربه لمشري الثاني لا تتوفى على حاربه لمشري الأول (وفيه) ان
جمع مد كردد لعل على توقف صحة البيع لواقع على مال امر على أحاربه بدل على توقها
عبيد في المقام (فالحق) ان يقال بعد المحدث وانما لم يرد على لقول بالكشف المشهور واما
على الكشف المحذور وسبب على كشف من حسن العقد انى كسره ولا مرد واضح - ومن
قد كشفها عن الملكية من حسن العقد الأول - فحيث ان العقد الثاني واقع في ملك المالك
الاصل فيصح بالتوقف على شيء وسئل ثمة به فاذا حاربه لمشري لعقد الأول الذي
اوقعه فصولاً برهنة اعتبار الملكية من حسن العقد الأول سحر العمل في المسكن والكشف في
المملوك وهذا لا يلزم لكشف عن وقوع العقد الثاني في ملك المالك فاعمل فان هذا الاعتبار
وارد على العقد لتدبير فانه دقيق .

سادس العقد الأول بما تصح بالأحاربه ومن شرطها عدم مسوقتها بالرد
والعقد الثاني يستلزم رد به لا يجمع العقد الثاني صحة الأول للمقتضية لملك المالك
لشئ الأول فلا محالة يكون - في فسخ الأول وان لم يرد بوقوعه فلا يحدى الأحاربه
المحذرة - واجتبه بصفه - بان لردو بفسخ - مرة يكون بشارته قولاً وفعلاً
وحرى يكون بفعل ما يفتقر محض الأحاربه - و شئى على قسمين - أحدهما ما يفتقر
محطها فيرتب عليه انحلال العقد رأساً - لاسيما ما يفتقر محطها بالنسبة الى المدعى -
والامتناع من بقاء العقد بالإضافة الى غيره - وفي المقام بما به لم يشأ لرد كنه هو المعروف
والبيع ليس كالتق موحى لعدم بقاء المحل رأساً كى يحل لعقد رأساً - بل هو موحى
لغير محطها بالإضافة الى المالك لحروخ لمال عن ملكه - واما لقصو الى الذى اشتراه
فسحق الأحاربه - بالإضافة الى بى فلامتناع من شمول ادلة العودله - ولا نفاس ذلك تنصرف
ذى لجبر من جهة انه يحل هذا العقد بمجرد ما يفتقر فيه هاهنا لولم يحل العقد
لم يجر تنصرف لعدم كونه ملكه وهذا بخلاف المقام كما هو واضح .

وما افاده لمحقق الناسي رده من به اذا كان فعل معون لمحل الاجارة بالاضافة الى المتصرف كان معونا لمحلها بالاضافة الى غيره ايضا . وبيع عبارة عن تبديل طرفي الاضافة مع عيار تعلق الاضافة بشخص خاص فمن كان مالكا حين التقدم من جهة فوت محل الاجارة بالاضافة اليه ليس له لاحارة والفصولي الذي اشترى المال لم يكن احد طرفي الاجارة فليس له ذلك ايضا كما ليس له الرد (يرد عنه) ان مال هذا في انه لا تطبق بين موقع عيه لعدم و متعلق به الاجارة وهذا هو الاشكال الثاني و لجواب عنه قد تقدم و لكلام في المقام في هذا المحدور المذكور من حيث هو

وما اورده لمحقق الاثري رده عليه . بان البيع لشيء شاء الرد كل عقد وقع عليه عني سبب الاحمال وان لم يملك لي العقد ولم يعممه فكل فعل للمدعي فهو انشاء للرد فلا وجه لتفصيل بين انشاء الرد وفعل مدعيه (يمكن) دفعه بان انشاء الرد انما هو كسابر الاشياء متقوم بالفصد وسدونه لا يتحقق فداودة المصنف رده منس (نعم) ما ذكره احيرا في وجه كون الفعل للمدعي موحدا لا يباح العقد في لسع لجاري يمكن ان يورد عنه . بانه لم يكن الفعل في نفسه مستلزما لانشاء الرد لم يرد لاندك لانه لا محذور في الالتزام بوقوعه في ملك الغير و صد له النصحة في الفعل لاتصلح لانات بحقق قصد الرد فتدبر . مصافا الى انه قد تقدم عدم قدح الرد في تأثير الاجارة

السابع - المصوص الخاصة - وهي طائفتان (الاولى) لاحارة المستعينة الحاكية لهي لسي (ص) عن بيع مال ليس عندك - وقد تقدم (١) في واثن مع الفصولي انها بحسب السد لا كلام فيها . وتقريب دلالتها انها تدل على فساد بيع المذكور مطلقا بالنسبة الى المالك والمحدث - او بالنسبة الى خصوص المحط - وباطلاقي تدل على عدم وقوع لسع للسابع ولو صار مالكا و حارس الظاهر منها ردة حكم خصوص صورة تملكه بعد لسع والافهم وقوعه قبل تملكه لا يحتاج الى البيان (واحاب) عنها لمصنفه بانها تدل عني عدم ترتب لاثر المقصود من لسع على هذا البيع و

هذا الابد في ترتب الاثر عنه اذ الحقبة الاحارة ١ وقبه) ان مقصدي اطلاقها عدم ترتب الاثر عليها وان حذروا حذوا عنها بحوة اخرى - احسها حوايد - وقد قدما (احدهما) ان الظاهر لدوى من السوى الهوى عن بيع ما ليس حاصرا عنه سواء كان مملوكا ام لا - فدر على نسيبه ام لا كذا ام شحصب وحث انه لا يمكن الا التزم به تعيين حمله - ما على الهوى عن بيع ما ليس مملوكا - وعلى الهوى عن بيع ما لا يقدر على تسليمه - وان لم يكن الثاني اقرب لا كلام في عدم قرينه لأول (الطائفة ثالثة) لنصوص الحاصه - كصحيح (١) يحيى بن الحجاج عن ابي عبد الله (ع) عن رجل قال لي اشتر هذا الثوب و هذه الدابة وبعها وبحث فيه كذا وكذا قال (ع) لا بأس بذلك بشرطه ولا تواحه لبيع قبل ان نستوحب او نشتريها - وحبر (٢) خالد بن الحجاج عنه (ع) عن رجل يبيع فيقول اشتر هذا الثوب وبحث كذا وكذا قال (ع) ليس اشاء ترك و ان شاء جد قلت بنى قد (ع) لا بأس به انما يحل الكلام ويحرم الكلام - وصحيح (٣) محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) عن رجل قال اشترى بي مائة من شتره ملك بمائة او سبعة وبتاعه الرجل من حله قال (ع) ليس به بأس انما يشتريه منه بعد ما يملكه وصحيح (٤) منصور عن ابي عبد الله (ع) في رجل امر رجلا بشىء له مائة فيشتريه منه قال (ع) لا بأس بذلك انما البيع بعد ما يشتريه - وصحيح (٥) معاوية بن ابي عبد الله (ع) عن رجل يطلب مائة من بيع الحرير وليس عنده مائة فيعاولى عليه و اقوله في الرسوخ لاحد حتى يجمع على شىء ثم اذهب واشترى له الحرير فدعوه فقال (ع) ارايت لو وجد يبعه هو حب اليه مائة من الحرير يستطع ان يتصرف فيه ويدعته ووجلت انت ذلك تستطيع ان تتصرف له وتدعه قلت نعم قال فلا بأس (والمعنى) انه يحبها اولها حاصله انما يدل على المبيع عن الالتزام والالتزام من المتابعين بآثار المبيع قبل الاشتراء فكذا بعده من ذوب حاجة الى الاجارة - وهذا لا ينافي الصحة مع الاجارة - ثم رجع عن ذلك و التزم بدلالها على العباد من جهة ان عدم ترتب الاثر

المقصود على عقد الامع انصمام بعض الامور اللاحقة كالقصر والاحارة لا يقتضى الهى
عنه بقول مطلق بل لابد من الهى عنه معيدا بجرده عن ذلك لغيره فاطلاق الهى يقتضى المسد
حتى مع الاحارة .

و نحن فى المقام ان نقول ان الصحاح الثلاثة الاحرطه ذرة فى ارده بيع الكلى
وتدل على انه لا يجوز بيع الكلى فى الدمة ثم اشترى بعض افراده وتسلمه لى لمشتري
الاول - وقد سبق النص و الفتوى خلافا للامة على حوار ذلك - فتعس حملها على
التقية كما يظهر من بعض النصوص المحور - او الكراهة (وما ذكره) المصنف رده من ان
الحكم فى مورده و ان كان يحصل على التقة الا ان ذلك لا يفى لاحد بمقتضى عموم
مفهوم التعليق وهو يقتضى سطلان فى بيع الشخصى (برذعليه) ارا عموم لتعيل لا يقبل
تسبب من ان يحصل على التقة او الكراهة فى بعض موارد وهو الكلى و لاحد بظاهره
فى مورده الآخر لاسيما و ان مورد و روده الكلى اذ نقاته فى غير مورد الاحار و نقاته
فى موردها بعيد جدا - فهذه النصوص ما قطعه (واما) خبر حائدين الحجاج فقد مر
لكلام فيه فى مسحت المعاطاة و عرفت انه قاصر سدا ودلاله - اما الاول فدوران
الراوى بين ابن بختنج - وابن لجحاح و الاول مجهول - و الثانى - فلان الطاهر
فيه ثبوت الناس فى صورة الزام المواعد بقول السبعة و وجهه عدم تحقق البيع
فى مروضه (سواء يكون قوله ر) اما يحلل الكلام و يحرم الكلام بانه كذلك لان
المراد بالكلام الا لزم النعمى و المراد بالمحلل و المحرمة المسومة ليه محلبة
لايجاب للمبيع على المشتري و الثمن على النابع - و محرمة المبيع على النبيع و
الثمن على المشتري و تمام الكلام فى محله (واما) صحيح نحى و يظهر منه عدم لزوم
المبيع قبل الاشتراء (توضيح ذلك) ان ايجاب البيع عاذه عن اقراره و اثباته على وجه
ليس له حجه و فسحه - فمفاد الحجر الهى عن ايجاد البيع على الوجه الذى لا يبقى
مجال لحجه و فسحه من الطرفين بحيث يكون الاشتراء مقدمه لوفاء بالتشميم المعاملة -
قبل استيجابها اى جعل البيع لازما على نفسه - او الاشتراء ي التملك المحامع مع

الحيار - والمهي عنه ارشاد الى عدم تحققه فدل على عدم لزوم بيع من ان يملك
وهذا مما لا كلام فيه (مختص) بشياً مما استدل به على فساد لا بدل عليه .

(قوله قدده ومما يؤيد الصنع مصداقاً الى ما سيأتي - رواية (١) الحسن بن
رياد الطائفي الوارده الحج) هذا الخبر من حيث السداد لا كلام له فيه وان كان
لحسن مجهول محل - الا ان الراوى عنه ابى الذي هو من اصحاب الاجماع (وما
من حيث الدلالة فقد هي في وجهها انها صريحة في ان علة البيع هو اقرار المولى المستند
من سكوته فلو كان لا يعتق وحده او مع الاحارة بعدد مسوع لبقاء لم يكن هناك حاجة
الى الاستفصال لمذكور للزوم لبقاء على كل تقدير (الاول اولاً) وفي عمال العبد
خصوصية ليست في غيره - وهي عدم استقلاله في التصرف وبذلك سلطانه في سلطان
مولاه - ولد لو باع مال غيره توقف صحته على احارة مولاه او اذنه - لعدم الصحة في
المقدم بمجرد الاعتاق ومع الاحارة لا يلازم عدم لصحة في بيع (وثانياً) به يمكن
ان يكون نظره (ع) وعرضه يصحح الرواح من الاول لاعية بعه و تيمه فاندته -
او يقال ان المعلن يستدل الى اسق العمل فاستعمل عن وجود علة سابقة .

صور بيع من باع شيئاً ثم ملك

(قوله قدده ثم ان الواجب على كل تقدير هو الاقتصاد على مورد الروايات
وهو ما لو باع البائع لنفسه واشترى المشتري غير متوقف لاحارة المالك الحج)
اقول ان باع، ربيع لنفسه، واخرى لملكه ، وثالثة للاحصى

اما الصورة الاولى ، فتارة يبيع مخرج بحيث يرى منه ملزم ما في ذلك فيشتري
لمبيع من ماله مقدمة للولد بقدده ، واخرى يبيع على ان يكون العقد موقوفاً على
لاحارة ، وثالثة يبيع على ان يكون للزوم موقوفاً على لملك - والمصنف رد اعى
ان لمنيق من المصوص هو الفرص الاول وان الاحيرين بقيان تحت العمومات المقضية

للصحة و يستظهر من تعليل العلامة رد للفساد بالعدو وعدم القدرة على التسييم ان موهو
معنى به عند الاصحاب هو هذا الفرض .

واورد عليه المحقق الشيبى ره - بما حاصله يرجع الى مرتين - احدهما -
ان الاحار مطلق والمراد من لتعيق ان كان هو التعلق بشئ يستقيم ان الباء القلبي
لا يؤثر في الصحة و الفساد في باب المعاملات - و كان هو التعلق في المستفاد اجمعوا
على بطلانه - ثانيهما - انه ليس لتعيق المروم على التملك معنى محض في تقدم لانه
عبارة عن حسن الخيار وهو انه يكون مضافا للاراء لتعيق من يملك و ليس العقد
مستوفى الى البيع في تقدم والاسم المصدري غير نحاصل لامعنى جعل الخيار فيه

قول طاهر المصنف ره احتراز الشق الاول وادعائه ان مقتضى العمومات هي
الصحة مع الاحارة في جميع الفروض عناه الامر في الفرض الاول وهو البيع للمحرر
والمعلم عرف ورد لهي عنه بالخصوص وحيث انه رشاد الى الفساد قبل على فساد
ووجه استظهره ان متعلق الهى في بعضها مواحه البيع و قرره المساوق لكونه مسجرا
وقوله (ع) ان البيع بعد ما يمكنه في بعضها الآخر طاهر في ذلك فان البيع طاهر في
التملك بالحمس لتتابع المساوق للمحرر ادفع عنه الملكية لاسيكت بالنس لانحد
الوجود والابحاد - وبهذا يدفع كلا لايرادس - اما الاول فواضح - و اما الثاني فلان
المراد بالثروم المعلق على التملك ليس هو لزوم العقد شرعا بل هو مدعرا فندبر .

ثم ان له فده حبر الشق الثاني (ودعوى) الاحماع شئى مطلبة التعلق (مدفعة)
بانها تتم في غير القبود لئى تكون صحة العقد موقوفة علىه فرجع ما ذكره

ثم ان المحقق الايروى ره اورد على ما استظهره من تعليل العلامة ره بان الشرع
متراف او غير متراف لاثرة في رفع العرر و حصوله ولا في قدره و عدمها فان يولى النفس
على رفع اليد عن البيع عند عدم الاجارة كوطيى النفس على الالتزام بالبيع لمجهول
عنى اى ووجه كان في عدم دفعه للعدو (وهو) ان يبيع مترفا للاجارة بوجوب القطع بعدم
الانتقال عن ملكه ما لم يسجل بذله في ملكه بخلاف ما اذا كان البيع مسجرا فلا عرر في

الأول - كما ان الباع بعد تملكه يكون شرعاً قادراً على تسميته (تتحصل) انما ذكره المصنف ردهم - وان كان ما افاده من الفساد في الفرض الأول حتى مع الاحارة بعد تملك غير تام كما تقدم .

و ما الصورة الثانية قد ذهب المصنف الى انها عند شموله لنصوص المبيع وهو كك - ثم اورد على لحكم بالصحة فيها من جهة ان الاحارة لا متعلق لها لان العقد كان اثناء تسعير عن المالك الاصلى ولا معنى لاحارة هذا بعد خروجه عن ملكه فاجاب عنه - به يمكن دفعه بما يدفع به سابق الاشكال في عكس المسألة - ان يكون بيع للمالك بما له مالك سحونكون لحشة فبيده لا تعليله (قول) يمكن ان يورد عليه - به في عكس المسألة على مسمى المصنف من ان حصة لسع هي المعاوضة - لا يتصور بيع الغاصب لنفسه الا اشاع لسع للمالك بما له مالك و ادعاء انه المالك فلذا التزموا بذلك - واما في المسألة فيمكن قصد كل من شخص لمالك و ذاته و عوان المالك و كل منهما يجتمع مع قصد المداولة - فوقع البيع للمالك بعد الشراء و اجارته بتوقف على انشاء كون البيع لمكون المالك و حيث لا سبل اليه فلاوجه للحكم بصحة وانشاء على ما ذكرناه من ان لسع ليس معاوضة من حقيقة الاعطاء لامحالة - فيمكن تصحيح هدد لعمامة للمالك الاول بحدوده لمالك الثاني - وتصحيحها لثاني - بالتقريب الذي ذكرناه في عكسها فراجع .

و ما الصورة الثالثة فيها فرضان (الأول) ان يكون ذلك بغير موكل اياه في هدد البيع او تحب ولا يه (الثاني) ان يكون احسب عنه اما الفرض الاول فالظاهر اتحاده مع الصورة الاولى من حيث الحكم والمدر ك ادالسع لنفس ثم الاشتراء اعم من البيع بالباشرة او التسليم كذا قبل (ولكن) الانصاف ان دعوى اختصاص بنصوص المبيع بالاولى و عدم شمولها لهذا المورد قرنه حدا - فحكم الفرض واحد - وهو انه لو باع له ما باع على ملكه على تقدير كون البيع معاوضة حقيقة او بدو به على تقدير عدمه - فان اثار المالك صح للمالك على الاول - ولذلك العر على الثاني - وان ملكه

الثالث فاحذر صح له . وان ملكه البايع وأجاره صح له على التقدير الأول - و للبايع على الثاني .

حكم ما إذا لم يجز البايع بعد تملكه

(قوله فده وهي مالو لم يجز المالك على تقدير تملكه فان الظاهر بطلان البيع الاول الج) وقد استدلل به بالأحاديث المتقدمة بدعوى شمولها لهذه المسألة بقياساً وب (١) دل على اعتبار طبيب النفس في صحة الحارة وترتب آثارها بالمعروف وان المالك بعد ما صار مالكاً لم يرضى بكون ماله للمشتري الأول والبره القلي لم يكن لا التراما بكون مال غيره له (ولكن) يرد عليه ان مادكره من شمول لأحاديث هذه المسألة بقياساً من غير ان بعض بين كون البيع محرراً ام معلق على نسيئ البايع أو اجارته ساقى مادكره فلما سطر من دعوى حنيفة فيها تعرض الأول - اللهم - إلا - يقول ان معروف كلامه في المقام هو البيع منجراً .

والصحيح ان يستدل له به مع عدم أحارة لأدليل على صحته لأن العمومات مختصة بالبيع المستند إلى المالك وفي المقام لا يكون مسبباً له إذا المراد من الاستدلال إلى المالك ليس قيام الانشاء من المراد اصفه لبيع إلى المالك بما هو مالك وهذا العقد قبل التملك لم يكن مضاعفاً به لعدم تملكه وبعده لا يستدل له لعدم الأحارة وببره حرة - الاضافة إلى المالك امر قصدي لا قهري فكيف يلزم بها مجرد التملك - وقد استدلل لعدم الحاجة إلى الأحارة بمادل (٢) على وجوب الوفاء بالعقد ومادل (٣) على وجوب الوفاء بشرط - بتقرير ان العقد صادر من هذا الشخص والمانع عن لزوم الوفاء به قبل

١ - الباء آية ٣٠ - وسائل باب ٣ من أبواب يمكن المعنى حديث ١ - ٣

٢ - المائدة ٣٧

٣ - الوسائل باب ١ من أبواب الحار

التملك هو كون المبيع مال العبراذ لا معنى للوفاء بالالتزام بمال الغير وبعد زوال المانع وصيرورته ملك له لا مانع من توجه الأمر بالوفاء إليه. واجب عنه المصنف به وجوابين (احدهما) ان دليل الوفاء قبل التملك لم يكن شاملا له فاستصحب بعده و لمقام مقدم استصحاب حكم لخاص لامقام الرجوع لى حكم لعدم (وفيه) ان عدم شمول العام له بالتقريب الذى ذكرناه لم يكن من جهة خروج بعض الافراد فى بعض الارام بدليل محصص كى يقال انه من موارد استصحاب حكم الخاص بعد ذلك الرام بل كان من جهة عدم تمامية موضوع العام فى نفسه ادلا وفاء للالتزام بمال العبراذ لا يبيع قبل التملك عبر داخل فى موضوع العام. فيكون طبر من لم يكن مشمولا لدليل وجوب الاكرام العالم لعدم كونه لما ثم صار كك فهل يتوهم به كونه مورد الاستصحاب عدم وجوب الاكرام. مع انه لو سلم كونه مشمولا لدليل العام فى نفسه وخروجه بدليل محصص بما انه يكون حرجا عنه من الاول لامن الوسط لا يكون موردا للاستصحاب حكم الخاص. مضاف الى ذلك كله - ما حققناه فى محله من كون المرجع عموم لعدم فى جميع الموارد لا استصحاب حكم الخاص وتام الكلام فى محله (الثانى) معارضة العموم المذكور بعموم مدل على (١) سلطنة الناس على اموالهم و (٢) عدم جله لغيرهم الا عن طبب النفس - وقد يورد عيه بان هذا يتم لو قلنا بدخوله فى ملكه وخروجه عن ملكه من دون رصاص و ما اذا قلنا بدخوله فى ملك المشتري الاول بمجرد اشتراء التابع من جهة ان يبيع الاول مقتضى لدخول المال فى ملك المشتري و كونه ملك للعبر ما عا دارال المانع اثر المقتضى اثره فلا يدخل فى ملكه بخروجه عن ملك مالكة لاصلى - فتاعل (الصحيح) ان يجب عدا بان لعقد قبل التملك غير مستند الى المالك الفعلى وبعده لا اجارة منه كى يستند اليه ومع عدم الاستند لا يكون مشمولا للعمومات ولا يظهر عدم الصحة مالم يجر

(قوله قد اشكل الخ) وجه الاشكالية عدم الاضافة اليه من جهة عدم قصد البيع

١. المحار ج ١ - ص ١٥٢ الطبع القديم - ج ٢ ص ٢٧٢ طبع الحديث

٢. الرماثل باب ٣ من بواب مكن المصلى حديث ١ - ٣

لنفسه (وفيه) انه لا يتم على مملكة قد من كون المبيع لغير المالك اما يسع لعنوان المالك فانه اذا باع لهد العنوان ثم انطبق عليه ذلك العنوان كان بيعه من باع لنفسه ثم ملك فتدبر.

لوباع معتقد الكونه غير جائز التصرف

فان كونه جائز التصرف

(قوله قد هذه المسألة الثالثة ما لوباع معتقد الكونه غير جائز التصرف - الاولى

ان يبيع عن المالك فانكشف كونه (وايا الحق) وقد احتار المصنف ربه في هذه الصورة صحة البيع وعدم توقفها على الاحارة و نعه غيرم والوجه في ذلك ان المعروف كونه وليا فلا يكون حصول وسير الشرائط من قبل المصلحة موحودة فالعقد صادر من هه واقع في محله فيشبه ادلة العقود وان لم يكن المبيع عالميا به (ودعوى) العلم بالولاية جره الموضوع (مدفوعة) يكون ذلك خلاف مظهر الادلة من جهة ان لاحكام تدور مدار موضوعاتها واقعا واناطتها بالعلم تحتاح الى دليل مفقود او ورد السيد قد عليه بان العقد وان صدر عن كونه التصرف لان المعروف من عدم علمه بذلك فعليه لو كان عالميا به ولى ما كانه صيا بهد البيع المحض ومجرد موافقة للمصلحة لا يوجب ثرومه على بولى اذ يمكن ان يكون هناك فرد آخر من البيع مثله في الصلاح فيكون الاحتياز في التعيين اليه فلا فرق بين هذه الصورة وبين ما لو كان كونه مالكه والمحملة يعتبر القصد الى النقل والرضا به بمو نانه مال المولى عيه والمفروض عدمه في العرص (وفيه) ان الدليل (١) ابدال على نفود تصرفات المولى في مال المولى عليه بمافيه صلاحه وتم يدل دليل على لزوم قصد عنوان لمولى عليه بهذا العنوان والقطع بعدم رضاه بالمعاملة لو التفت الى الولاية لا يصير اذا كان راضيا بالفعل - فصلا عن احتماله - فانه من قبيل تحجب الداعى فالاطهر هي الصحة وعدم التوقف على الاحارة .

(قوله قد هذه لكن الظاهر من المحكى عن القاضى انه اذا اذن الخ) اقول

١١٤- لو ب معتمد، لكونه غير حائز التصرف وان كونه جائز التصرف

يحتمل ان يكون نظر القاضى ره الى ان حقيقه الاذن الذى هو الاعلام و طهار لوص
والرحصة استكون اذا كان محصره من يطهره و الافلا بقل الاطهر و لارائه فمع
عدم اطلاع لغير لا يكون اذن -وعليه فماد كرم خصوص المعاملين فى كلامه من باب
المثال ويشهد له قوله فى دليل كلامه وان اشترى العبد بعد ذلك من غيرهم و باع جره -
وعلى هذا فلامورد لا يراد المختلف عليه كما لا يحمى (بعم) برده على ماد كرهه فى او ثل
عقد العسولى من كدرة لوص وطب العس الوافى فى الحرو ح عن العسولية

الصورة الثانية

(قوله قد ه الثانية ان يبيع لنفسه وانكشف كونه وليا للبح) افول ساء اعلى ما اياه
المصنف ره فى بيع العاصب لنفسه من انه اسابيع لى لى لك ساهو ملك تحقيقا للمعوضة
- لا بد من لى على الصحة وعدم الوقوف على الاحارة - اما الصحة فلان البيع واقع
للى لك و اما عدم الوقوف على الاحارة فلصدوره عن رضا من له الولاية على مثل
هذا البيع فلاحاجة الى الاحارة (وما ذكره) ره فى وجه الاحتجاج لىها من عدم
الوقوف على الوجه المادون فيه (برده عليه) ان عرصه ان كان عدم كونه ما دونافيه
تكليفا فبرده ما تقدم من عدم كون بيع الفصولى لنفسه اولغيره حرام - و ان كان
عرضه عدم كونه مبادونا فيه وصفا - فبرده ان المفروض كونه ولي - و لعله الى
هذا اشار بقوله فتأمل (و اما) ساء على ماد كرمه من ان التريل لا يصح قصد
للمعاوضة - فلا يمكن تصحيح البيع فى المقام لان الولى لا يمكن من تملك مال لمولى
عليه مجازا فتدبر .

الصورة الثالثة

(قوله قد ه الثالثة ان يبيع عن المالك ثم ينكشف كونه مالكاً للخ) والكلام فيه
يفع فى هتئين (الاولى) فى انه هل يصح ام لا (الثانية) فى انه على فرض الصحة هل

يتوقف على الاجازة ام لا .

اما الجهة الاولى ففى العلامة وولده و الشهد و غيرهم القول بالطلاق فيما لو ناع مال ابيه بطل حانته من ميتة واستدل له بمرين .

لاول . توصيحه ان البيع للاب بطل حياته بحسب الطبع لما يكون بيعه للاب وحيثه الملكة تكون تعليبه لاتقيدية فمن قصد البيع له لم يكن مالك ليقع له ولو سارته (وبهذا) البيان يظهر ان ماورد المصنف رحمه الله من بيعه عن الاب اما يكون عنه من حيث هو ذلك معتاده هى لحقيقة اما قصد البيع عن المالك كما ذكره فيما لو ناع ميث غيره باعتقاده ملكه غير وارد . (ثم ان) المحقق لئس رده اورد على المصنف رده بان لحجية لتقيده لا يمكن الا لرام بها فى الموضوعات الشخصية لان العرد الخارجى غير قاس للتعدد فتقيده ممنوع فالاب اذا كان هو الذى بيع عنه فهو ملحوظ بخصوصيته وتوصيفه بانه المالك حيثه تعيلية و لحجية لتعليبه لا اثر لها لانحد لمشا والمجار (وفيه) ان لافعال الخارجية لمتعمدة للموضوعات لشخصه على قسمين - لاول - الافعال الحقيقية غير المتقومة بقصد كالاكل - لثاني - لافعال لاغترية المتقومة به كالبيع ولايتام والقسم الاول يتم فيه ما ذكره من جهة ان تلك لافعال لاتعلق بالعاوين مثلا الصرب لايتعلق بالعاوان فهو اما ان يقع ام لا ولا يعقل وقوعه على قدر ردون تقدير - ولانتم فى القسم الثانى لان الافعال التى يكون من هذا قبيل تتعلق بالعاوان لكسمة - هى المقام بتصور وقوع البيع عن الاب على وجهين - لاول - وقوعه عن المالك بحيث تكون لحجته تقيدية - لثاني - وقوعه عنه نحو يكون الحجة تعليبه فما رده المصنف رده لايرد عليه ذلك (فالصحيح) ان يورد عليه ما ذكره (نعم) هذا الايراد وارد عليه على مسكه رده حيث انه فى كتاب الصلاة فى مبحث الجماعة فى مسألة من اقضى شخص من غيره ذهب لى هذا المسمى ونحن نورد عليه بعين هذا الايراد راجع الجزء الخامس من هذ الشرح .

الثاني انه لو سرك عن ذلك وسلمنا ان البيع يكون عن المالك ان هو مالك بحيث يعلمه - بحيث - انه يعتقد انطوائه على انه يقصد لاطلاق فى حكم التعليق -

اي عن والذي اوعى ان مات هو - وحيث انه يعتقد كونه جازقا قصد الاطلاق في عقده يعدث ومنتاقا للقصد الجدى في المعاملة - وبهذا البيان طهر ادعاه مدكره لمصنفه وتبعه المحقق الثابتي به وعبره من ان هذا الدليل لا يجتمع مع دليل الاول من جهة ان ساس الاول وقوع السع عن الاب واساس هذا وقوعه عن نفسه .

و الحق في الجواب عن هذا الوجه - ان هذا النحو من التمليق اى بمعنى منه لا يصير بصحة المقدم - كما ان عدم القصد الجدى بهذه الكيفية غير مصر كما تقدم في اول مسألة بيع الفصولي - والصحيح هو الوجه الاول - فالمنحصر انه ان كان بيع عن المالك اى عن الاب بانه مالك بحيث يكون المقصود هو لمالك بحيث يعم به صبح البيع وان كان عن الاب كما هو كذلك بحسب الطبع فالبيع باطل لا يمكن تصحيحه .

واما ثمة الثانية فالمحكى عن عمرو احدى الروم المقدومة الحاجة الى اجارة مستأنفه عن المحقق ولشهادة الثابتي وقوعه على الاحرم وقد استدلل للتوقف على الاجارة بوجهين الاول ما عن جامع المقاصد من انه لم يقصد الى البيع النقل للملك الا بل مع اجارة للمالك (وتوضيحه) ان العاقل لمنع الى كون المال للعرو به لا ينتقل عن ملكه قهرا لا محالة يكون قصده لتسل مبيدا بالاجارة - وحيث ان العقود تابعة لقصد فلا بد وان يقع لاجارة حتى يقع النقل على الوجه المقصود (وقه اولاً) ان محل الكلام هو قصد السع عن المالك لاص شخص العبرو لا بطل البيع كما تقدم - وعليه وان سلم كون النقل موقوفا على الاجارة - الا انه من جهة انطبق عنوان المالك على نفسه وقع بيع النقل عنه بقصد فلاحاجة الى اجارته - وبعبارة اخرى - بما به يبيع عن المالك عن قصد اليه والمعروض انه هو المالك - فلاحاجة الى الاجارة ولعله اليه يرجع مدكره المحقق الثاني بقوله لان يقال ان قصده لى اصل البيع كاف (وثانياً) ان حقيقة البيع وهى النقل في نظر الناقل لا النقل في نظر الشارع والالتفات الى انه لا ينتقل عن ملك الغير ماله قهرا غير مضاف لقصد النقل الذى به قوام البيع (و بالجملة) الانتقال شرعا من آثار البيع ولا يلزم قصده حتى يقال انه تكون موقوفا على لاجارة - و الى

هذا نظر المصنف ره فقد ذكره في مقام الجواب (واما) ما ذكره المصنف ره بقوله - مع ان عدم القصد المذكور لا يقدح ساء على الكشف - الذي حاصله ان عدم امكان قصد النقل فعلا بسبب القول بالنقل فان الانتقال انما يكون من حين الاجارة بخلاف القول بالكشف فان الانتقال فعلى فيمكن قصده حال النقل (فيرد عليه) ان لمعنى هو وقوف لنقل على الاجارة لا تحررها - وهذا لافرق فيه بين القول بالنقل و لكشف فانه على الكشف ايضا يكون النقل موقوفا على الاجارة .

لوجه الثاني ما افاده المصنف ره وهو ان اكثر ادلة اشتراط الاجارة في بيع العسولي جارية هـ ، و مراده بها ادلة (١) اعتبار التراصى وطيب النفس كما يصرح به بعد ذلك - وتقرىب ما افاده بانها تدل على اعتبار رضا المالك في التصرف في ماله ، وهو ماله لاداة ما هو ماله - ولذا لو قدم الى غيره طعاما لتحيل به لغيره لم يجز له التصرف فيه لو علم به به - وفي المقام بيان المانع اما رضى بنقل مال معين اتفق كونه ملكا له في الواقع - ولم يرض بقله ما هو ماله فيبحث الى الاجارة لذلك (وفيه) به ان كان البيع عن شخص من يتحيل كونه مالكا لم يطلان البيع و عدم امكان تصحيحه ولو بالاجارة و ان كان عن المالك سحو يعم نفسه فالرضا بنقل ماله نعم وان انه ماله موجود - فان يكون باطلا ويكون لازما غير متوقف على الاجارة - وبعبارة اخرى - انه لا رضى في كونه راضيا ببيع مال نفسه - فان كان البيع بيعا عن الاب شخصه بطل البيع لعدم المورد للاجارة وان كان بيعا عن المالك ما هو مال سحو يعم نفسه كان الرضا متعلقا بنقل مال للمالك الواقعى وان كان مطعما على نفسه ومعه لا حاجة لى لاجارة لصدور لعقد عنه بشرطه وعن الرضا هو اولى من ادته واجارته ولعله الى هذا يرجع ما استدلل به لعدم الاحتياج الى الاجارة بما نقله لمصنفه بقوله - ولان قصده لى نقل مال نفسه ان حصلها بمجرد القصد الح فلا يرد عليه ما ذكره المصنفه

(قوله قد ه ثم انه ظهر مما ذكرنا في الوقوف على الاجارة الج) وذلك

لان الرضا يبيع المال بغير ان يملكه من شرائط تأثير العقد - لانه امضاء للعقد المؤثر كما في مورد امضاء البيع بحباري

(قوله قدنه اذ فيه ان الخيار فرع الانتقال الح) محصل جوابه قدنه عن استدلال بعض من قارب عصره بحديث (١) في الضرر للقول بانه من باب حار المسح - يرجع الى امرين . (الاول) - لا يصح الرجوع الى قاعده في الضرر التي هي من الأدلة الثانوية بعد كون اعتبار الرضا وطيب النفس ما يقتضيه الأدلة لاوليه وعدم اذ اخرى - ان مقتضى الأدلة لاوليه توقف الانتقال على الرضا مع فقد لا يتحقق الانتقال مع عدمه كيف يحكم ثبوت الحبار الذي هو فرع الانتقال (الثاني) ان للضرر المترتب على المعاملة ترة يكون ضرر ماليا كما في موارد حبري العيب والنسب و اخرى - يكون ضرر سلطاني - يكون موجبا للنقص في سلطانه على ماله وفي الاول يندرك الضرر بالحبار - وامام في الثاني لا تحتفظ عنه اما يكون بالتحفظ على سلطانه على ماله وسدانه اما هو بالانترام بعدم خروجه عن ملكه بلا رضاه - لا خروجه عنه وتداركه بالحبار - اذ اصل الانتقال ولو مترلا لا ضرر على المالك في سلطانه - فقد الضرر بوجوب رفع الصحة لا للاروم - وهذا البيان يظهر ان (ماورده) المحقق لاثبتى رده على المصنف من الصحة ليست امر محمولا حتى ترتفع بهين هي مشرعة من تحقق الشرائط فلو دلل على عسار قيد في ناحية الاسباب او المسببات ففسد هذا الدليل كافي لاثبات هذا القيد - والا - فلا يمكن اثبات قيد بقاعدة الضرر ونحوها لانها حاكمة على الاحكام الثابتة ولا يمكن اثبات حكم بها لولا جعله لزم منه الضرر (في غير محله) فان دليل على الضرر برفع امضاء الشارع للعقد الذي يلزم منه هذا الضرر ولا محذور في ذلك .

(قوله قدنه ثم ان الحكم بالصحة في هذه الصورة غير متوقفة على القول بصحة عقد التصولي الح) محصل ما ذكره ان الأدلة الاربعة التي قاموا على بطلان

بيع الفصولي من لكتاب (١) و ثمة (٢) و لاجماع - والعق - غير الاحير مهالاتشمل
هذا العقد لانه صدر من يده - لعل (بعم) لوقت بعد عقد الفصولي من باب حكم
العقل بفتح التصرف في مال لغير - يتجه لطلال في المقدم (و ورد عليه المحقق الباشي
بان حكم العقل بفتح التصرف فيما هو مال الغير و افعاء باط و اقمى و حكمه بفتح التصرف
فيما علم انه مال لغير طريقى - فالحكم الشرعى لمستكشف من الاول من باب الملازمة
حكم و اقمى و لحكم الشرعى المستفاد من التامى طريقى قد اكشف مخالفة الاعتقاد
للاواقع لا يكون لالتحريم (و عه) انه مو رداستثناء المصنف رده و حكم العقل بفتح التصرف
و قال انه لو كان لمذكر هو هذا لحكم من العقل انجه الحكم بالمدد و موضوع
حكم لعق بفتح لس هو الواقع بل ما عتقد انه مال لغير - و كور بحكم المستفاد
من هذا الحكم في بعض الموارد و اقمى و - آخر طريقى حسى عن ما هو محل استثناء
لمصنف فنذكر

الصورة الرابعة

قوله قد هـ، صورة الرابعة ان يبيع لفسه باعتقاده لغيره فانكشف انه له و الاقوى
هنا ايضا الصحة (الح) قول ان من يبيع مالا باعتقاده لغيره فبطلت بيعه على انه ماله كان
في اعتبار العقلاء بصا كك كفا في ثمن الحمر - لم يكن كك في الما المكسوب
من القمار و اخرى لاسى على ذلك بل يبيع بان يحرج لثمن عن ملك ذلك لغير
و يدخل ثمة في ملكه (ام) في الصورة الاولى فالاطير الصحة و عدم الوقوف على
الاحارة منه باعه عن رضا بعنوان انه ماله فالعقد تام من حيث الاركان حتى الرضا
بالانتقال بعنوان انه ماله فما رده لمصنف رده قوله في عدم الوقوف هنا و لا يجرى
في الثالثة - من بل هو وجه وجهه (واما) في الصورة الثانية (و دعوى) عبر الاحارة بناء
على اعتبار رضا البائع بانتقال ماله بعنوان انه ماله في البيع (في محلها) لانه انما رضى

مانع من اعتقده انه مال الغير ولم يرخص بانتقال ماله بهذا العنوان فتدبر .

القول في المجاز

(قوله قدده واما القول في المجاز - الاول يشترط فيه كونه حاملا لجميع الشروط المعتمدة (الح) اقول - ان لشروط المعتمدة في انشاء العقد لآكلام فيها - و اما غيرها من الشروط من شرائط المتعاقدين والعوصيين - فهي على اقسام (لاول) ما يعتبر حال لعقد - ككون العاقد ممن يصح منه المعاقدة والمعاودة اما عقلا ككونه حيا - او شرعا ككونه عاقلا (الثاني) ما يعتبر فيما رمام امر لعقد بيده كان هو السالك او ولي التصرف كالفدرة على تسليم فان دليل اعتبارها اما يدل على ذلك ولذا لو كان محري الصعة غير قادر على تسليم وكان لبيع للصبي غير القادر ولكن كان وليه قادر صح البيع (الثالث) ما يعتبر في المالك ككون المالك للمصحف مسالما (ا) القسم الاول فهو يعتبر وجوده حين العقد ولا يصح وجهه (و ا) القسم الثاني فلا يعتبر بل يعتبر وجوده حين الاجارة حتى على الكشف عنه بما يكون في الملكية لافى نسب لعقد لى المحبر - وهو يعتبر وجوده حين صيرورة العقد عقد من بيده رمام لعقد - و هو اما يكون من حين الاجارة (و ب) القسم الثالث فعلى القول بالكشف يعتبر وجوده حين المعدلانه اول رمان حصول الملكية - وعلى القول بالنقل لا يعتبر ذلك

(قوله قدده ليرومه عليه الح) علة للمعنى - و كذا قوله لتوقف تأثيره الح .

(قوله قدده وذلك لان العقد اما تمام السبب الح) علة للمعنى عدم الكفاية محصيه ان لعقد الاثنائي اما تمام السبب - او جزئه وعلى كل تقدير ما نئت اعتباره في لعقد يعتبر فيه لمعنى دليل الاعتناء - بل ما دلل عليه على اعتباره في لعقد اتم دون جزئه يعتبر فيه ايضا - لان الاجارة ليست جزء العقد بل هي شرط تأثيره و تمام العقد اما هو - و وقع بين الفصولي والاحص - ولو سلم كونه جزءا فاما هي جزء السبب

المملك لأجره البيع الانشائي و ظاهر الأدلة اعتبار ذلك في البيع الانشائي لا لسبب المملك (اقول) يرد عليه مضافا الى ما تقدم عند بدن ما هو الحق عند - ان عديقه ما شئت بذلك اعتبار نعم بالعوضين حين العقد - اما انه هل يعتبر كون المحرر للصيغة كك م يعتبر كون المجبر كك فلا شئت بذلك - فلا بد من الرجوع في ذلك الى وجه آخر - و الظاهر هو الاول - و المجبر اما بنقد العقد لواقع الصحيح و بسبه الى نفسه - فلا بد وان يكون العقد مع قطع النظر عن ذلك صحيحا و من حمله ما يعتبر في الصحة لعدم العلم بالعوضين وبهذا يظهر الفرق بين الأدن و الاحارة و العقد في الاول من حين تحققه يستند الى الأدن فيكفي كونه عالما بالعوضين بخلاف صورة الاحارة فتدبر .

(قوله قد علم لودل دليل على اعتبار شرط في ثوب الاثر الشرعي الخ)
مراده بذلك ما دل على اعتبار شرط في المالك - وعليه - فيرد عليه ما تقدم من انه لا بد من التفصيل بين القول بالنقل او لكشف وراجع .

(قوله قد علم ثم هل يشترط نفاذ الشرائط المعتبره حين العقد الى زمان الاجازة الخ) اقول يقع الكلام في موردين (الاول) في انه هل يعتبر وجود شرائط حين لاحارة ام لا - و لحق ان شروط العقد لا معنى لاعساره حين الاحارة الاعنى القول بانها بيع مستوفى اي انما هو متحرر - او قول - و ما عرهما من الشروط فما كان منها معتبرا فيمن يدهرهم لعقد يعتبر وجوده حين الاحارة بسبب العقد الى المجبر و يصير العقد عقده و ما كان منها معتبرا في حال العقد لا يعتبر وجوده حين لاحارة و ما كان منها معتبرا في المالك بعض من القول بالكشف و نقل و عنى الاول لا يعتبر و على الثاني يعتبر كما تقدم (المورد الثاني) في انه هل يعتبر اسنمرا و وجود لشرائط ممن حين العقد الى حين الاحارة م لا - الاظهر عدم لاعتبار و يظهر وجهه مما قد مناه .

يعتبر كون المجاز معلوما تفصيلا

(قوله فقهه الثاني هل يشترط في المحار كونه معلوما للمحيد بالتفصيل (الج)

اقول بفتح الكلام في مقدمي (الاول) في هل يصح لعدم التفصيلي دمحار من حيث
العوضين وبيع العقد من البيع و لهة وغيرهما لا يعتبر ذلك (الثاني) في انه هل يعتبر
لعدم بوفوع العقد ام يكفي احد الوفوعه

ما المقام الاول فقد استدلل لاعتبار لعدم بوجوه (الاول) ما في العنق و هو
ان الاحارة حذر كفي لعقد او لمعاهدة الحقيقية بما تحصن من المالكين بعد الاحارة
فيه لقبول مع عدم تعيين الانحاب عند القابل (وفيه) بدليل اعتبار العلم بالعوضين
وبوع العقد دون عني اعاده في البيع و العقد وقد ان طاهره اعتبار ذلك في لبيع
و العقد الانشائي الذي هو نسب للمعقده الحقيقية فلاوجه لأعتباره في الاجارة لان
مجرد الشاهه لا يقول لاوجب اللاحق في الحكم والا لادن بسبق ايضا كك مع
انه لا يعتبر فيه ذلك (ثاني) ما اوده المحقق ثانيا رة - و هو ان الاحارة لا معنى
لتعقدها بالعقد على نحو الاطلاق لسوفوع عقد العسولي على شى خاص
وهو لو كان مجهولا عند المحير فلاشملها الا لاله الدله على يعود الاحارة بل حكمها حكم
تعقن الوكالة بالامر الميهم لتي لااعتبار بها عند لفقاء (وفيه) اولا - انه يمكن
لاطلاق في الاحارة بمعنى تلفها بسوفوع اذ ما كان وليس ذلك من قبيل الامر الميهم الذي
لاواقع له - وثانيا - انه لو سلم عدم كون بعلقه بالعقد على نحو الاطلاق عية الامر
كونه من قبيل حذره المجهول وهى كالادن في المجهول لاشكال فيها (وبالجملة) ان
الادن في الميهم لعدم كون الميهم معاده وقع لا يصح و كك احارته و اما لادن في
المجهول ولا طهر عدم لمحدوريه و كك الاجارة لمعلقة به (الثالث) ما اوده المحقق
الثاني رة ايضا وهو - الاجارة مع عدم العلم بالمجاز تندرج في عموم بهى لسي (ص)

عن العود (وقته) أولاً ان نعرر المسمى مختص (١) بالبيع - و ثابت انه على فرض
لعموم الاشكال في عدم كون التوكيل و لاذن مشمولين للمسمى ذلارب في عدم و حوب
ذكر جميع الخصوصات و التعيين من جميع لجهات فيهما و كك الاحارة (ارابع) ان البيع
اسما ينتسب الى المجير من حسن الاحارة هي الحققة هي تكون مدعلة و بيعا فيعتبر ان لا
تكون عررية (وقته) ان المسمى هو السع العرري و هو صاهر في الاثنائي منه كما تقدم
فالاطهر انه لا يعتبر العلم بالمجار .

واما المقام الثاني هذ استدلال اعتر العلم بوحس (لاول) مامي المش وهو
ن الاجارة احد ركبي العقد فلا يصح التعليق فيها و معدرة اخرى انها في معناه
فالتعليق مطلق لها (وقته) ن مدرك مطلية التعليق هو الاحماع و المتيق منه التعليق في
البيع الاثنائي و لا شمل السع الحقيقي و م في معنى البيع (لثاني) مادده المحقق
النائبي ره وهو ن بها ينحقق لاستاد و هي من لاقاعات و لا بدع لا يقبل التعليق (وقته)
ان الابدع كالعقد قاس للتعليق فان يكون المعلو هو نمسا لا الاشاء و لا دليل على
بطلانه به - مع - انه لو سلم ذلك فاما هو في التعليق عني عبر القيود التي يتوقف
عليها - و الا فلا دليل على الطلان - و المقدم من هذا الميل لموقف الاجارة عني
صدور العقد - و لا طهر عدم اعترار العلم به فكفي محرد احتماله فيجبرد على
تقدير وقوعه اذا تكشف وقوعه

حكم العقود المترتبة

(قوله قدده الثالث المحاز اما العقد الواقع على نفس مال العبر و اما العقد

الواقع على عوضه الخ) اقول ان الاصحاب حكموا بان احارة العقد الواقع على

١ الوسائل باب ٣٠ - من ابواب آداب التجارة حديث ٣ - و لمقتدرک باب ٣١

من ابواب آداب لتجارة حديث ١ - مؤسس بيهي ح ٥ ص ٣٢٨ - و سن الترمذي ح ٣ -

ص ٥٣٢ - و احرجه مسم - و بودود - في كتاب ليوع .

مال الغير توجب صحته وصحة ما بعده من العقود - و اجاره العقد الواقع على بذله
توجب صحته وصحة ما قبله - ومحل كلامهم اما هو لعقود الطولية من حيث الترتب
الانتقالى لا الزامى فلو باع المين شخص واحد من متعدد فهو لا كانت لعقود عرويه
من حيث الصحة لاطولية وحارحة عما هو محل الكلام - وتة فيها اما ان يكون بوقوعها
من اشخاص متعددة واما ساقها على ائمان عديدة (ثم ان) المراد من العوض فى كلامهم
عنى ما صرح به المصنف رة هو الثمن الكلى وبساعة اخرى لمحل البحث هى صورة
ترمى الاثمان لاورود العقود على العوض الشخصى (ثم ان) العقود المتعددة اما وقعة
على مال الغير او على عوضه بان يكون العوض فى كل عقد معوض فى الآخر - وعنى كل
تقدير ربما يكون العاقد هو المشتري فى كل طبقة او غيره لا كلام فى ان للمالك اجارة
ى منها شاء - اما الكلام فى انه اذ اجار عقدا هل يوجب ذلك صحة غيره ام لا

ولتنبيه ذلك اقول - ان المجاز اما اول عقد واقع على مال المالك - او آخر عقد
واقع عليه - او وسط واقع بين سابق ولاحق - فعلى مورد عقد الوسط (و المراد
من المورد اعم من لئن والمثمن فى العقد الوسط وايضا المراد من لوفوع عنى المورد
اعم من كون المورد فى ذلك العقد ثما او مشما) او و ردين على بدل مورده - او كون
لسبق وارد على مورده واللاحق واردا على بدل مورده او بالعكس فهذه ست صور
للعقود الواردة على المعوض واما لواقعه على المعوض - فهى ايضا كلك - لان المجاز اما
ان يكون اول عقد واقع عليه - او آخر عقد او وسط بين سابق ولاحق واردين على مورده او
بدل مورده - او يكون السابق على المورد واللاحق على بدله - او بالعكس فمجموع الصور
اثناعشرة ، ستة للعرض الاول وستة للعرض الثانى وجمع المصنف رة الكل فيما ذاباع
عد المالك عرض ثم باعه المشتري بكتاب ثم باعه الثالث بديار - و باع العرض بدرهم و
باع الثالث لديار بحاربة و باع بايع العرض الدرهم برعيف ثم بيع الدرهم بعمار
وبيع لرعيف بعسل - و جامعة هذا المثل لجميع الصور يظهر من التصوير التالى
تأمل تعرف .

(صور العقود الواقعة على المعوض)

بيع العبد بفرس بيع الفرس بدرهم

بيع العبد بكتاب

بيع العبد بدينار بيع الدينار بجارية

١- أول عقد واقع على المعوض - بيع العبد

بفرس

٢- آخر عقد واقع عليه - بيع العبد بدينار

٣- الوسط الواقع عليه - الواقع بين

الواقعين على مورده - بيع العبد بكتاب

الواقع بين يمينه بفرس وبيعه بدينار

٤- الوسط الواقع بين واقعين على بدل

مورده - بيع العبد بكتاب الواقع بين بيع

الفرس الذى هو بدل للعبد فى العقد الأول

بدرهم و بين بيع الدار الذى هو البدل

للعبد فى العقد الآخر بجارية .

٥-٦- وذلك طهر الواقع بين المحتملين

(صور العقود الواقعة على المعوض)

بيع الفرس بدرهم بيع العبد بفرس

بيع الدرهم برغيف بيع الدرهم بحمار

بيع الرغيف بعسل

١- أول عقد واقع على المعوض - بيع

الفرس بدرهم

٢- آخر عقد وقع عليه - بيع الرغيف بعسل

٣- الوسط الواقع بين واقعين على مورده

بيع الدرهم برغيف الواقع بين بيع الفرس

بدرهم - وبيع الدرهم بحمار

٤- الوسط الواقع بين سابق و وقع على

بدل مورده ولاحق واقع على مورده - بيع

الدرهم برغيف الواقع بين بيع العبد

بفرس - وبيع الدرهم بحمار .

٥- وسط لواقعين واقعين على بدل

مورده - بيع الدرهم بحمار الواقع بين

بيع العبد بفرس - وبيع الرغيف بعسل

٦- الوسط لواقعين سابق واقع على

مورده وهو بيع الدرهم برغيف ولاحق

واقع على بدل مورده وهو بيع الرغيف

بعسل - وهو ايضا بيع الدرهم بحمار

هذا كله فى تطبيق المثال الذى ذكره المصنف على جميع الصور

ثم انه يقع الكلام فى بيان حكم العقود المترقة - وخصائص - ن لاجارة

كما توجب صحة المجار - نوجب صحة ما قبله مما يتوقف عليه وما بعده مما يكون

من أحكامه - ونعاده أخرى - توجب صحته ما يكون في سلسلة علله ومعموله (توصيحه ذلك) سحره يظهر حكم جميع الصور - فنقضى التكلم في مواضع (لاول) في العقود الواقعة على شخص مال المالك وما سعه و لحقه من العقود الواقعة على عوض و بيان انه لو حار المالك لعقد الواقع على ماله عقد يصح بهذه الاجارة - مثال الحامع لذلك (بيع العبد بفرس ثم بيع الفرس بدرهم ثم بيع العبد بكتاب - ثم بيع الكتاب بالحنطة - ثم بيع العبد بدينار ثم بيع الدينار بحاربه) - (الثاني) في العقود الواقعة على الثمن - شخصي وهو الثمن الواقع عوضا في لبيع الاول وهو لفرس وما سقه و لحقه من العقود الواقعة على عوضه - ومثال ذلك (بيع الفرس بدرهم - ثم بيع لدرهم بفرس - ثم بيع الفرس بحمار - ثم بيع الحمار بدينار - ثم بيع الفرس بالدار - ثم بيع لدار بكتاب) - (الثالث) في عقود الواقعة على الثمن لكلى - وما سقه و لحقه من العقود ومثال ذلك (بيع العبد بفرس - ثم بيع صاحب الفرس بعبد بكتاب - ثم بيع الفرس بدرهم - ثم بيع صاحب بدرهم الفرس بدينار - ثم بيع الدرهم برعيف - ثم بيع صاحب الرعيف الدرهم بحمار - ثم بيع الرعيف بفرس) ثم نهى هذه لموصع ناره بحبر المالك ول العقود - وأخرى آخرها - وثلاثة لوسطها - وقد بيا حكم اجاره الوسط و تبين حكمه وما سعه و لحقه يظهر حكم اجارة العقد لاول - والاخر .

وقول مستعيما بالله تعالى انه في الموصع الاول لو حار العقد الوسط منها - وهو بيع العبد بكتاب - يكون ذلك صحيحا بالنسبة الى ما قبله سواء اكان واقفا على نفس مال المالك وهو بيع العبد بفرس - او واقفا على عوضه في ذلك العقد - وهو بيع الفرس بدرهم بمعنى انه يقوت بذلك محل الاجارة بالنسبة الى المالك للحروح عن تحت سلطنته وعدم توقف صحة لمجار عليهما نعم لمن انتقل اليه لعقد اجارة بيع العبد بفرس بناء على عدم عتبار كون لمجبر حال العقد مملك على القول بالنقل - ومطلق بناء على القول بالكشف عنه حازه بيع لفرس بدرهم بعد ذلك لا تنتقل الفرس اليه ولو اجار اولاً بيع الفرس - يلزم بيع العبد بفرسه لنوقفه

عليه - ولولم يجر من انتقل اليه المال بعه ولا يبع عوصه فلذلك العرس ح اجارة بعه بدرهم واما بالقيس الى ما عديم العقود سواء كان واقعا على نفس هذا المال وهو بيع العقد بدسار او عوصه في العقد اللاحق وهو بيع الدسار بحارية - فعلى لقول بالكشف تلزم تلك العقود بهذه الاحارة لوقوعها في ملك ملاكها - واما ساء على لقول بالنقل فينسى على لسالة المتقدمة وهي عدم اشتراط لملكية حين العقد - واما الواقع على عوص هذا المجار وهو بيع الكس بحطه فلا يلزم بل يروم هذا العقد لان يروم هذا يصير سببا لدخول الكس في ملكه فله اجاره لعقد الواقع على كتابه - فالقول بان لعقد اللاحقه ترم يروم هذا العقد باطلاقة غير تمام .

واما الموضع الذي قال الحكم فيه هو الحكم في الموضع الاول الا في مورد واحد (نوصيحه ذلك) به اذا تعينت الاحارة بالعقد لوسط - وهو بيع العرس بحمار - فبالسنة الى لعقد السابقه الواقعة على نفس الثمن - وهو بيع العرس بدرهم - وعلى بدله - وهو بيع لدرهم بعمل - يكون فصحا بالتقريب المتقدم - واما العقود اللاحقة الواقعة على نفس الثمن وهو بيع العرس بالدسار - وعلى عوصه في العقد اللاحق وهو بيع الدسار بكتاب فتصح بصحة هذا العقد على لقول بالكشف - وعلى القول بعدم اشتراط الملكية ساء على انفس - واما ما وقع على عوصه في المحار وهو بيع الحمار بحارية فلا يصح بحارة ذلك لما تقدم هذا فيما يشرك به لموضعان (وما) ما يختص به هذا الموضع وهو ان الاجاره في هذا - توجب صحة ما تقدمه لواقع على نفس مال المال اولا وهو بيع العقد بعرس - والا لم يصح العرس ملك له حتى يجبر العقد لوقع عليه - فظهر انه لا وجه للقول بانها توجب مسح العقود اللاحقة . واما لموضع الثالث فلو احار العقد الوسط وهو بيع الدرهم برعيف - فبالسنة الى ما بعده من العقود - يفصل بين ما وقع على ما انتقل عنه - وما وقع على ما انتقل اليه - فالبيع الواقع على ما انتقل اليه وهو بيع الرعيف بعمل لا يصح بهذه الاجارة لانها اوحشت دخول الدعوى في ملكه فله اجارة العقد الواقع عليه ايضا -

وأما لواقع على ما انتقل عنه وهو بيع الدرهم بمحضر يكره بلزوم هذا العقد على القول بالكشف - أو عدم اعتناء مالكية المبيع من العقد على القول بالنقل (و م) بالنسبة إلى ما قبله من العقود فهي بوجه صحة جميعها - اعم من الواقع على المعوص - والثمن الكلي - أو لشخصي على القول بالكشف أو عدم اشتراط الملكية على النقل (أما الأول) فلا بد من صحة بيع العقد بغيره فمما يجب للمفسد باع ماله بكتاب فيصح (وأم الثاني) فلا بد من صحة العقد المجرد بتوقف على صيرورة المبيع ملكا له الا لو لم يصير الدرهم ملكا له كيف يجبر بعه برفع - و صحة بيع القوس بدرهم أيضا بتوقف على صحة بيع العقد بغيره (و ما الثالث) فلا بد من صحة بيع القوس بدرهم كما عرفت - فصاحب الدرهم صار مالكاً للقوس بعه القوس بدبر كان في ملكه .

ثم انه من جميع ما ذكرناه ظهر حكم جميع الفروض حتى لمختلفة مثل ما لو فرض وقوع العقد على الثمن الشخصي مرتب ثم العقد على الثمن الكلي والعكس أو غير ذلك من الفروض .

كما به ظهر ما في طلاق كلام الشهيد فيه من ان العقود لواقعة على المبيع لو اجار المالك الوسط منها صح وما بعده . وفي ثمن يعكس الامر . كما انه ظهر ما في طلاق كلام المصنف به من انه لو وقع العقود من أشخاص متعددة كانت احدة الوسط فسحا لما قبله واجرة لما بعده وان وقعت من شخص واحد انعكس الامر - دبرد عليه به لو فرضا العقود المترتبة على المبيع من شخص واحد مع ذلك يكون جارة لوسط فسحا لما قبله كما عرفت - وكث لو فرضا ترتب العقود في الثمن الكلي من اشخاص متعددة تكون اجرة لما قبله فالاولى في بيان لصايط ما ذكرناه فانهم واعتم -

حكم تنابع العقود في صورة علم المشتري بالعيب

(قوله قد علم ان هنا اشكالا في شمول الحكم بحوار تنبع العقود لصورة علم المشتري بالعيب الخ) اقول مشأ الاشكال هو فتوى الاصحاب

بانه اذا تلف الثمن عند بيع العاصب لا يجوز للمشتري مع علمه بالعيب الرجوع اليه و مطالبته بالمثل او القيمة - وعليه - فيسعى البكلم في مقامين - الاول - في المنشأ - الثاني - فيما نشأ عنه - اما المقدم لاول هيه مسائل.

الاولى في ان تسليم اله مملك له بانه او مبيع للتصرفات - م لا - فقد استدل للاول بوجهين (الاول) ان لاصحاب حكموا بانه اد رجح لمالك الى المشتري بالمبيع ليس له الرجوع الى الباع باسترداد الثمن ولولا كونه ملكا له كان ذلك مذهب لتسلط الناس على اموالهم (وبه) مصافا الى عدم تسلم الاصحاب على ذلك بل هناك قولان آخران - احدهما الصمان مطلق - ثانيهما الصمان مع بقاء العين - ن الاسباب المملوكة مصنوعة وليس التسليط بعنوان العوضيه منها - واما احة التصرفات فلا بد وان تكون اما بفعل لمالك او بحكم الشارع وشيء منهما ليس في المقدم (ثاني) انهم حكموا بعدم الصمان في صورته الانلاف فلو لم يكن ملكا له كان صمد لان انلاف مال الغير موجب للصمان (وبه) مصد في ما تقدم ان عدم الصمان لازم لمالك ولما اذن مالكة في الانلاف .

الثانية في به هل يجوز الرجوع في المدفوع مع بقاءه ام لا - الاظهر هو الاول اما بناء على ما عرفت في المسألة الاولى فواضح - وان بناء على لقول الآخر فكذلك بناء على كون التسليط مباحا للتصرفات - واما على نقول بكونه مملوكة فلاه لو سلم ذلك كان منه ويجوز الرجوع في الموهوب مع بقاءه

المسألة الثالثة في انه هل يجوز الرجوع الى المثل اذا انتفع العاصب ام لا فقد استدل بلثني بوجه (الاول) الاجماع (وبه) مصافا الى عدم ثبوته كما تقدم انه لم يشت كونه اجماعا تعديا (الثاني) ما افاده المحقق الثاني - وهو ان الصمان اما معاوضي او بدي - وشيء منهما لا مورد له في المقدم - اما لاول - فلعلمه بانه ليس المثل له - واما الثاني - فلعلم المشتري بكونه عاصبا ولازمه لتسليط المجاني فيكون من صغريات قاعده ما لا يصح تصحيحه لا يصح بعباسه (وبه) انه اما يدفعه عوض

عن المبيع لا مجاباً فكون من صغريات، ضمن بصحبته ضمن بفسده (الثالث) ما افاده المتحقق الاصحاحي به وهو ان اقصاه الثمن اياه ليس اقصاه وقياد لازم بقود المعاملة بوجده، المالك اقصاه للمالك فهذا الاقصا الخارجى تسلط منه للعيب على ماله برصده واحتبته فوضع بده عليه بدون المالك وكذا تصرفه فلا يكون صدمه با تلافه الثمن (وبه) ان الانص ان كان يعون انه مالك او لوصله الى مالكه لا يكون، ودله فى تصرف والانلاف مطلق - ولا ظهر جوار لرجوع اليه فى صورة لانلاف - وبما ذكرناه طهر الحكم فيما شأنا هذا المشأ

واما لنظام ثنى والكلام فيه انه هو على فرض الترتل وتسليم المشأ - ومخصص القول فيه بعد المسه على امر وهو ان مورد الاشكال اسما هو الثمن الشخصى لا لكلى اذاعة ما يبرم على ثنى بضرورة المدفع منك لعاصبه لكن الثمن يكون دقيا به وقع الاشكال من جهة .

الاولى من جهة تباع الاول الواقع على مال المالك - و تقرب الاشكال من هذه الجهة - و جهان (الاول) ان المشتري العالم بعاصبه لئام يكون مرجع شترائه منه الى هة وتملك للمبيع مجاب - او الى هة واستفاد للمبيع لعدم امكان قصد تعاوضة الحقيقية ولازم ذلك عدم صحة البيع الاول - والجواب عنه ما ذكرناه مفصلا فى بيع العاصب لنفسه (الثانى) ان لمشتري مع العلم بالعصية اذا اقتصر الثمن اياه يكون ذلك مملكا وتسلط محاب ببقى المسع بلانث (وبه) مصافا لى ما عرفت من فسد المسمى - انه لو تم فانه يتم على القول بالقل ولا يتم على القول بالكشف اذ عليه يكون التسليط تسلط على مال لغيره هو لا يكون مملكا (مع) انه لا يتم لانه لو سلم كونه تسلطا مجانيا فحيث انه على خلاف القاعدة يقتصر على المحتقن وهو كونه مملكا فى فرض عدم الاجازة فتدبر .

الثانية من جهة تناسع العقود وحاصله - ان ما دفعه الى الغاصب كالمادون له فى اتلافه فاذا احار ذلك ما ع الثمن لعاصب او اشترى به شيئا فقد حرج عن ملك مالكه

ودخل بدله في ملك الغاصب على ما يقتضيه الأدب في التصرفات حتى تناقلة إما بدخوله في ملكه قبل التصرف الناقل وحروجه عن ملكه - أو بحروجه الثمن عن ملك المشتري ودخوله بدله في ملك العاصب على اختلاف المالكين في حصة البيع - فالبيع الثاني وكذا ما بعده من ليوع ليس للمالك اجارته لانه لا معنى لاجارة العقد الوارد على ملكه عاقده - ولارم ذلك عدم جوار اجارة العقد الاول في صورة التنازع - لانه يكون لسع بقاء بلائمن وعبارة حرة يكون من قبل نلغ الثمن قبل الاحارة ويرده الاشكالات الثلاثة نتي وردناها على لاشكال من الجهة الاولى .

الثالثة من جهة احارة عبر العقد الاول وحاصبه عني مذكوره المصنف ره في دليل شرح عبارته الابداح - ان حارة المالك البيع لثاني لواقع على عوض ماله وتثيره في صحة ذلك العقد من المصولي تنوقف عني بكون المسع ملكا له ولا اجارته باه حارة لاحسي - وكون ذلك لمسبح ملكا له تنوقف على اجارته المستمرة لاحارة لعقد الاول الموجة لدخول المسع في ملكه - وهذا دورو صح - (وفه اولاً) ان هذا ليس اشكالا محتص بصورة علم المشتري بالعصب (وثنا) انه لا يحص تناسع العقود بما اذا احار لكل بجارة واحدة فله ان يحير مرتب (وثالثا) انه لرا حارة العقد الثاني نلج اجارته الى اجارتين احدهما متعلقة بالعقد الثاني مطلقا والاخرى متعلقة بالاول لتماما - وهما متحققتان فعلا ومؤثرتان بالترتيب - فاجاره العقد الثاني نوجب اولادخول الثمن في ملك المجير ثم حروجه عن ملكه ودخوله في ملك لمشتري في لعقد الثاني - ولا محدود في ذلك .

(قوله قد وهونقي فيه الوجهان الج) مسد على ن التسليط في صورة العلم بالعصب تنبيك او ادن في الاتلاف د على الاول لا يجوز الرجوع لامن باب حور الرجوع في نهة عبردي رحم - وعلى الثاني حور (قوله قد وه يحتمل ان يقال لمالك العن حق تعلق بالثمن الج) توصيحه - ان العقد اما يؤثر اثرا ناقصا تم بالاحارة و برول نلرد مع سبق هذا

الانظر المفص لامورد لتأثير تسلط المشترى (وفيه) ان اثر العقد هو لملكية وهي ليست ذات مراتب كى يتحقق بعضها بالعقد وبعضها بالاحد كما تقدم .

(قوله قدده لان احازة مالك المبيع له موقوفة الخ) هذا اشارة الى الاشكال من الجهة الثالثة (قوله قدده وكذا الاشكال فى احازة العقد الواقع الخ) هذا اشارة الى الاشكال من الجهة الثانية .

فى احكام الرد

(قوله قدده فى احكام الرد - لا يتحقق الرد قولاً الا بقوله فسخت الخ)

اقول الكلام فى المقام يقع فى موضعين - الاول - فى الرد الموجب لحل العقد -
الثانى - فى تصرفات المالك قبل احازة

اما الموضع الاول - فقد ما عرف من تأثير احازة بعد الرد و الرد لا يوجب حل العقد وليس معاده الاعداء لامورد للبحث عن تحققه باى شيء - واما على المسلك الآخر - فلا معنى لتوقف فى عدم تحققه بالبيع العسى من غير ان يظهر لكونه من الاشائبات كما لا يتوقف فى تحققه بالقول فى تحمسه - وبالمثل الذى يكون مصداقاً للرد - اما لكلام فى انه هل يتحقق باللفظ غير الصريح م لا - وقد احتار المصنفه عدم التحقق لأصله بقاء اللزوم من طرف الاصيل وقابلته من طرف المجبر (اقول) مدرك عدم تأثير الاحازة بعد الرد ان كان هو الاجتماع وحيث به دليل لى لا تطلق له فتبين لاقتصار على المتفق وهو عدم تأثير الاجارة بعد الرد بالقول الصريح واما لو كان المدرك قاعدة السلطنة - فبالأعلى كونه باطرة الى الاسباب - كان المتعين البناء على تحققه بكن لفظ دال عليه صريحاً كان ام لم يكن كذلك .

و اما الموضع الثانى - والكلام فيه يقع فى مقامين - الاول - فى التصرفات المخرجه عن الملك - الثانى - فى غير المخرجة .

والاول فعلى النفس لا كلام فى انه توجب فوت محل الاحازة بالنسبة

لبي المالك فان المال باق على ملكه و تصرف المالك فيه له وقد شرع
 - فيسقط العقد عن وبيته التأثير بالنسبة الى المتصرف - و كك على لكشف
 الاقلاسي والحقوقي (واما) على الكشف الحقيقي سحر الشرط المتناحر
 - فقد تنوهم - ان الاجارة تكشف عن ملكة المير من حين لعقد فيكون تصرف المرح
 وقعا على مثل الغير - واوضحه الحق الاصحاحي ربه بان صحة العقد معامستحيلة
 فلا بد من رفع اليد عن احد البيعين - وحيث انه يؤثر الاجارة في الملكية من حين العقد
 فلا يعقل اعسار انصال الملكية من الاجارة - فلا محالة يكون الملكية الى حال
 لعقد كافية في تأثير الاجارة - وعليه - والاجارة في المقام صالحة للتأثير - وبترتب عليه
 عدم بقاء العقد نشي لوقوعه في ملك الغير - وهذا خلاف العقد الثاني فيه غير صالح
 لتأثيره في تأثيره دورى لموقعه على بقاء المال على ملكه حان بيع وهو متوقف
 على عدم صحته لعقد لمجاره وهو متوقف على عدم كون المال ملك له مع انه لا مخرج له عن
 ملكه لا لعقد نشي في دور (ولكن) يرد عليه انه يصير في تأثير الاجارة حتى على الكشف
 كون ردم من بيع بيد المجر و به دلم بحر يكون المال ملك له - وهذا مع وقوع
 لعقد الثاني مفقود به برفع حرج المال عن ملكه بس ردم امر المال بيده
 حتى يجر - ولتصرفات المخرجة عن الملك عم من النافله و لتتلفه توجب تعويت
 من الاجارة - لاصوفا بي المتصرف مطلقا

وما بعد نشي - والكلام فيه يقع في مورد (اول) في التصرف المخرج
 للملك عن قابلية وقوع لاجاره من ردم العقد وبعدة حري التصرف لسافي لملك
 المشتري من حين العقد (نشي) في التصرف غير المخرج (اول) فقد مثل به المصنف
 ربه باستيلاء بجارية - واجارة الدابة - وترويح لامة - و رده عنهم جعل حق للغير في
 المال كالرهن اقول .

اما الاستيلاء - فالحق انه مانع عن تأثير الاجارة من غير فرق بين القول بالنقل
 او لكشف - معني الاول هو صبح فان الانتقال اما يكون في حال كونها مود - وما

على الثاني - فلا بد ان كان رمان الملكية من حين العقد وقبل لاستيلاء - الا ان البيع اما يصير بعه من حين الاجارة وان كان اثره من قبل فيشمله مادل على عدم حوار بيع الامة المسؤولة .

و اما اجاره الدابة فالاقوال فيها ثلثة - الاول ما في المتن وهو صحة الاجارة و بطلان لبيع - الثاني - صحتهما معا والرجوع الى الدل بالاصافة الى المنفعة المستوفاة بالاجارة - الثالث وقوعهما صحيحاً مع ثبوت لحيار للمشتري (والحق) في المقام ان يقال انه ساء على القول بالنقل بتنص احتيار الثالث - اما صحة الاجارة فلو وقعها من المالك الفعلي - و اما صحة لبيع فلان مورده العين وهي لم تحرج عن مدت المجير فاجارته اجارة صادرة من اهله واقعة في محله - و اما ثبوت الحيار مع بقاء مدة الاجاره وحمل المشتري فلا بد لم يرد انلاف على ملكه واما انقل ليه الملك مسلوب للمنفعة ولازم ذلك ثبوت الحيار (واما) بناء على الكشف لانقلابي - فلا بد من احتيذر لثاني - ما صحة البيع والاجارة فلما تقدم - و ما الرجوع الى الدل - فلا بد ان يقب لعين وصارت ملكا للمشتري بالاجارة اقلت المانع انصا - وحيث ان لملك تنفها من حين الاجارة بعقد صحيح لزم لرجوع الى الدل (و اما) على لكشف الحقيقي فالمتعين صحة لبيع وبطلان الاجارة اما صحة لبيع فلان الاجارة صادرة من اهله - و اما بطلان الاجارة فللكشف الاجارة عن وقوع لاجارة على مال الغير (فتحصن) ان القول الاول لادليل عليه.

واما ترويح الامة فعلى الكشف الحقيقي مدخل الا اذا حار مالكها لانه ترويح لامة الغير المستكشف ذلك من لاجاره - واما على النقل لاجاره يكون كبيعها بعد لترويح وبه يظهر حكمها على الكشف الانقلابي.

و اما مشكلة الرهن على القول بالنقل - يكون الرهن صحيحا وليس للمالك اجارة البيع بعده لكونه مسموعا من لتصرف - وكث على القول بالكشف لانقلابي - و ما على الكشف الحقيقي فيمكن الساء على تأثير الاجارة وانكشف بطلان لرهن

لكونه رهنا لحال القير فتأمل

حكم التصرفات غير المنافية لمالك المشتري

وأما المورد الثاني - فالكلام فيه يقع في جهتين (الأولى) في أنه هل يكون فعل مصدق للرد كي يصبح إنشاء الرد به أم لا - وقد ذهب المحقق لئلا يسيء له الثاني (وفيه) أن تحريك الرأس بعد سؤال السائل به هل ترد البيع فعل يكون ردًا بالحسن الشيعي وكذلك الكتانة - فهما مصدقان للرد الفعلي (ثانية) في أن لأفعل غير المنافية بملك المشتري هل تحقق بها لرد أم لا - وبك الأفعال على قسمين - الأول - مرفع حال الثقات لملك إلى وقوع العقد من التصولي على ماله - الثاني - ما يقع في حال عدم لانتفاء. أما القسم الأول فقد ذهب المصنف به إلى تحقق الرد به - و استدله (بصدق) الرد عليه فيشمله ما دل على أن للمالك الرد مثل ما ورد في كتاب العقد والامة بغير إذن مولاه كموقوف (١) دراره عن المافر (ع) عن مملوك تروح بغير ادب سيده فقال ذلك إلى سيده ان شاء احارده وان شاء فوق بينهما - وبحود غيره - وما ورد فيمن روحته به وهو عائب كبحر (٢) محمد بن مسلم عن المافر (ع) عن رجل روحته امه وهو عائب قل - (ع) المكاح حائر ان شاء المتروح قبل وان شاء ترك فان ترك المتروح تزوج به فالمهر لازم لامة - (ومان) لم يسمع عن صححه لاحارة بعد الرد القوي موقوف في رد الفعي وهو حروح لمحير بعد الرد عن كونه بمرئيه احد طرفي العقد (ويعجوى) لاحماع المدعى على حصول فسخ ذي الخيار بالفعل فان الوجه في تحقق الفسخ هو دلالة على قصد فسخ البيع وذا صلح الفسخ فعلى لرفع اثر العقد الثالث لمؤثر فعلا صلح لرفع اثر العقد المتردد من حيث الحوادث القابل للتأثير بطريق ولي وفي الكل نظر (اما الاول) فلان عادة ما تبدل عليه هذه الادلة انه هو عدم صحة العقد

١- الوسائل - باب ٢٤ من أبواب كتاب - يعلو لامه حديث ١

٢- الوسائل - باب ٧ من أبواب عقد النكاح - واوليه لعقد حديث ٣

مع الترك والتعريق - ولا تدل على حصول الرد الموجب لحل العقد المانع عن تأثير
 الأجرة بعده إندى هو محل الكلام (مع) انه لو سلم دلالتها على ان له الرد - يرد عليه
 ما ذكره به بقوله - الا ان يقال ان الاطلاق مسوق للح واصله انه لا إطلاق له من جهة ما
 يتحقق به الرد ولعله مختص بالقول (واما الثاني) فلعدم تسليم خروج لمجير بمحرد
 الرد عن كونه حدا لطرفين بحولا يؤثر احده في اسباب العقد اليه وصورته طرفا
 للعقد (واما الثالث) فانه يمكن ان يكون بطرا للمجمعين او بعضهم في هذا الحكم اني
 توقف لتصرفات لمعروضة على لملك لادلائها على الصح - وهذا وان كان خلاف
 التحقيق كما به به عليه الا ان محرد احتمال كون بطرهم الى ذلك ينع عن بسك
 به في لاصل فصلا عن لمرع (مع) ان الاولوية مموعة اد لدفع وان كان هون من
 الرفع الا ان لرد في لمقام دفع من حيث عدم الالتزام بالعقد لا من حيث قطع سلطة
 المالك - فمن تلك الجهة بما ان لصح دي الحذر ارجاع لسلطة ولرد في المقدم
 اعدم لها لامورد للشيث بالاولوية هذا كله مضافا الى ان تلك الاعمال المعروضة في
 حال الالتفات لاتلزم اشاء لرد به بل ثلاث مع عدم الرد مثلا التعريض لبيع يمكن
 ان يكون للنحر عن مصدر دفع اكثر مما دفعه لمشتري الاول من حصص دفع اليه
 والا حار بيع الفصولي وعليه فلا تكون كاشفة عن بشد الرد (ولحق) ان يقال ان مشا
 عدم تأثير الأجرة بعد الرد ان كان هو الاجماع فالمتبع منه غير لرد المعلي من ادعى
 الاجماع حتى اعصار النقط في الرد ولا حاره بعده تؤثر وان كان مدركه دليل (١)
 السلطة - ولما ان له اطلاقا من حيث لاسباب وحرر من لحدارح اشاء الرد بهذه
 الاعمال - كان الرد لمانع عن تأثير الأجرة متحققا بالاعمال لمعروضة والافلا.

واما القسم الثاني فالظاهر انه لا يتحقق به الرد لانه من الاشياء المتقومة
 بالبعد المعقود مع عدم الالتفات (وما) اموانه من ان انكار الطلاق رجوع - فانه هو
 للنص (٢) الحاص (مع) انه يمكن تطبيقه على القاعدة ان يقال ان الرجوع بعد الطلاق الى

١ - لحدارح ٢ - ص ٢٧٢ نطع الحديث

٢ - لو سائل باب ١٤ من ابواب اقسام الطلاق

انقصه العدة ثالثة - والثالث به رجوع - وانكار اطلاق تشبثها - وعلى كل تقدير لا يكون مربوطا بالمقام

(قوله قدده ولكن الاكتماء فيهما بالرد المصلي اوضح الخ) والوجه في اوصحيته ان مناط صحته تصرف الوكيل اذا المالك ورصده فلو كشف عدم رصده بالتصرف لم يجر التصرف وان لم يشأ - واما الوصية - فهي حرة السب وحرثه الاحرموت الموصى فلو ارتفع الرضا في الاناء لم يؤثر لحوق الحرء الاخر من جهة عدم تحقق شرط انعقاد العقد لامن باب تحقق الرد .

حكم رجوع المالك الى المشتري لو لم يحز

قوله قدده مسألة لو لم يحز المالك فان كان المبيع في يده فهو والا فله انتزاعه الخ : قول انه لو لم يحز المالك فان كان المال في يده فهو - ولا - فثارة تكون العس باقية وحرى تكون تالفة - فان كانت باقية يترعها من وحدها في يده وله الرجوع الى غيره ممن دخلت تحت يده - واما حكم مدعها فقد تقدم في السع الفاسد - وان كانت تالفة - فله الرجوع الى كل من دخل لمال تحت يده وقرار الصمان اما يكون على من تلقت تحب يده - فان رجع الى نفسه الى يتي فيه المايي الحسة المتقدمة قيمة يوم العصب - او يوم ثلث - او يوم الدفع - او اعلى لقمه من يوم العصب الى يوم الدفع - واعني لقمه من يوم العصب الى يوم التلف - وان رجع الى المشتري - لا يبقى مورد لاحتمال الرجوع اليه مقدمة يوم العصب او اعلى لقيم منه لو كانت لقيمة يوم العصب اريد من سير الانام لان العيس يوم زاد قيمتها لم تكن تحت يد المشتري كي يكون صدم لثلك القيمة - وما ذكره يظهر حكم الرابذة العسة

حكم رجوع المشتري الى الغاصب

(قوله قدده الاولى انه يرجع عليه فالتش ان كان حاهلا يكونه فصوليا الخ) الكلام في هذه المسألة - يقع في مورد (الاول) فما دكن حاهلا يكونه فصوليا

(ثانی) فيما اذا كان عالما به

امدعى المورد الاول - فتارة يكشف عن المشتري كذب البائع و به فصولي -
 واخرى يكشف كذب الاحر و يعلم انه مالك - وثالثة لا يكشف شي ومهما لاشكال
 في جوار الرجوع في الصورة الاولى - وعدم جواره في الصورة الثانية (و ما) في
 لصوره الثالثة - فان اقام المالك البينة لكونه ملكا له يحوز الرجوع اليه لانه نصير
 المبيع بطلا بحكم الشارع وبعبارة اخرى تكون البينة حجة في مثبتتها فيثبت بها كون
 المبيع بيعا لمال الغير وعدم كون البائع مالكا و كونه فصولي و يثبت عليه جوار
 الرجوع - وكذا لو قرأ البائع بذلك و اما ان كان احد المالك المبيع مستند الى الحلف
 المردود من البائع فعليه ما ثبت به اخذ المبيع ولا يثبت به كون البائع و قد عسى مال
 لغيره - وبعبارة اخرى لا يكون الحلف طريقا شرعيا الى كون المال ملكا للمدعى -
 وعليه فلا وجه لرجوعه الى البائع .

واما المورد الثاني فان كان الثمن بقيا استرده - لما تقدم من عدم صيرورة المدفوع
 الى الفصولي و العاصب بعنوان العوضية ملكا له - و على فرض ملكية و بینه كونه هبة
 و يجوز الرجوع في الموهوب - وقد ذكر المصنف له و جهن آخرين لحوار
 الاسترداد (احدهما) انه لو كان التسليط ملكا لرم الساع عليه في التسليط الواقع عقيب
 البيع الفاسد ولا يؤولون به (وبه) به يمكن الفرق بين البابين - فان الدفع في البيع
 الفاسد بما يكون بعنوان الوفاء بالمعاملة فلا يكون ممكنا و هي لم تقدم ليس كذلك
 ليس بعنوان الوفاء فان الوفاء بالمعاملة يفتضي الدفع الى المالك لا الى الفصولي (ثانيهما)
 انه لو كان التسليط ممكنا لرم عدم صحة الاحارة من مالك لم يسمع حتى على النقل كما
 تقدم مع انه لم يشك حده في الصحة (وبه) انه يمكن الجواب عنه بما ذكره هو فقه من
 انه يمكن ان يكون الدفع تمليكيا على تقدير عدم الاحارة - وان كان الثمن قايما - فالمعروف
 انه لا يجوز الرجوع - وعن غير واحد دعوى الاجماع عليه - وقد استدلل لجور الرجوع
 وللصمان بوجوه .

احدها ما استداليه لمصنفه وهو ان اطلاق قولهم ان كل عقد يصح بصحبه
يضمن عاينه يقتضي الصمان - بطرا الى ان البيع الصحيح يقتضي الصمان عاينه
كك (وبه ولا) ان هذه ليست قاعدة مستقلة تعدي في قال ساير مقتضيات الصمان بل
مدركها عموم علي اليد (١) فلا بد من ملاحظة تلك القاعدة و لمصنفه حيث مع
من دلالة اليد على الصمان في المقام فلا مورد لتامه و ميله الى الصمان بل فائه به
مستند ليه (و نيا) ان هذه القاعدة غاية ما تدل عليه هو الصمان و اما ان الصمان هو
لغصب السبع او المالك فلا تدل عليه ان لم تدل على ان الصمان هو المالك لا المجري
للصبة - والعلم بعدم صمدية في المقام من جهة التحصيل او التخصيص بطرا الى عدم
كون العقد عقد المالك في المقام - لا يوجب صرف لصمان الى البائع الغاصب
(وثاك) ان لعاينه لا يصدق على عقد الفصولي بل هو صحيح و قد لشرط قابل للحوقه.
ثانيها عدة اقدام - وقد تقدم في مسألة لمقوص بل عقد العاينه و غيرها
من القواعد التي عدوها من مقتضيات الصمان لا تكون كك - و بحصار موجب الصمان
بابد - و لانلاف و هم في المقام يقتضيان الصمان (وقد اورد) المصنف على الاستدلال
بالبد في المقام بانها وان كانت تقتضي الصمان - الا ان محوى مدل (٢) على عدم صمدية
من استامه المالك و دفعه اليه لمعطه كب في الوديعة او الانتفاع به كب في تعرية و
استيفاء لمفعة منه كما هي العين المستأجرة فان الدفع على هذا الوجه اذا لم يوجب
الصمان فالتمسك على التصرف فيه و اتلافه له مع لا يوجب ذلك بطريق اولي -
(ثم اورد) على نفسه ان التسلط اما يكون في مقابل لعوض (فاحاب) عنه بانه ساطه
ناراء مال غيره فمع يضمنه في الحقيقة شيئا من كيه (ثم اورد) على نفسه - بما حصله انه

١ - المسعودي كتاب الغصب - المستدرج باب ١ - من ابواب كتاب الوديعة حديث ١٢

من يهفي ج ٦ ص ٩٠ - كبر لصمان ج ٥ ص ٢٥٧ -

٢ - لوسائل - باب ٤ - من ابواب احكام الوديعة - و باب ١ - من ابواب احكام لعارية

و باب ٣٢ من ابواب احكام الاجارة .

بما سلطه برء مال العبر بعد الماء ولوعدا على كونه مكاله وعليه بب تحقق مفهوم
للمعاوضة فهو يسلطه على وجه يصعب به الال كلامه لى قطع النظر عن حكم
الشرع لى المشتري على كون لى ملكا للبايع والتسلط بما يكون فى مقابل
ماله حقيقة لان كون لى مال له دعائى (و جاب عنه) بان المعاملة والتصميم
ليست ابتداء بين الشخصين فيكون حقيقة المعاملة تصميم كل منهما للاخر بماله
لو فعى و يكون تعقده بالمالى اعتبارا ثوبا - بل يكون المعاملة ابتداء بين المالىين
فيحصل احد المالىين براء الاخر وصمانه به ولازم ذلك صمان المالك السواقى و
العاصب اما طلق عنوان لى المالك الواقى على نفسه ادعاء ولذلك راي نفسه هو الضامن
فى المعاملة - وحيث انه لى بى مالك فلا يكون صام .

اقول برء عليه فده مور (لاول) ان لازم ما ذكره به من كون التسلط مجاب -
هو جو رتصره تكليفا وقد صرح فده فلذلك باسطر بعدم حوره حيث قل وهل يجوز
للبايع التصرف فيه وجهان بل قولان اقواهما العدم لانه اكن لى مال بل بطل (الثانى)
ان ما ذكره لو تم فاما هو فى صورة التلف ولا يتم فى صورته لا تلف - اذ الحكم لثابت
فى الأصل اما هو فى صورة التلف لا التلف (لثالث) ان ما افاده به فى التصميم
المعاملى وما فى الصمان الثالث دليله المحض بما اذا كان وضع لى على المال لا
بائن من المالك فى التصرف فيه محال وبلا عوض فلا يتم - فان من تحب يده لى مال هو
العاصب والتسلط الخارجى لا يكون محاسا بل ايمان يكون حرء على المعاوضة لواقعه
بينهما فما يدفع الى العاصب اما يدفع الى عنوان كونه مال المدفوع اليه لا عنوان
كونه مال الدافع كما هو كك فى موارد الاستيمان فالفرق بين المقامين واضح (لاقول)
ان لتسلط الخارجى بمانه من الافعال الخارجة المتعلقة بالموضوعات المعاصرة لى
قابلا للتقييد لا عنوان المذكور فمن صرب شخصا باعتقاده عدوله - فانكشف كونه
صديقه وقع لصرب على الصديق لا العدو - هى المقام التسلط و ان كان بعنوان انه
مال المدفوع اليه الا انه حيث يكون فى الواقع لدفع فهو تسلط لى الدافع (فانه يقال)

ان لمؤثر في دفع الصمان ليس هو التسليط الخارجى بما هو كك بل بما انه مبرر
للاداء في التصرف فيه واتلافه لئلا هو من المعنى الاتقعية المتعلقة بالصورة الذهبية
وتلك المعاني قد تمسك (فان قلت) انه لا يمكن الالتزام بصمان العاصب بعد فرض
كون الصمان لمعاوضى مع المالك ذلارمه جعل ضمانا لمال واحد (قلت) انه
لا محدود فيه بعد فرض كونهما طويلين (فالمنحصر) من مجموع ما ذكرناه انه لا
مخصص لقاعدة اليد والاتلاف - فالأظهر هو لصمان - كما حثاه بعض الاساطين ومال
اليه جمع من المحققين - وحرمة التصرف فيه - وان حكم ذلك حكم المقوض
بالباع العاصم

(قوله قدده نعم لو كان فساد العقد لعدم قبول العوض للمالك الخ)
(وفيه) ان عدم تمول العوض في نظر الشارع بل الغلاء لا يوجب كون التسليط مجابيا
بن هو ان يكون براء منى المتعاقد على انه مال فالتسليط يكون بعوض لا مجاب .
(قوله قدده وصرح بعضهم بصمان العوتشى مع تلف الرشوة الخ) (ورد فيه
لمحقق لثاني رده ان الرشوة ليس من قبيل الثمن وليس مقصود الراشى شراء لدين
ولامقصود بمرتشى ببعه فلا يلزم عدم الصمان في مسألة تباع بلائس عدمه في باب
الرشوة بل لأقوى ان جهة الصمان فيه هي جهة لصمان في باب ثرما - فالشرع كما
لم يسح للمالك هذا النحو من السلطة باعطاء الريادة في التجسس لم يسح له الرشوة
على الحكم فعلى هذا لو تلفت عند المرتشى بحيث ان يده يدعون بحج عليه المثل
او القسمة (وفيه) ان الشارع لم يسح الرشوة بهذا المعنى واما الدفع الخارجى ولو فى
ذلك المقام لو كان تسليطا محضا فلم يدل دليل على عدم ترتب اثره وبعبارة اخرى حكم
بشارع بحرمة الرشوة كحكمه بفساد البيع وحرمة التصرف في المقوض بذلك فكما
ان ذلك لا يبا في حكمه بعدم صمان في المورد الثاني لاجل التسليط ، المعجاني كك
لا ينفى حكمه في الرشوة - فالحق ان حكم الماحور رشوة اذا كان براء لحكم لا مادا
كان الداعى للاعطاء هو الحكم - حكم المقوض في المقام وفي باب السع العاصم ثم ان

هد كله في صورة الرد.

واما في صورة اجاره العقد فلا كلام مع عدم قص الثمن .

و اما في صورة القصد - فقد يكون الثمن كليا وقد يكون شحصيا و على التقديرين - تارة يكون المقصود بفا واحرى يكون تالفا .

فان كان الثمن كلب وكان المقصود باقيا - فان لم يجر الاقاص او اجاره و سينا على عدم قابليته للاحارة ليس للمالك اى مالك المبيع لا الرجوع الى المشتري - لان المقصود لامساس له به - وان اجار الاقاص وسما عني تأثير الاحارة فيه فله الرجوع الى البائع دون لمشتري لان دعة المشتري يرثب من لصمان وماله دخل تحت يد البائع فيرجعه - ولا فرق في هذه الصورة بين القول بالنقل او لكشف (وان) كان الثمن كليا وكان المقصود تالفا - فان لم يجر الاقاص او اجاره و سينا على عدم تأثيرها فيه فله الرجوع الى المشتري خاصة كما تقدم من غير فرق بين القول بالنقل او لكشف - و ان اجار الاقاص و سينا على تأثيرها فيه - فعلى القول بان اجاره الاقاص كاشفة عن كون الاقاص من الاول كان فاصلا للمالك كما ان اجاره العقد كاشفة - للمالك الرجوع الى البائع في صورة الانلاف دون التلف وليس على لامين شىء الامع فرص الانلاف وهى القول بان اجارته باقيا ما للساء على النقل مطلقا او في خصوص اجاره الاقاص و شبهه - لا اثر لهذه الاحارة لعدم بقاء المقصود حتى تصح اجارته فلا بد وان يرجع الى المشتري خاصة.

وان كان ثمن شخصا و باقيا و اجاره الاقاص وسما على تأثيرها - له الرجوع الى البائع خاصة من غير فرق بين القول بالنقل او لكشف - و ان لم يجر الاقاص او اجاره وسما على عدم تأثيرها - فله الرجوع الى كل منهما اى البائع والمشتري على المسلكين - اما رجوعه الى البائع فلكون ماله بحب يده و اما رجوعه الى المشتري فللرؤم لتسليم عليه (وان) كان الثمن شحصيا و تالفا - فساء على النقل مطلقا او في خصوص اجاره الاقاص لا يفتي مورد اجاره الاقاص و مسح العقد لان كل مبيع تلف قبل

قبضه فهو من مال صاحبه فتمس - واما بداء على القول بالكشف حتى في الاحارة و جاز
الاقصاص - فليس للمالك الرجوع الى الباع ولا الى المشتري - ما عدم الرجوع الى
الاول فلابه امين - واما عدم رجوعه الى الثاني فسلمه لئس - نعم - في فرض الاتفاق
يرجع الى الباع

فتحصل به في بعض العروض يرجع الى اي منهما شاء وفي بعضها لا يرجع
إليهما - وفي بعضها يرجع الى المشتري فقط وفي بعضها الى باع - وفي بعضها
يطل العقد .

في الغرامة التي غرمها المشتري

(قوله فنده المسألة الثانية ان المشتري اذا اعترم للمالك غير الثمن فاما
ان يكون من مقابل العين المح) لمراد من الاعتراف للمالك اعم بما يدفع اليه وبصرف
في اصلاح ملكه - اول دفع الموائع (وعليه) فهو على تمام (الاول) ما يكون
في مقابل العين كزيادة القصة على لئس لدى اشترى به يرجع به المالك على المشتري -
كما لو اشترى لسمك عشرة - واحده للمالك عشرين بعدتف بعين في يده (الثاني)
قيمة المبيع المستوفاة (ثالث) ما غرمه في مقابل المبيع غير المستوفاة (رابع)
ما يغرمه من جهة حرم او سفة و قيمه ولو بحد ذلك (ثم ن) محل الكلام في المقام - ليس الا
رجوع المشتري الى الباع بعد رجوع المالك اليه واما رجوع المالك الى المشتري فهو
مفروع عنه في هذا البحث - كما ان محل الكلام صورة الردود الاحارة .

ثم ان الكلام تارة يقع في صورة العلم بالقصولية و اخرى في صورة الجهل بها
(اما في الاولى) فلظاهر به لاحلاف يسهم في عدم رجوع المشتري الى الباع - لعدم الدليل
عليه - وقد يقال به يستثنى من ذلك موردان - الاول - ما ادعى الباع الادب من المالك
- الثاني - ما اذا التزم بالحرج عن عهده العرامات اذا لم يجر المالك (اقول) اما في المورد
الاول - فمجرد دعوى الاذن لا يوجب الاسداله كي يصح دعوى العرور - واما في المورد

الثاني - فان كان الالتزام على الوجه الشرعي فهو الموجب للرجوع والافلاموجب له .
وامدى الصورة الثانية . فقل بان حكم الاقسام لا بد من بيان انقضاء الذي اسدوا اليها
في الحكم في المقدم - منها قعد (١) بقى الصرح حيث ان الحكم بعدم رجوع المشتري الى
البيع ضرر عليه فتعبه القاعدة وفيه ولا) ما حقق في محله - من ان قاعدة بقى الضرر باقية
للاحكم ولان تصح لاثبات الحكم فلا يمكن اثبات الصار بها (وثاب) ان الحكم بصمان
البيع ضرر عليه فيتعارض نصردان - فالأظهر انه لا مورد لها في المقام

ومها قاعدة التسبب - اى قوة السبب على المباشر - واستدلوا بها بالاجماع
المحكمى عن الابصاح على تقديم السبب على المباشر اذا كان اقوى وقاعدة لالتلاف (٢)
(اقول) ان المنطق من معد لاجماع وما يستعاد من القاعدة انه هو فيما اذا لم يتوسط بين
فعل الفاعل والاثر المترتب عليه فعل فاعل مختار (توصيغ ذلك) ان السبب على اقسام
ثلاثة (الاول) ما اذا كان لفعل مستندا الى السبب دون المباشر ويكون المباشر عبر
مختار ولم يصدر عنه لفعل - حثيره - وفي هذا القسم يتم مذكر و لدلائل يدلان على
الصمان على السبب (وعده) المحقق الناشئ من هذا القسم حكم لحاكم بشهادة شهود
الزوج وفعل المكروه - كراه الحائر - نظرا الى ان الفعل لا يستند الى المباشر شرعا لكونه
وجماعيه (وفيه) ان الواجوب الشرعى لا يوجب دفع الصمان - الا ترى - انه لو اضطر
الى كل مال الغير ووجب عليه ذلك حفظا لنفسه لا يحكم عليه بعدم الصمان بل هو
ضمن - ففى مسألة المكروه للمالك الرجوع الى المكروه بالفتح - نعم - ففى مسألة حكم
لحكم ليس له الرجوع ليه للمصوص الخاصة (الثاني) ما اذا كان السبب محدثا
للداعى للمباشر من دون ان يسند الفعل الى السبب كمن علم غيره طريق سرقة الاموال و
فى هذا القسم لا وجه للصمان على السبب والوجهان لا يدلان عليه (الثالث) ما اذا كان
الفعل مستندا الى المباشر والصمان لمترتب عليه مستندا الى السبب كمن قدم الى
غيره طعاما لياكله مجانا فليس عدم كونه الطعام له - وفي هذا القسم وان كان المنتجه

١ - لوماتل - باب ١٧ - من بواب الحار حديث ٢-٥٥

٢ - قاعدة مستفادة من مهابين ، لاحاد -

الصمان ولكن لا تقدم من الاجماع وقاعدة الاتفاق فانه بعد عرض استناد الفعل الى المباشر لا يكون السبب متلك ولا يكون الاجماع عليه تعديدا - بل لقواعد اخر - فاتفق ان قاعدة لتسييس من حيث هي لاموضوعية لها .

ومنها قاعدة العرور ، و استدوا بها الى امور (احدها) لاجماع (ثانيها) قاعدة (١) هي نصرة - بسبب ذلك الى الرد من (ثالثها) قاعدة الاتفاق من باب قوة السبب على المباشر (رابعها) قاعدة لا تلاف بالاصحاف الى لخسارة الوردة على المعرور - وشيء من هذه الوجود لا تنضم اما الثلاثة لاولي فلما تقدم واما لآخر - فلان حسرة المالك مستندة الى حكم الشرع بالصمان من جهة الاتفاق لاحتيازي للمشتري غير المستند الى البيع كما تقدم - (فالتصحيح) ان يستدل بها بوجهين آخرين (احدهما) السوى المعروف (٢) لمعرور يرجع على من عره - المعمول به بين العربيين (ثانيهما) استساقها من النصوص الخاصة الواردة في الموارد الجريفة اشتمل بعضها على التعليل - كحبر (٣) رفاة قضى امير المؤمنين (ع) في امر نكاحها وليها وهي برضاء ان لها المهر بما استحل من فرجها وان المهر على الذي روجها و بما صار المهر عليه لا بد له - وفي حبر (٤) اسمعيل بن جابر في لرجل أعجنه امرأة دني ، ماها فروجه غيرها فولدت منه ثم علم انها غير ابنة وابهامة - قال (ع) ترد الوليدة على موالها ولو ولد لرجل وعلى الذي روجها قيمة نس الولد تعطيه مولي الوليدة كما عر الرجل وحده وبعوها غيرهما - (وهي) وانوردت في نكاح - الا انه لما فيها من عموم العلة يتعدى عن النكاح الى غيره - فالحق ثبوت هذه القاعدة (بعم) تختص براء أعلى ذلك بما اذا كان العار عالما - واما اذا كان جاهلا - فلا تكون هذه القاعدة ثبوتية - وذلك لان

١ - الوسائل - باب ١٧ - من ابواب الخيار

٢ - رد المحتق الثاني في حاشية الارشاد

٣ - الوسائل باب ٢ من ابواب العيوب والتدليس من كتاب نكاح حدث ٢

٤ - الوسائل - باب ٧ - من ابواب العيوب والتدليس من كتاب النكاح حدث ١

المرور ليس بمعنى الجهل لأنه بهد بمعنى لزم لا يكون له اسم الفاعل والمفعول من هو بمعنى الحدة والتدليس - ولا اشكال في النايح او غيره الموجب لحسرة اذا كان جاهلا - لا يكون مدلسا ولا يكون فعلة حدة فلا يشمله السوي - ولا انصوص الخاصة (وما ذكرناه) ظهر عدم سامه ما افاده السيد الفقه بقوله - ولا فرق على الظاهر بين كون الفاعل جاهلا وما نحصل او يقل من عدم صدق المرور مع لجهل كمن يرى (ثم انه) ربما يستدل لهذه لقاعده - بالنصوص (١) الواردة في شاهد الرور انما العنى انه يرجع اليه اذا رجع من شهادته - ولكنه دسد - وذلك لوجهين (الاول) انها تدل على الرجوع ابتداءا لى شاهد الرور - لانه يرجع لى لحاكم وهو اى الشاهد فلا ربط له بهذه لقاعده (الثاني) ان معنى ذلك انما حصصه وهى ان الماشر وهو الحاكم يجب عليه الحكم على طبق الشهادة ومع احتمال دخلها لاسبيل الى دعوى تعدى والغاء الحصصية.

اد عرفت هذا فاعلم - ان المعروف بين اصحاب رجوع المشتري الى النايح في العرارة التي لم يحصل لعمى مقابلها بيع - وعن غير واحد دعوى الاجماع عليه - واستدل له - بالاجماع - وقاعده بغير الضرر وقد مر ما فيها (فالصحيح) ان يستدل له (بقعدة) المرور - و بصحيح (٢) حميل عن الصادق (ع) في الرجل يشرى الحارية من السوق فولدها ثم نجىء مسحق الحارية قل (ع) باخذ الحارية لمسحق ويدفع اليه المتاع قيمة الولد ويرجع على من باعه شمس الحارية وقمة الولد التي احبب منه - احرية الولد ما ان تعدى ما عائد الى الاب اولا - وعلى التقديرين يشاء المطلوب ما على الاول فالدعوى ادل وخصس لغار في صورة عود البيع الى المرور هذا لولى في صورة عدمه - وما على الثاني فواضح .

وعن صاحب الحديث عدم الرجوع اليه . و استدلل له - بحرى (٣) ردارة و

١- الرسائل - باب ١٩ - من كتاب الشهادات

٢-٣- المواعيل باب ٨٨ من بواب نكاح لعيدوالاماء حديث ٥٠٥

درى (١) الساكنين عن حكم رجوع المشتري الى البائع مع كونهما في مقدم ليد -
 من ذلك آية عدم الرجوع (وفيه ولا) ان حرر راره ساكت عن الرجوع في ما عزمه
 في مقابل لسفع المستوفاة فلامساس له بمأثرا - ودليل حرر درى - من ضمن الرجوع
 المشتري في لعمرة التي اعتمدها في اصلاح المعشة من قيمة عرس اوسه او بقعة
 في مصحة المعشة و دفع الثواب عنها الى المالك فهو يدل على خلاف المقصود
 (وثانيا) ان السكوت في مقدم ليس يكون دليلا - لامطلقه وفي لمقام الحران في مقام
 بيان حكم المشتري مع لمالك لافي مقام البيان من جميع الجهات حتى من جهة رجوع
 المشتري الى البائع (وثالثا) ان السكوت في مقام السكوت لظهور في عدم الرجوع
 وهو لا يصلح لان يقوم صحيح حمل الصريح في الرجوع (وراء) انه لو سيم التعرض
 يتعين تقديم الصحيح لوجوه لا تخفى .

(قوله قدده فالظاهر علم المشتري الخ) (وفيه) ان مجرد علم المشتري يكون
 الفاضى من المعاملات لا يوجب العلم به ساعد احتمال كون المعيشة له به - فلا
 دليل على كون بمشتري عالما به ساعد تدبر

و اما العرامة التي عزمها في مقابل المصاع الوصة اليه - فهي قولان - قد
 يستدل لمصفره و عبره للرجوع بوجود (مها) قدده لاصبر (وفيه) مصافا الى
 ما تقدم ان العرمة المقتلة لسفع الوصل اليه لا تكون صرر - وبعبارة اخرى ان لصرد
 هو نقص المالى او ليدى او العرضى - و نقص ليدى الذى يقوم مقامه ميسر
 مسده ليس بنقص مالى عند العرف - وفي لمقام ليدى العرامة اما تكون في مقابل ما
 وصل اليه من التمتع لاعد صرر فتدبر (ومها) قاعدة لتسب - وقدم عدم كونهما قاعدة
 مستقلة الا دكان السب بحث يسد التلف اليه عرفا - و لمتحه في مثل ذلك عدم الرجوع
 لى لعاشر اصلا (ومها) المصوص الواردة في شاهد الرور - وقدم انها اجبيه عن
 المقام (فالاولى) ان يستدل له بقاعدة العرور - فان لسرا فيها - بر سواء

استوفى في المعرور بها كأكلة الطعام ولم يسوف أصلاً (وبصحيح) جميل لمقدم به أعلى
 أن مورده العرامة التي تكون براء المفعة كما تقدم - أما إن الحرية بيع عائد إلى الأب
 أو إلى الولد منه بمنه له وإن لم تكن مفعة مالية - ثم إن قاعدة العرور وإن احتضت
 بصورة علم البيع - إلا أن مقتضى إطلاق الصحيح - عدم الفرق بين صورة لعلم و
 لجهل وبما ذكرناه ظهر حكم ما عزمه في مقابل المانع غير المستوفى .

وأما العرامة التي عزمها في مقابل العين فالسنة في المقدار الذي جعل ثمنها
 إذا لم يكن دفع الثمن إلى الفصولي لا يرجع إلى البيع لأن هذه العرامة لم يشأ من
 تحرير البيع لأنه لو فرض صدق البائع في دعواه لكأن هذه العرامة ثالثة (ومدكره)
 السيد الفقيه قد في وجه الرجوع بقوله به لم يقدم على هذه العرمة وأما أقدم على
 دفع الثمن والمفروض عدم انصاف الشارع له (يرد عليه) أن الرد إلى المالك أو البيع
 لا يوجب الفرق في عدم صدق العرور بعد التزاهي يكون هذا المقدار من ثمن يكون عوضاً
 عن المال التالف .

وأما في المقدار الذي لو باع ما يسوى عشرين بعشرة فلف واحد منه
 المالك عشرين - فقد ذهب المصنف رحمه الله تعالى من الأساطين إلى أنه يرجع إلى البائع
 في المقدار الذي - لقاعدة العرور (وأورد عليه) بأن الأقدام و لمرور لا يعتمدون و
 هذا لا يرجع إلى البائع بالمسمى - وعلمه - فإذا سبأ على أن مقتضى أقدم المشتري منه أنه
 يتم القبض الواقعية للمالك كما هو المدرك للصمان في كل عقد فاسد يضمن بصحيحه
 لا وجه للرجوع إلى البائع حيث لا تحرير - وإن قيل أنه لا يكون مقدماً على الصمان
 يتم القبض لما كان وجه نصيبها للمالك - وبعبارة أخرى - أن كان مقدماً على الصمان
 بالقيمة الواقعة لأمر قاعدة العرور - ولا فلا وجه لأصل الصمان .

و جاب عنه المصنف رحمه الله تعالى (الأول) أن الأقدام إنما يكون على المسمى و
 لا أقدم على غيره - فالسنة إلى ما لا أقدم عليه يكون قاعدة العرور حرية بلا مانع -
 ولكن الأقدام على المسمى سبب شرعاً لصمان تمام القصة صمان تمام ليس مقدماً عليه

ليبقى لمرور - بل اثر الاقدام على المسمى ضمان تمام القيمة ونفعه في هذا الجواب
غيره من الاساطين (وفيه) انه اذا كان مدرك لضمان هو الاقدم كما هو مسمى الاشكال
لاوجه للقول بالضمان بالنسبة الى تمام القيمة مع كون الاقدم على المسمى الا اذا ورد
دليل على ان الاقدم على شئ سبب لضمان شئ آخر والمفروض عدمه فعلى هذا المسمى
لا مدفع بهذا لايراد (الثاني) وهو الحق - وهو مع المسمى - لان مدرك الضمان في
المقام وغيره من المفروض بالتقدم الفساده هو لئلا - وهي تقتضي الضمان بتمام
القيمة - والمرور بوجوب الرجوع لمرور الى العارفي المقدار الذي عرّفه - فبالنسبة
الى المقدار الرايدو ان كان مقتضى المدهو لضمان للمالك الا ان مقتضى قاعدة المرور
هو الرجوع فيها الى البائع - (ثم انه) مما ذكرناه طهرانه ان يدرج اليه في صورته علم
البائع - واما في صورته جهله فلا يرجع اليه لعدم صدق المرور

(قوله قدّمه فحريان قاعدة المرور فيما نحن فيه اولى الحق) هذا اذا كان المدرك
قاعدة على الضرر - ولا فصوصع المرور حاصل فيهما على حد سواء

(قوله قدّمه فالحكم بالرجوع فيه اولى الحق) وجه الاولوية ان هناك كان
يحتسب ان الاقدم على ضمان بالمسمى اقدام على الضمان بالقيمة الواقعية - و
هذا غير محتسب في المقدم لان ما يتحدد له من القيمة لا يحمل كونه مقدما على ضمانه
(قوله قدّمه واما يعرّفه بارات اوصافه الحق) وقد فصل لمصنفه بين وصف
الصحة وغيره من الاوصاف والزم بعدم الرجوع في وصف لصحة نظرا الى مقابله
بغيره من الثمن - والرجوع في غيره من الاوصاف كما لو كان عند كاتب مسمى لكتابة
عبدالمشتري فرجع المالك عليه بالغاوت لانه لم يقدم على ضمان ذلك (اقول) يقع
الكلام في مقامين (الاول) في لفرق بين وصف الصحة وعيه من الاوصاف (الثاني)
في انه هل يرجع الى البائع فيما عرّفه بارات الاوصاف ام لا

اما المقام الاول فلا يظهر عدم لفرق بينهما - وان شئت منها لا يقسط عليه الثمن - و
ان كان يصير موجب لزيادة قيمة الموصوف ولا فرق في ذلك بين وصف الصحة وغيره

والشاهد عليه ثوب الحيار في تحلف الوصف - وثبوت الأرض في حذر العيب لا يدل على معالته بالنسب ولا يرد البائع حراً من الثمن .

وأما المقام الثاني - فلا يظهر خلافاً للسيد الفقير وغيره عدم الرجوع لعدم تعريض البائع إياه وقد اقدم لمشتري على أن الحسارة المتوجهة إليه من ناحية الوصف تكون عليه وهذا يسمع عن صدق العروء - نعم لأوصاف التي توجد فيما بعدو وتختلف حيث به لم يقدم على ضمانها له الرجوع فيها له .

(قوله قدّمه ثم إن ما ذكرناه - إنما هو إذا كان البيع المذكور صحيحاً من غير جهة كون البائع غير مالئها لو كان فاسداً (الح) وقد استدل المحقق البائى به لأخصاص قاعدة العروء بالعقد الذى يكون قابلاً للصحة بإجرائه المالك - بن العقد الفاسد من جهة أخرى الصانع الحاصل فيه لا يكون مستنداً إلى التعرير فان الفساد من جهة أخرى هو اسبق العلل فلا يكون البيع غير مالك هو مشأ الفساد ولا لمجموع بالتشريك لأن العقد الفاسد من جهة كون البيع غير مالك بمرلة وجود المانع وفساد من جهة أخرى بمرلة فقد المفتضى فلا محالة يستند الفساد إلى عدم المفتضى لا إلى وجود المانع (وفيه) أن سبب الضمان بعدم العقد الصحيح هو البطل - سواء كان عدم الصحة لا خلال شرط من شروط العقد أو كان لا خلال سير الشروط .. والتعريض سبب الرجوع للضمان فلا يكون التعرير وسبب الضمان مقصوداً متحداً حتى يشتركا في التأثير أو يكون لتأثير اللاسق مهما (فالأولى) أن يسد له فيما إذا كان المشتري عالماً بالفساد من ناحية أخرى - بأن العرير المذوق للندس و لتحديد متقوم صدقه بجهل العروء بالضمان مع علمه بذلك و به يكون ضمان على كل حال كان البائع مالكا م لا لا يصدق هذا العنوان فلا وجه للرجوع .

تعاقب الأيدي

(قوله قدّمه ثم إنه قد ظهر مما ذكرناه أن كلما يرجع المشتري به على البائع إذا رجع إليه فلا يرجع البائع (الح) الكلام يقع في مقام (الاول) حكم المالك

بالإضافة الى كل واحد منهم (الذى) حكم كل واحد منهم بالإضافة الى الآخر
 ما المقام الاول فقد اورد على صمان كل من دخل المال تحت يده بما حصله انه
 ان اعتبر شىء واحد في الدم يلزم استقرار الواحد في حال متعددة - وان لزم تعدد
 ما في الدم يلزم ان يكون لشيء واحد ابدال متعددة مع الشىء الواحد ليس له الا
 بد واحد (والحق في الجواب) عن هذه الشبهة ان يقال ان الكلاء تارة في لحكم الوصعى
 واخرى - في الحكم التكليعى .

واما من حيث الحكم الوصعى (فان قلنا) ان معنى صمان العن كونهما في عهدة
 بضامن كما قوياه للمحدور في تعدد الضامن من الشىء الواحد في احوال المتعددة
 اعتبارا ككونهما في الادهر المتعددة بتعدد صورته لا محذور فيه و بعهدة ليست لامحلا
 اعتبارا - وحيث به واحد فلا محالة يسقط عن جميع الدم باداء واحد منهم (وان قلنا)
 ان صمان العين اما هو ثبوت بدلها في لدمه فان قلنا ان في دمة كل واحد حصه من
 الطبيعى غير ما في دمة الآخر - لزم ثبوت ابدال عديدة لشيء واحد واما ان قلنا ان الطبيعى
 نفسه في دمة كل واحد من دون ان ينصر حصه - او قلنا ان حصه منه في دمة كل واحد
 من جهة انه وجود عسارى لا محذور في الاثراء بشىء من ذلك - فلا يلزم هه
 المحذور ايضا .

واما من حيث الحكم التكليعى والكلاء به هو كلام في الوجوب الكفائى
 لانه احد مصاديق ذلك وقد حقق في الاصول مكانه فلا محذور صلا

واما ما افاده المصنف به في الجواب عن هذه الشبهة بما حصله - ان لدمم
 لمتعددة تشتمل بوحد على بدل بطير لواحب الكفائى في العبادات (فيرد عليه) انه
 في لواحب الكفائى لا يكون الوجوب متوجها الى احد الا افراد على ابدال ذلك
 غير معقول بل لوجه المعقول هناك توجه التكسيف الى الجميع لكن مشروطا بعدم
 اتيان الاخرى - وهذا لا يمكن الاثراء به في المقام فانه اما ان يلزم تنقيده اشتغال كل
 دمة بعدم اشتغال الاخرى - او يلزم تنقيده شغلها بعدم المطالبة من الآخر - او يلزم

بتقييده بعدم أداء الآخر - ولازم الأول انتفاء الاشتغال رأساً لو كان الشرط عدم الآخر مقاربه - وثبوت الاشتغالين معا لو كان الشرط عدم الآخر بعدم السابق وعبارة كماترى - ولازم ثبوت الاشتغالين وبتدليس عدم مطالبتهما - ولازم لثالث استحقاق المالك لاندال متعددة لو أدى الجميع مافى ذمتهم كما يحصل الامتثال بفعل الجميع لو اتفق الكل على الامتثال فى الواجب الكفائى مع ان المالك لا يستحق فى شئ من الحالات الأبدلأ واحدا .

واما الالتزام بن الحطاب بالنسبة الى غير من بيده التلف نكلىمى لا وصعى كما عن بعض الاعظم (فبردغايه) انه لاوجه له بعد كون سة على اليد اليهما على حد سواء .

(قوله قدده نعم لواقف بفعله رجح لكونه سببا لتسخر الصمان الحج)
وفيه ان الصمان فى صورة التلف ايضا كك - فان من نهب العن تحت يده كان يتمكن من رده الى صاحبها فمماسكه ، لمبيع استقرار لصمان على السابق (مع)
ان نسبة شخص لصمان آخر لا يوجب صمانه اذ النسبة بهذا المعنى ليست حد موجدت الصمان .

(قوله قدده وصمان تهدة العوصيين لكل من البايع الحج) يعنى صمان شخص ثالث عن البايع للمشتري عهده النس اذا حرج المبيع مستحقا للغير - او ضمنا من المشتري للبايع عهده المبيع اذا حرج النس مستحقا للغير (واورد عليه) المحقق الثانى رء وتعه عمره بان هذا ليس بنظر للمقام - اذ مع بقاء المضمون وعدم امتناع ليس المكلف بالرد والصمان الا المضمون عه - و مع التلف او الامتاع لا تشتغل الأداة لصان (و فيه) انه فى صورة البقاء للمشتري الرجوع الى الصان كما له لرجوع الى المضمون عه لىتحصل ماله ويعطيه بمقتضى دليل ثبوت الصمان وتحققه - كما به - فى صورة تلف له الرجوع الى المضمون عه لحصول تلف تحت يده

وبعبارة أخرى بمقتضى (١) على اليد وفي خصوص سب الدين يلزم به لا يرجع إلى المصنوع عنه للدلالة الخاصة لآتيه في محلها غير الشاملة للمقام

(قوله قدده وصمان الأعيان المصنوعة الحج) الكلام في صمان لأعيان المصنوعة كما لو صمن عن المستعير في العارية المصنوعة أو صمن في مورد العصب والمقوص بالعقد الفسد - هو الكلام في صمان عهدة العوضين اشكالا وحويا
(قوله قدده وصمان الأثني لواحد الحج) اورد عليه المحقق ثانياً رده بأنه لا يصح صمان الأثني عن الواحد بحو الاستقلال لعدم معقولته (ولكن) حيث عرفت امكان ذلك ثبوتاً - فلا محذور في الالتزام به بعد شموله له صحة لصمانه .

(قوله قدده واما حال تعصمه بالنسبة إلى بعض - الوجه في رجوعه هو ان السابق اشتملت ذمته بالبديل قبل اللاحق الحج) هذا هو المقدم كفى من البحث ومحصن لأشكال في المعام - ان الأصحاب حكموا في صورته تورّد الأيدي انه لو تلف العين يكون قرار الصمان عني من تلفت العين في يده - ولو رجع للمالك إلى السابق يرجع هو إلى اللاحق ولا يرجع لللاحق إلى السابق لا اذا كان هناك عرور فان المعروف يرجع إلى من عره - مع اشتراكهما في سب الصمان ووحدة نسبة على اليد بهما واجابوا عن ذلك باجوبة .

الأول ما فاده المصنفه (و حاصله) ان السابق بمحرد وضع يده بصير صامناً بحيث يكون بدل العين على تقدير تلف على ذي يده . فنصر لعين بذلك مصنوعة بالتبذير ومتحشة بهذه الحشة قبل اللاحق واردة عني عين بها بدل قصدها صمان عني لها بذرو مرجع ذلك إلى صمان العين وبذلها على سبيل البدل او لو كان الصمان لمقصود ليس حرج البدل عن كونه بدلاً - وهذا لثبوت تدفع جملة من الاشكالات التي اوردتها بعض المخشيين - منها - به المرجح في صمان البدل و لم يدل دليل عليه - وقد عرفت ان صمانه مقتضى البدلية - ومنها ان لارمه حوار رجوع

راجع العرف والعقلاء اهم يعرفون بين دخول العين في العهدة ابتداء أو دخولها في لعهد
 بعدما كانت دحية في عهدة اخرى فيرون - انه على الاول اداء بدل العين - وعلى الثاني
 - اد بدل عين للمالك وبدل يؤديه السابق لعلي البدل - فمقتضى الاول الجروح
 عن عهدة عين - ومقتضى لثاني لجروح عن عهدة العين وعن عهدة عينتها (اقول) هذا
 احسن ما يمكن ان يقال في وجه جوار الرجوع (نعم) لان من تفسده بما زاد لم يكن بد الا لاحق
 محبة وعمره وصيه - والا - فليس بناء من العقلاء على الرجوع - مثلاً لو عصب ريد
 من عمرو شيئ فوهه لكرثم تلف تحت يده لورجع لمالك الى القاصد ليس له الرجوع
 الى بكر وهو واضح

(قوله قدده مع انه لا يكاد يفهم الفرق بين ما ذكره من الخطط بالاداء الخ)
 هذا لا يراد منى على مملكت لمصفره من انتراعيه الاحكام الوضعية عن الاحكام التكليفية
 واما على مملكت الاخر الفرق بينهما واضح (اللهم) لا يقال ان نظره الشريف الى عدم
 الفرق بينهما من هذه الجهة ليصح رجوع من وجهه اليه بخطاب اسكفي الى من وجهه
 اليه بخطاب الوصفي ولا يصح رجوع صاحبه اليه ومقتضى القاعدة عدم جوار رجوع
 كل منهما الى الآخر .

(قوله قدده عوم للمالك بدل الحيلولة الخ) قد تقدم الكلام في بدل الحيلولة
 في محث المقبوض والعقد انما سد معصلا فراجع ما حقه

(قوله قد لا يرتفع سلطة المالك الخ) والوجه فيه ان كل واحد من
 وضع يده على المال يكون صامد و يحب عليه ادائه الى صاحبه وتمكن المالك من
 الاسترداد من الثاني لا يفسد وجوب الردع الاول

(قوله قدده نعم ليس للمالك اخذ الخ) الحق هو التمسيل بين ما ذكر من مباشرة غير
 لمالك التصرف في المال - وبين ما ذكر من مهذلة - فللمالك احد ثبوت الاسترداد
 لياشر نفسه في الاول دون الثاني - فانه في الاول للمالك ان يسمع من التصرف في ماله
 - ولا سبل الى ان يقال ان وجوب رد مال الغير اهم من حرمة التصرف فيه فيقدم عليها

- من ذلك فيما اذا كان ذلك مقدمة مسخرة لشيء مثل لمقدم الذي يمكن الرد به غير التصرف
- وفي الثاني لوجه لزامه العاصم بالرد بطريق مخصوص بل هو مختار في ذلك.
(قوله قدده ولولهم يقدر على استردادها الا المالك الح) الحق ان الوجه هو
الاحبر - فانه اذا كانت الاجرة هي المتعارفة للاسترداد نفس دليل وجوب الرد يكفى في
الدلالة على وجوب رد الاجرة لكونه مقدمة للرد ولو حب (واما) اذا كانت رابدة عن ما
تعارف حده للاسترداد - فلا يجب الدل لمعوم حديث الاصرر و تمام الكلام في محث
المقوض بالعقد الفاسد .

بيع الفضولي مال نفسه مع مال غيره

(قوله قدده لبواع الفضولي مال غيره مع مال نفسه الح) لا يحى ان ما فاده
المصنف به من به لارب في لصحة على القول بصحة بيع الفضولي - والحكم بظهور
الصحة على قول بطلانه - قائل للماتنه - فان حسم ب ذكر وحها سلطان
تجرى على القول بصحة بيع الفضولي - نعم - على القول بصحته و كون الاحارة
كاشفة بحدو الشرط لتأخر وتحققها لا تجرى شيء من تلك لوجه كما ستعرف و
كيف كان فيشهد للصحة في المملوك على حسم التقادير مصدق لى لاجماع صحيح (١)
نصار عن ابي محمد العسكري (ع) لا يجوز بيع ما ليس بملك وقد وجب الشراء من
البيع على ما يملك (بل) العمومات الدله على صحة لعقود كالاية الشريفة (٢) تدل على
صحة هه وقد ذكروا في وجه عدم لشمول امور .

مهما ان البيع امر واحد بسط - فاما ان يكون هذا لواحد مشمولا
للعومات فلازمه لصحة في جميع اجراء المبيع - او لا يكون مشمولا لها فلازمه
البطلان في الجميع وعلى تقدير ان لوجه للعكس بين الاجراء صحف فسادا - (وحيث)
انه لا يمكن الاثر م بالاول و الاثر م حروح المال عن ملك مالكه فلازمه فيتعين لساء

١- الوسائل - باب ٢- من ابواب عقد البيع وشروطه

٢- المائدة - آية ٢

على البطلان في الجميع (وقبه) ان البيع في الاشياء وان كان واحدا - الا ان ماتصه من لتملك يكون متعددا حقيقة لتعدد الملكية بتعدد المملوك وادان تعددت الملكية بتعدد التملك لا لمعالة لان الايجاد ولو وجود متحدان حقيقة - واحد التملكين يكون مشمول للعمومات وهو مانع بطله دون الآخر فيصح هو دون صاحبه (و ان شئت قلب) ان الاشياء واحد صوره ومنح الى اشياء متعددة حسب ما للمشتا من افراد - وما يشهد للاحتلال مضاد الى ظهوره على ما عرفت انه لو انضم الى ما يصح بيعه بعض ما نهى الشارع عن بيعه و بيعه باشياء واحد لم يتوهم احد صحة هذا البيع مستند الى دليل نهى لا يشمل مثل هذا البيع لعدم كونه متعلقا به استقلا لافان المتعلق المجموع من حيث المجموع - مع - لا لازم هذا الوجه ذلك

ومها ان البيع لم يرص بانتقال ماله منفردا فيه رضى بانتقاله مضما الى مال غيره - وقد حصصت العمومات بما دل على اعتبار الرضا في صحة البيع (وقبه) ان النايغ قد رضى بانتقال ماله وانتقل مال غيره فكل منهما متعلق للرضا وانتقال ماله يكون عن رضا ودية ما هناك عدم انتقال مال غيره برضاه لا انتقال ماله بلارضا - مع - انه حص من المدعي اذ لم يكون راضيا بانتقاله منفردا ايضا .

ومها انه يلزم من الصحة عدم ثبوت العقد للقصد اذا قصد هو لمجموع وما وقع غيره (اقول) قد ظهر حوايه مما ذكرناه في سابقه - فان النايغ قاصد لانقل ماله في ضمن قصده انتقال المجموع .

ومنها ان الثمن الواقع براء الجزء المملوك مجهول فلا تصح المعاملة الواقعة عيه (وقبه) ان المتيق من دليل اعتبار العلم بالعوضين اعتبار العلم بما يجعل عوضا او معوض في الاشياء لا اعتبار العلم بما يتعديه البيع شرعا .

(قوله قدده وطريق معرفة حصة كل منهما الح) لاشكال فيما نوعين حصة كل مهم كما لو لاحظ النايغ والمشتري وقوع حصة معينة من الثمن براء كل جزء من

الثمن اما الكلام فيما لو لم يلا حد ذلك واوقف العقد على المجموع - من ناحية معرفة الحصة و التقسط - و لهم في ذلك مسائل (الاول) ما عن المشهور وهو انه - يقوم مجموع المالين ثم يقوم مال غيره ثم تسب قيمته الى قيمة المجموع فيؤخذ منك نسبة - و اذا كان قيمة مصراعى ثلث عشرة - وكان قيمة حدهما اثنتى يرجع امشترى بحمس الثمن (الثانى) ما احتاره لمصنفه وى فالعنه - وهو - به يقوم كل واحد منهما مفردا فيؤخذ لكل واحد جزء من الثمن بسببه الى كسبه قيمته الى مجموع القيمتين - فاذا كان الثمن عشرة - وكان قيمة مال نفسه اربعة وقيمة مال غيره ثنتين - يرجع لأمشترى ثلث الثمن - بسببه قيمة مال غيره السى مجموع القيمتين هى ذلك (الثالث) ما احتاره جمع من الاساطين وهو انه يقوم كل واحد مفرد لكن بملاحظة حال الانصاف فيؤخذ لكل واحد جزء من الثمن بسببه الى كسبه قيمته الى مجموع القيمتين .

والاظهر هو الثالث - وحدث بظهور مسائل امور (الاله ل) ان الهبة الاجتماعية ربما لا تكون موجبة لزيادة القيمة ولا لنقصانها - وربما تكون موجبة لاحدهما - وعلى الثاني نارة تكون موجبة للارد من الطرفين بالسوية كما فى مصراعى الباب - واخرى تكون موجبة له بالاختلاف كما لو كان قيمة احدهما مع الانصاف خمسة ولامعه اربعة وكان قيمة الاخر معه ستة ولامعه ثلاثا وثلاثه تكون موجبة لنقصان من الطرفين بالسوية - و ربما تكون موجبة له بالاختلاف - و حدهما تكون موجبة للزيادة فى احدهما و لنقصان فى الاخر - كما لو كان جاريا مع بنتها لصغيره وقرص ان قيمة الام تنقص فى صورة ضم ابنتها اليها من جهة قيمتها سربيتها - و قيمة الصغيره تزيد بذلك (الثانى) ان كل جزء اما قول بل بجزء من الثمن فى حال الانصاف لا مطلقا (الثالث) ان الاوصاف لا تقاس بالمال - و تحلفها يوجب لجبار لارد جزء من الثمن - وبهذه الامور يظهر ان الاظهر هو الثالث - و يدرد على الاول ما ذكره لمصنفه من به لا يستقيم فيما اذا كان لاجتماع الملكين دخل فى زيادة لقيمة كما فى مصرعى الباب وروح حث اذا فرض تقويم المجموع بعشرة وتقويم

احدهما بمدهم من وكان الثمن خمسة - وللازم هذا القول رجوع المشتري بخمس
الثلث يبقى للبايع أربعة في مقابل مصراع واحد مع انه لم يجعل في المعاملة في
مقابلته الا نصف الثمن - ويرد على الثاني - هذا لمحدور بعينه في صور الاختلاف - فانه
في مثال الحارية وسه - د باعها بعشرة - وكانت قيمة الحارية في حال الافراد ستة
وفي حال الاصنام أربعة - وفيه استنها بالعكس - فاذا كانت الست لغير الباع لازم
ما حثاره المصنف به رجوع المشتري الى الباع بخمسين من الثمن - مع - انه اما
حصل من الثمن مائتي ثلثة احمس - فالمشترى هو القول الثالث .

(قوله قدده اما المبيع المثلي فان كانت الحصصة مشاعة الخ) لا يعني ان ما قدده
لمصنف رهينم على ما احتزبه في طريق تقسيط الثمن ولا ينم على مسلكه - فانه قد
يتفاوت الحصص كما لو كانت حصص - حدها تسعة امان و حصص الأحرما واحدا -
ويكون الاختلاف في القسمة في صورتي الاصنام والافراد في الحصص الأولى قليلا وفي
الثانية ازيد كما لا يخفى .

(قوله قدده وان كانت حصص كل منهما معية كذا) الحكم كما في القيمي الخ
اورد عليه المحقق الديلمي رهانه يمكن ان يكون المثلي معروا او يكون مع ذلك كل
من المصبيين من كومة و حدة وصدره خاصة فيجب ان يبادل كل من الحصصين بما يخصه
من الثمن فيكون كالمثلي المشاع لا كالقيمي (وفي) به كما بتصور ذلك بتصور الاختلاف
فلان من بين ما يعيد في جميع الصور هو ما قدده المصنف ره .

بيع نصف الدار

(قوله قدده لو باع من له نصف الدار نصف تلك الدار الخ) قبل الشروع في البحث
لا بد من تقديم مقدمتين (الأولى) في بيان الكسر المشاع وان الشركة الحاصلة في المبيع
على أي كيفية - والعمدة قيمه مسلكان .

احدهما - ما هو المسوب الى المشهور وهو ان معنى الشركة على الاشاعة ن

كل جزء يعرض في الجسم فكل واحد من الشريكين المساويين مالك لنصف هذا الجزء - ثانيهما - ان كل واحد منهما مالك لتسام المطوك و اما الملكية تكون صميعة و ناقصة فالأخوان الورثان لبيهما معا بالاصافة الى المال كاليهما و طرف اصافة الملكية هما معتمعا و كل منهما مالك لجميع المال ولكن بالملكية الناقصة لا لتامة وقد استدلل للاول من المشهور بين المتكلمين و بعض الحكماء قبل لاسلام وان كان ان مادة الجسم المطلق هي الاحراء التي لا تنقل القسمة لاجزاء ولادها ويسمى كل جزء من هذه الاحراء بالجواهر الفرد والجزء الذي لا شحري (ولكن) بطلان هذه المقالة - كطلال مقالة النظام حيث ذهب الى ان لجسم مؤلف من اجزاء غير متناهية في عصرنا من اوضح البديهيات لان كل ما يشار اليه بالاشارة الحسية لا بد ان يكون ما يحدى منه جهة الفوق غير ما يحدى منه جهة التحت وكذا في الجهات فلا محيص من ان يكون منقسما وان لم يكن له آلة لتقسيمه مصافا الى ما مرهوا عليه من لزوم تفكك الرحي و هي الذرة (وعليه) فكل جزء يعرض في الجسم كل واحد من الشريكين مالك لنصف ذلك الجزء

وفيه ان هذا الرهان لو تم لاقتضى امكان ذلك لا كون ما في الدارج كث - والارجح في النظر هو الثاني - وذلك لانه مصاد الى انه المناسب للفهم و الوجدان ويلائم مع الطبع - بشهد له وجهان (احدهما) انه لا اشكال في ان الشيء الخارجى الذي يكون ملكا ومالا لوقسم ربما يصل الى حد يسقط عن المالية والملكية لو صنف فعلى هذا لو حلف الميت شيئا له المالة وكان ورثته متعددين لوقسم ذلك بحسب تعددهم لا يكون كل جزء منه ملكا يلزم الساء على عدم كونه ملكا لاحد - وهو كما ترى -

الثاني ان المملوك المشترك ربما يكون من الاعراض و لافعال والاعمال غير القدسة للقسمة لساقتها - كالصلاة ورفع الحجر من الارض و نحو ذلك - ولا معنى للالتزام بالملكية بالمعنى الاول في هذه الموارد - فلما صاع عن الساء على ما احترناهو هذه آية قطعية عليه - و اصف الى ذلك كلمة عدم معقولة المعنى الاول فان كل ما في

الخارج يكون معينا ولا معنى لوجود شيء في الخارج غير معين في الواقع و حيث ان الكسر المشاع بذلك المعنى غير معين فلا يمكن للزعم به (فتحصل) مما ذكرناه ان معنى ملكة المشاعة هو ملكية الشركاء ، كل منهم لجميع المال بالملكية الصعيفة و نظيره في التكويدات رفع جماعة حجارا و حدا حيث ان الرفع يستند الى مجموعهم - فعلى هذا - معنى بيع نصف لدر بعه بتسليمه ب إعطاء لملكية الناقصة و هذه مسامحة في التعبير و شاع ذلك .

الثانية في تعيين محل النزاع والنحت (اقول) لا شكال فيما لو علم بانه از دمن النصف شيئا معينا من بضعه المحتص به او نصف غيره - او المشاع في حصتين - و اما الكلام في موردين (الاول) ما لو علم به قصد شيئا معينا و كان ديث مشتبه و غير معلوم عدد (الثاني) ما لو علم بانه لم يقصد بقره بعك نصف الدار الاممهم هذا للفظ - و طاهر المنى - اختصاص النزاع بالمورد الثاني و صريح السند اختصاصه بالمورد الاول - و ذهب المحقق الثاني الى لتعميم (قول) لا يسمى التوقف في كون الاول مورد النزاع و لم يذكر وجه لعدم النزاع فيه (واما) ما ذكر في وجه عدم جريان النزاع في المورد الثاني - و حاصله - ان لظهورات بما تكون لشخص المردت و لمعروض به لم يقصد المتكلم خصوصية ملكه او ملك غيره و اما قصد مفهوم النصف الذي مقتضاه ليس الا الاشاعة (في رد عليه) ان المراد من به لم يقصد الاممهم هذا اللفظ ليس حلوا لكلام من المراد الجدى من المراد انه اما قصد مفهوم هذا اللفظ و تعقباته الجدية به مكداى به يقتضيه ظهور هذا الكلام ولو بلحاظ المقام مع حلوه من الارادة التفصيلية - و على هذا فيقع الكلام في موردين (الاول) فيما اذا لم يقصد الاممهم هذا اللفظ (الثاني) فيما اذا قصد معينا غير معلوم لنا (وحيث) ان المدرك و كذا المختار في موردين واحد فلا حاجة الى التكلم في كل من موردين مستعلا .

و كيف كان فقد ذكر في وجه ظهور لكلام في النصف المشاع بينه و بين لاجسى ان النصف طاهر في الحصة لمشاعة في مجموع الحصتين (واورد عليه) المصنفه

بان هذا الظهور يعارض مع ظهورين آخرين (أحدهما) ظهور مقام تصرف في ارادة حصته المحصنة (ثانيهما) ظهور انشاء البيع في لبيع لنفسه لان بيع مال الغير يتوقف على مئة العبر او اعتماد كونه له و الساء عليه عدوانا و الكل خلاف المعروف وهو قدح من جهة هذا التعارض توقف في المسألة (قول) انه لو سلم ظهور النصف في المشاع بين الحصصين ولم نلتزم بما افاده المصنف رده في ثناء كلامه من انه ظاهر في نفس المشاع لأففى المشاع بين الحصصين - لا ريب - في انه ظهور اطلاقى ناش عن انتهاء ما يوجب لتعيين ظهور مقام تصرف في ارادة حصته لمحتصة ببيع عن اعتداه والاطهر لحمل على نصه المحصن .

(قوله قدح وعلله لمادكرنا ذكر جماعة كالفاضلين والشهيديين وغيرهم انه لو اصدق الثمرة عيه الخ) اقول ان ساء على ان الثمرة تملك بالنصف المهر و بالدحول تملك نصفه الآخر تكون هذه المسألة نعيها مسألتنا لان محل البحث في المقام لا يكون خصوص البيع فالوجه في حكمهم استحقاق الروح بالطلاق لنصف الباقي هو مادكرناه وما ان قلنا بانها تملك تمام المهر وبالطلاق قل بالدحول يرجع نصفه الى الروح - فهي احسنه عن المقام فان الثمرة حين ما وهبت النصف كانت مالكة لجميع المال والطلاق ليس بشاء لرب نصف كى بحرى فيه هذا الشرع فتدبر (اللهم) الا ان يقال ان مادكره المصنف رده الذى اشار ليه هنا هو عدم انشأى بين ظهور النصف في الاشاعة وحمله على نصه المحصن من باب انه من ملك كذا ملك مصداقه فما ذكروه في صداق الثمرة نظير للمقام من هذه الجهة فان حكم الشارع الاقنن برده نصف المهر في قوة تملك الروح نصفه للروح فيكون من باب انه من ملك كذا ملك مصداقه اذ الثمرة مالكة لمصداق النصف فيكون نظير للمقام

(قوله قدح فلا يخلو عن مفاة لهذا المقام ونظيره في ظهور المفاة لماها ما ذكروه في باب الصلح الخ) وقد اورد عليه بان الاصحاب في مسألة هبة الثمرة نصف صدقها حلوا النصف على النصف الباقي وفي باب الصلح ذكرناه انه اذا اقر من يده لعمال

لأحد المدعين للمال بسبب موجب للشركة كالارث فصالحه المقر له على ذلك
 النصف مشاعا في نصيبهما - فمذكوره النصف ره ن كان حبل النصف على لنصف
 لمحتص لم يكن مادكروه في المسألة الاولى مدياله وان كان حمله على النصف المشاع
 لم يكن مادكروه في لسألة الثانية مدياله (اقول) ن مادكروه النصف ره في المقدم
 امران - احدهما - ظهور النصف في يده في مشاع - ثانيا - ظهور التصرف و
 انشاء البيع في ردة النصف لمحتص وفي يد ردة الرثة نصف صداقها على فرض
 كونها مالكة لجميع المهر لامرأته لظهور النصف في المشاع فحكمهم بالجمع على
 النصف لمحتص في يد ردة الظهور - وفي يد الصلح حيث ان المقر له يوقع الصلح
 ويشأه على النصف فحمله على النصف المشاع ينافي الظهور لئلا اذ الصلح بما
 يكون كالبيع من هذه الجهة كما لا يخفى (و بالجملة) مذكوره ره في المقدم امران
 وما ذكروره في احد الفرعين في حدهما - ومذكوره في الآخر في ثانيا - هذا ما يرجع
 الى شرح لقارة (ثم ن) تنقيح لقول في المسألين وبن وجه عدم لسمي بين مادكروه
 هما وما ذكروره فيهما موكون الى محل آخر .

بيع ما يقبل التملك وما لا يقبله

(قوله فده لوانع ما يقبل التملك وما لا يقبله كالخمر الخ) لاحلاف في
 صحة البيع في مملوك وعن غير واحد دعوى لاحباع عليه - (وبشهادها) مصد الى
 ذلك - والى العمومات التي عرفت في مسألة بيع المملك وعن المملك تقريبا دلالتها على
 لصحة في امثال المقام ون مادكر في وجه عدم شمولها ليد تارة لعدم مقتضى واحرى
 لعدم المانع عرتام فراجع ما حققه (اطلاق) مكانه المصدر (١) لتقدمة - المتضمنة
 انه لا يجوز بيع ما ليس بملك وقد وجب الشراء من الدبيع على ما يملك فيها باطلاقها
 تشمل ما ذكره بعض القرية وقضاة ما عير مملوك لأحد .

(قوله قدده مع انه لو تم ما ذكر لاقتضى صرف مجموع الثمن الخ) و

فيه ان وقوع مجموع الثمن براء الشيء لا واقع له سوى لجعل المعاملى والمعرض انه جعل فيه بازاء المملوك بعض الثمن .

(قوله قدده : اما لبقاء ذلك القسط له معانا الخ) وفيه (اولا) ما تقدم في محله من

عدم تمامه ذلك في بيع مال العر من العالم (وثانئا) انه لو تم فيه لا يتم في المقام فان المجابة هناك لم تكن من ناحية المعاملة بل كانت من ناحية التسلط المجابى عن المعروف في المقام .

(قوله قدده لكن الكلام هنا في طريق معرفة قيمة غير المملوك الخ)

اقول لا اشكل فيما اذا ناع غير المملوك بعوانه كمالو صم الحمر الى الحل فاعهما بصفة واحدة به يعرف قيمة الحمر بالرجوع الى من يراها ملكا ولا - اما الاشكال فيما اذا دعه يعون ما يملك كمالو بة شاة وحرير او صوان بهما شاتن والاطهر انه يقوم قيمة المملوك اى الشاة لان بدل المال بما يكون براء الصورة النوعية والافالاجسام من حيث هى لامالية لها ولا بدل دراته. لمال و المراد بها الصورة النوعية العرفية - هى المقام بدل حرة من الثمن براء الشاة دون تحرير فلا بد من لحاظ ذلك في مقام لتقويم - هه - اذا كان غير لمملوك مالا عرف (واما) ن لم يكن مالا فقد احتار السيد لعقبه بطلان البيع في هذه الصورة من جهة انه لا يمكن تعيين ما براء غير المملوك لانه لا قيمة له ولا يمكن الساء على الصحة بالنسبة الى المملوك في تمام الثمن لانه جعل براء غير المملوك في المعاملة بعضه فيتعين الساء على بطلان (وفيه) انه يتم في صورة الجهل فانه يحسن براء مالا يملك حرة من ثمن ولا يتم في صورة العلم من جهة انه في تلك الصورة لا يجعل براءه شيء من الثمن ويكون ذلك نظير صميعة الأوسح - فلامحالة يصح البيع في تمام الثمن (و بذلك) يظهر تمامية ما افاده الشيخ الكبير من التفصيل بين صورة العلم والجهل .

ولاية الاب والجدي

(قوله قدده يجوز للاب والجدي ان يتصرفا في مال الطفل بالبيع و الشراء ويدل عليه قبل الاحماع الاخبار الج) وفي الجواهر دعوى الاجماع بقسميه عليه - وفي غير واحد من الكتب دعوى ذلك - واستدل له الشيخ الاعظم قدده - بالاحار المستنبضة لمصرحة في موارد كثيرة - و يفتي على ما على بصع الت في باب النكاح (قول) ان النصوص المستنبضة المشار اليها - طوائف لاولي (١) متضمن الاحكام مال بولد - الثانية (٢) ما ورد في تفويم الاب حرة ولده الصغار ثم يصع بها ماشاء - الثالثة (٣) ما ورد في جوار اجار الوصي بدل الطفل اذا كان قد اوصى ابوه بذلك . ولا يصح الاستدلال بشئ منها (ما الاولي) فلانها واردة في تصرف الاب لنفسه استقلالاً لا تصرفه لانه (مع) بها و ردة في الولد مطلق صغيرا كان ام كبيرا بل مورد اكثرها المانع وفي بعضها لتقييد بصورة الحاجة والاضطرار - وفي بعضها المنع عن الاحد اذا كان الولد يعق عليه باحسن العقدة (مع) انها محصنة بالاب غير منحصنة للجدي (واما الثانية) فلانه من الممكن احتصاص ذلك بالحرة من جهة ان لشارع الاقلص قدوسع في اسباب حبة الوفاة بمالم يوسع في سائر المعاملات كما تقدم في بحث الفصولي (مع) ان من ما ورد في الكسر كصحيح ان محبوس الو رد في تفويم جارية الست لتي قد اهدا لها بوها حين روحها (مع) انها من حمة ادلة جوار تصرفاته الراجعة اليه وسلسله سبل تلك لادله (و ما الثالثة) فعدم دلالتها على الولاية في حال الحياة واصح (واما الفحوى) (٤) فقد تقدم في بحث الفصولي لمناقشة في فحوى يعود لنكاح بالاصفة لى سائر المعاملات فراجع . ولكن مع ذلك اصل الحكم مما لا يسعى التوقف به - لساء العقلاء عليه و عدم

١- لومائن - باب ٧٨ و ٧٩ من بواب ما يكتبه

٢- لومائن - باب ٩٢ من بواب حكام الوفاة

٣- لومائن - باب ٥ - من ابواب عقد النكاح واولياء العقد

ردع الشارع عنه - واحصاء الامة عليه - و حيلة كثيرة من لصوص لدال بعضها -
كنصوص (١) لانجار بماله الوارد في باب الر كاذو المؤيد غيره كالنصوص المتقدمة.
بقي الكلام في الحملة المذكورة في جملة من الاحار (٢) - بت ومالك لا يك -
لاشكال في عدم كون اللام للمالك لعدم ملكه ربه لولد لاجد - وماله المخصوص
كونه ملكا لا يعقل كونه ملكا له لايه وكذا لا يسي لتوقف في عدم كونها للاختصاص
بموان كونه وماله تحت ولائه - لانها وردت في الكبير ايضا ولا كلام في عدم ولايته
على ولده الكبير - بل الامر بدور من مربي (الاول) لتكون اللام للاختصاص بحو
لسلطنة على الانتداع به وماله فسيلها ح من لصوص المقدمة اداة على ذلك
(لثاني) ان تكون لافادة كون الولد موهوبا كريبا للاب و انتساده اليه كونه
وبده - ويؤيد الثاني المكنية (٣) الواردة عن الرب (ع) حيث قال وعلة تحليل مال لولد
لوالده بغير ربه وليس ذلك للولد لان الولد موهوب لمولده في قوله عروحن الح وعليه -
فهى حكمة التشريع - و بادرة حري بها على التحس في مقام الثبوت لا الاثبات -
وتدل على ان مشا جعل تلك الآثار ذلك ولا تكون هى متكمله بحكم حملى فلا يتمسك
باصلاحها فتدير - اما الكلام بفع في جهات .

في اعتبار العدالة

الاولى فى به هل يعتبر فى ولاته لاسو الحد العدالة - كما عاى الوسية والايضاح -
م لا تعتبر كما هو المشهور بين الاصحاب وجهه - فاستدل لعدم الاعتبار بوجوه (الاول)
الاص - تمسكه بشيخ فده فى مقاب الاطلاق وعلة فليس المراد به القعدة المستفادة منه -
بل المراد به الاصل العملى ولذا اورد عليه جمع من تحريره مهم المحقق النابى ره بان
الاص بالعكس لان مورد تصرف شخص فى مال غيره يتوقف على دليل ومع عدمه
الاص يقتضى عدم بقوده (اقول) الظاهر ان مراده بالاص هو مستصحب عدم الردع بعد ثبوت
عدم اعتبارها عند لفعلاء وعدم ثبوت ردع من الشارع الاقدس وعليه فلا يرد عليه (الثاني)

١ - الولد ث - باب ٢ من ابواب من يجب عليه الر كاذ

٢ - ٣ . ابواب ث باب ٧٨ من ابواب ما يكتب به حديث - ٩

الاطلاقات - تمتد بها المصنف رة وتبعه غيره - ولاناس به ن كال هناك طلاق و
قد تقدم الكلام فيه (الثالث) الاحماع المحكى عن المذكرة على ولاية الفاسق على
التزويج وهو كما ترى .

وقد استدلل لأعصار العدة بوجوهي (لاول) انه ولاية على من لا يدفع عن نفسه
ولا يعرب عن حاله ويستحيل من حكمة الصانع جعل لفاسق اميل اقرارته واحارته
عن غيره (وفيه اولا) ان السامي لمحكمة حمل من لا يدعي بالحجة ولها - فاد حرص
تحديد الولاية بالنصرفات لئلا يفسدها فيها لاسيما اذا كان ماموم من هذه الجهة خصوصا
بملاحظة شفقة الابوه ورافته لم يكن فقهه من جعله ولها (وثانيا) مذكرة بمصنف
ره بقوله بان الحكم مني طهر عنده اختلاف حال الطعن اي رؤية آثار صق المعدش
عليه واختلاف حاله في ثروته) معه من النصرف في ماله الخ (الثاني) نص القرآن - و
قد استظهر بمصنف ره ان المراد به - آفة الركوب (١) لى لظالم وستظهر بعض مشايخه
ان المراد به آفة التبا (٢)

تقريب الاستدلال - فالاولى - احد وجهين (احدهما) ان جعله تعالى الفاسق امينا
ووليا ركوب منه الى الظالم مع به نهى عنه (ثانيهما) ان المعاماة مع الاب اعوان انه
ولى لظلم ركوب اله وهو مهي عنه - وفي كليهما نظر (ام الاول) فمصاد الى انه
استدلال بمحوى الآية لانصه من جهة ان نهاى عن شيء كيف يعده - به غير تم - د
مجرد جعله امينا ووليا كمحمل شخص وكيلا ليس ركوب اليه - مع ان لمللا غير معلوم
ولعله لركون العبد مفسده ليست في ركوب المولى (واما الثاني) فلا المعاماة مع
الاب يعون لله تعالى جعله امين ولنا ليست ركوب من العبد له فانها كالمعاملة
معه بما نهى مالك او وكل - هذا كله مضاف الى ان الظالم احص من الفاسق - اصف الى ذلك
ما قبل من ورودها في سلاطين لحوز وان المراد بالركوب الدعاء لهم بالعد .

وأما الآية الثانية فيرد على الاستدلال بها أن قول أحبار الفاسق وإقراره حانما يكون من جهة كونه وليا حيث أنهم ملك شيئا ملك الإقرار به ولا يفي مع عدم قبوله منه عن غيره من حيث هو الآية متضمنة للثاني (مع) أن عدم قول أحبار و إقراره لا يفي ثبوت الولاية (مضاف) إلى أن قول أحبار وإقراره بعد ثبوت الولاية بماله بل من أنه وماله لأبيه عن قول أحبار عن غيره بل هو في حكم قول إقراره على نفسه فلا يظهر عدم اعتبار العدالة .

اعتبار المصلحة في التصرف

(قوله قدّه وهل يشترط في تصرفه المصلحة أو يكفي عدم المصلحة
أم لا يعتبر شيء أو هو وجه الحج) هذه هي الجهة الثانية من البحث - والكلام فيها في موردين (الأول في عدم لعدم (الثاني) في اعتبار المصلحة .
أما لمورد الأول فمن غير واحد دعوى الإجماع على غير ذلك - واستدل لعدم الاعتبار (باطلاق) السوى وغيره من المصوص - و ورد عليه المصنف أنه لا بد من تقييده - بما قد من أحبار جواز تصرف الأب في مال الأس بصورة الحاجة كخبر بحسن (١) بن أبي عمير - و قد لا يكون فيه صرف كصحیح (٢) ابن مسلم أو كونه مضافاً له من مضافات ابنه لأجنب الفساد كصحیح (٣) للمالكي ودلالة (٤) ولا تقر بأمال البيت لأبنتي هي حسن - بنقرسب أنها تشمل الحدود في الأب بعدم الفصل وبالإجماع - أقول (١) الأحبار) فهي تدل على جواز أحد الأب لنفسه مع الحاجة وهذا غير مربوط بتصرفه فيه معون الولاية الذي هو محل الكلام في المقام (وأما الآية) الشريعة هي شمولها للجد تأمل لأن من له الحد لا يصدق عليه لينيم فنام مع أن عدم الفصل غير ثابت (و أما الإجماع) فليس تعدد ما يكشف عن رأي المصنف .

وبما ذكره يظهر مدى كتمان المحقق ثنائى ردائه بعد الأيراد على المصنف
 به قال انه يستعد من الاحار ولانه على الاس وان ولانته غير ولاية الولاية اد الحكمة
 في جعلها الشفقة والمحنة وعليه فكما يحوز تصرفه مع الضرر في ماله يحوز تصرفه في
 مال المولى عليه - ثم دل الاب بعدد اجماع على خلافه او سميت بالآله الشريفة .

فالحق في الجواب عن هذا الوجه مع الاطلاق كما تقدم ومحصله ان جملة
 من ومالك لايتك - ليست في مقام جعل لحكم والولاية وان في مقام بين حكمية
 التشريع - وما رتب عليه - فحوار لا تنفع بماله - احسن عن المقام ومفيد صورته الحاجة
 وبغير صرف وبما دل به في عليه - احسن بفقته - وحوار الاقتراس - مصافا الى كونه
 غير مربوط بالمقام لا معسدة فيه - وحوار بيعه من نفسه - مفيد بصفة عدالة - وحوار
 بكاح الاب والجد للثبوت مثلا - قد عرفت ما فيه - مصافا - لى به قيد في بعض
 المصوص بعدم كونه مصادرا - فلاطلاق للتصوص من هذه الجهة وتمرر مع اصالة عدم
 الولاية - وهي تقتضى اعتبار عدم المعسدة

و ما المورد الثاني المشهور من الاصحاب اعتبار وجود المصلحة - و حار المصنف
 و قال بغير واحد من الاساسين الذين عاصرهم عدم اعتباره ونعمهم جميع من المحققين - وقد
 استدلى على اعتباره بوجوه - حدها الآله الشريفة ولا تعبر بامال بنتم الابائى هي احسن -
 يدعى بالاحسن ما فيه المصلحة وهي تشمل الحدودية في الاب بعدم القدر بالفضل - وفيه
 (ولا) ان صدق النيم على الطفل الذي لا له له ولد غير مسلم (وثبت) ان المراد
 باحسن احسن دون الفضل كما سأتى والفعل الذي لا معسدة فيه حسن ، وثالثا ان الآية
 منصرفة الى الاحاب ولا تشمل لحد (وراثة) ان عدم الفضل غير محذور (ثابها) الاصل
 - فانه بعد ما بين في ادلة الولاية ماله اطلاق لا بد من الاعتصام به على المنبسط وهو
 لولاية على التصرف الذي فيه المصلحة - ورجوخ في غير ذلك الى اصالة عدم ثبوت
 الولاية او عدم نفوذ لتصرف الاب (افون) هذا الوجه حسن ان لم يكن ساعا للعقلا على ثبوت الولاية
 على التصرف الذي لا معسدة فيه والظاهر وجوده وحسن انه لم يردع عنه لشارع -

اولم ثبت الردع ومقتضى الاستصحاب عدمه فبسي على عدم اعتباره والأمور للاصل
 ح (ثالثها) الإجماع (و هو) انه ليس إجماعاً تعدينا فلا يعتمد عليه وقد استدل
 المصنف به لعدم الاعتبار بالمطلقات، وقد عرفت ما فيها - ويوارد - (١) في تكاح
 الحد الظاهر في سلطته على ذلك مع عدم المصلحة وجه ظهوره في العليل بن الست واباها
 للحد - وقد قدم ما فيه ايضاً - فالصحيح ما ذكرناه ،

(قوله قد نهى فلو سلم دلالتها فهي مخصصة بما دل على ولاية الحد وسلطته الح)
 نظره قد نهى ان لمسه من الالة الشريعة على فرض دلالتها - وبس نكاح لادلة و ان
 كما هي العنوم من وجه لا ان تلك الاحبار اظهر بل كنص في لولاية مع عدم
 المفصلة فتدبر -

مشاركة الحد للاب

(قوله قد نهى لا خلاف ظاهر اكما ادعى في ان الحد وان عا لبشاركة الاب الح)
 هذه هي الجهة ثالثة من البحث في هذه المسألة وقد استدل على ولاية الحد الأعلى
 بوجهين (الاول) في المنى وهو مدلل (٢) على ان الشخص وماله يندى منه مال
 انه لايه (و هو) متقدم من عدم دلالة هذه الحملة على الولاية (الثاني) ما افاده المحقق
 لثانيه وهو ان رويته النكاح شامة للمجد لعلى (اقول) ان روايات النكاح
 كدها محتصة بالاب الاماورد في مراحمه الاب للحد واكثر تلك المصوص صريحة
 وطاره في الحد لادبي - نعم - نعمه (٣) دعوى الاب و لحد وهو ايضاً يمكن
 دعوى انصرافه اليه لادبي و عدمه الاطلاق للأعلى بملاحظة لاحبار الاولى
 و حيث ان سوء العقل غير محرر على ولايته فولاية عبر الحد الادبي لا تحلو عن تمل

١ - لومائل - بار ١١ - من يرب عقد نكاح و اوساء عقد حديث ٨

٢ - لومائل - باب ٧٨ من ابواب ما يكتسب به

٣ - لومائل - باب ١١ - من ابواب عقد نكاح و اولياء عقد

(قوله قدّه ولو فقد الأب ونفى الجد الحج) لكلامه في مورد (الاول) ان ولاية الجد هل يكون مشروطة بحياة الأب أم لا - المسحوب في المشهور بين القدماء هو الاول - والى المشهور بين المتأخرين هو الثاني . واستدل للاول بحج (١) الفصل من عند لملك عن الصادق عليه السلام ان الجد اذا روح سنة به وكان ابوها حياً و كان الجد مرصياً حراً - حيث ان مفهومه عدم الحوار مع عدم حياة أمها (وفيه) انه من قبيل مفهوم الوصف ولا يقول به و لعل فائدة ذكر توصف الرد على العمدة القائلين بامسراط ولاية الجد بموت الأب وما في الحوار من كونها من مفهوم الشرط صعب - اد لشرطه فيه مسوق لبيان تحقق لموضوع كما لا يخفى

الثاني انه مع هذا الأب هل الولاية محصورة بالجد لادى - ام تكون ثابتة لآبيه ايضاً - قولان - استدل للاول في المنى - بآية (٢) ولو لارحام بعضهم اولى ببعض يتقرب منها تدل على ان القريب اولى بقربه من البعد فثبت ولاية لجد و حرج منها الجد مع الأب ونفى الثاني (وقد اولا) ان هذه الآية محصورة باب الارث (وثانياً) انها تدل على اولوية بعض الارحام من بعض ولا تدل على تعين بعض الاولوي ولعله البعض البعيد بل احتمال كونه اولى ارحح من جهة التعليقات في التصوص (واستدل) للثاني - باطلاق الأدلة - وبالاصحاح (و برد) على الاول ما تقدم من عدم الدليل على ولاية الجد الأعلى - وعلى الثاني - ما تكرره من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام الكلية

ولاية النبي (ص) والامام (ع)

(قوله قدّه من حملة اولياء التصرف في مال من لا يستقل بالتصرف في ماله الحاكم الحج) هذه المسألة اما سيقت لسان مقدم ولاية لقيه الجامع لشرائط و اما يذكر قله مقدم ولاية لسي النبي والامام من جهة ان بعضهم ذهب الى ان مقتضى عموم ادله بآية الفقيه ثبوت لولاية له بمقدار الثابت لمعصوم عنه السلام فلا بد ولا من

١- الرواسق - باب ١ - من ابواب عقد النكاح واولياء للمعجدين ٤

٢ - الاحوال آية ٧٥

ثبوت الولاية التكوينية للمعصومين (ع)

قوله عنده حر جاعل هذا الاصل في حصوع النبي والائمة صلوات الله

عليهم اجمعين (الح) اقول للولاية ١- الولاية التكوينية ٢- وجوب اطاعة
مولي قول الولي في الاحكام الشرعية ٣- الحكومة و الرئاسة الديوية بادرارة شئون
الامة ٤- الولاية الشرعية لولاية التصرف في الاموال والانس ٥- وجوب الامطاعة
في الاوامر لشخصه العرفية والظاهر ثبوت بولايته مجمع معيها لنسب والائمة صلوات
الله عليهم اجمعين فتفتح القول بالبحث في مررد .

الاول - في الولاية التكوينية ولاء التصرف التكويني - والمراد بها كونهم
امر العالم بدينهم ولهم السلطة لانه على جميع الامور بالتصرف فيها كيف ماشاؤوا
اعداد وانحداد - وكون علم الطبيعة مفاداهم لاسحق الاستقلال - بل في طول قدرة
الله تعالى وسلطته وحجابه بمعنى ان الله تعالى اقدرهم وملكهم - كما اقدر على
الافعال الاحيوية وكل رمان سلب عنهم القدرة بل لم يعصها عليهم اعدمت قدرتهم
وسلطتهم - ومن هذا الباب معجرات الاسباء والاولياء - وقد دلكتنا بكريم على
ثبوت ذلك لاشخاص - ول الله تعالى (١) وقال تعالى عده علم من الكتاب ان آتيت
بقيل ابير تدليك طرفك - وقال عز من قائل (٢) فسحرون له الريح تجري من دونهم
حيث صاب والشياطين كل بناء وغواص و آخرين مقرين في الاصفاء - وقال سبحانه (٣)
اي اخلق لكم من طين كهينة لظرف فاصح فيه فكون طيرا دون الله و ابرياء الاكمه
والارض و احبب الموتى ناد الله وانتمكم بما تاكلون وما تدحرون في بيوتكم - الى غير
ذلك من لايت لتعصمة لثبوت ولاء التصرف لاشخاص - و اد ثنت ذلك لهؤلاء

فثبوت الرسول لأعظم وحقيقته الذي علمه لكتاب نص (١) القرآن لاحتياج إلى بين - وعينه - الروايات المتواترة المتصمة للمعجرات و لكرامات الصادرة عن المعصومين عليهم السلام كالنصروف الولائي في النقش و صيرورته اسد اميرت ومشاكل - اما يلزم بها واعتقد من غير لزم بالتأويل - كيف يرى ائهم عليهم السلام بعد موتهم يصدر عنهم كرامات من وراء لمريض الذي عجز الاطباء عن امرائه وحسن معصلات الامور ومشاكل وليس ذلك الا لك ذكره .

ويمكن ان تكون لاية الكريمة (٢) التي اولى بالمؤمنين من انفسهم - باطرة الى ثبوت هذا المعنى من الولاية بصا للشي (ص) (و بالجملة) ثبوت الولاية بهذا المعنى للشي والائمة المعصومين الذين ثبت لهم جميع ما ثبت للشي (ص) للروايات الكثيرة المتواترة - مما لا ينبغي التوقف فيه - وامتنع استلزام ذلك لشرك - فهي تدفع ما بالادعى ثبوت ذلك لهم بالاستقلال بل ان الله تبارك وتعالى ملكهم واقدروهم كما ملكوا قدرها على الافعال الاختيارية - وبه يظهر انه لا بد فيه - فوه تعالى (٣) قل لا املك لنفسي بعد ولا صر - فان المراد عدم الملكية بالاستقلال - و تفصيل الكلام في المقام محل آخر .

الناسي في وجوب ادعتهم وقول قولهم في الاحكام الشرعية والوطائف المجعولة لالهة - و ان قولهم وكذا فعلهم حجة لاشبهه في ثبوت الولاية بهذا المعنى لهم - قال الله تعالى (٤) ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا - وقال سبحانه (٥) لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله و اليوم لآخر وذكر الله كثيرا - وقال عز وجل (٦) قل ان كنتم تحبون الله فانهو بي يحبكم الله ويعز لكم ديوكم - الى

١ - الرعد آية ٣٣

٢ - سورة الاحزاب آية ٤

٣ - الاعراف آية ١٨٧ - ٤ - سورة الحشر آية ٧

٥ - سورة الاحزاب آية ٢١ ٦ - سورة آل عمران آية ٣١

غير ذلك من الآيات الدالة على ان قول رسول الله (ص) وكذا عمله حجة - وقد دل الحديث الشريف الذي هو موافق لس العريقين ولا شك في صدوره عنه (ص) اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي وابهما لن يضر فحتى يرد على الحوص ولا تقدموهما فيهلكوا ولا تقصروا عنهما فيهلكوا ولا تعلموهم فيهم اعدم منكم - على ثبوت هذا المقام للائمة المعصومين عليهم السلام اصعب الى ذلك ما دل على ثبوت ما للشي (ص) من المنصب للائمة الهداة .

ثبوت منصب الحكومة والرئاسة للحجة (ع)

الثالث في ثبوت منصب الحكومة والرئاسة الذي يوجب ادارة شئون الامة للشي (ص) ولائمة صلوات الله عليهم - لاسيما الشئوا الكلام في ثبوت هذا لمنصب لهم وانه موصى اليهم من قبل الله تعالى فهو منصب الهى لاس قل لاس - ولشاهد ثبوت له مور .
احدها الآيات الكريمة قال الله تعالى (١) اعدوا لىكم لله ورسوله والدين آموا الذين يقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة وهم راكعون والاية الكريمة تدل على ثبوت منصب الرعاية والرئاسة بعد رسول الله (ص) لطائفة خاصة من المؤمنين فاذا نصب الي ذلك ما تنق عليه المعسرون من رسول لانه في شان امر المؤمنين على اسلام - وما دل على ثبوت منصب كل امام لامام بعده كحجر المعلى الاثني عشر ثبوت هذا لمنصب للائمة الهداة .

وقال سبحانه (٢) اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم - فان لاية الشريعة تدل على لزوم العمل بكل حكم وامر صادر من الله تعالى ورسوله وولى الامر ومقتضى اطلاق ذلك حتي في ما يرجع الى شئون الامة وادارة المملكة الاسلامية وليس معنى الحكومة من قبل الله تعالى الا ذلك بل في بعض النصوص صرح الامام (ع)

ان لاطاعة المأمور بها في الآية ريد بها الاطاعة في الاوامر الصادرة عن المعصومين عليهم السلام فيما يرجع الى اداره شؤون الامة - لاحظ حر (١) عيسى بن السري قلت لا يعبد الله (ع) حدثني عما سبب عليه دعائم الاسلام اذ انا احلت بها ركني عمي ولم يصري جهل ما جهت بعده فقال (ع) شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله (ص) والاقر ربك جاء به من عند الله وحق في الاموال من الزكاة والولاية التي امر الله بها ولاية آل محمد الى ان قال قال الله عز وجل اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فكان علي ثم صار من بعده حسن ثم من بعده حسين ثم من بعده علي بن الحسن ثم من بعده محمد بن علي ثم هكذا يكون الامر ان لارض لا تصلح الا امام هو صحيح (٢) يريد المجلي عن ابي حمزة (ع) في قول الله عز وجل فقد آتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً جعل منهم لرسول والاسياء والائمة فكيف نفرون في آل ابراهيم ويكفرون في آل محمد (ص) قال قلت آتيناك عظيمك عظيمك قال اسلك العظيم ان جعل فيهم ائمة من اطاعهم اطاع الله ومن عصاهم عصى الله فهو الملك العظيم - الملك بالصم هو لمملكة جعل الائمة من جهة الامر ناصعتهم وجعلها قريين اطاعة الله تعالى صاحب الملك العظيم عبارة اخرى عن الحكومة لمطلقة كما هو واضح (واما) اولوا الامر فقد اتفقت المصووص منها ما تقدم ان المراد بهم الائمة الاثنى عشر

ثانيها روايت منها الدالة على ان الائمة عليهم السلام اولاه امر الله واولوا الامر لاحظ حر (٣) عند الرحمان سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول محسن ولاه امر الله وحر (٤) الحسين بن ابي العلاء الاثنى وعشرهما - وانظروا من هذا المعنى عرفنا ان يجب الرجوع اليه

١- اصول لکبی ح ٢- ص ٢١ حديث ٩ باس دعائم الامام

٢- اصول الکافی ج ١ ص ٢٠٦ حديث ٥

٣- اصول لکافی ح ١ ص ١٩٢

٤- اصول الکافی ج ١ ص ١٨٧

في الأمور العامة - ومنها ما عن (١) سيد الشهداء صلوات الله عليه فلم يرد في الامام
الا الحاكم بالكتاب القائم بالقسط الدائن لدين الحق الخامس عشر على ذات الله
ومنها - خبر (٢) المعلى بن حبيب عن الامام الصادق (ع) في قول الله عز وجل ان الله
يأمركم بالحق - عدل لامام ان يدفع ماعده الى الامام الذي بعده وامرت لائمه ان يحكموا
بالعدل و مرادى ان يتعولم - وخبر (٣) سليمان بن خالد عن (ع) تقوا للحكومة فان
الحكومة اسمها للامام لعدم بالنقص لعدول في المسلم كسى او وصى سوى وقريب
منها غيرهما - ومنها - النصوص المتقدمة في دبل لاية ثانيا - ومنها - بعض الاحاد
لواردي صفات الائمة كخبر (٤) عبد العزيز بن مسلم عن الامام الرضا (ع) في حديث
طويل ان الائمة ردم لدن و نظام المسلمين و صلاح دنيا و اخر المؤمنين - ان
الائمة اس الاسلام الدنى و فرعه السامى بالامم تمام فصلاة و الركاة و الصيام و الحج
و الجهاد و توفير المية و الصدقات و مصاء الحدود و الاحكام و منع الثور و لاطراف
و نحوه غيره - و ظهور ذلك في ان الحكومة للامام (ع) و صح بل هو كالصريح في ذلك -
و نظير ذلك ما عن العلل بسنده عن الفصل بن شاذان عن الرضا (ع) في علل حاجة الناس
الى الامام حيث قال بعد ذكر حملة من العلل ومنها بالاجد فرقة من الفرق و لاملة من
العلل بقوا و عاشوا الانبياء و رئيس لما لاندلهم في مرادى و الدنيا قسم بحر في حكمة
لحكيم ان يترك لخلق بما يعلم به لاند لهم منه و لا قوام لهم الا به الى غير ذلك من
النصوص المتواترة الدالة على ذلك بالنسبة مختلفة.

ثالثا الارتكازات بناء لعقلاء حيث جرى شأنهم في كل امر راجع الى المعاد
و المعاش على رجوع الجاهل الى لعالم من جهة كونه هل الحره و الاصلاح و لم يردع

١- ارشاد مفيد طبع النصف ص ٢٠٤

٢- الوسائل - ص ١٧١ - من باب صفات القاصي حديث ٤

٣- الوسائل - ص ١٧٢ - من باب صفات القاصي حديث ٣

٤- اصول الكافي ج ١ ص ٢

لشارع الاقدس عن ذلك وحدث ان الامام (ع) اعلم الناس وافضلهم وانصر بالامور سواء أكان الامر مربوطا بالمعاش او المعاد فيعين حله المرحع والحاكم ومتبعه حتى في الامور الراحعة الى اذنه شئون الامة .

واعلم ان حكم العقل اوله بعد فقه من الفقه ولائمة من المسلمين وعاشوا لانيق وزئيس لما لا بد لهم منه في امر الدين والدينا ومن الممتنع في حكمه الحكم ان يترك الخلق مما اعظم انه لا بد لهم منه ولاقوام لهم به - وعليه - فاما ان يعين الانصر بالامور السياسية ونظم الملاد او غيره - والثاني باطل قطعا لاستلزامه ترجيح المرحوح وهو قبيح ومن الحكم محال - فتبين الاول - وبهذا الدين يظهر قطعا ان الله تعالى عين الامام (ع) لذلك -

حامسها ان حملة الاحكام الشرعية احكام حرائق وقصائ - وسياسة واجتماعية كالفصاح - والحدود - والقضاء - وقبول الحريفة والجهاد ... ولا يمكن احراء تلك الاحكام لا بد لحاكم على الامة - وقد صرح في جملة من (١) الاحار ان الامام لم يسمي ولذلك يرى ان لبي (ص) حين مساعدته الظروف اسس حكومة اسلامية عادلة و كك الامام على اس ابي طالب (ع) اسس الحكومة فوارس مع من حاله في ذلك .

ولاية التصرف في الاموال والانفس

الرايع - في ولايتهم صلوات الله عليهم بالولاية التشريعية بمعنى هو ذلك تصرف مهم في اموال الناس وانفسهم وبغيره اخرى في الولاية الظاهرية انى هي من المعجولات لشرعية لم يرتب عليها حوار التصرف - فقد استدل لشوئها لهم بوجوه - منها لاية الشريعة (٢) السى اولى بالمؤمنين من انفسهم وما كان مصادف مصادفها - و اورد على الاستدلال بها (تارة) بانها محتصة بصورة التراحم - للتصريف - ولان الولاية لا تنقل

١ - استدل بكاتب من ابواب صلاة الجمعة وآد بها

٢ - سورة الاحزاب آية ٥٠

الشدة و لصعب فلا بد أن يكون المصالح محاربا والمراد ثبوت الولاية عند التراحم للشيء (ص) وانما ثبوتها عن غيره (واخرى) ماله انما تكون الولاية في مقام بيان عدم اختصاص رياسته (ص) بالرأسه لزواجية بل تعم الرياسة الدسوبة والحكومة فلا تدل اولوياته بكل شخص من نفسه - ولكن - (بردا الاول) ان التصرف ممنوع - والولاية قابلة لشدة والصعب كما هو ظاهره (ويرد الثاني) مصفا الى كونه خلاف ظاهر - به ينافيه السوي (١) ان اولي بكل مؤمن من نفسه .

فالحق - ان حال انما يدل على ثبوت ولاية وسلطته على الناس اقوى واشد من ولاية الشخص على نفسه ومن الضروري ان ولاية الشخص على نفسه انما هي في التصرف لشيء من الطرق والاسباب الشرعية كبيع ماله وتوزيع الميراث وتطبيق روجته . وما التصرف بلا سبب او بسبب غير شرعي فليس له الولاية عليه حتى تثبت تلك سببا واشد لنسب (ص) مثلا ليس له ان يعطي الامتناع بروحنة لغيره فلا يكون ذلك ثابتا له (ص) وكذا الاحكام لمحصنة كالارث (و بالجملة) الآية الشريفة ليست في مقام التشريع للاحكام بل هي في مقام بيان تشريع الولاية وتدل على انها ثابتة له فيما للشخص على نفسه من الولاية لا في غيره من ذلك (وبؤد) ماد كرماء من عدم ثبوت الولاية لهم اريد مما للشخص على نفسه بل يشهد له (٢) في دين حديث طويل مروي عن كتاب برهة الكرم وستان الغواء تاليف محمد بن الحسين بن الحسن لوري - فقال له (٣) (يالكافم - ج) فدفعي مسألة تحريبي بها ولا تصحجر فقال له سل فقال حرروني انكم تقولون ان جميع المسلمين عبيدا وحواريانا وانكم تقولون من يكون لنا عليه حق ولا يوصله اليها فليس بمسلم فقال له موسى (ع) كتب الدين زعموا انما يقول ذلك واذا كان الامر كذلك فكيف يصح البيع والشراء عليهم ونحن بشرى عبيد وحواري وبعثهم ونقعد معهم وماكل معهم وبشرى المملوك ونقول له يا بني وللخارجية يستي ونقعدهم

ياكلون مع تقرب الى الله سبحانه فلو انهم عبدنا وجوارنا ما صح البيع والشراء وقد قل لسي (ص) لما حصرته الوفاة الله في الصلاة وما ملك ايماكم يعنى صلوا و اكرموا ما لي بكم وجواركم ونحن بعنهم وهذا الذي سمعته عبط من فائمه ودعوى باطلة ولكن نحن يدعى انولاء جميع الخلايق لايصى وللاء الدس وهؤلاء الجهال يظنونه وللاء الميت حملوا دعواهم عنى ذلك ونحن يدعى ذلك نقول السى (ص) يوم غد يرحم من كنت مولاه الح- فاده- يدل على ما ذكره.

قد بعض لاكار بعد ستظهار ذلك من الادلة- لكن الظاهر ان سيره السى (ص) والائمة صلوات الله عليهم لم يكن كذلك كوا يعاملون مع الناس معاملة بعض الناس مع بعض وهو الظاهر من ملاحظة لنو ربح و الاحار فلاحظ كلام امير المؤمنين فى نهج البلاغة فى جواب احيد عقيل ومر جمه الى الامير صلوات الله عليه انتهى.

ومنها المصوص الدلة على ان لدينا وما فيها بهم عليهم السلام ولهم التصرف فيها كيف مشئوا لاحظ مكتة (١) اس الريان الى لعسكرى (ع) قل كنت ليه روى لنا ان ليس لرسول الله (ص) من الدب الا ان يحسن فجاء لجو بان لدينا وما عليها لرسول الله (ص) ومرسل (٢) حمد بن محمد بن عبد الله الدنيا وما فيها لله تبارك وتعالى ولرسوله وللمن عب على شىء منها فليتنق الله لحديث- وحر (٣) اى يصير عن الصدوق (ع) قلت له اى على لامام ركاة فقد احببنا امام محمد ام غلب الدب والاحرة للامام (ع) يصعها حيث يشاء ويدفعها الى من يشاء ويحرقها غيرها - فان لظاهر من هذه الاحار ثبوت لسلطنة الثابتة لله تعالى على الناس وموالمهم من غير جعل حائل لرسول (ص) والامام (ع) بالمعص - غير المماهى مع ملكه لاس - وهذا عاره اخرى عن لاولوية بالتصرف فيها منهم

ومنها - الاجماع و لظاهر ثبوت له لكن مستند المحمدين معصوم - ومنها غير ذلك وظهور عدم دلالة ما ذكره اعصا عن التعرض له واما ذكرناه كفاية .

وجوب اطاعة المعصوم (ع)

الحامس في وجوب الاطاعة - يمكن ان يستدل للوجوب بطاعتهم في او مرهم الشخصية العرفية الراحمة مصلحتهم لهم بوجهين - احدهما - الايات والنصوص المتواترة الدالة على فتراض طاعتهم وان معصيتهم كمعصية الله تعالى - كنوله سبحانه (١) اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم - وقوله (٢) تعالى فليحذر الذين يخافون عن امره ان تصيبهم فتنة ويصيبهم عذاب اليم - وقوله (٣) عروجل من يطع الرسول فقد اطاع الله و من تولي فما ارسلك عليهم حفظا - وصحيح (٤) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام دروه الامر وسامه ومفتاحه و باب الاشياء ورضا الرحمن تبارك و تعالى الطاعة للامام بعد معرفته (ع) - وحسب (٥) الحسين بن ابي العلاء قال ذكرت لابي عبد الله عليه السلام قولناهي لاوصياء ان طاعتهم معترضة فقال نعم هم الذين قل الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وهم الذين قل الله عروجل اما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا - انى غير ذلك من لاحذر المنوثة - واحتصاص هذه باجماعها بالاوامر الشرعية خلاف طوهرها من جهة ان الاطاعة فيب اطاعة بالذات لأمره تعالى و اطاعه بالعرض للوسائط و الاطاعة التي تكون بالذات طاعة لهم هي اطاعتهم في لاوامر الشخصية ومعصوم ان ظهر الايات و الروايات ارادة الثانية .

الوجه الثاني - انهم صدقات الله عليهم محاري انيوصات و وليه المعص

١ - الساعية ٥٩

٢ - النور آية ٦٣

٣ - نساء آية ٨٣

٤ - اصول الكافي ج ١ - ص ١٨٥ باب فرض طاعة الائمه حديث ١ - ٧

باحتملهم من المال و لولد و الاعضاء وغيرها فهم المسمون بالواسطة و قد استقل
 لعقل بوجود شكر الممنوع و معلوم ان تصرف النعمة في سبل اطاعة الممنوع شكر و
 تركه كفر و محسن الاول عقلا و ينفع الثاني كلك و بالملازمة يستكشف الوجوب.
 (قوله قد يكتفى في ذلك منها بمقبوله الخ) الاستدلال بهذه النصوص في
 هذين المقامين يتوقف على دلالتها على ثبوت الامر بلغته وبيان الكلام في ذلك
 في المسألة الآتية فانتظر .

في اشتراط تصرف الغير بآدابهم

(قوله قد بان الابوة اذا اقتضت وجوب اطاعة الاب الخ) فترى الاولوية
 ان الاب من جهة كونه مقدمة عداويه لتكويين لاس واجب الاطاعة عليه - فليس
 (من) الذي هو وسطه الكوئين و محرم القبح اولى بذلك (ولكن) يمكن ان يقال انه
 لم يشك كون ساط وجوب الاطاعة و عنه ذلك و عليه فلا وجه لدعوى الاولوية و لعله
 الى هذا اشار بقوله فنام

(قوله قد بان) اما بالمعنى الثاني اعني اشتراط تصرف الغير بآدابهم الخ)
 اقول لا كلام في المورد خاصة التي دل دليل بالخصوص على ثبوت الولاية لهم
 بهذا المعنى كالحدود و المعربات و الحكومات و الجهاد وغيرها (كما) لا كلام في
 ثبوتها لهم في الامور التي ثبت ان وطاعة الرئيس لادن من النصوص على ان لهم
 لرئاسة كبحر لفصل و غيره و بهم ولاية الامر و اولى الامر (كذا) لا يسمى التوقف في
 عدم ثبوتها بهم بالاضافة الى لوطائف الشخصية لكل فرد من افراد الرعية من العادات
 و المعاملات (اما) الكلام فيما اذا جهل الامر ولم يحرر ان تصرف من ي لا قسم -
 فان احتمل كونه من وطاعة الادام خاصة فتارة لا يحرر كون لفعل مطلوب للشارع على
 كل تقدير - و اخرى يحرر ذلك فعلى الاول تجري اصابة البرائة عنه بالاضافة الى
 الرعية - و عني بشي حيث ان بوجه الكشف الى لمكتفين نحو الواجب الكفائي

بالتفصيل الذى سمر عليك معلوم فلا مورد للأصل - وان حرر ان التكليف ليس مختص به وانه متوجه الى لمكلفين سجو الواجب الكمائى او لغيره - ولكن احتمال دحل ديه (ع) فيه - كان المرجع اطلاق دليل المسع - او دليل الجوار - لو كان - والا - فمع لسكنى من الرجوع اليه (ع) لا بد من ذلك ولا محال للرجوع الى الاصل لانه لا يرجع اليه مع تمكن من الفحص - وان لم يمكن من ذلك فان احتمال كون ادبه من قبل شرط الوحوب تجرى اصابة المرائه مع عدم تحقق الادب - وان حتمل كونه من قبل شرط لواجب دحل في مسألة الاقل والاكثر الارتماطين .

ولاية الحاكم الشرعى

(قوله قدده انما المهم التعرض لحكم ولاية الفقيه باحد الوجهين المنقذهين
الح) اقول تنقيح القول فى المقام انه لاشبهة ولا ريب فى ان مصب القصوة - من فصل الحصومة والامور التى يرجع فيها فى العرف الى القصى كاحد الحق من لمعاضل وحسنه وبيع ماله وانصرف فى مال القصور و نصب القم و مشاكل - ثبت للفقيه لاجمع للشرائط - ويشهد به - مشهورة (١) ابي حديجه المروبة فى الكافي - و لتهذيب و لقيه وغيرها ناسيد مختلفة وميون متعددة فى عبر الجملة التى هى مورد للاستشهاد قال يعنى ابو عبدالله (ع) الى اصحاب فقال قل لهم اياكم اذا وقعت بكم حصومة - الى ان قال اعملوا بكم رجلا قد عرف حلالا وحر مباحا قد جعلته عليكم قاصيا الحديث - و طاهر المرحوم انفق فاصا كاقصاه المصوبين من قبل ثمة الجور ومن المعلوم ان من كان يعمل له مصب القصاوه لم يكن وطيفته مختصة بفصل الحصومة بل كان يرجع اليه ساير ما اشرب له بل فى رعايا ايضا اقصاه بتصدون لمادكرهت هذا المقام للفقيه (ونه يظهر) ندى ع ما قبل من حصاصها بفصل الحصومة ولا يستدعيها

١ - تهذيب ج ٦ ص ٣٠٣ حديث ٥٣ - وح ٦ ص ٢١٩ حديث ٨ - وانكاى ج ٢ ص

٣٥٨ - وانفق ج ٢ - ص ٢ - ووسائل ج ١١ - من بواب صفات القصى حديث ٦

ريد من ذلك (مع) انه لو كان الحر موقفاً لكان قوله اجعلوا انكم لح كافيوا
لم يكن حاجة الى ضم هذه الجملة - فالظاهر ان هذه الجملة من قبيل الكسرى الكلية
التي من مصاديقها المورد .

و ورد عليها بصعب السد لوحظ - احدها ان في طريقها المعلى بن محمد -
الثاني ما افاده المحقق النائبي وهو ان لابي حديجة حالة اعوجاج عن طريق الحق
وهي رمد من متاعته للحديث وحالتي استقامة وهما قبل الاعوجاج وبعده ولم يعلم انه رواها
في الحالات (ونكر) يمكن دفع الاول بان الحر مروي بطرق مختلفة منها ما في الفقيه
عن احمد بن محمد عن ابي حديجة وطريقه اليه هو - ابو عن سعد بن عبد الله عن احمد
ابن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء - وهؤلاء كلهم يثبت كما ان حد طريق
الشيخ في التهذيب ليه قوي - مع - ان المعلى من مشايخ الاحارة على ما افاده المحقق
لمجلسي ره وهو يكفي في قول رواياته - وبدفع ثاني - ما حقق في محله من ان
سالم بن مكرم ايا حديجة ثقة .

ولا كلام ايضا في ثبوت منصب السوي له وان للعوام ان يقلدوه - ويدل عليه
الايت والروايات وساء العقلاء على رجوع العاقل لبي العالم - على ما فصل القول
في ذلك في كتاب الاجتهاد والتقليد .

تشكيل الحكومة من وظائف المجتهد

هذا الكلام في انه من يكون المجتهد هو الحاكم المطبق ومعه لحكم ووطعته
تشكيل الحكومة اما نفسه ومنصب شخص من قبله - ام لا - لمعروف بين الاصحاب
هو الاول بل في عوائد الراقي دعوى لاجماع عليه قال حيث نص به كثير من الاصحاب
بحيث يظهر منهم كونه من السلطات -

وهو الحق الذي لا ريب فيه لان من جملة حكام الاسلام سبلو لهم منها احكام

حرارة - وفصائه - وسبقه واجتماعية - كالتقصاص - ولدنات والحدود - والجهاد والصبح - والقضاء - وقول الحرية ... ولا يمكن اجراء تلك الاحكام الا بيد الحاكم على لامة - وبغاره اخرى - بالاحكام التي اتى بها نبي الاسلام (ص) اسماء قواص كلمة وسيبى ان تعاون امام بكر له محر لا يفيد ويكونوا فعلم من ذلك ان نبي (ص) لذي جاء تلك القواص وحين مساعدته لظروف شكل الحكومة نفسه وكث وصيه من المؤمنين ^١ عن شخص لاجراء تلك الاحكام - وليس في هذا لمراد غير المجتهد الذي قل (ص) في حقه انه خلعتني وو رثي وقال الامام (ع) هو لحجة عليكم لي غير ذلك من لغير التي سمر ملك مع انه لا يكون لثمة احد اعرف بمسائل الاسلام فهو المتعين لان يكون دائما بالحكومة وعلى رأسها

و ن شئت قلب انه لارب في ن وطبقة المجتهد في هذا العصر اجراء احكام الاسلام وحفظ من البلاد الاسلامة والتحرر من مكائد الاستعمار وحفظ استقلال البلاد لاسلامة - و يدع عن حرثم الاسلام والعرفان وقطع يدم من تسول له نفسه العث في بلاد المسلمين وحفظ المسلمين من يد الاحاسد من عثم في عقول المسلمين وعقد لدمه والعهود واجراء حدود و الامر بالمعروف والنهي عن المنكر - وهل يمكن شيء من ذلك الا من قل لدوله والحكومة القوية العادلة - قال الله تعالى (١) وعدوا لهم سلطان من قوة - من يمكن ذلك الا من قل الحاكم - وقد تقدم حصر لفصل عن الامم الرضا - لمتخصص - بالحد فرقة من الفرق ولامة من الملل بقوا وعاشوا الانقيص ورئيس لما لاندلهم مه في مر الدين والدنيا هم بحر في حكمة لحكم ان يترك الخلق ما يعلم انه لا بد لهم منه ولا قواص لهم الا انه فان هذ المرهان العقلي حار في رمد الغيبة ايضا .

وشهد شوت هذ المقدم للمجتهد حمله من الاحبار منها مقبوله (٢) عمر من حنظلة

١ - لا بد من ٦٣

٢ - الكافي ج ١ - ص ٦٧ حديث ١٠ - التهذيب ج ٦ ص ٣٠١ حديث ٥٢ . الفقه ج ٣ ص ٥ - الاحشاح ص ١٩٢ - المروغ ج ٧ ص ٢١٢ - ام صايش - باب ١١ من ابواب صفات القاضي حديث ١

عن ابي عبد الله (ع) بظن ان من كان منكم ممن قد روى حديثا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فليرصوا به حكما لاني قد جعلته عليكم حاكما فدا حكم بحكما فلم يقل منه فاما سنحف بحكم الله وعلما اردو اراد علما الراد على الله وهو عني جدا الشراك بالله - حيث انه يسفاد من جعل المجتهد حاكما، كسائر احكام المصنوعين في زمان النبي ﷺ والصحابة - ومن المعلوم ان الحاكم المصنوع في تلك الازمنة كان يرجع اليه في جميع الامور العامة التي يرجع فيها كل قوم الى رئيسهم - فالمجتهد قد جعل حاكما مطلقا بهذا المعنى - وبعبارة اخرى الحاكم هو المعتد بالحكم - واورد عليها (ناره) بصعب السد لانه لم يصح على ابن حنبل في سؤيق (واخرى) بان الظاهر من الحاكم هو لقاصي لان مورد السؤال والتحاكم هو المترفع الى العاصي وقوله فاذ احكم بحكما يصح في تدل على جعل منصب القصد له - ولكن (يرد لاول) ان الاظهر وثافة الرجل لتوثيق الشهيد الثاني اياه قلنا حقا توثيقه من محض آخر - ولورد روايتين داليتين (١) عليها - ولورد لك من لشواهد مع ان اصحاب نقولها بالقول ولذلك سميت بالمقبولة (و يرد الثاني) ان لمسلم عند اصحاب ان حصص لمورد لا يخصص عموم لوارد - مع انه لو كان المراد مذكر لكان يكفى قوله سطر ان من كان مع ولم يكن حاجة لي هذه الجملة سيما مع تصديره بحرف لتعليل لاني يكون مبالغا لكون الجملة مبالا لكررى كلمة من مصادرها لمورد.

ومها (٢) ما رواه الصدوق بآراء طرق عن علي (ع) قال رسول الله (ص) المهم رحم جلفاني - ثلاث - قل يا رسول الله (ص) ومن حديثك قال لاني قد تولى بعضكم بعضا حديثي وسعي - ورد في بعض الروايات فمعلومها الدس من بعضي - وحيث انه عند

١ روهب العلامة المصنعي في رجاله احدهما عن انه ديب - والآخرى عن الكوفي

٢ عبود الاحار ح ٢ ص ٣٧ حديث ٩٤ - معاني الاحار ص ٣٧٤

الفقه ح ٤ ص ٣٠٣ حديث ٥٣ - ابوسائل - ٧٥ - ٨ من ابو بصير القاصي حديث

دوران الأمر من الريادة والقبضة مقتضى الأصل الساء على وجود ما نقص - ولقد هرب
 ان من الحديث مع هذه الريادة وظهوره في ارادة الفقهاء من الرواة في غاية الوضوح
 وبعبارة اخرى - المراد من روى الحديث والسنة هو من يعلم الناس احكام الاسلام لا مجرد
 لقننه للناس وهذا لا يتم مع لغيره فيدل الخبر على ان الغاية طبيعة رسول الله (ص)
 والحليفة يقول بطلق من يقوم مقام من ستحلعه في كل ما هو له - وان شئت قلت ان يكون
 الرئاسة والحكومة حق حلقة رسول الله (ص) ومقصده المخصوص اليه كان من الأمور
 التي صحت للمسلمة عند لكل ولذلك كان كل من ملوك بني امية وسلاطين بني العباس بل
 ومن قبلهم من رؤساء الحكومة الاسلامية مدعيا لحلافة رسول الله (ص) لتتصدى ذلك
 المقام على ذلك فتعين رسول الله (ص) العلماء جلدته ان يكون دالاً بالملزمة اليه على
 جعلهم حكماً بعد الحكم ورؤساء للحكومة الاسلامية .

ومما يؤيد ما ذكرناه من ظهور جعل شخص حصة في جعله من بعد الحكم ورئيساً
 الآية الكريمة (١) بادود ان جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق - فان
 كان الحكومة مرتبة على جعله حصة معروغ عنه في الآية وانما مر فيها بالحكم و
 عدم اساع ايهوى

ومنها لتوقيع (٢) الشرف المروى في كتب اكمال الدين وتمام النعمة
 - لصدوق - وكتاب الغيبة - لشيخ - والاحتجاج للطبرسي في جواب مسائل اسحاق بن
 يعقوب وما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثهم حتى عليكم وادحة الله
 بقرب ان المراد بالحوادث من جهة كونها جمعة معني باللام كل حادث فيرجع فيها لرعة
 التي رئيسهم من غير فرق بين كونها من سياسات او الشرعيات ومن غير فرق بين ان تكون

١ - سورة ن - آية ٢٤ -

٢ - اكمل الدين وتمام النعمة طبع لكتابي ص ٢٤٦ ج ٢ باب لتوقيع - كتاب

لغة ص ١٩٨ - الاحتجاج طبع سجع ص ١٤٢ - لوسائل باب ١١ - من بوسعد

لغاضي حديث ٩

مرتطة بشخص حاصر او بالمجتمع - فتشمل ما كان من قبل احر ح لاحاب لنعطو ساير المعدن وعقد التمتع الدول الاخر ومالو توجه الحظر من حسب الاحانت لى الدولة اسلامية وما شاكن فيدل على انراوى الحدث المحعول حجة على لامة وهو الفقيه لجامع للشرايط . مرجع فى جمع ثلث و ليس معنى الحكومة و كون الشخص حاك و بمع الحكيم الادلك (و احتمال) اراده حوادث خاصة نظرا لى ن اللام للعهد و اشاره الى الحوادث المسئول عنها التى لست مائديت (يدفع) بان توصيف الحوادث بالواقعة يدفع ذلك .

وقد نقال - انه نصص لرجوع فى الحوادث الى العقبة - ولايدل على و كول نفس الحادثة اليه لياشره نفسه او من ينصه كما ادعاه لمصنفه - ولطهر من ذلك لرجوع فى حكمها اليه لا بكمالها ليه (ولكن) يدفع ذلك من لرجوع فى كل حادثة الى الفقيه و كسب الوطعة منه و لروم العمل بكن ما يعينه ولو كان هو لدفاع عن المملكة الاسلامية وحفظ حدودها وما شاكل عازره حرى عن كونه حاكما مطلقا . و يناسب هذا المعنى التعليل بانه حجة من قبل من هو حجة من قبل الله المستط على العالم ومفقيه .

ومنها ما (١) روى عن الحسين بن على عليهما السلام مجرى الأمور و لاحكام على ابدى العلماء بالله والاماء على حلاله وشم بسلوبون تلك المبرلة و مسلمتم ذلك لانتعرفكم عن الحق و اختلافكم فى السنة بعد اليه الواصفو ولو صرتم على لادى و تحملتم المؤوبة فى ذات الله كانت امور الله عليكم تردو عنكم تصدرو اليكم ترجع و لكنكم مكتم لظلمة من سرتكم واستلعتهم امور الله فى انديهم لح - وتقرب الاستدلال به ان لمراد بالعلماء فى الحر عبر الائمة بقربة صاير الفقرات المتصمة لتعرفهم عن الحق و اختلافهم فى السنة وان المحافظ فيهم العلماء الساكتون عبر الامرين بالمعروف و عبر العالمين بالوطيعه و عردلك من القرائن - ويدل الحديث على ان محارى الأمور

على أيديهم ولا معنى لمجاري الأمور في مقاب محاري الأحكام سوى لأمر المربوطة بالحكومة الإسلامية وبذلك ما في ديله من قوله «... وسلم أمور الله في أيديهم فإنما استسلموه» هو الحكومة وما يرتبط بها - وأيضا تضمن العبر أن لعبد عصب حقهم ومن المعلوم أن المعصوب ليس عبر الحكومة (وعلى لحمة) من تدبر في بحر صدرها ودبلا يظهر له أن مراد الإمام الشهيد صلوات الله عليه أن لعبد هم بحكم وإن تشكيل الحكومة من وظائفهم وقد عصب الظلمة هذه المرة من جهة ترك العلماء العمل بوظائفهم لأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - وعدم المصافحة عند الظلمة وما شاكل والله العالم .

ومنها خبر (١) على بن أبي حمزة عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) إدامات لمؤمن بكت عليه الملائكة وندع لأرض التي كان بعد الله عليها و أبواب السماء التي كان يصعد فيها بعماله و ثم في الإسلام ثلثة لا يسدها شيء لأن المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام كحصن سور المدينة لها - وتقريب الاستدلال به به يدل على أن حصن الإسلام وحافظه هو الفقيه و حيث أن احكام الإسلام لا تنحصر بالعبادات - بل منها - احكام اجتماعية وسياسة وقضائية وجزائية ولا يمكن حصر تلك الاحكام وكون الفقيه حصن يدافع عنها الأمر قبل حكومة قوية صالحة - ولذلك يرى أن الاستعمار الأوروبي علم من أول وهبه أن استعماره لأنتم مادام القرآن هو الكتاب السماوي الذي يسعه المسمون ونحروا احكامه وقوانينه ويتبعون ارشاداته وتعاليمه وبهذا صرح - كلا دستور رئيس ورواه بريطانيا في ذلك الوقت ومن ذلك الوقت توجه وجهة أخرى فحدد يسعى شتى الطرق والوسائل لضعف الإسلام وكاد من جملة مصادمه وحائله نعمة لتفكيك بين الدين والسياسة وصدرت تلك من أخطر الوسائل في أيديهم - وسما لما يرى لأن من حل الإسلام والمسلمين والبلاد الإسلامية (وبالحمله) احكام الإسلام - من الجهاد والمهادنة وعقد الدمة والعهود واجراء الحدود والقصاص وقبول الجربة

و ما شاكل لا يمكن حفظها الا مع كون الحكومة بد العقية او من ينصه لعقبة لذلك فحين
العقبة حصصا للاسلام لا يكون الا يجعله حاكما مطلقا منعد الحكم

ومها حر (١) لسكوني عن بي عبدالله (ع) قال رسول الله (ص) لعقهاء امم
الرسول ما لم يدخلوا في الدين قبل يا رسول الله (ص) وما دحوهم في الدنيا قبل (ص)
تأخ السلطان فاذا فعلوا ذلك فاحذروهم عني دينكم و تقرب الاستدلال به ان الامس
من فوص عليه فقط موقوف الىه وقد فوص ابي العفاء الاحكام الشرعية وقد مر في الخبر
السابق ان حفظ الاحكام الشرعية لا يمكن الا من قبل حكمه سلامة فوية - وفويه
ما لم يدخلوا بحسب ان يكون شارة الى ان لا يهل في تشكيل الحكومة و ضروره لمشروع
تبعها والمحدوم احد ما حيانه بحرح بدلت عن كونه امسا

ومها ما (٢) روه في لكافي - ومالي تصدق - وفي اول معالم رساله عديدة
متصلة عن بي عبدالله (ع) قال رسول الله (ص) من سلك طريقا يطلب فيه عينا سلك
الله طريقا الى الجنة و ان الملائكة لصع ححتها لتطلب العلم صانه و به يستعبر
لتطلب العلم من في السماء الى ان قال و ان لعناء ورثة الانبياء بالانبياء لم ورثوا ديارا
ولا درهما ولكن ورثوا العلم فمن اخذ منه اخذ بحظ و فر - وتقرب الاستدلال به انه يدل
على ان تدوم وارث الانبياء في العلم والمراد به الاحكام و نعمات والقوانين التي حاثو بها
فكما انهم موقوفون بشرها و احرائها كي يتفع به الناس فكذلك العلم موقوف بذلك و قد
مر ن حرة الاحكام الشرعية باجمعها لا يمكن الا بعد الحكم المطلق - ودعوى - ن
المراد بالعلماء هم الائمة - عريضة يدفعها صدر الخبر - و قد ورد في ثواب طلب العلم (مع)
انه يهد المصمون روايات صريحة في ارادة غير الائمة الهداة صلوات الله عليهم مش
ما (٣) في المحار - وقال ميرالمؤمنين صلوات الله عليه لولده محمد تقى في الدين فان
العقهاء ورثة الانبياء وفي المقدم روايات حر قربة المصمون مع ما تقدم يظهر كيفية

١- اصول بكافي ج ١ - ص ٤٦ باب المناكل بطبع حديث ن

٢- اصول بكافي ج ١ - ص ٣٣٤ باب ثواب العالم والمتعلم

٣- ج ١ - ص ٢١٦ طبع الحديث

الاستدلال بهما تقدم فواجه لتطويل الكلام بذكر كل واحد منهما .

العالم المختلف ابواب الحكام آفة الدين

ثم به قد تضمنت الأحبار دم العلماء الذين يحلفون ابواب لحكام ولا يحررون عن محالطتهم - لاحظ حـ (١) نسكوبي عن أبي عبد الله (ع) قال رسول الله (ص) الفقهاء ماء لرسل مالم يندخلوا في الدار قبل رسول الله (ص) وما دخلهم في الدين قال (ص) اتبع السلطان فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم - و نسوي (٢) العلماء امتاء الرسل على عبد الله عروحن مالم يحالطوا السلطان فإذا فعلوا ذلك فقد حابوا لرسل فاحذروهم واعتزلوهم - و نسوي (٣) شرار العلماء الذين يتون الامراء و حبار لامراء الذين يتون السماء - و الحبر (٤) قال (ع) لعلماء احده الله ما مروا بالمعروف و بهوا عن المنكر ولم يميلوا في الدين ولم يحتنعوا ابواب السلاطين فإذا رأيتهم مالوا الى بدنيا و احتلوا ابواب السلاطين فلان حملوا عنهم العلم ولا تصلوا خلفهم ولا تعودوا امرأهم ولا تشعوا حائزهم فانهم آفة الدين و فساد الاسلام يصدون الدين كما يفسد الحل العسل الى غير ذلك من الاحبار (و الظاهر) ان مشاهدته لشديدات العظيمة والسرفهات و جهن - حدهما - ان العالم حمل مسوعا و حاكما و محدودا - فاداصر ثامنا و حادما و محكوما كان ذلك انعكاسا على ام. رأس و مثله هو الذي يقوم في العرص الاكبر مع المجرمين باكسى رؤوسهم عند ربهم - لثاني - ان السلطان و الملك قد عصب حتى لمجنهد و نصدى للحكومة فاختلاف به تقرير لظلمه و تعديه فلا يحور - و بذلك يظهر الوجه

١- اصول الكافي ج ١ - ص ٣٦ باب المتاكل بعلمه

٢- المحجة البيضاء ج ١ - ص ١٢٤

٣- المحجة البيضاء ج ١ ص ١٢٢ - و حرجه ان عدد الرمي العلم بلفظ آخر على

نقل و بلفظه فله الشهد في سنة

٤- حرجة لفصل التظيمي

لعمري روايات كثيرة من دم السلاطين والهي عن اختلاف ابوابهم ولامر بالهرب منهم - و
في المقام مطالب همة يحسى المعرض لها وللأحجار الواردة عن أئمة الدين فيها ولكن
الظروف لا تساعد والى الله المشتكى - فالمتخصص معاذ كرهناه انه لا يسعى النوقص في
تشكيل الحكومة وطبعة المجتهد الجامع للشرائط .

مراجعة أحد المجتهدين لآخر

ثم انه يقع الكلام في انه هل يحوز لاحاد المجتهدين مراجعة الآخرين ام لا - و
تنقيح القول في ذلك انه تارة بتصدى حدهم للرئاسة والحكومة - وحرى لم يستقر له الامر
ويريد التصدى لها - اما في الصورة الاولى فلا اشكال في عدم جوار المزاحمة ان كان
المتصدى اهلا لذلك اذ مضافا الى ان المزاحمة موجه لتضعيف الحكومة الاسلامية
وهو يدهي الحرمة - يشهد لعدم جوارها قوله (ع) في مقولة (١) ابن حنطة المتقدمة
فاداحكم بحكمها فلم يقل منه فاما استعصم بحكم الله وعلينا لو ادعى الله وهو
على حد الشك بالله - فان تصدى المجتهد ح كتصدى الامام (ع) فمراجعة الثاني
اياه كمرأته للامام - وهي مستلزمة للرد عليه و هو رد على الامام فلا يحوز (اصف)
الى ذلك انه يلزم احتلال نظام مصالح المسلمين العامة وهو غير جائز قطعا (مع) ان
الأدلة انما تدل على جعل هذا المنصب للمجتهد مع عدم التصدى له هي فرض التصدى
لأدليل على ثبوته لاحد (والى) هذا نظر المحقق لثبوت ره حيث قال ان الفقيه ولى
من لا ولى له فاذا تحقق الولى فلا ولاية لآخر كما هو معاد لمشهوره السلطان ولى من
لا ولى له - كما ان الظاهر (الى) هذا نظر من قال ان دليل الولاية ان لم يكن لفظيا فالمتيقن
منه اما هو ثبوت الولاية مع عدم تصدى احدو الأفرجع الى الاصل وهو يقتضى
عدم الولاية وان كان لفظيا وطلقه غير مسوق للبيان من هذه الجهة فعد الشك لا بد من
الرجوع الى الاصل المتقدم .

واما في الصورة الثانية فان قلت باعتبار الاعلمية كما يشهد به معارواه (١) في البحار عن كتاب الاحتصاص قال قال رسول الله ﷺ من تعلم علما لم يمارى به السفيه اوليا من العلماء او يصرف به الناس الى نفسه يقول انارئيسكم فليستوه مقعده من النار ان الرئاسة لا تصلح الا لاهلها فمن دعى الناس الى نفسه وفيهم من هو اعلم منه لم ينظر الله اليه يوم القيامة فلا اشكال في عدم جوارى المراحمة والافالاطهر جوارى المراحمة بمعنى ترتيب المقدمات والتوسل بكل امر جائز في نفسه للوصول الى ذلك المقام السامى بل لو كان يرى نفسه احق وابصر بالامور وانه لو تصدى لذلك كان محذوم الاسلام والمسلمين احسن مما لو تصدى الاخر يجب عليه ذلك والله العالم .

عدم اولوية الفقيه بالتصرف في الاموال والانفس

فالمحصل مما استفاد ثبوت مصب الفتوى - والقصد وما يتبع هذا المصعب والحكومة المطلقة - للعقبة - وعليه فكل امر يرجع به كل قوم الى رئيسهم يرجع المسلمون فيه الى الفقيه كما انه المرجع في كل امر يكون بيد القضاة كما مر و اما خبر تلك من مائت للامام (ع) من اولويته بالتصرف في الاموال والانفس - و لروم اطاعته في اوامره الشخصية العرفية - وولايته التكوينية - فالظاهر عدم ثبوت شئ منها للعقبة مما هو فقيه لاحتصاص ادلتها بالامام (ع) .

(قوله فقه فلو طلب الفقيه الزكاة والخمس من المكلف فلا دليل على وجوب الدفع الخ) وقد التزم هو فقه في كتاب الزكاة بوجوب الدفع اليه ان طالب واستدل له (بان) معه رد عليه والراد عليه راد على الله تعالى كما في مقولة (٢) ابن حنظلة (وبقوله) - ع - في التوقيع الشريف (٣) اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم والله - (ولكن) قد مر ان الحيرين اما يدلان على

١- البحار ج ٢ - ص ١١٠ من الطبع الحديث

٢-٣- الوسائل - باب ١١ - من ابواب صفات القاضي - حديث ١-٩

ان الحكومة والقضاة لتعقبه ولا يدلان على ثبوت شيء آخر كوجوب الاطاعة وحيث ان ذلك ليس شاملا من شئون احد المنصبين و معارة اخرى ليس مما يرجع فيه العرف الى الرئيس والقاضي فلا وجه لوجوب الرد اليه - وما في لقوله اما هو كون عدم قبول ما حكم به بحكمهم ردا على الامام لا ان مطلق الرد رد عليه فتدبر - (نعم) اذا فرضنا صيرورة المجتهد حاكما وسلطانا فطلب الركاة او الخمس لصرفها في المصالح العامة والعقراء وجب الدفع اليه لان ذلك من حيثيات الحكومة وشئونها و لذا كان دأب النبي ﷺ والوصي (ع) في ردم حكومتها مطالبة الركاة والاخذ من الماعين جبرا - وبما حققناه يظهر لصابط فيما للفقيه تصديده وما ليس لذلك فتدبر حتى لا يشبه عليك الامر .

ضابط التصرفات المتوقفة جوازها على اذن الفقيه

(قوله قد بقى الكلام في ولايته على الوجه الثاني اعني توقف تصرف العير على اذنه الخ) مخصص القول في المقام - انما ثبت كونه معروفا اذ علم كونه وظيفة شخص خاص كنظر الاب في مال ولده الصغير - او صف خاص كالقضاة - او علم عدم شتراطه بنظر شخص آخر كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر . وان احتمل ان يكون في وجوده و وجوبه موطن بنظر شخص خاص فان كان تدبير ذلك المعروف عموم او اطلاق من هذه الجهة يعني الاطاعة حتى وان ثبت كونه منوطا بنظر شخص الامام (ع) في زمان حضوره اذا المتيق من دليل القيد هو دخول نظر الامام في زمان الحضور فمع عدم التمسك بالاستيدان منه يكون الاطلاق هو المحكم ولا وجه للتمسك بعموم ادلة النيابة لعدم الدليل على بياة الفقيه بما ثبت للامام (ع) بما هو امام (نعم) ما ثبت له بموافاقه قاض او حاكم ورئيس ثبت للفقيه لما امر من ثبوت هذين المنصبين للفقيه - وعليه - فكل امر مطلوب يرجع فيه كل قوم الى رئيسهم يرجع فيه الى الفقيه - ولعله - يكون من هذا الباب الجهاد مع الكفار - وقدر الكلام فيه في

كتاب الجهاد .

وان لم يكن لدليل معروفته اطلاق او عموم فان لم يحرر اصل المطلوبة في زمان العينة من جهة احمال دخل نظر الامام (ع) فيها - فان ثبت كون دخل نظره (ع) بما انه رئيس و حاكم يحكم به مطلوب مع اذن الفقيه وانه لابد فيه من الرجوع اليه لتمام من عموم دليل ولايته بهذا المعنى - وان احتمل دخل نظر شخص الامام (ع) فيه سقطت مطلوبيته كان ذلك من قبيل المعاملات او العبادات للاصل .

وان احرر اذادة وجوده في الخارج وعلم وحوبه كفاية مع تعدد الاستيدان بان يكون اختار اذبه ماقطاً عدالتعد - لا كلام - في ان للفقيه التصدي له لانه ما يعسر اذنه او هو كغيره ممن يجب عليه كفاية - واما - عبر الفقه فان كان التصرف تصرفاً معاملياً فلاصل عدم بعوده الابدان لفقيه - وان كان عبر معاملي فان استلزم ذلك التصرف في مال الغير او نفسه لم يجر لعموم مادل (١) على حرمة التصرف في مال الغير او نفسه - والا كما في الصلاة على الميت - جاز التصدي له بدون دبه بقاء على جريان الوراثة عند الدوران بين الاقل والاكثر كما لا يخفى (وبذلك) يظهر عدم تمامية ماددة المصنف من اطلاق عدم المشروعية (كما) به ظهوراً في اطلاق المحقق الحراساني من الجواز في غير المعاملات .

فان قيل ساء أعلى ما ذكر من انه لو كان عموم او طلاق لدليل ذلك المعروف لم يكن اذن الفقيه معتبراً لاندس الساء على عدم اعتبار اذن الفقيه في شيء من الموارد لعموم مادل (٢) على ان كل معروف صدقة من المصوص (توجه عليه) ان تلك المصوص من جهة اخذ مشروعية الفعل في موضوعها لان المعروف هو ما عرفه الشارع و رعب اليه وحث عليه لاسبيل الى التمسك بها لانه مع احتمال اعتبار اذنه لم يحرر كونه معروفاً

١ - الوسائل باب ٣ - من ابواب ضمان لمصلي حديث ١ - ٣ - ١ - من ابواب ضمان لمصلي

في التمسك حديث ٣

٢ - الوسائل - باب ١٠ من ابواب الصدقة من كتاب الزكاة

بدون اذن الفقيه فلا يمسك به (فلا يظهر) هو اعتار اذن الفقه في التصرفات المعاملة وما استلزم التصرف في مال الغير او نفسه .

(قوله قدده ثم ان السببية بين مثل هذا التوقيع وبين العمومات الظاهرة في اذن الشارع الحج) مادة الافتراق من جانب التوقيع الامور المختصة بالفقيه كالافتاء وانقضاء والحكومة - ومن حاسد دليل كن معروف صدقة الافضل لطلوبة غير لمعتر فيها اذن احد - ومادة الاجتماع التصرف في مال القصر وما شاكن - فريسد - لحكومة ن التوقيع يدل على ان الحوادث لو قعة معروفيتها تنوع على اذن الفقيه (اقول) يرد عليه ان التوقيع احص من تلك النصوص ادلا حثه مهمة يرجع فيها الى الفقيه الا وهو معروف ولا عكس - مع - ان التوقيع يكون واردا عليه فانه يدل على دجالة اذن الفقيه في معروفة الحوادث النوعة - اصنف - الى ذلك مامر من عدم العموم لتلك النصوص كى يدل على عدم اعتار اذن الفقيه فراجع .

(قوله قدده ثم انه قد اشتهر في اللحن وتداول في بعض الكتب رواية (١)

ان السلطان ولي من لا ولي له الخ) حثت كلمات القوم في المراد من سلطان - بعض جماعة ن المراد به الامام (ع) و هو ظاهر من صدر عبارة المصنف به في لعمام - و عس - احريين كالعلامة في التذكرة و غيره و المراد به ميعم الفقيه المامون القائم بشرائط الاقتداء و الحكم - و هو الظاهر من عبارته المصنف به الاحيرة - والاظهر هو الثاني - فان السلطان من له السلطة على غيره والامم (ع) و ن كان مصداقه الكامل الا ان للفقه ايضا السلطة على غيره وهو الحاكم المعدل الحكم كما مر معقضى اطلاق لحره و حمل الولاية له ايضا - وتعرف الاستدلال به به يدل على ثبوت الولاية على من لا ولي له و من شانه ن يكون له ولي - لمس به السلطنة - ولازم حمل الولاية هو جوار كل تصرف

١- التذكرة ج ٢ ص ٥٩٢ - رواه في محكي سنة ١٠٨١ - وابن ماجه تحب

رقم ١٨٧٩ - و حمد في مسنده ج ٤ ص ٤٧ - وفي عوائد اسراقي عاينه ٤٤ انه مروي في كتب الخاصة والعامة .

متعلق به او بماله كان حائراً له لو كان مالكا لامره - فيجوز للحاكم الشرعى ان يتزوج للمجنون الذى لاولى له - وان يزوح المجنونة فان قيل - انه ضعيف السند للارسال - قلنا ان صاحب الجواهر روى كتاب الكاح قال ان هذه القاعدة استعنت عن الجابر فى خصوص الموارد بحر غيرها من القواعد - واطهر اياه كك - فان الفقهاء فى باب الكاح يصرحون بان احدا لا لواء السلطان و لظاهر ان هذا التعبير منهم من باب تسمية هذا النص - فلا اشكال فى الخبر سدا ودلالة .

ولاية عدول المؤمنين

(قوله قد هه سائلة فى ولاية عدول المؤمنين اعلم ان ما كان من قبيل ما ذكرنا فيه ولاية العقبه الخ) ملخص القول فى المقام ان المعروف الذى ثبت كونه من وظائف العقبه - وقد مر صابطه - لامحالة يكون التكليف به ساقطاً لعدم التمكن منه الا اذا علمنا من المحارح بقضاء التكليف به فيجوز ح تصدى غيره .

وام ما لم يثبت فيه ذلك - فان كان لدليله عموم و طلاق يقتضى جوار تصدى كل احد فلا كلام - والا - فان كان احتمال دحل نظر العقبه وادبه من قبيل شرط الوحوب - يكون التكليف به ساقطاً مع تعدد الاستبدان منه لاصالة الرئاسة - وان كان من قبيل شرط الواجب فان كان ذلك تصرفاً عاماً لميلاً - او كان مستلزماً للتصرف فى مال المير او نفسه لم يجز لما تقدم والاجار ولم يسقط التكليف به لحربى الاصل عند الشك فى الاقل والاكثر . ثم ان ثبوت مطلوبة العمل بعد تعدد الاستبدان بما يكون باحد طرق (احدها) استعادة ذلك من المصوص ولو مع ملاحظة الماطات و ماسبة الحكم و الموضوع كما فى دحل الميت (ثانها) ان يكون لدليل ذلك المعروف اطلاق ولا يكون الدليل المقيد له بنظر الفقيه مطلقاً فانه ح يقتصر فى تقييده على المقدار المتيقن وهو التمكن من الاستبدان (ثالثها) استقلال العقل بذلك كما فى حط مال يتيم من ائلف (رابعها) ان يدل دليل بالمصوص على ذلك كما سيأتى فى بيع مال اليتيم (خامسها) جريان السيرة العقلية بصيغة عدم ردع الشارع عنها كما ادمرض اليهم وتوقف بحاته من الهلاكة

على التصرف في ماله .

وقد ذكر له طرق احر (مها) ماسب الى الشهيد ره وهو التمسك بدليل (١) كل معروف صدقة وشبهه - وقد مر انه لعدم احرار الموضوع وهو كون الفعل معروفا من كل احد لاموقع للتمسك به (ومها) ما افاده المصنف ره وهو ما اذا كان الفعل مقدمة لما هو حسن عقلا - كما لو توقف نجه اليتيم من الهلاكة على التصرف في ماله يدعوى انه يعلم رجحان حفظ اليتيم من الهلاكة على التصرف في مال الغير بغير اذنه (وفيه) ان الكرى الكلية تامة - الا انه في المثال من جهة امكان الصرف من مال يسه او من بيت المال لا يتم ما يفيد فيه - و الكرى داخلية تحت الطريق الثالث الذي ذكرناه - ثم ان لمصنف ره ذكر ان من جملة الأدلة المطبقة للمعروفة الفعل - قوله (ع) عون الضعيف من افضل الصدقة - وقوله تعالى (٢) ولا تقر بامال اليتيم الا بالتي هي احسن (اقول) اما الاول فقد عرفت انه لا طلاق له من هذه الجهة (وحاصله) انه من لواضح ان كل ما يكون عود لا يكون صدقة حتى ما كان عودا بفعل محرم فالمراد هو العود بما يكون جائز شرعا - فلا بد من احرار حواره عند فقهاء الفقه بدليل آحر (واما) الآية الشريفة فان كان المحطاب فيها متوجها الى الأولياء كما ان قوله تعالى وان آمنتم منهم رشد الخطاب اليهم فهي اجنبية عن المقام - وان كان متوجها الى عامة المكلمين - فالأستدلال بها في نفسها لا مابع منه فانه ح مفهوم الاستثناء تدل على حوار لتصرف المقرون بمصلحة الصغير مطلقا - الا ان من الثرم بدلالة التوقيع وعبره على عموم ولاية الفقيه و انها تدل على اعتبار ادن الفقه في امثال ذلك ليس له التمسك بعمومها فانه بعد تقييد اطلاقها باطلاق تلك الأدلة لا يبقى محل للتمسك بها عند تعدد الاستبداد من الفقيه كما لا يخفى .

١ - لومائل - باب ٢١ من بواب الصدقة من كتاب الركة

٢ - سورة الانعام آية ١٥٢

فى اشتراط العدالة

(قوله قد بقى الكلام فى اشتراط العدالة فى المؤمن - وهو مقتضى الاصل

الح) لا يحفى انه قد فى ولاية الاب والجد التزم بان مقتضى الاصل عدم اعتبار العدالة
وهو التزم بان الاصل يقتضى اعتبارها - ويمكن ان يؤيد ما ذكرناه هناك من ارادته من
الاصل بذلك والافالابان من واحد كما هو واضح - وكيف كان فمحصل القول فى المقام
ان الكلام فى اعتبار لعدالة ربما يقع فى حوار مباشرة الداسق وتكلفه دلالة لى نفسه -
وربما يقع دلالة الى ما يتعلق من فعله بفعل الغير بان يكون فعله منصما الى من غيره
كالاجب لمصم الى القول من الغير موضوعا للآثر

ما المقام الاول للكلام فيه يقع فى موردى - الاول فيما يقتضيه القواعد
الاشي فيما يقتضيه النصوص الخاصة الواردة فى بيع مال اليتيم .

ما المورد الاول - فان كان ثبوت معروية ذلك الفعل باطلاق دليل او عموم
لمقتضى ذلك عدم اعتبار العدالة - كما انه كذلك اذا كان باستقلال العقل بحسنه مع استقلاله
بعدم الفرق بين العادل والفاسق - واما ان كان ذلك باستقلال العقل بحسنه مع عدم استقلاله
بعدم اعتبار العدالة - او كان باستكشافه من لمطبات وبحوها مع احتمال الاحتصاص
بالعدول لرم الله على اعتبارها - لان ثبوت مظهر بينه للعدول معوم - ولغيرهم مشكوك
فيه والاصل عدمه (مع) ان مقتضى الاصل عدم القود اذا كان التصرف تصرفا معامليا
وعدم الجوار اذا كان تصرفا فى مال الغير او نفسه - بالاضافة الى غير العدول .

اما لمورد لثانى - فمن النصوص صحيح (١) اس ربيع - رجل مات من
اصحابنا ولم يوص فرجع امره الى قضى الكوفة فبصر عبدالحميد القيم بماله وكان
الرجل حلف ورتة صغار او متاعا و حوارى فباع عبدالحميد المتاع فلما ار دسع
الجوارى صعب قلده عن بيعهن ادلم يكن الميت صبرا ليه وصية وكان قيمه فيها ممر

لقاضي لاهم روح قال وقد كرت ذلك لأبي جعفر (ع) وقلت له - الى ان قال فقال (ع) اذا كان القيم مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس والكلام في هذا الحريق في جهات - لاولى - في انه هل يدل على ثبوت لولاية على الصغار لدين لاولى لهم ام لا - الثانية - في انه هل يدل على اعتبار العدالة ام لا - الثالثة - في انه هل يوجب تفيد اطلاق غير من الادلة لو كان ام لا .

اما الجهة لاولى فقد يدل كما عن المحقق الايرواني ره احتمال انه متضمن للادب الشخصي من الامام (ع) لا لاعطاء الحكم وحيث ان معاده ليس عطاء المنصب بل التوكيل - فلا ينفع بالنسبة الى اعصار ساير الائمة (وفيه) ان هذا مخالف لظاهر من وجوه - منها - ان طاهر السؤال هو السؤال عن الحكم الشرعي فالجواب يكون طاهر افي بيان ذلك - ومنها - ان طاهر يعني لئاس عن الاعمال التي اتى بها عبد الحميد قبل لرحوع الى امام - ومنها - التعبير بمثلك و مثل عبد الحميد لو كان في مقدم بيان الادب الشخصي لم يكن يعر هكذ (وبالجملة) ظهور الحر سؤالاً وحو نا في بيان اعطاء الحكم لا ينبغي انكاره .

و . الجهة الثانية - فالوجوه لمحتلة للمماثلة - رتبة (الاول) المماثلة في التشيع (الثاني) لمماثلة في الوثوقه و ملاحظة مصلحة التسم (الثالث) المماثلة في العدالة (الرابع) المماثلة في العقابة - وقد افاد لمصنف ره و تبعه المحقق الثاني ره ان لاحتمال الرابع صواب لاطلاق المفهوم الدال على ثبوت الناس مع عدم العقبة ولو مع تعدده (وفيه) انه لم يفرص في الحر لادنة لبيع فلا داع من الانترام بعدم لجو رمع تعدد الفقيه (مع) ان هذا يعنيه برده على ارادة المماثلة في العدالة فانه باطلاقة ح يدل على ثبوت الناس مع تعدد لعدل (مضاه) الى ان مورده مطوقاً ومفهوماً بصورة التمكن من امثال محمد بن اسماعيل وعبد الحميد (يحق) ان يقال - ان احتمال رادة المماثلة في العقابة (يدفعه) ان الطاهر كون المراد عبد الحميد - هو ان سلم العصار لان الكليني و ن روى الرواية و اطلق عبد الحميد ولكن الشيخ في محكي التهذيب رواها و قيده

من سالم - واحتمال اشتباه الشيخ او انه انما يكون التقييد من جهة اجتهاده - بعيد عيبه - وما افاده المحقق الهمداني رحمه الله ان اس سالم لم يكن في عصر الجواد (ع) والخبر مروي عنه - برده عليه - ان اس بريح ينقل القصة الواقعة لعبد الحميد ثم يسل حكم المسألة كلية ولا يلزم ذلك كون عبد الحميد في زمانه (ع) وحيث انه ليس صاحب اصل او كتاب فلا يستعاد قضاؤه بل هو غير فقيه (ويدفع) احتمال - ارادة الممانلة في العدالة - فرض تصرف عبد الحميد في البيع بمجرد نصب القاضي له كما يظهر من توقفه في بيع الحواري لانه فروح مع ان لرحالين وثقوه والوثقة اهم من العدالة (ويدفع) احتمال رادة الممانلة في تشيع انه لو كان المراد نك كان المناسب ان يقال اذا كان من اصحابنا او من اصحابك ومن يعرف امره فلاناس فالمتعين ارادة المسئلة في الوثقة ولامانة فيستعاد من ذلك ثبوت الولاية للامين وان لم يكن عادلا .

واما الجهة الثالثة فبناء على ما افاده المصنف انه يكون المصنف رجلا وان البناء على اعتبار العدالة انما يكون من جهة الاحد بالمتيقن - وعليه - فلا وجه للاحد به في مقابل اطلاق دليل او عموم بل هو يكون مبينا لاحماله كما هو الشأن في كل مورد كان احدهما دليلين مجعلا والاخر مبينا.

ومنها صحيح (١) على بن رثاب عن الكاظم (ع) عن رجل يبنى وبنيه قرابة مات وترك اولاداً صغاراً وترك ماله وعلباً وحواري ولم يوص فماترى فبمن يشتري منهم الجارية فيسجد لها ولودوماترى في سعيهم - قال فقال (ع) ان كان لهم ولي يقوم بامرهم ادع عليهم وبطر لهم وكان ما حوزا فيهم قلت فماترى فبمن يشتري منهم الجارية فيسجد لها ولودوم فقلت (ع) لاناس بذلك ادع عليهم القيم لهم الناظر فيما يصلحهم فليس لهم ان يرجعوا فيما صنع القيم لهم الناظر فيما يصلحهم (اقول) هذا الصحيح اجنبى عن المقام لان الظاهر من القيم هو القيم الشرعى اما منصب الميت فيكون المراد من لم يوص عدم الوصية بالثلث او بنصبه من بيده الامر - وان شئت قلت - ان الحر واراد في مقام بيان جواز الاشتراء من

القيم في مقابل الاشتراء من الصغار وليس في مقام بيان من يقوم القيمة
و منها موقوف (١) ردة عن سماعة عن رجل مات وله يول و بنات صغار و كبار
من غير و صبقوله حدم و ممالك و عقد كيف يصح الورثة بقسمه ذلك قال (ع) ان قام
رجل ثقة قاسمهم ذلك كله فلا بأس - وهذا وان كان يدل على الاكتفاء ، لوثاقة الابه
مختص بالقسمه .

و منها صحيح (٢) اسماعيل بن سعد عن الرضا (ع) عن الرجل يموت يعبر وصية
وله ولد صغار و كبار ايحل شراء شيء من خدمه و متاعه من غير ان يتولى القاضي بيع
ذلك فان تولاه قاضي قدر اوصوا به ولم يستعمله الحلقة اطيب الشراعه ما لا يقل (ع)
اذا كان الاكابر من ولده مع في البيع فلا بأس اذ رضى الورثة بالبيع و قام عدل في ذلك -
وقد ستظهر منه المصغره اعتبار العدالة .

و اورد عليه (ان) الظاهر من القاصي الذي تراصوا به هو القاصي شرعي
الذي له الولاية على مال لصغير مطلقا وان لم يصم اليه العدل اجماعا (و ان) عية
معاده ثبوت الولاية للعدل وهذا لا ينافي ثبوتها لمطلق الثقة الامين فلا مفيد لاطلاق
صحيح ابن بريع (وبانه) اما يدل على اعتبار العدالة بالنسبة الي المشتري والكلام
بما هو في وطبعة المتصدي للبيع معه - وفي لكل نظر (الاول) فلا نسؤل انما
هو عن البيع من دون تصدي القاضي و مع تصديبه - فالجواب يكون عاما للموردين
(واما الثاني) فلا الظاهر كون قوله عدل الح عطا - على قوله - رضى الورثة و
عليه فهو مفهوم الشرط يدل على عدم الولاية لغير العادل و يوجب تفيد اطلاق
صحيح ابن بريع (واما الثالث) فلا يهنا على استعرف من كون العدالة معتبرة بنفسها
لانما انها طريق لي ملاحظة صلاح البتيم - يكون جعلها شرطا للشراء مستلزاما لجعلها
شرط للبيع والافضل جواز البيع للقاضي من غير ان يجوز لاحد الشراء منه فهو - فلا يظهر

١ - له سائل - باب ٨٨ من ابواب احكام النوايا حديث ٢

٢ - الوسائل باب ١٤ من ابواب عقد البيع وشروطه حديث ١

- ان الجمع بين النصوص يقتضى البناء على ثبوت ولاه التصرف على مال اليتيم لعدول المؤمنين - و الظاهر منها اعتبار العدالة لأم باب الامارية على كون التصرف تصرفا بالاحس كما ذهب اليه المصنف - بل من باب دخلها بنفسها الظاهر من اخذ كل عنوان في الموضوع دخله في الحكم بنفسه لأم باب الامارية لى شيء آخر - وبما ذكره ظهر الحال في المقام الثاني فلا تعيد

ثم ان مقتضى اطلاق النصوص ثبوت الولاية للعدول مع التمكن من الفقيه مما افاده لمحقق لاردبيلي ره من كون ولاية العدول على مال اليتيم في عرص ولاية الفقيه متين (اللهم) لان يقال - ان مقتضى اطلاق هذه النصوص وان كان ذلك - الا انه من جهة كونهما من ماصب القصد وقد جعل الشارع الفقيه قصبا وحاكما فمع وجوده لاند من تصديه لذلك فتدبر في المسألة تحتاج الى تأمل راب-

فروع

بقي في المقام فروع - لاول - انه بناء على حو ر تصرف الفاسق لواحد من اهل احسن المطلوب هل قبل اجماره ام لا وجهان - والحق ان يقال انه بناء على كون حوار تصرفه من باب لولاية قبل اجماره لقاعده من ملك شئ تأملت الافرار به (ودعوى) معارضة مع عموم مادل على عدم حجية حبر الفاسق (مدفوعة) بانه لا تعارض بينهما اذ لا تنافي بين عدم قبول اجماره من حيث انه حبر لفاسق وقوله من حيث به مال ذلك للتصرف - ولذا ترى انه يقبل اخبارى ليد - وان قضا ره من باب لمكليف الصرف لا يقبل لعدم جريان القاعدة فيه والمرجع عموم مادل على عدم حجية حبر الفاسق

الثاني - انه بناء على حوار البيع للفقير اذا تصدى الفقير للبيع و اوجب شك من يريد القبول في انه هل يكون الايجاب تصرفا على وجه احسن ام لا - فهل يجري صالة الصحة في الايجاب ويحرر بها صحة الايجاب والقول ام لا وجهان قد استدلل المصنف على ذلك بوجهين (احدهما) ان الحكم لم يحمل على التصرف

الصحيح واما حمل على موضوع وهو اصلاح المال ومراعاة الحال وهذا عموماً لموضوع الأثر - وحيث انه قد ثبت في محله انه يعتبر في حريص اصاله الصحة في موضوع الأثر احرار نحقق الموضوع و عوانه و كون الشك متحصفاً في الوصف والامع الشك في الموصوف لا تجرى اصاله لصحة هي المقام لا تجرى صالة لصحة في الإيجاب (الثاني) ان اصاله الصحة في الإيجاب لا تثبت الا لصحة الإيجاب لتأهلية ولا يحرر بها تحقق المصلحة وحيث ان القابل ايضا منصرف في مال الصغير ولا بد ان يكون تصرفه على وجه احسن ولا يحرر ذلك اصاله لصحة في الإيجاب - فاصالة الصحة الجارية في الإيجاب تفيد في الحكم ترتب النقل .

اقول بر د على الوجه الأول - ان هذا الشرط كسائر الشرائط انما يكون شرط صحة لتصرف وعوان التصرف الذي هو موضوع الأثر عوان المعاملة من لبيع وغيره ومن شرائط صحته وامضاء الشارع له كونه صلاحاً للبيتم - وبعبارة اخرى ان الموصوف بالصفة والفساد نفس التصرف لمعامل على غاية الامر ان هذا التصرف يمتاز عن سائر التصرفات بكونه مشروطاً بشرط رايد - وهو كونه صلاحاً للبيتم وما كان واحداً لهذا الشرط يصح وما كان فاسداً لا يصح وبمجرد جعله عواناً او كيفية للتصرف لا يجعله من مساوئين لتى باختلافها يختلف الموضوع بنظر العرف و يكون من قبيل الاعمال الخارجية التي قصد بها البيع او شيء آخر - وعليه - فمع احرار اصل التصرف والشك في صحته وفساده تجرى اصاله الصحة ويحرر بها الصحة (ويرد) على الوجه الثاني ان الذي لا بد وان يكون صلاحاً للبيتم هو الإيجاب و البيع فانه متضمن لأعطاء ماله بعوض - واما القول فهو احد المال الذي هو عوض عن ماله وهذه حثية راجعة الى المشتري لا الى البيتم - فلا يعتبر فيه احرار كون المعاملة صلاحاً للبيتم ولعل هذا هو السر فيما ادعاه بعض من اهل العرف يعمون من جعل شخص و ليد في البيع جوار الشراء معه مع عدم الفحص عن كونه صلاحاً ام لا فتدبر (مع) انه يمكن ان يقال ان الدليل اعماد على اعتبار كون التصرف على وجه احسن وهو انما يكون بالبيع و اما الشراء فهو

مطوعة وقول للبيع لانه نفسه تصرف فلا يترقبه هذا الشرط - فالظاهر جريان اصاله الصحة في الايجاب و ترتب لاثر عليه مع ضم القول اليه .

الثالث - ما ذكره بقوله نعم لو وجد في بدا القامق ثم من مال الصغير لم يلزم الفسخ مع المشتري واحدا لثمن الح اقول ما اعدده وان كان متبايناي تجري اصاله الصحة في مال البائع والمشتري وترتب عليهما لاثر - الا ان الوجه الاول الذي ذكره في الفرع المتقدم يجري في هذا الفرع ولازمه عدم جريانها ولازم ذلك جريان استصحاب بدء لثمن على ملك الصغير ويعرربه كون مال اليتيم الذي يجب اصلاحه وحفظه من التلف هو الثمن لا لثمن -

مزا حمة الولي

(قوله قد نه انه حيث ثبت جواز تصرف المؤمنين فالظاهر انه على وجه التكليف الوجوبي او المديني الح) المقصود من سوق هذا الكلام بيان حكم مراجعة غير المتصدى للمتصدى وقد حكم المصنف ره بجوارها وسند في ذلك الى ان ما ثبت له اما يكون على وجه التكليف لاعلى وجه النصب من الاسم ^{فيقال} - (اقول) يرد عليه امر ن (الاول) ان الظاهر كونه من قبيل النصب حيث قال ^{فيقال} - ان كان ولي يقوم بامرهم باع عليهم ونظر لهم الح مع ان ثبوت نفوذ التصرفات المعاملية لغيره لمالك مع عدم كونهما بعموان الوكالة يستلزم كونه وليا ولاكتصرف والامارات جائرة ولا معنى لمجرد حمل التكليف في هذا المقام (ثاني) انه على فرض كون ذلك من قبيل النصب من الامام كما هو كك تجوز مزا حمة اذا كان المصب بعنوان نعم كليهما ولا يعتص بحصوص المتصدى فان التصدى لا يوجب نعم المتصدى وانحصار المصوب به الا اذا دلل دليل آخر على ذلك وهو مفقود .

قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتى هي احسن

(قوله قد علم انه هل يشترط في ولاية غير الاب والجد - قوله تعالى (١) ولا تقربوا

مال اليتيم الا بالتى هي احسن وحيث ان توضيح معنى الآية الخ) الكلام في توصيح معنى لاية الشريعة تقع في جهات .

الاولى - ان حرمة القرب الى مال اليتيم الا بالتى هي احسن محدودة في الآية الشريعة بقوله تعالى حتى يبلع اشده - كما في سورتي الانعام والاسراء - فتح قد يقال ان الغاية ان كانت قيداً للموضوع او المنطلق وان كان لا يترتب محذور من جهة انه لا مفهوم للاية الشريعة الا به خلاف الطاهر - فان الظاهر كونه قيداً وعاية للحكم - وعليه فتدل الآية بمفهوم بعاية على ان القرب المحرم اما هو الى رمان اللوع وبعده لا يكون محرماً مع انه محرم قطعاً - واحجب عنه مجوابين (الاول) انها عاية للمستثنى فقط مع ماها ان جوار التصرف على وجه احسن محدود باللوع وبه يقطع الجوار ويدور امر التصرف مداراً من صاحب المال (الثاني) انها عاية للمستثنى منه او هو مع المستثنى الان المستثنى من حرمة التصرف مطلقاً ولومع رصا اليتيم وهذا الحكم محدوداً - بلوع فانه بعد اللوع يجوز التصرف مع رصاء - وكلاهما خلاف الطاهر (اما الاول) فلان الظاهر كونه عاية للحكم الذي تضمنه الآية الشريعة (و اما الثاني) فلان المذكور اما هو لحكم المطلق لا اطلاق الحكم (فالحق) ان يقال انه لا مفهوم لهما من جهة كون القيد مسوقاً لبيان تحقق الموضوع فان الموضوع هو اليتيم وهو يتبدل باللوع

الجهة الثانية في بيان المراد من القرب المنهى عنه (قول) الظاهر من لقرب في نفسه هو ما يقابل البعد ولكن الظاهر منه في الآية الشريعة التصرف في مال اليتيم وحيث ان التصرف في مال اليتيم ربما يكون خارجاً مثل اكله وشربه ونحوهما وربما يكون اعتبارياً كبيعته وشرائه ونحوهما .

فقد وقع الخلاف في المراد من الآية ومحتملاته التي ذكرها المصنف ده أربعة (لاول) ارادة اقرب ما يكون الى مصداق القرب اى ول تصرف فيه كمنه ووضع اليد عليه - هذا هو الاحتمال الثاني في المتن (الثاني) ان يراد ما يعمه و سائر التصرفات لمحرحة وبعبارة اخرى مطلق التقلب و لتحرك - وهو الاحتمال الاول في المتن (ثالث) ان يراد ما يعم ذلك والترك وبعبارة اخرى مطلق الامر الاحتمالي المتعلق بمال اليتيم اعم من لفعل و الترك وهو الاحتمال الرابع في المتن (الرابع) ان يراد التصرف الاعتباري وهذا هو الاحتمال الثالث في المتن -

وهناك احتمال خامس اظهر من الجميع وهو انه ما يعم التصرفات الخارجية والاعتبارية ادسائر الاحتمالات ما بين ما يستلزم التخصيص بلا وجه - والتعميم الذي لا يساعده عرف ولا لاه - ومجرد كون المتعلق هو مال اليتيم وقرب المال بما هو مال عبادة عن التصرف الاعتباري المتعلق به - لا يصلح ممبا الاحتمال الرابع الذي اختاره لمصنفه (واما) ما افاده المحقق الايرواني رد من ان لظاهر ن القرب كناية عن اكل مال اليتيم و الاستغلال بالتصرف فيه لا التصرف لاجل اليتيم فتكون الآية احصية عن المقام - فبعد جد الابلاتم مع ستناء الابلاتى هي احسن

الجهة الثالثة - هي بيان لمراد من الهمي المتعلق بالقرب (اقول) ان كان لمراد بالقرب هو التصرف الاعتباري المتعلق بمال اليتيم كان النهي ظاهرا في الارشاد الى الفساد - وان كان المراد هو التصرف الخارجي المتعلق به من وضع اليد عليه وامساكه واكله وشربه كان ظاهرا في الحرمة المولوية (وحيث) عرفت ان المراد هو الجامع بينهما - فان حملناه على المولوية لمادلت الآية على فساد المعاملة لأن الهمي عن المعاملة لا يبدل على الفساد - مع ان بناء الاصحاب رضى الله عنهم على التمسك بالاية الشريفة على فساد المعاملة على مال ليتيم ما لم يكن على وجه احسن - وان حملناه على الارشاد لم تخرج التخصيص المتعلق بخصوص التصرفات الاعتبارية وهو مما لا وجه له

وحل هذه العويصة انما يكون باحد نحوين (الاول) حمل لهمي على ما يعم المولوى

ولارشدي ولا مانع من ذلك فان الاختلاف بينهما انما يكون في المواعى والاعراض والاختلاف بينهما ذات نظير الوحوب والاستحباب وله سببا على جوار الامر الواحد بشيئين مع كون احدهما واحدا والاخر مستحبا وبالجملة فبحق في محله انه لا مانع من حمل النهى عن لعان عبي رادة المولودة في بعض قرده ولارشدية في بعضها الاخر (الثاني) حمل النهى على خصوص المولود والنهى عن المعاملة بفسا و لالم يدل على الفساد لانه يوجب فسق من اتى متعلقه وبصيرورته فاسقا يجرح عن الولاية لما تقدم من عتبار لعدلة في المصدى لامر اليتيم ومع جروحه عنها لا يكون تصرفه نافذا كما هو واضح .

الجهة الرابعة في يد وجه ثابت الموصول مع انه لو قدر ما هو من حسن المشتى لزم تذكيرها فان القرب مذكر والذى يسعي ان يقال انه من جهة حمل المشتى محرورا بحرف جر لابد من جعل المشتى منه مقدرا و محرورا بحرف جر - مثل - - - حيثية او كيفية وعيه فيلائم تأييد لموصول

لجهة الخامسة في يد احتمالات الاحس و قد ذكر المصنف انه ان محتملاته ربعة - فان المراد به اما - تفصيل - او الاحس - وعنى الاول فاما ان يراد بالتصرف الاحسن من الترك - او الاحس مطلقا من الترك ومن التصرفات الاخر - وعلى الثاني فما ان يراد به ما فيه المصلحة - او مالا مفسده فيه - وهناك احتمال خامس وهو انه التفصيل منه وان يراد به من التصرفات الاخر - ولارم الاول جوار البيع اذا كان احسن من تركه وان كان لا يجاز احسن منه ولازم الثاني عدم جواره مالم يكن احسن من تركه ومن التصرفات الاخر - ولارم الثالث جوار كل تصرف فيه مصلحة و ان كان تركه اصح او سائر التصرفات كذلك ولارم الرابع جوار التصرف اذا لم يكن فيه مفسدة وان كان في غيره من التصرفات مصلحة كنه - ولارم الخامس جوار البيع اذا كان اصح من الاجاز وان كان تركه اصح .

وقد استظهر المصنف انه الاحتمال الثاني و الوجه فيه ان الظاهر من الاحس

ارادة التفصيل وان حذف المنعلق وترك ذكر المفصل عليه يعيد العموم - و اورد عليه مايرادات (الاول) ان استعماله في غير التفصيل كثير وتؤيد عدم ارادة التفصيل منه في الآية عدم ذكر كلمة - من - وعدم صافته (وبه) ان استعماله في غير التفصيل كثيرا مع القرينة لا ينافي ظهوره فيه اذ اذكر بلا قرينة - وعدم ذكر كسرة من او لاصقة بها يوجب ظهوره في العموم ولا ينافي ذلك (الثاني) ما افاده المحقق الايرواني وهو انه ان اريد منه لاحس من جميع ما عداه لم يرد عدم الاقدام على شيء من التصرفات عند مساواتها او مساوية عتدها في مقدار المصلحة فان كل واحد من تلك الافراد المساوية ليس احس من جميع ما عداه وان اريد منه الاحس في الجملة ولو من بعض ما عداه لم يرد جواز تصرف يكون هو احس من مادونه وان كان هناك تصرف آخر احس منه (وبه) ان المراد به هو الاحس مطلقا لانه في الغرض يقول بان الجامع بين الافراد المتساوية في مقدار من المصلحة يكون احس من غيره فيجوز ولازمه التحجير بين الافراد (الثالث) انه لو فرضنا ان الترتيب وسائر التصرفات لاحس فيها اصلا وهذا العمل كالبيع فيه مصلحة اكيدة لم يرد عدم حوازه منه لا يصدق الاحس لعدم السدأ في غيره ليكون الريدة صادقة في البيع مع به حائر قطعا (وبه اولا) انه لا محذور في الالتزام بعدم شمول المستثنى له وانما يلتزم بالحدود والاولوية اذ لو حذر البيع مع وجود المصلحة في غيره لمجوره مع عدمها يكون اولي (وثاب) انه يحصل الاحس على التفصيل المجاري اى ما يترجع على غيره في نظر العقلاء سواء كان لاحسن ان مصلحته أكد من مصلحة غيره او من جهة ان فيه المصلحة وفي غيره المصلحة .

ثم انه قد ظهر مما ذكرناه امران (الاول) تمامية ما افاده المصنف من رادة لاحس مطلقا (الثاني) عدم تمامية ما افاده من انه لو فرضنا بيع مال اليتيم بعشرة دراهم وفرضنا انه لا يتصور له حال في اثناء الدراهم وجعلها دسار الايجور ذلك ان هذا التصرف ليس اصحح من تركه - ووجه عدم تماميته - ان الجامع بينه وبين الابقاء يكون اصلح من غيره فيجوز ويتخير بين الفردين (فالاظهر) حوار التذليل هذا بحسب ما يستعاد من الآية فقد عرفت

انه يستعاد منها اعتبار المصلحة .

و اما بحسب الروايات فقد ذكر لمصنفه روايتين وادعى دلالتهما على كفاية عدم المعسدة وعدم اعمار المصلحة في التصرف في مال التيم احدهما حصة الكاهن (١) قال قيل لابي عبدالله عليه السلام ان يدخل على اح لنا في بيت يتام ومعهم خادم لهم فتعده على بساطهم ويشرب من مئتهم ويخدم خادمهم وربما طعمنا فيه الطعام من عند صاحبنا و منه من طعمهم فأتري في ذلك - فقال عليه السلام ان كان في دخولكم عليهم مفعة لهم فلا بأس وان كان فيه ضرر فلا - تقرب لاستدلال بها ان المراد بالمفعة ما يوارى عوض ما يصرفون من مال التيم عند حوّلهم من جهة ان ما لوحظت المفعة بالاضافة اليه هو الدخول في بيت الايتام والفقود على بساطهم فما يتعقبه من احوال رباذه بالاضافة الى ذلك فتصدق عليها لمفعة - فيكون المراد بالضرر في الدين ان لا يصل الى الايتام ما يوارى ذلك . فلا تنافي بين صدر الحر والدين ويكون المستفاد من الحوار مع عدم المعسدة وان لم تكن مصلحة (و منه) ان المراد بالمع ان كان مطلقا لرباذه بالاضافة الى ما ذكره وان كانت اقل مما يوارى به لزم حوار الدخول مع اعطاء اقل مما يوارى به وهذا لا يجوز قطعا - وان كان المراد الرياذه بالاضافة الى مالية اموالهم - خرج صورته مساواة للمع والضرر عن مطوق الحر وتعارض فيها بشرطتين كما عني بعض معاصري لمصنفه

و لحق ان يعد ان في مورد الحر خصوصية لس فيه حد الوسط بين المع والضرر فانه بالتصرف في الدار والساط والخدم و لطعام المملوك بطنم صاحبه لا يلزم حسارة مالية على الايتام فكل ما اعطى نازا ذلك ان كان يوارى ذلك يعد بمعاييرهم وان عطى اقل من ذلك كان ضررا فتدبر - ولو اعترض عن ذلك وسلم لتعارض بين مفهوم الشرطيتين يحكم بالنساقط والرجوع الى لايه الشريعة الدالة على عدم الجوار اذا لم يكن في التصرف مصلحة ومع عائد الى الايتام .

ثانيتهما رواية على بن المعبر (٢) قلت لابي عبدالله عليه السلام ان لي ابنة اح يتيمة

فربما هدى لها الشيء فأكل منه ثم اطعمها بعد ذلك الشيء من ماله فأقول يارب هذا بدا - فقال لا بأس - بتقريب ان ترك الاستعصال من مساواة لغرض ورده بدل على عدم اعتبار الرب وقولا رب في ان منصرف الروايف صورة عدم النقص فلا يرد عليه لا يريد ان مقتضى ترك الاستعصال جواز اعطاء الانقص - ولكن يرد عليه امور (الاول) ان من يأكل من طعام العير ويريد اعطاء عوصه وبناؤه على عدم اعطاء الاقل لامحالة يعطى مقدار أريد وفرص التسوى نادرجدا ملحق بالمعدوم (الثاني) ان الظاهر كون التهمة تحت اختياره وامرأ بيده وح يكون عدم التصرف في طعامها بقاء لمالها وتصرفا وجوديا - فالجامع بينه وبين التصرف باراء ما يدل ما يساويه ذو مصلحة فيكون جائزا ويتحريم الفردين (الثالث) ان لظاهر كون الطعام مطوحا فلا محالة اكل مقدار منه واعطاء عوصه لمساوى معه في القيمة بكون اصلح بحال لتيممة (فمحصل) ان الاظهر اعتبار المصلحة في التصرف في مال اليتيم من غير فرق بين التصرفات الخارجية والمعاملية .

ثم ان الشهيد قد استدل على عتار المصلحة بوجوه اخر (الاول) انه منصوب لها (وجه) ان هذا اول الكلام ولعله منصوب ولها لحفظ ماله فيتحريم تبديل ماله بما يماثله وابقائه على حاله (الثاني) اصاله بقاء الملك على حاله (وجه) انه لا يرجع اليها مع عموم دليل الولاية (الثالث) ان لعدميات لا تؤكد نفع غاية (وجه) ان عدميات وان لم نفع غاية - بل العادة لا تدوان تكون امر او وجوديا - الا ان اعتبار كونه امر او وجوديا راجعا الى المولى عليه معامل يدل عليه دليل مع الاعراض عماد كراه فلو فرضنا انه لامسدة في بيع مال اليتيم وكان هناك مصلحة راجعة الى نفس المنتصدي لبيع جاز بمقتضى عموم ادلة الولاية لولا الآية الشريفة (ودلجئة) الكلام في المقام انه هو في ان لبيع لدى لامسدة فيه اذا كان بداع عفلاتي هل يكون باقدا ام لا .

(قوله قدده هل يتحرى الاصلح ام يكتفى بمطلق المصلحة فيه وجهان الخ)
اقول ظاهر الآية الشريفة اعتبار تحرى الاصلح غاية لامر بالمسدة الى التصرفات المتعارفة و
اما لو حرج الاصلح عن ذلك ووجب تحريمه الاصلح لحرج او كان خلاف المتعارف فلا يجب

وهذا يدفع مادكرة الشهيد في وجه عدم لزوم تحري الاصلح من ان ذلك لا يساهي .

بقي في المقام شيء لم اره من تعرض له وهو ان ينظر الولي في الحسن هل له موضوعية ام هو طريق الى الحسن الواقعي . وثمرة ذلك انه لو باع الولي وكان في ذلك مصلحة ينظره ثم تبين عدم المصلحة فعلى الاول يصح لبيع وعلى الثاني لا يصح - والاطهر هو الاول - وذلك لوجوه (الاول) السيرة القطعية (الثاني) لزوم احتلال النظام من عدم الصحة في الغرض مثلا لو باع مال اليتيم وبعد ثلاث سبب ظهر عدم المصلحة و من الواضح ان الحكم بالفسد في هذا المورد وشبهه يستلزم الحرج و احتلال النظام (الثالث) ان دلالة الآية الشريفة التي هي المقيدة لاطلاق ادلة نولانه - على ان الصرف غير الاحسن اذا كان معاملا باطل - امان تكون من جهة دلالة لهي على احرمة و ادارتكابه ح موجب للفسق و محرج له عن النولانه - ومن الواضح انه اذا كان البيع ينظر الولي صلاحا لا يكون هو موجبا للفسق و ان لم يكن في الواقع كك فندر

نقل العبد المسلم الى الكافر

(قوله قدنه مسألة يشترط فيمن ينتقل اليه العبد المسلم ثمنا) مشمنا ان يكون مسلما الخ) اقول بما ان هذا البحث لاموضوع له في هذا برهان فالصحيح ان التعرض له اولي .

نقل المصحف الى الكافر

(قوله قدنه المشهور عدم جواز نقل المصحف الى الكافر الخ) اقول قد تقدم الكلام في هذه المسألة في الجزء الثاني عشر من هذا الشرح في الحاتمة - فلا وجه للاعادة .

شرائط العوضين - بيان حقيقة المال والملك

(قوله قده القول في شرائط العوضين يشترط في كل منهما كونه متممولا الخ)

تنفيح القول في المقام بالكلم في مقدمين - الأول - في بيان حقيقة المال - و الملك الثاني - في وجه اعتبارهما - اما الأول فالمدل يكون على نحوين -

احدهما - ما كانت مالهية دائية و هو كل ما فيه منفعة عائدة الى الانسان ويحتاج اليه بحسب فطرته من المأكول والمشروب والملبوس وما شاكل الموجهة لحدوث رعة الناس فيه وادجاره للانتفاع به وقت الحاجة ويدلون بآرائه شيئا مما يرفعون فيه من النقود وغيرها من جهة توقف الوصول اليه الى عمال عمل - هي الحقيقة يعتبر في صدق المال على شيء امران (احدهما) كونه موضوعا لعرص سوء أ كذا ذلك دفع الضرورات لاولية كالأقوات - او لعرصة كالادوية - او لتحصيل البدة كالنقود و بعض لاشربة (ثسهما) توقف الوصول اليه الى اعمال عمل - ولاح ذلك تحذف مالية الاموال من جهة اختلاف مقدار الحاجة و العمل الذي يحتاج اليه في الوصول الى ذلك الشيء - مثلا العرص لمرتبة على لمد - ريد بمراتب من ما يرتب على بعض الادوية المدر الوجود - ولكن المدل على الشطية لالمالية له - وذلك الدواء له مالية معتدي - والسرفي ذلك فقد الامر اثنى في الاول ولذا كلما ارداد بعدا عن الشط ازدادت مالهية .

ثبهما ما كانت مالهية اعتبارية وجملة كالنقود - وهو على قسمين - الاول - ما كان الاعتبار فيه عاما يشترك فيه جميع افراد البشر مدفع من الشعور بالحاجة الاجتماعية وهي توقف حفظ نظام النوع على التداول بين الاموال وعدم امكان التداول بين الاموال التي مالهية دائية - كالأحجار الكريمة من الذهب والفضة وغيرها - وبالجملة - القسم الاول مابنى العقلاء على اعتبار المالية له - الثاني ما كان الاعتبار فيه خاصا - و هو يص على قسمين - اذ قد يكون شيء خاص يعتبر له المالية من جانب دولة بالنظر الى

ما يبي عليه تلك الدولة من ترتيب اثر خاص عليه كطوائع الرد فان كل طابع له مالية في مملكة خاصة دون الممالك الاخر ومالته ما يكون ملحوظ مبيى عليه تلك الدولة من ترتيب اثر خاص عليه وهو يصال لمكتوب الى م محل شبه المرسل مقابل الصديق الطابع المعينه - وقد يكون الاعتبار فيه ليقوم مقام القسم الاول كالديار العرفي ولاسكاس وهذا القسم الاخير لا يصروه الغلاء مالا بمحرد اعتبار المعتبرايا من كان بل لا بد وان يكون له عطاء ومعرعه (عطاء لعنة) - والتعطية على وجوه - ثم ن - حرمة المدفع كعدمها مسقطه للمال عن المالية -

وما لملكية فيها ربع مرتب (الاولى) لملكية الحقيقية وهي عبارة عن السطة لتامة بسحق يكون رمام من لملوك بدالمالك حدود ويقان وهي مخصوصة بالله تعالى (كثبة) الملكية الذاتية والمراد بالذاتى مالا يحتاج تحفته الى امر خارجى - لا الذاتى فى باب الرهان والذاتى فى باب الكليات الخمس - وهي عبارة عن الاصفة الحاصلة بين الشخص نفسه وعمله ودمته - اذ الانسان مالك لعمله ونفسه ولدمته ملكية بذاتية وشاهد به الضرورة والوحدن والسيرة العقلانية - وهذه المرتبة دون مرتبة الواحدية الحقيقية لمختصة بالله تعالى (الثالثة) الملكية المقولة وهي عبارة عن الهيئ الحاصلة من حاطة جسم بجسم آخر كالهئة الحاصلة من التعمم ولفص وما شاكل (لربعة) ملكية الاعتبارية وهي لتى يعثرها الغلاء و لشارع لشخص خاص من جهة لمصلحة الداعة الى ذلك. ثم ن هذه المرتبة من الملكية قد تكون ولية - وقد تكون اصفة ثانوية - والاولية قد تكون اصلية كالاصافة الحاصلة بالعمل او بالخياره وبهم معا - وقد تكون تعبية وهي متكون بين لملك ونتاج امواله - والاصافة الثانوية والمردها مقابل الاولية وان طرأت على الامول مراراً عديده - وهي قد تكون فهرية كالاصافة الحاصلة بسبب الارث وقد تكون اعتبارية كالاصافة الحاصلة من المعاملات - ولنعصيل الكلام محل آخر .

ومحل لكلام فى المقدم - هو اعتبار الملكية الذاتية - والاعتبارية

ثم ان النسبة بين لمال والملك هي العموم من وجه - دلحة من المحطة ملك وليست

بماله والمباحات الأصلية قبل خيارها أموال ولست بملك لأحد وقد يجتمعان وهو كثير .

بيان الدليل على اعتبار المالية والملكية في العوضين

و اما المقام الثاني فالكلام فيه في موردين (الأول) في الدليل على اعتبار المالية (الثاني) في الدليل على اعتبار الملكية .

اما المورد الأول فقد افاد المصنف انه ان ما تحقق فيه عدم المالية عرف يشهد لعدم جوار وقوعه احد العوصين (١) بما دل على انه لا بيع الاقوى ملك - وما لم يتحقق فيه ذلك فن كان اكل المال في مقاله اكل للمال ، لماطل فلا يجوز وما لم يتحقق فيه ذلك - فاندل دليل خاص على عدم جوار بيعة فهو لا يقتضي لعمومات جوار بيعة احد لعوصين . قول في كلامه قد مر موافق للطر (الاول) في استدلاله على فساد البيع فيما تحقق فيه عدم المالية - بما دل على انه لا بيع الاقوى ملك ادعرت ان السنة بين المال والملك عموم من وجه فعدم المالية ليس مستلزما لعدم الملكية كي يستدل بمقتضى اعتبار الملك على اعتبار المال (الثاني) استدلاله للصدوقين اذ لم يتحقق المالية ولا عدمها بما دل على عدم جوار اكل المال لماطل - وان صدق اكل المال لماطل ان كان لاجل عدم المالية فهو طريق انه لا شيء في مقاله مع ان المعروف في الشك في صدق السنة فلا محل للشك في صدق اكل المال لماطل - وان كان للاحل ذلك - فلا وجه لعدم شئون ما لم يعلم انه مال (ثالث) في استدلاله لعمومات بعد فرض عدم تحقق انه ليس بمال وعدم احرار صدق اكل المال لماطل او عدم دليل خاص على عدم جوار البيع - على الصحة فانه اذا توقف صدق البيع الذي هو عدم مدلة مال بمال على احرار كون العوصيين من الاموال فمع الشك في ذلك يشك في صدق الموضوع ومع لا يفي مورد التمسك بالعموم .

والحق ان يقال ان اعتبار المالية في العوضين انما يكون من جهة عدم صدق صاوين المعاملات بدونها حيث ان البيع مثلا عبارة عن الاعطاء لامجداد اذا كان العوص من

لأما إية له فاعطاء المعوص اعطاء محابا وهكذا عنوان، ثمارة والعقد وهند - هو الجيران -
ثم ان ههنا فروعها (منها) انه اذا كان للشيء منفعة نافذة هل يجوز بيعه ام لا (ومنها) انه اذا
كان للشيء منفعة محظرة نافذة هل يجوز بيعه ام لا - وقد تقدم الكلام
في هذه الفروع في الجزء - لحدوي عشر من هذا الشرح -

واما لمورد الثاني - فقد استدلل لاعتبار الملكية بوجوه (الاول) النصوص (١)
الدالة على عدم جواز بيع مال ليس عنه - وقد مر في مبحث بيع الفصولي ان تلك النصوص
معرضة لمناقض (٢) لجواز ولبطاط المتعارض تحمل على ارادة بيع ما لا يكون له
السلطة عليه - مصداق لي مكان حملها على ارادة بيع ما لا يقدر على تسليمه (راجع (الثاني)
النصوص لو صحة الدلالة فذكر هذا الوجه في الحواشر (وفيه) انه ان رديها بنصوص
بيع مال ليس عنه فيرد عليه ما تقدم وان ارديها غيرها فعليه ان يصبح والبيان (الثالث) ان
بدل مال بآخر ما لا يكون مملوكا سمهي واكل للمال بالباطل (وفيه) انه اذا فرضت سلطته
على التصرف فيه مع عدم كونه مملوكا كالكلي في السنة لا يكون البيع سهيا ولا اكلا -
للمال بالباطل (الرابع) الاحصاء (وفيه) انه لعدم كونه تعددا لا يعتمد عليه (وقد يقال)
عدم اعتبار الملكية نظرا الى انه يجوز بيع الكلي في الدمة مع انه ليس مملوكا للسابع
(وفيه) ما مر من انه مملوك له بالملكية الذاتية -

والحق ان يقال انه لا يجوز بيع المساحات - ولا مال الغير لعدم سلطانه على
المبيع وعدم كون المبيع مالكا لمرهما - ما في الثاني فواضح وما في المساحات -
فلان لمباحات الاصلية متساوية السنة الى السابع والمشتري وليست هي كالكلي
ليتعهد به في دمه - ولا كالعين الشخصية المصانة اليها بالاصافة الملكية لتكون له السلطة
عليه وعدم جواز البيع فيهما انما هو لاجل عدم تسلطه على المبيع وعدم كونه مالكا لمره
لعدم ملكية الرقة فتدبر -

(قوله قدده واحترزوا به اي صاعن الارض المفتوحة عنوة الحج) الكلام في

ان الارض المفتوحة عبوة هل هي ملك للمسلمين - ام ليست كذلك سيأتي عند تعرض المصنف رهله - ولكن بناء على كونها ملكهم لا يكفي مجرد التقييد بالملك في خروجها بل لابد من اضافة خصوصية الى الملكية كي تصح الاحتراز بواسطة تلك الخصوصية .

ثم انه على القول بها ملك - يقع الكلام في تطبيق ملكيتها على ساير اصحاء لملكية الاشكال في انها ليست ملكا طنفا لجميع المسلمين - والارم الانتقال بالارث مع ان القوم غير ملتزمين بذلك - ولزم عدم تسلط غير المالك على التصرف فيها كما هو مقتضى الناس مسلطون على اموالهم (١) مع ان امرها سدوئي الامر - والاموع المسلمين فانه وان لم يرد عليه المحدوران المتقدمان اذ لا تعين للميت حتى يرثه وارثه ولا تعين للمالك الامحالة بكون الولاية لولي الامر القابض على هذه الارض - الا انه يرد عليه ان لازمه حوارا عطاء ولي الامر عين هذه الارض لاحد من المسلمين من دون مصلحة - ولا وقفا لهم - والارم عدم جوار بيعها الا في موارد محصورة مصوصة لا لما يراهم في الامر من المصلحة - بل هي ملك لأمم المسلمين - وحل امرها عينا ومفعة الى ولي الامر مع رعاية مصلحة النوع .

اقسام الارضين واحكامها

(قوله قدده الاض اماموات واما عامرة - الاول ما يكون هو انا بالاصالة بان لهم تكن مسوقة بعمارة الخ) الكلام في المقام يقع في جهات - الاولى - في انها للامم (ع) ام لا - لثانيه - في انها تملك بالاحياء ام لا - الثالثة - في اعتبار ادنه (ع) في التملك بالاحياء - الرابعة - في ان الملك بالاحياء هل يختص بالشعبة او يشمل كل مسلم ام نعم الكافر - الخامسة - في ان الارض هل يملكها المحيي محاب او يجب داء حراجها الى الامام (وقل) بيان هذه الجهات لاسدوان يعلم ان الموات هي الارض المعطلة لئلا يستمتع بها ذلك اما لانقطاع الماء عنها او لغير ذلك .

أما الجهة الأولى فلا شك أنها متوقفة في أيها اللامام (ع) ولكن ما ذكره المصنف
وهو أن لمصوص بذلك مستفيضة بل قيل أيها مؤثر غير تام فإن (بعض) تلك لمصوص
يتضمن كون الأرض الحرة للامام (ع) ومن أفعال الثالث كونه له (ع) - كمصحح (١)
حجص وموثق (٢) سبعة وغيرهما (وبعضها) يتضمن أن الأرض لخرقة لثي ناداهي
له - ومنها - كحر (٣) أبي بصير وغيره (وبعضها) يتضمن أن الأرض لثي لأرب لها
والأرض المية لثي لأرب لها كمرس (٤) حماد وغيره (وبعضها) يدل على أن
أرض كلها كصحح (٥) الكاكي (وبعضها) يتضمن أن مؤثر الأرض لرسول (ص)
كالسويين (٦) لمذكورين في المتن (ما) لمصوص الأرض الحرة مطمئنه ومقيدها وموردها
غير المقام وموردها لمسوقه بالعمارة لألموات بالأصالة وأما لمصوص الأرض لثي لأرب
له، فمطلقها ومقيدها مسوقة لبيان أن ما مالئك له (ع) لا لخصوصه في لموات من الأرض -
وأما ما دل على أن الأرض كلها للامام فلا بد من حملها على إرادة الملكية غير الاعتبارية كما
لا يحق - وما لسوء فهم مرسوم من طرقا

واما الجهة الثانية فلا خلاف في انها ملك بالاحياء وعن غير واحد دعوى لاجماع
عبيد بن حكيم حجاج المسلمين عليه - وشهد له جملة من النصوص - كقول الصادق (ع)
في الحسن (٧) كذا الصحيح قال رسول الله (ص) من احبب ارضا صاموا تاهى له - وقوله (ع)
في عمر (٨) السكوبى قال رسول الله ﷺ من عرس شجر وحمره د - الى ان قل
او احبب ارضا مئة فهي له قضاء من الله ورسوله وقول سيدنا ابي جعفر (ع) في الصحيح (٩)

٢ + ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥

6-4-44-4

۵۔ لومائل۔ باب ۳۔ من ابواب احياء الموات حديث ۲

۶۔ المسوط کتاب جاء العرب - لقد كره ح ۲ ص ۶۰

٧- الوسائل - باب ١- من أبواب أحياء الموات حديث

۸۔ الموسیٰ ثل باب ۴۔ من ابواب احیاء السموات حدیث ۱

قال رسول الله ﷺ من احبى ارضاء وادفوه وله ونحوها غيرها .

وما الجهة الثالثة فمن جماعة منهم الشيع في الخلاف والمحقق الثاني في جامع المقصد وغيره في غير هذا دعوى الاحماع على اعتبار الاذن - وهالك وجهان آخران بل قولان (احدى) عدم اعتباره (الثاني) التفصيل بين زمامي المحصور والعيبة فيعتبر الاذن في الاول دون الثاني

اقول مقتضى قاعدة حرمة التصرف في مال الغير بغير اذنه - اعتباره .

وقد استدل لعدم الاعتبار (بانه) يكفي في الجوار اذن مالك للملوك في ذلك و ان لم يأن مالكما كما في التملك بالالتقط وحق المارة (وفيه) ان استكشف اذن مالك الملوك ان كان من النصوص المتضمنة لسياسة الاحياء للملك - فيرد عليه - ان تلك النصوص كدلة سائر لاسباب - فكما انها لانعراض مادل على اذنها باذن المالك كك هذه وان كان من غيرها فقلبه البيان .

و استدل بقول الثالث - بامتناع الاستبدان منه (ع) في زمان العينة ولم يدل دليل على بينة الفقيه عه في هذه الامور مع مشروعية الاحياء مطلقا (وفيه) انه يتوقف على عدم ثبوت صدور الاذن منهم عليهم بسلام و سيأتي الكلام فيه - و لا يظهر اعتبار اذنه .

ثم ان لقائلين باعتبار الاذن - يدعون صدورهم منه (ع) واستدلوا في ذلك الى وجوه (الاول) السوابق المذكورة ان في امتن والتمتدح اليهما الاشارة - حيث ان في احدهما - ثم هي لكم متى - وفي الاخر ثم هي لكم متى ايها المسلمون - ومقتضاها ما وان كان هو التملك ولو مع عدم لاحياء الا انه جمع بينهما ما بين مادل على سببه الاحياء لتلزم ملكية المحيي خاصة (وفيه) ما تقدم من ايها غير مرويين عن طرفا (الثاني) نفس قولهم عليهم بسلام - من احبى ارضاء وادفوه له - فانه وان تضمن الاذن لتشريعي في لاحياء الا ان صدور ذلك من المالك يقتضي كونه ذا مال كما يظهر من قال من دخل دارى فله كذا - فانه متضمن للاذن المالكى كتصميمه لسياسة الدحول للجراء وكث في المقام (وفيه) ان الاذن المالكى لا بد وان يصدر

من لمالك فهذه النصوص المتضمنة لهذه الجملة تفيد بالنسبة الى اربعة الاثمة لدين قبل امام زماننا عليهم السلام وحيث ان هذه الجملة لم تصدر منه (ع) وهو المالك ولا يعيد ذلك كما لا يخفى (الثالث) اخبار (١) لتحليل ميبا مثل حمر (٢) مسمع من عبد الملك عن الصادق (ع) وكن ما كان من الارض في يدي شيعة فهم فيه محطون ومحط لهم ذلك لي ان يقوم قضاة ليعونه يستفاد منها حلبة التصرف - فصمها الى ما نصص سبب الاحياء للملك - يستتبع اذ بهم عليهم السلام في التملك بالاحياء - وهذا الوجه متوقف على عدم اختصاص التحليل بخصوص المأكح والمساكن و لمتاجر و شمولها للاراضي - وقد اثبتنا ذلك في لجرء السادس من هذا الشرح (الرابع) ما افاده المحقق كاشف لغطاء وهو دلالة شاهد الحال على رضاهم بالاحياء و طيب نفسهم بعمارة الارض - ولا بأس به ايضاً (فمحصل) ان الاظهر ثبوت رضاهم عليهم السلام بالاحياء.

واما الحجة الرابعة - فمن التذكيرة لاجماع على اعتبار الاسلام في الملك بالاحياء و نحوه ما عن جامع المقاصد - وعن صريح المصنوع والحلاف والسرائر والجامع و طاهر المذهب و النافع واللمعة و نعمهم جمع من اساطين متبحري المتبحرين عدم الفرق في ذلك بين لمسلم و لكافر و ن لكافر ايضاً بملك بالاحياء يشهد لكثيري - مصافاً الى اطلاق جملة من نصوص الباب (صحيح ٣) محمد بن مسلم سألته عن شراء من ارض اليهود والنصارى فقال ليس به بأس الى ان قال ايما قوم احبوا شيئاً من ارض او عملوه فهم احق بها وهي لهم ونحوه صحيح (٤) الفصل و حمر (٥) رزاه (واستدل) للاختصاص بمسلم (بلسوين) المتقدمين المتضمنين لتمليك بالمسلمين (وبصحيح) الكاظمي المتقدم من احب ارضاً من المسلمين فليعمرها (ولكن) السوين ضعيفان - والصحيح لافهم له كى يدل على عدم تملك غير المسلمين بالاحياء فيعارض مع النصوص المتقدمة - ولا يظهر عدم الاختصاص

١-٢. الوسائل باب ٣ من ابواب الاعمال في كتاب الحمر - حديث ١٢٠

٣-٤-٥. الوسائل باب ١ من ابواب احياء الموات حديث ١

بالمسلم - ولكن بعد ما عرفت من اعتبار الأذن - و ان ثبوت ادبهم عليهم السلام بما يكون - باحار التحليل المختصة بالشعبة - ودلالة شاهد الحال - هي زمان العيبة للترام بملكية الأرض لعبر الشيعة بالأحياء يتوقف على احرار رضاه عليه لسلام بذلك والأفلا يكون الأحياء مملوك وفي صحيح (١) عمر بن يزيد عن مسع بن عبد الملك المتقدم ما كان في ايدي سواهم فان كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائماً بما حدد الأرض - وهذا صريح في عدم الأذن لعبر الشيعة فالأظهر هو اختصاص بهم

واما الوجه الخامس - فظاهر فتاوى القوم ان لملك بلا عوض و عن فوائد الشرايع احتمال العوض (اقول) طهر قولهم (ع) من احيى رصاً مواتاً فهي له - هو حصول لملك مجازاً - ومقتضى صحيح الكابلي و عمر بن يزيد المتقدم هو يجب الحراج المضاف لكونها ملكاً - ومقتضىصوص لتحليل سقوط الحراج والجمع بين هذه الطوائف بحلصوص الحراج على رص، المحصور كما في لمش احتماله - بإياه صريح بصوص التحليل - كما ان حلصوص الحراج على بيان الاستحقاق كما احتاره المصنف بآية ظهورها في العلية (فالحق) ان يقال ان نصوص الحراج لا بد من تأويلها اورد علمه الى اهله للمعارضتها معصوص التملك بالأحياء وعدم عمل الاصحاب بها (مضافاً) الى ما ذكره في الاراضي الحراجية في الجزء الثامن عشر من هذا الشرح من عدم كون هذه الأرض منها (وبالحكمة) لا شك في سقوط الحراج اما لعدم تشريعه او للتحليل - فصوص الأحياء لمعارضتها

الأرض العامرة

(قوله قدّمه الثاني ما كانت عامرة بالاصالة اي لا من معمر والظاهر انها ايضاً للامام الخ) والمراد بالعامرة ما ينفع بها على ما هي عليه في الحال كما اذا كانت بحيث يكثر عليها وقوع الأمطار او مجود ذلك - والكلام فيها يقع في مقامين (الأول) في انه

هل تكون هذه الأرض للامام ومن الأفعال أم تكون من لمأحات الأصلية (الثاني) في أنه على فرض كونها للامام هل تملك بالجاراة أم لا.

١- المقام الأول فقد استظهر المصنف ره من قول الأصحاب وكل أرض لم يجر عليها ملك مسم فهي للامام - الذي حكى عن مفتاح الكرامة أنه طعنت به عباراتهم وعن لتذكرة الأجماع عليه - وفي لجواهر لأخلاف إحداه فيه - أنها للامام ولكن صاحب الجواهر ره في كتاب المحسن استظهر من الأصحاب عدمه وأنها من المأحات الأصلية - وكك المصنف ره في ذلك الكتب وكيف كان فقد استدلل لكونها من الأفعال وللأمم بوجهه .

الأول ما ذكره المحقق الثاني ره - قل - و لما روى على ما في المتن أن كل أرض لم يجر عليها ملك مسلم فهو للامام (ع) (وفيه أولاً) أن المصنف لا يدعى أنه رواية بل يدعى كونه تعبير لعقهاء وقد صرح صاحب الجواهر ره بعدم كونه نصاً (وثانياً) أنه لا يمكن الالتزام بعمومه فإن مقتضاه كون جميع أراضي لكفار للامام مع أنه خلاف النص والأجماع (وثالثاً) أنه لو سلم كونه رواية وعماماً - يتعين تخصيصه بمسائلي .

الثاني - ما اذنه المحقق الأبروأي ره قال وهو صريح عند إمام لدى هو قسم من لمحبة بالأصالة من الأفعال (وفيه أولاً) أن الإمام من الموات فإن الاستيحاء مانع عن الانتفاع بالأرض وقد صرح بذلك الفقهاء (وثانياً) أن كون خصوص هذا القسم للامام لدليل خاص اعم من كون سائر الأقسام له (ع).

الثالث ما تضمن (١) أن الأرض كلها للامام - وقد تقدم به لابد من توجيه هذه النصوص بحملها على الملكية الحقيقية غير المالية لكونها من لمأحات ولغيرهم عليهم السلام .

الرابع مصحح (٢) اسحاق بن عمار حيث عد فيه من الأفعال التي للامام كل أرض

١- أصول الكافي ح ١ ص ٢٠٧ طبع الحديث

٢- الوسائل - باب ١ من أبواب الأفعال حديث ٢

لأرب لها الشامة لعمره - ونحوه (١) غير اني بصير المروى عن تفسير العباسي (وفيه)
ان اطلاق هذين التحريين بقيد بما في مرسل حماد (٢) حيث عد من جملة الاموال الارض
الميتة لئلا يارب لها - ادقييد الارض بالميتة في مقام الحصر والتحديد يدل بالمفهوم
على ان الارض غير الميتة ليست للامام (واورد عليه) المصنف رده بان الظاهر ورود الوصف
مورد العالم لأن العالم في الارض التي لا مالك لها كونهامواتا (وفيه اولا) ان الميتة
لم تؤخذ قيد الارض لها واما احديث قيد الارض فلا يكون بقيد عالم (وثاني) انه
لا وجه لحمل القيد على الغالب (وثالثا) انه لو رسم ما افاده المصنفه يمكن حمل
الاطلاقات على الغالب بعين مادكره اذ كما يقال ان ذكر بقيد يكون للعلبة كذا يقال ان
هنا مع اعتباره لمكان العلبة فلا اطلاق بعم العامرة - ولا ظهر بها من المساحات الاصلية
واما لمقام ثلثي - فعلى المحذر من كونها من المساحات لا كلام في انها تملك
بالحجارة كما لا يخفى واما على القول بها للامام - فداستدل المصنفه على تملكها
بالحجارة بعموم السوى (٣) من سبق الى مالهم يسبقه اليه مسلم فهو حق به (وفيه اولا) انه
مختص بما اذا لم يكن ذلك الشيء ملكا لاحد متعلقا بحق الغير بالسبق او غيره - ولذا
لا شبهة في عدم دلالة على جوار السبق في املاك الناس - فلا تشمل المقام بعد فرض كون
الارض للامام (وبالجملة) ملك الامام كملك غيره من الناس فكما انه لا يجوز السبق في
املاك ساير الناس فكذلك في ملكه (ع) (وثانيا) ان الاحقية اعم من الملكية (ودعوى) انه روى
من غير طريقا ما طهره الملكية (٤) وهو من سبق الى مالهم يسبق اليه مسلم فهو له (مدفعة) بعدم
ثبوت صحته سند.

واما ما اورده المحقق الخراساني و المحقق النائيني عليه - بانه مسوق لبيان
احقية السابق لا لبيان جوار سبق الى مالهم يسبقه اليه احد (فبرده) انه بتدريج مسية

١-٢ - الوسائل - باب ١ من ابواب الاعمال حديث ٢٨-٢٩

٣- المسبوق اول كتاب احياء الموات - المستدرك باب ١ من ابواب حياء الموات

حديث ٤ .

٤- سنن ليهفي ج ٦ ص ١٢٢

السبق للاحقية ومقتضى اطلاقه جوار السبق الى كل مالم يسبقه اليه احد
والاوى الاسدلال له بصوص (١) التحليل الظاهرة في الملكية كما حققناه في الجزء
السادس من هذا الشرح - لكنها محتصة بالشيعة كما مر -
ثم انه يمكن لقول شملها بالاحياء لبحر (٢) السكوبي عن الصادق (ع) عن
رسول الله (ص) من عرس شجراً او حمر وادياً بدياً لم يسبقه اليه احد او حتى ارضاً
مينة فهي له قضاءً من الله ورسوله - من ظاهرة بقرينة جعل العرس ولحمر قبالة الاحياء
انهم يوجان الملكية باصبعهم و بصممة لغاء الخصوصية يثبت الحكم في سير افراد
الاحياء - والمصبر (٣) محدثين مسلم قال سألته عن الشراء من ارض اليهود والنصرى
قال (ع) ليس به بأس الى ان قال واما قوم احيوا شيئاً من الارض وصلوه فهم احق
بها وهي لهم - وفي خبر (٤) آخر له عن الباقر (ع) بما قوم احيوا شيئاً من الارض او
عمروها فهم احق بها - والمصبر قرية على ان المراد من الاحقية في البحر الثاني
هو الاستحقاق الملكي.

الارض العامرة بعد الموت

(قوله قدّمه الثالث ما عرّض له الاحياء بعد الموت وهو ملك للمحيى الخ) انقل
ان كانت العمارة بسبب سدوى كانت الارض ملكاً للامام للاستصحاب بل للدلالة فانه دالة
على عدم خروج الملك عن ملك مالكه ملائب - وان كان بالاحياء - من كان ذلك
بغير اذنه (ع) فحكمه ما تقدم وان كان باده فالمشهور بين الاصحاب انها ملك للمحيى
بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه وعن التقيح اجماع لمسلمين عليه - وفي المتن
وسالى من المسوط كلام يشعر بانه بملك التصرف لانفس الرقعة هذه عبارة المسوط
- اذا تحجر رصاً وباعها لم يصح بيعها وفي الناس من قال يصح وهو شاذ واما عندنا

١- الوسائل - باب ٢ من ابواب الاعمال

٢- الوسائل - باب ٢ من ابواب احياء الموات

٣- ٤ الوسائل باب ١ من ابواب احياء الموات حديث ١ - ٣

فلا يصح بيعه لأنه لا يثبت رقبته لأرض بالأحياء وإنما يملك بالتصرف بشرط أن يؤدي إلى الإمام ما يلزمه عليها لح - ومراود من الأحياء بتحجير والثابت عليه مور - حدها تصريحه بأنه يملك بالتصرف - ثابت قولُه فأما بعد فلا يصح بيعه مع أن لمشهورين الأصحاب جور بيعه و ذلك النصوص (١) عليه ثالثها نصريحه بالملك بالأحياء في غير موضع من ك هو بما حكم بعدم الملك بالتحجير من جهة التحجير عنه ليس من مصاديق الأحياء فال في خصوص بعد لحكم بالتحجير بوجوب الاحتقار للملك والتحجير أن يؤثر فيها أثر المصلحة بعد الأحياء مثل أن يحبس فيها بمرور أو يحرق عليها حائط وما أشبه ذلك من آثار الأحياء فإنه يكون أحق بها من غيره ح

و كيف كان فشهد للملك خصوص (٢) الأحياء - و النصوص (٣) المصنعة بحوار الشراء من المحبي معللة لها بالأحياء صار له - وتناهر صحيح (٤) الكافي وعمر من (٥) برز المتضمن لوجوب إخراج عنه ودفعه إلى الإمام بدم الملك - لكن تقدم أنه يتعين طرحهما و تصرف فيهما بعد لا في الملك - فراجع - فالأظهر بهما ملك للمحبي

الموات بعد العمارة

(قوله قدّمه الرابع ما عرّض له الموت بعد إعماره قال كانت العمارة أصلية فهو مال الإمام (ع) الحج) قول ذلك كانت بعمارة سموية كانت العمارة أصيلة وعرضية فهي للإمام - أما إذا كانت عرضية فلا الأرض المعروضة كانت موات في الأصل وملكها له (ع) وهي ثابتة على ما هي عنه - وأما أن كانت بعد إصالة فلم يدل على أن لأرض الميتة

١-٢-٣ - بواب من بواب كتب أحياء الموات ٢١-٢٢ - من بواب عقد البيع وشروطه

٢- البواب ١- باب من بواب أحياء الموات حديث ٢

٥- بواب ١- باب من بواب أحياء الموات حديث ٢

للامام الشاملة لمسة بالاصالة و تعرض وعادل من المصوص الصحيحة على ان الارض لحرية او بحرية التي لارب ليهال (ع) وان الحرية ظاهرة في الحرية العرسية و كانت العمدة من معبر - فالكلام فيه يقع في مقسب (الاول) في انه هن تخرج الارض للموب عن ملك المحيي كما عن العلامة في التذكرة والشهد الثاني في لمسالك - ام لا يخرج كما هو مشهور من الاصحاب (الثاني) في به على فرض عدم الحروج هل يملكها لو حياها آخر كما عن العلامة في التذكرة والشهد الثاني في لروضة بل عن جامع لمصنف به المشهور بين الاصحاب - م لا يملكها كما عن جماعة من القدماء والملاحين اه فصل بين ما ذكرنا الحراب مستندا الى ههنا المالك وترك المر وله ليه - ومن ما دالم يكن مستندا الى ذلك فيمكنها على لاول دون الثاني كما حترناه في الجزء السادس من هذا الشرح

اما المقام الاول فمستند لحرورها عن ملكه بوجوه (لاول) ان الارض صنها مباح فادتركها الاول حتى عادت الى ما كانت عنه صارت مباحة (لثاني) ان لمسب في صيرورتها ملكه هو الاحياء فدرال المسب رل لمسب (الثالث) اطلاق مدول على ان الارض لمسة - و لحرية - بلامه (ع) وفي الذكر بظر (الاول) فلان كون اصبي مباح لا يوجب صيرورتها مباحة بعد ما دخلت في ملك المحيي و حروها عن ملكه مع دلالة الدليل على ان حروج لملك لا بد وان يكن لمسب (وما شئ) فلان لمستند من الادلة كون ذاب لارض مملوكة مسب لاحياء وانه كاسر الاسب المملوكة يكون سباً لحدوث الملكية - لان لارض المعنوية بعنوان لمحبة مملوكة - ولا انه مسب لمملكه حدوثا وبقاء (وما ثلث) فلانه يعبر بعيد اطلاق لنب المصوص به في المصوص لآخر من التقيد بالارض التي لارب ليه .

ويشهد لمقنني على ملك مالكة - مصدق في ن لمستند من الادلة ان دوا الملك لادوان يكون بفس لاصحاب (واورد عنه) تارة - ناشك في بقاء الموضوع فان موضوع الملكية ان كان هودت الارض فهو باقي قطعه - وان كان هو عنوان المحياه

فهو مرتفع قطعاً - وأخرى - بأن لشك في المقام من قبل الشك في المقتضى للشك في أن الأحياء هل هو سبب للملكية حتى بعد عرّض الموت أم لا (ويمكن) دفع الأول بما تقدم من ظهور الأدلة في أن الموضوع هو ذات الأرض وأن الأحياء بمنزلة الشرط في القضية ويمكن دفع الثاني - نادى المحتار حجبة الاستصحاب مطلقاً حتى في مو رد لشك في المقتضى مع أن هذا ليس من لشك في المقتضى الذي سبب المصنف رد على عدم حجبة الاستصحاب فيه - فإن مورده ما لو شك في اقتضاء المستصحب لسوء في عمود لزمانو تمام الكلام في محله - فالأظهر بقائها على ملك المحيي الأول .

وأما المقام الثاني فالكلام فيه يقع في موردين (لأول) فيما يقتضيه العمومات (الثاني) فيما تقتضيه النصوص الخاصة .

أما المورد لأول فقد استدلل لتمكن المحيي الثاني - بمبوم من (١) أحیی ارضامیة فی له (وجه) انه قد تقدم ان هذا ليس متصفاً لأذن مالك لملوك كي لا يحتاج الى اذن مالكه وأما التمسك بذلك في ملك الآدم من جهة احداث التحليل او شاهد الحال او غير ذلك من الوجوه المتقدمة عبر الجارى شيء منها في المقام وعليه فيقتضى ما دل من العقل والنقل على عدم حوار لتصرف في مال الغير بمعبر اذنه ورضاه عدم جواز لأحياء في المقام و القياس بالانقضاء بعد ورود النص الخاص فيه مع الفارق .

وأما النصوص لخاصة فهي على طوائف (الأولى) ما طاهره البقاء على ملك المحيي لأول كصحيح (٢) سليمان بن خالد عن الصادق (ع) عن الرجل يأتي الأرض الخربة فيستخرجها ويجري انهارها ويعمرها ويرد عليها ماذا عليه قال (ع) الصدقة قلت فان كان يعرف صاحبها قال (ع) فليؤد إليه حقه - اذ المراد بالحق اما الأرض او جرتها وعلى التقديرين يدل على ذلك وجوه صحيح (٣) الحلبي (الثانية) ما طاهره - صيرورتها ملك للمحيي الثاني من دون شيء عليه كصحيح (٤) معاوية بن وهب عن الصادق (ع) ايما

١- الوسائل باب ١- من ابواب كتاب احياء الموات

٢- ٣- ٤- الوسائل باب ٣- من ابواب احياء الموات حديث ١- ٣

رجل اتى خربة باثرة فاستخرجها وكرى ابهارها و عمرها فان عليه هذه الصدقة فان كانت ارض الرجل قبله فباعها وتركها فاحرجه ثم جاء بعد يطسها فان الارض تقو لمن عمرها - فان طاهره ان الارض لمن يقوم بعمارته لالمن تركها فاحرجها - (الثالثة) مانصص احقة الثامى بها ووجوب الحراج عليه كصحيح (١) الكابلى المتقدم فان تركها و احرجها فاحدها رجل من المسلمين من بعده فعمرها و جباها فهو احق بها من الذى تركها فيؤد حراجها الى الامام من اهل بيتى الح و الطائفة الأخيرة تقدم تعيين طرحها - واما الاوليتن فحيث ان الثابتة محتصة بصوره الاعمال - فتخصص الاولى بها - فتكون لنتيجة التفصيل الذى احترياه .

ويؤيد ذلك ماورد (٢) فى الارض التى اسلم اهلها طوعا واداروا وان كانت ملكا لهم الا انهم اذا اهلوها حتى حربت لولى المسلمين ان نقلها من غيرهم ليقوم بعمارته ويحد وجه لاجرة ويدفع بمقدار حق الارض الى مالكتها و بصرف الباقي فى الامور العامة - ثم ان ذكر ساير ما قبل فى وجه الجمع بين الصوص و الجواب عنها موكولان الى محل آخر .

الأرض المفتوحة عبوة

(قوله قدده ثم ماملكتها الكافر من الارض اما ان يسلم اهلها طوعا - وان

رفعت يده عنها فخر الح) لا يحمى يده بعد ما بين اقسام الارضين و احكمها اراد ان يبين حكم الارض المفتوحة عبوة والكلام فيها يقع فى جهات .

الاولى فى بعده الارض وان كانت مسببة من حيث الميعوم ادهى عبارة عن الارض التى فتحت بالعب و الركاب فخر و رفعت يد الكدر عنها بعلية المسلمين لا بها مجهولة مصداق وقد تقدم فى لجرء الثابعت من هذا الشرح فى مسألة الاراضى لخراجة بيان

١- الوسائل - باب ٣ من ابواب احياء الموات حديث ٢

٢- الوسائل - باب ٧٢ - من ابواب جهاد العدو وما يناسبه

ما يشتهه ذلك.

الثانية في اعتبار ادن لامام (ع) في القتل في رب حكم الأرض بمنوحة عبود
وقد تقدم في ذلك المبحث أن الاظهر عدم اعتبار
الثالثة في اعتبار كونها محبة حان تمتع - وقد تقدم في تلك المسألة اعتبار ذلك
وعليه فارضى الغرض ليست منها .

الرابعة في التصرف في لأرض بحراحية في من العينة هل يحتاج الى ادن من
له الادان لا - وقد تقدم في تلك المسألة تمتع بغير في ذلك مفصلا فراجع
الحامدة في ان حرا ح هذه لأرض هل حلل لشيعة في رب بمئة م لا وقد عرفت عدم تحليله
السادسة في بيان ان تحمس هل هو ثابت فيها م لا وقد تقدم ثبوته

لشيعة في بيان كيفية استحقاق للمسلمين و به حل بموان ملك الرقعة و سحر
آخر - والمشهور بين الاصحاب هو لأول - وعن جماعة منهم الشاهد الثاني ره في جملة
من كسبه و لمحقق الأردبيلي ره أن الرقعة غير مملوكة ب مئة حصص للمسلمين وهم
مصرف بحصلها - و لأول اصهر - لانه ظهر المقصود لانه - بكان بلام واصافة لأرض
الى المسلمين واستبدال لغيره بدي بوجوه (أول) قوله (ع) في مرس (١) حماد الطويل
فهو موقوفة مبروكة في يدي من يعمرها ويحضرها - فتح - بمرتب انه بدل على الأرض
محبوسة مبروكة وهد بلام فث الملك (وجه) - بالمحبوسة والسروكية لانا في مع
لملك بل بجمعه فلا بفي المرس ب ب لمصوص الظاهر من جهة بلام و الاضافة في
الاحتصاص لمطلق المساوق للملك (لدى) به لو كانت الرقعة ملك لمسلمين لما حار
تقسيمها من احدهم و حذر الأرض ممن بملك جزء منها غير حائرة (وجه) - به قد
تقدم في اول الدحول في بيان اقسام لأرضى واحكامها - بيان كيفية ملكها لهم -
و بها تكون ملك لسوء لافراد و عليه فالمراد به هو عرمانث كى لايجوز لاحارة
مه - به يظهر لاشكال في الوجه الثالث - وهو انه لو كانت الرقعة ملكا لهم لجار
ب يقل بعضهم حصته لى بعض مع انه لايجوز - فان لم يثبت هو النوع لا الشخص

الثامنة في جواز بيع الأرض المفتوحة عنه وعدمه - وقد خلت كلمات القوم في المقام وقد نقل المصنف رحمه الله في المسئلة الأولى ما يوضحه - وحيث أن مشأاً لاختلاف هي المصنوع فأدلى صريح الكلاء في بيان ما يستفاد منها - فاقول. منها خبر (١) في برقة من ربحا قال قال لابي عبدالله (ع) كيف تروى في شراء أرض الحراج قال (ع) ومن يبيع ذلك هي أرض المسلمين قال قلت سمعها الذي هي في يده قال (ع) و يبيع بحر ح المسلمين مددا - ثم قال لا بأس ب بشرى حقه منها و يحول حق المسلمين عليه و لعله يكون أقوى عليها و أملي بحر حهم منه و أبو برده و ان لم يوثق لا أن تروى عنه هو صواب من يحيى الذي هو من أصحاب الإجماع فلا وجه للمدافعة فيه من حيث التسديد و ما يقع الحديث (فصلحصة) ان يظهر من قوله و من يبيع ذلك الاستهزاء لو سحى و قوله في أرض المسلمين بمنزلة الله للمنع ولكن الروى فهم منه لاسمها لخصي فقال سمعها من في يده - وقوله (ع) و يبيع بحر ح المسلمين مددا و هم ان يبيع من البيع كواب الأرض حر حيه - و هي في تفسيرها سبيلك الأمم (ع) عما فاده من عدم جواز بيع أرض لا بأس ب بشرى حقه منها و تدره ان عدم بيع الأرض ب بيع حقه منها - و بيع الحق يحتمل بيع حق الأولوية و لأحد من حصص و يحتمل رده بيع لأن التي أحسنها البيع و على تقدير لادلاله فيه على جواز بيع أرض و - نعم اللاب - ولكن الظاهر هو الثاني - لما بينا في عدم دليل على ثبوت حق الأولوية و لعدم صحته سنة لأسراء بهداء على اعتبار كون مبيع من الأغنياء - و لقوله حقه منها - ادلو كان المراد حق الأولوية كان الصحيح ان يقول حقه فيها - فدر - وقوله (ع) لعله يكون أقوى الحج بمعنى أقوى على الأرض و عمادتها و توفير حاصلها و ملي و أقدر على دفع بحر ح المسلمين - فهذا رواية تدل على عدم جواز بيع الأرض المفتوحة عنه و لو ثبت بيع لأثر

و منها مرسل حماد (١) الطويل المنحير يتلقى الأصحاب إياه بالقول - وفيه - والأرضون التي أحلت عبوه بحيل أو ركاب فهي موقوفة متروكة في يدي من يعمرها ونحيتها، الح - وهذا أيضا يدل على المبيع أو المراد من الموقوفة المتروكة - ما أن يكون هي المحررة المحبوسة على المسلمين من باب فتح الملك - أو المملوكة المحبوسة عليهم وعلى التقديرين يدل على المبيع لأنه مقتضى محبوسية الأرض

ومنها صحيح (٢) الحلبي عن الصادق (ع) عن السواد ما مر لته (ع) هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ولن يدخر في الإسلام بعد اليوم ولن لم يخلق بعد فقلت الشراء من الدهاقين قال (ع) لا يصلح إلا أن يشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين هذا شيء ولي الأمر أن يأخذها أحدها قلت فإن أحدهم منه قال (ع) يرد عليه رأس ماله وله ما أكل من غلتها باع من - قوله (ع) لا يصلح طاهر في لمع عن البيع - وأما الاستثناء فتعين عمله على إرادة الاشتراء الصوري من جهة قوله (ع) فله هي لجميع المسلمين وقوله أن يصيرها للمسلمين أي تعود لأرض إلى المسلمين ويصرف حاصلها في مصالحهم - وقوله فإذا شاء ولي الأمر الح طاهر في عدم صيرورتها ملكا له وإن لولي الأمر إبقاء لأرض تحت يده وله أحدها منه - وأما قوله يرد عليه رأس ماله - فهو ما أن يكون تفصلا من ولي الأمر من جهة ستفده الأرض من يد الدهاقين - أو تكون من جهة كونه براء ما كان للدهاقين من الآثار المملوكة - أو براء حق الاحتصاص - وقوله (ع) وله ما أكل من غلتها - طاهر في أن المصانع كالتين تكون للمسلمين ولكن حيث أنه عمل وفيه له ما أكل منها

ومهاجر (٣) محمد بن شريح عن الصادق (ع) عن شراء لأرض من أرض الحراج فكرهه وقال (ع) بما أرض الحراج للمسلمين فقلوا له أنه يشتريها الرجل وعليه حراجها فقال لأنا لا نستحي من عيب ذلك - وهذا الخبر لا يعتمد عليه من جهة أن من رجل سده على بن الحارث وهو مجهول - وأما من حيث الدلالة فصدره طاهر في لمع لقوله فكرهه

- أوائل باب ٢١ من أبواب جهاد بعد وحديث ٢

٢-٣ - أوائل باب ٢١ من أوائل عقد البيع وشروطه حديث ٢-٩

مطلبا بأن أرض الخراج للمسلمين - ودليله ظاهر في الجوار مع الأنعام بخراجها - فلا بد من تصرف أم في الصلح بحمل قوله (ع) رضي الخراج للمسلمين على إرادة إخراجها لهم ورفقتها لمن عمرها - أو بالتصرف في الدليل بحمل شرطه على إرادته شراء آثاره من العمارة المعروضة - ولو لم يكن الذي أظهر - من جهة قوله إلا أن يستحيى من عيب ذلك فإن عدم كون الأرض ملكا له يكون عيبا - فلا أقل من تساوي الاحتمالين فيحكم بالاحتمال .

ومهاجر (١) استعين من الفصل الهشمي عن الصدوق (ع) عن رجل اشترى أرضا من أرض الخراج فبى بها أولم من عبران أدب من أهل السنة بلوفا له يأخذ منهم اجرة البيوت دوا حريز ووسهم قل (ع) يشرطهم فما أحد بعد الشرط فهو حلال وقد استدل به كل من القائلين بالبيع - والحوار

ما لقائل بالحوار فقد استدل بمقرئين منها (الأولى) صدره لظهور في تقريره (ع) شرعا أرض الخراج (الثانية) حكمه (ع) بأحد السوت أهم بعد الشرط ولو لم يكن الأرض لهم لم تكن الاجرة لهم (الأدلة) به على فرض ملكية الأرض مدوجه لسؤال عن كون المسعة لهم (فانه قد) ادوجه السؤال حتمال كون مسعة لأرض كثر جهات المسلمين فجوابه (ع) ينطبق عليه وأنه ليست المسافة كالحراج من هي دعه لملكه برفقة (ولكن) يرد على الثانية أن لسؤال ليس عن كون الاجرة له أو للمسلمين بل عما هو عن حد لاجره - والظاهر أن مشأ هذا السؤال أن الذي أدى لاجرة بل هو كالمسلم يستحق برون على أهل لأرض الخراجيه أم لا فاجاب (ع) بأنه حد اجرة برون بعد شرط وانقضاء (وإن لا يلى) فحيث أنها ليست في مقام البيان من جهة حوالا لاشتراء مما يملكه للحمل على إرادة لشراء على الوجه السامع وهو شراء الآثار والعمارة - فهذا الحر لا يدل على لحوار بل يدل على لمع من جهة فرض كون الأرض حراجيه بعد الشراء فانه يستثنى عن استحقاق أهل لدمه برون على هل لخرائج

ثم انه لو سلم دلالة على حوار فليس به وبين تصور من المعتمد بعضها والآخر عموم مطلق - فانه اعم من معتقده عموما وغيره من أرض الخراج وقد اطلاقه

(ثم إن) الأبرد على الخبر بصعب السد - من جهة أن لكليبي والشيخ برويد الحديث عن لحسن بن محمد بن سماعة وهو يروي عن غير واحد - وهم مجهولون - في غير محله - فإن لحسن هذا ذكر وفي حقه به نقي لفعه حسن الاعتقاد والظاهر من دلثابه لأبروي الأرض المقولين لأسيب أداوي عن غير واحد الحديث بعشر سدا .

ومها حرر اس () الربيع اشامي عن أبي عبد الله (ع) لأنشر من أرض السود شيئا لأن كانت له ذمة فدما هو فيء بالمسلمين - و هو لربيع - والراوى عنه جندب حرير - و سلم بن علفا . الآن لراوى عن جندب هو لحسن بن محبوب لدى هو من صحب الأجماع ولحمر صحيح سدا - ويدل على المسع عن بيع لأرض مفتوحة عبوة والاستثناء بما يكون من جهة أن الأرض المفتوحة عبوة أن نفت في يد من كاتب له ذمة تكون ملكا لأربابها فحور بيعها وهذا يدل على أن بعض قطعات أرض السود هكذا . ثم إنه ربما يسدل على حوار البيع بحقيقة من المصوص (٢) و كثره و ردة في أرض الجربة وأرض من له ذمة وخي ملك لأربابها - ولم يرض كون مورده و نهضها الأرض مفتوحة عبوة فليصوب من مقدمه بحمل على راده لمع بالمحو المتقدم و هو بيع لأثر و بعمارة أو طرح - فالأظهر عدم حور بيعها لاستغلالها ولا لتأثير الأثار

التاسعة - في أن من عمر لأرض هل له حق الاحتصاص و لأولوية بها م لا - صرح المصنف به بالأول - و حق اب قال ب سراده أن كان عدم حوار مرا حمة الغير لمن يده الأرض - فبب نائب - و نه دا اد من له لأد في قفلها تكون هي كسابر الأعيان المسخرة فكما نه لأبحور لأحد مرا حمة المستأجر - كذا لأبحور ه مرا حمة الفضل وان كان المر د به ثوب حق اعسارى في العين قابل للسل و الانتقال فهو م لا دليل على ثوته د قفل لأرض كاستيجارها بوحب و حوب تحميم العين مقدمة للاستدع بها ولا يد على ثوت حق وامر اعسارى ه

العاشره لمصوص عليه كون (٣) أرض لعراق لثني بعرعها بأرض السود -

(من جهة ان نحش لما خرج من يدية رأوا هذه الارض والتف شجرها سموها لسود
 لذلك) مفتوحة عبوة واي فيء للمسلمين ولكن حرب سيره العملية لقطعيه على
 بمعاملة معها معاملة الاملاك الشخصية - ويمكن دفع هذه الشبهة انه قد ثبت كون كثير
 من تلك الاراضي لأردن بها لألمسلمين (مها) الموا - حال لفتح فاني ملك الامام وسكنها
 من حدها وانطاعوا المثل هذه المشرقه وحمله من لاداله سبحانه من هذا القيس -
 وعلى هذا فلا حاجة الى الاستدلال على حوار سبع ما يعم من لبره الحسبية بالسيرة
 تنوه ان به نقد خلاف بخصوص الجمع (ومنها) الخمس من ثلث الاراضي فانه
 يملكه لمسحق الخمس وسفل الى غيره - لمعامله و لاث او منها) الاراضي التي
 انقت في ردها من ثمة فاني ملك لاربابها وعليهم الحرية وقد تقدم في حرب من الربيع
 وجود هذه الارض في ارض العراق وعلى هذا ثابت كون ارضه بخصوص من
 لمفتوحة عبوة لمجده حال سبع لم يجر سعيه ولم يثبت فيه ذلك حال لاجلال العلم
 لاحتمالي لعدم كون جميع طرافه محض لاسلاء لاسيما وان لارضي انجراحه التي
 يصرب عليها الجراح من ارض العراق كثيرة في الان ومعه يد لسلطان

ما ينقص من الارض المفتوحة عبوة

(قوله فانه وعماد كرسا تعلم حال ما ينقص من المفتوحة عبوة الج)
 محصل الكلام - ان ما ينقص من المفتوحة عبوة - انصار موجود بعد لفتح كالشجر
 ولرراعة المتحقق بعد لفتح وكان ذلك بعد النقص والاحارة - لا كلاء في به ملك
 للمشاخر والنقص وما كان قبله فهو ملك للمسلمين سبع الارض - وان كان موجود حال
 الفتح - ووجد بعد وكان نه نه الارض - فهو على اقسام (الاول) ما يكون مقوما
 للارض كالجاء الدار (ثاني) ما بعد من ما يعم وان كان من الاعمال كالشجر لثابت
 وفيه (الثالث) ما يكون مفصلا عن الارض حين الفتح (الرابع) ما يكون مدفون فيها
 اما القسم الاول فهو ملك للمسلمين بنفس ملكه الارض وبعد الانفصال

لادليل على خروجه عن ملكهم غاية الامر حيث لا يستع به مع اجارته يدع و يصرف
ثمة فيما يصرف فيه عوض الارض - واحتمال - كونه من المباحات لمعوم من سبق المتقدم
كما في المتن لا يرى وجهاله بعد اختصاص الحديث مما لا يكون مملوكا لاحد (واما)
القسم الثاني - فهو ايضا لكونه ما فع الارض تابع لها وملك للمسلمين و حكمه ما
تقدم (و اما) القسم الثالث - فهو من المنقول الموجود حال الفتح فيكون لخصوص المفتنين
(و اما) القسم الرابع - فلا تأمل في عدم كونه تابعا للارض و ملكا للمسلمين - لكونه
من المنقول الموجود حال الفتح وفي شمول ما دل على ان المنقول لخصوص المقاتلين .
له وجهان - و دلم يكن شاملا له فهو من المباحات - وفيما السيرة على تملك جميع الاقسام
بالحجارة - غير ثبت والله تعالى اعلم .

في اشتراط كون ملك كل من العوضين طلقا

(قوله قدده واعلم انه ذكر الفاصل و جمع ممن تاخر عنهما في شروط
العوضين بعد الملكية كونه طلقا الخ) قول المراد من الطلقة ان لا يكون في المبيع مانع
عن التصرف لانهما من الاطلاق المقابل للتنفيذ (توضيح ذلك) ان عدم السلطة على التصرف
في الشيء ربما يكون لحمل في التصرف - اما لعدم المفتضى كما اذا لم يكن ملكا له
اولا مانع كما اذا كان المالك محجورا عن التصرف لفسد ونحوه - وربما يكون لحمل
في ما يتصرف فيه - وذلك بضافد يكون لعدم المفتضى كما اذا لم يكن مالا - وقد يكون
للمانع كما اذا كان وفقا اورها - وعدم ملك التصرف من الحاجة الاولى لرجوعه الى
المتصرف ذكر في شروط المعاقدين - وعدم الملك من الحاجة لثابته لرجوعه الى المتصرف
فيه ذكر في شروط العوضين - فملكية الشيء - ربما تكون محجورة بالوصية او الرهبة و
غيرهما من الموانع - وربما تكون مطلقة وقد انعقد هذا البحث لاعتبار كونه مطلقا
غير محجورة بشيء من الموانع ومن الواضح ان هذا المعنى غير كون البائع مستقلا
بقله ونقله ما خيا فيه - ولا يرد - عليهم ما اوردته المصنف به عليهم بان مرجع هذا

الشرط الى ان من شرط البيع ان يكون متعلقه بما يصح للمالك بيعه مستقلا .
ثم انه هل يكون هذا شرطا خاصا واحدا معترفا في البيع و يرتب عليه عدم
جواز بيع الوقف والرهن وبحرف - ام هو عنوان اشرعى مما هو ماع لا به نفسه
ما ع فيتعرف هذا العنوان على مانية تلك الخصوصيات تفرع الامر لاشترعى على مشا
انتزاعه وجهه - مختار المصنف رده هو الثاني - وعن المحقق الحراساني رده اختيار الاول
(واستدل) له ان المره في محله الواحد لا يصدر الا عن الواحد - قد كان الاثر واحدا
كشف ذلك عن وحدة لمؤثر - فان كان المؤثر بحسب الصورة متعدد لا بد من لساء
على ان المؤثر هو الجامع بينها - هي المقام لا بد من لساء على ان المؤثر هو لجامع بين
لاعدام الحاصة وان الماع هو الجامع بين تلك المواسع (وفيه) ان هذا المرهان لو تم
كان جاريا في الاحكام الشرعية من جهة انه لو لم يكن فيها تأثير وتأثر وان مقتضى الجعل
ارادة الجاعل - الا انه يلحاط المصلح و لملاكات بحرى فيها هذا لمرهان فان المولى
لحكيم دالم يكن شىء دحيلة في السالك لما كان آحادا ايه في الموضوع - فانه هو
في خصوص المقتضى الذى ترشح منه المقتضى - ولا يتم في الشرائط الدخيلة في فعبة لائر
من المؤثر - و المواسع - و لئدالم بنوهم احد رجوع شرائط لصلاة الى شرط
واحد فلان من تعيين احد الوجهين من رجوع الى الادلة المقطبة و هي تتضمن مانية
كل عنوان حص و اشتراط عدمه وليس في الادلة ما ينصم اعتبار كون لملك طلف
وعليه فالأظهر هو الثاني .

بيع الوقف

(قوله قدومه مسألة لا يجوز بيع الوقف احكاما عمقيا في الاحتملة ومحكيا في الج)
قول حق القول في المقام يقتضى التكلم في موردين - الاول في اقتضاء حقيقة
لوقف بدانها او بلازمها لعدم جواز البيع - الثاني في الادلة الحاصة .
اما المورد الاول فالوقف لغة هو ايقاف الشىء وحسبه المساوق للسكون في
قبل الجريد في تغليات وليس له في الاصطلاح معنى آخر - بلذكروا في حقيقته انه

نحس الأصل وسبل المصلحة - وفي السوى (١) انه يحس الأصل ومن ثم - والمراد من التحسيس اذ المصلحة عن التصرفات كما في كاشف الغطاء و صاحب الجواهر اوقف لثلاث عني شخص او جهة مثلا بحيث لا تعد هما على التمسك بطلب - اما على الاول - فلتصرف جوار المعوضات مع التمسك من التصرف - ومقتضاه بطلان اوقف بعض جوار التصرف - وفيه يظهر وجه ما قد ذهب اليه الجواهر من بطلان الوقف مادام انما لا يجوز بيعه بل لعل جوار بيعه مع كونه وقف من المصادق نعم اذ بطل الوقف اتجه جوار بيعه انتهى - وما على سبيل - فلا حصة المسك لا تحتلف في الوقف وغيره - فحاشه عدم التمسك من موضوعه رجعه في عدم بطلان الوقف في شرع لا سهل من موضوعه

وما يورد الثاني فقد استدل بعدم جواز بيع الوقف بوجوده الاول - عموم قوله (ع) الوقوف يكون على حسب ما يشاء الله تعالى فهي مكتملة (٢) نصها - الى ابي محمد الحسن بن علي عليهم السلام في الوقف وما روي في من آتاه عليهم السلام فوقع (ع) الوقوف تكون على حسب ما يوقفها الله تعالى وفي ح (٣) الوقوف على حسب ما يقف فيها اشياء لله - وقد استدل به لمصنف هذه وقته ان الظاهر منه اراده لزوم العمل بالوقف عني بكيفية التي قررنا بوقف من اليهود و شروط في الموقوف عليه وليس الموقوف وصرفه - ما في - وليس المراد به - بوقوف بحسب ما يشاء (وعليه) فان كان عدم البيع ماحود في حقيقة الوقف فلا وجه لاعتداله على هذا الخبر بل كان لا يبيح التمسك ولا في عمومات لاولية من قبل او قوا ما يعود و غيره - وان لم يكن ماحود فيها كما هو مسك لمصنف هذه على ما نصح به في الصورة الاولى من صورة جوار بيع الوقف فهذا لا يعدل عني برتبته على الوقف الثاني ح (٤) على بن راشد قال سألت ابا الحسن (ع) قلت حسب ذلك

١ - مستندك باب ٢ من ابواب الوقوف والصدقات حديث ١

٢ - ٣ - انوار من باب ٢ من ابواب الوقوف والصدقات حديث ١ - ٢

٣ - ٤ - بوسائل من باب ٢ من ابواب الوقوف والصدقات حديث

اشترى من ارضا في حبس صبيعتي بالقي درهم فمما وفرت بدل حبس ان لارض وقف فقل (ع)
لا يجوز شراء الوقف ولا تسجل اليه في ملكك دفعها في من اوقف عنه قلت لا اعرف له ربا
قال (ع) تصدق بعينها وهذا الحر مروى في الكافي والفقهاء - وهو في الاول مجهول
وفي الثاني صحيح - فلاحضة فيه سواء - اما من حيث للدلالة فقد يقال انه يدل بقربة
دله على عدم جواز شراء من غير بموقوف عليه وهذا من الكلام فيه - بما تكلام في
شراء من لموقوف عنه - ولكن يرد عليه ان الظاهر من الصدر كون واحد المبيع كونه
وقد لا صدور لسع من غير هله (مع) ان ترك الاستفصال في الصدر في مقام لحوب
كاف في اطلاق المبيع ان السؤال لم يكن معناه في الصدر واساقفه بعد جوازه (ع)
فجوابه مطابق - فقد الحر من ادله عدم جواز بيع الوقف

الثالث مروى () في صدقات مبر المؤمنين (ع) من قوله هذا ما تصدق به على
ان بي طلب وهو حتى سوى تصدق به له لمي في بي رزق صدقة لاسع ولا توهب
حتى يرثها الله تعالى الذي يرث السماوات والارض - يدعوى - - لظاهر من الوصف
كونه صفة لنوع تصدقه لاشخصها (افور) ندى يظهر من كلمات تصدق به وغيره -
سواء لاسدلالة معنى ذلك وان الامر بدور من كون الوصف صفة لنوع لصدقه او لشخصها -
وحي لقول في المند ان يقال انها ليست صفة لنوع لصدقة لانها عبارة عن
تمليك بمقرب به الى الله تعالى - وله نوع (احدهم) وهو قسم للوقف وهو
شتر عن اوقف بفصل عديم وهو عدم كونه بحيث (بإع ولا توهب) (تسبها) الوقف
وهو ما يكون متصلا بكونه بحيث لاسع ولا توهب - وعنه - وصدقه بمرلة الحسن
وحد لخصيل تصبير وقف - وبلاخر صدقة خاصة - فتوى (ع) لاسع ولا توهب
ليس وصفا لنوع الصدقة فقط (اللهم) الا نقتل بمرادهم من صفة نوع لصدقة
كونه وصفا لنوع من الصدقة فلا يرد عليهم هذا الايراد (ثم ان) مرادهم من كونه وصفا
للنوع عدم من كونه فصلا مقوما للنوع وكونه لازما للوقف - فلا يرد على المصنف به

التهافت فى كلماته حيث استظهر فى المقام كونه صفة لنوع الصدقة ويصرح فيما بعد من عدم كون المسع من الانتقال ماحودا فى حقيقة الوقف كما لا يخفى - (ثم ان) المراد من كونه وصفا للشخص كونه وصفا له بحو لا بشرط ادلوله بكن ذلك فصلا او لازما للنوع امتنع كونه مقوما للشخص بما انه فرد لهذا النوع و ليست هذه الحيثية من مشخصات الفرد فتعين حصة مشخصا بحوا الاشرط و لا ترم - فالامر بدور بين كونه وصفا للنوع و كونه وصفا للشخص بحوا الاشرط.

والاظهر هو الاول - وذلك لوجوه (الاول) ان الظاهر من قوله (ع) لاتباع كونه نفسه وصفا للصدقة - لا التزاما وحفلا (الثاني) انه لا ركان شرط او التزاما فى ضمن التزام كان المتعين عدم ذكره الا بعد تحقق الالتزام الاول سأل من الاركان لثى منها الموقوف عليه سماء و الا ترم بكون على الموقوف عنه فلامعنى لذكره قبل ذكره (الثالث) ان الظاهر من صورة الوقف انه فى مقام انشاء الوقف كذا مطابقا لـ (لا شاء الله تعالى) الذى انشاءه فى الحرح و قد اتم بكن عدم حوا البيع من لوازم الوقف و كان شرط حارحا لمصالح الانشاء لما عرفت من ان لصدقة بممرله لجس للوقف (الرابع) انه لو كان شرط كان يصدر بوصف بكلمة (على) او بحوثك - فيكون وصفا لسوع - ولكن لا يبدل على انحصار حقيقة الوقف فى هذا النوع لحاص لعل له نوعين احدهما المتقوم بهذه الحيثية - ثيبه عر لسقوه بها - فمع فرض كونه وصفا لسوع لا يبدل على المطلوب - اللهم الا ان نضم عدم الفصل بين اسم الوقف ولا بأس به .

(قوله قد دمع انه لو جار البيع فى بعض الاحيان الج) ذكر ذلك من مرجحات كونه وصفا للنوع - وحاصله - انه لو كان شرطاً كان اطلاقه مخالفا للمشروع لجوار فى بعض الاحيان فكان قدسا من مقدسات - والظاهر ان الفرق بين الجوار الثالث و فى مورد الاستثناء - والجوار الذى يكون فى مطلق الوقف على القول به - حيث انه لم يستشكل فى الشرط من الناحية الثابتة و استشكل فيه من الناحية الاولى - ان الجوار فى موارد الاستثناء يكون عن قضاء للجوار بخلاف الجوار فى مطلق الوقف فانه يكون عن عدم ما يقتضى للمسع فشرط حلال الاول مخالفا للمشروع دون شرط خلاف

الثاني - فصل - وكيف كان فدفعه بوجهين (احدهما) بصرف البيع لدى البيع
لأنه (ثانيهما) لروم هذا التقييد سواء كان الوصف فصلا للوع او شرط خارجيا -
(ويرد عليه) ان الشرط ان كان عدم حور البيع كان معالفا للمشروع على جميع التقدير
- و ان كان عدم الفعل لم يكن مخالفا له فان شرط عدم فعل ما هو حائز ليس مخالفا
للكتاب و سنة

(قوله قدحه مع احتمال علم الامام (ع) الحج) هذا من مرجحات كونه شرط
خارجيا (ومحصله) انه لو كان شرطا ممكن حفظ اطلاقه من جهة علمه (ع) بعدم طرو
المسوعات المماثلة للاشتراط - ولو كان صفة للوع لم تحدد هذه الجهة ادعاه (ع)
ان شخص هذه الصدقة لا يطرق عليه بسوء لاحتور توصيف لظننى بوصف يختص
بهذا الشخص.

(قوله قدحه ومما ذكرنا ظهور المنع عن بيع الوقف امور ثلاثة الحج)
وقد سبق في ذلك بعض الاساطين - ولا يخفى انه لم يذكر قبل هذا الاصل المسع
ولم يتعرض للجهات المقتصة للمع وانها ثلاث - وكيف كان فلا بد من تحقيق
حال الموانع الثلاثة.

فصل (ما) كونه متعلق بحق الوقف - فنرى ان الوقف بحمل العين وقفا
يجمعها صدقة حرة تستمع استعاء حروما بسوء الموقوف عليهم و اسع يوجب
نقد تلك المثلث لانقطاع الاستعاء (وقه) ان مجرد استعاء الوقف احروما
بعد حروح المثلث عن ملكه لا يصلح منه عن البيع فان هذا لا يحل حب و حب
اعتبارى في نفس مانع عن بيعها ونفوت العرض ليس كنفوت الحق مانعا عن لسع -
(مع) ان متعلق البيع نفس لعين - والمثلثات انما تكون وراء الانتفاعات فلا مانع
من بيع العين وقفا حق الموقوف عليهم في استعاء لمنافع الموجب لانقطاع الوقف
متعفا بها فتأمل (لا يقدل) ان المراد ان هذا عرض معلى للواقف حيث انه اشأ الوقف
باقاء لعين وتسهيل المنفعة وقد اصى الشارع هذا المعنى بقوله الوقوف على حسب

ما يقعها أهلها (وهو يقال) أن المانع عن البيع على هذا هو حقيقة الوقف لمساهاها مع جواز البيع لاحق الواقف.

وأما كون العين مورد الحق لله سبحانه فتقريره أن الوقف صدقة في سببه تعالى وهي له وبهذا الاعتدال معلقه لحقه بالخصوص كالحمس (وفي) رعاية ماهاك تقرب الواقف بالعين و عطائه تعالى الثوب حرأ للصدقة الجارية وهما متحققان في جميع العبادات ولا يوجدان صيرور العين معلقه لحق مفاسل للحكم.

وأما كون العين مورد الحق للظنون اللاحقة - فتقريره أن لواقف جعل الوقف ملكا لهم بعد وجودهم فلهم قل ذلك حتى معلق بالعين وهو يمنع عن البيع (وفي) أن ما يثبت للظنون اللاحقة لا محذور يكون بأشياء لواقف ومن الواضح أنه بما أشأ الملكية خاصة فليس هناك أمر آخر عند رى بمرعه بالحق يمنع عن البيع وأما الملكية فحيث أنها تثبت لهم بعد وجودهم فليس لا يكون لعين مورد الملك لهم فلا يمنع من البيع من هذه الجهة - (بعم) يمكن أن يدكر وجه آخر للمنع - وهو أن الظن الموجود بما يملك - العين بالملكية المحدودة لا المرسنة ثلاث كانت لواقف مؤقتة - هي على لظنون وكل ظن يملك العين في مدة محدودة - والبيع هو المسمى من سلامطلقا - فالملك بالملكية المحدودة ليس له البيع

(قوله قدده ثم أن حوار المنع لا ينافي بقاء الوقف إلى أن يباع الخ) وقد وقع الرع بين صاحب الحوار هر رد وشيحه - وبين المصنفه معدده الأول أن إلى أن لوقف يبطل بنفس حوار نبيع وحذفهما المصنفه وذهب إلى بقاءه ما لم يتحقق البيع وبه يبطل (وقد يقال) أنه لا نمره لهذا المراح فانه من طرق المسوع لا يجوز البيع بعده يصح (ولكن) إذا طرد المسوع ولم يبع ثم ارتفع السبب المحذور على القول بارتدغ صفة الوقفية لا مورد لثوبهم ارتدغ الحوار فان الوقف لا يعود بارتفاعه - وأما على القول ببقائها يمكن القول بارتدغ الجوار لدورانه مدر السبب المسوع (لهم) إلا أن يقال أنه دليل عدم جواز بيع الوقف حيث لأعموم أن معنى له بعد خروج قطعه من الرمن عنه تكون المحكم بعد تلك استصحاب الحوار لا إطلاق دليل المنع فلا يكون هذه ثمرة - فعمل من هذا لا يتم على مسلكناه من عدم جريان الاستصحاب في الأحكام وكيف كان فقد عرف أن ما احتاره

صاحب الجور قوي .

الوقف قد يكون تمليكا وقد يكون فكا

(قوله هذه اداء فت ان مقتضى العمومات في الوقف عدم جواز البيع فاعلم ان لاصحابنا في الحروخ عن عموم المص في الحملات الا والا الح)
لا يحى لاستعادة الاتفاق من لاصحاب ولو في مورد خاص مشكل لاختلاف كلماتهم في اصل الحروخ عن المص وفي مورد و كلماتهم لا تخلو من الاشكال والتشويش وقد يدل جمع مضم المصرف به حدهم في استقصائها شكر لله مساعيهم ولا يهملها وتحقق ما يظهر منها . اما المهم بين ما يستلزم الادلة والكلام يقع تارة في لوقف المؤبد واخرى في المنقطع .

اما الاول فهي المنس في الوقف على قسمين احدهما ما يكون ملكا للموقوف عليهم والثاني ما لا يكون ملكا لاحد بل يكون فتملك بطر تحرير الح سفتح القوي في المقام في الكلام يقع ولا في انه هل يخرج المنس عن ملك الوقف م لا - ثم في به على فرض الحروخ هل يدخل في ملك الموقوف عنه خاص او عاما ولا م يعصل بين العام والخاص .

اما الموضع الاول - فقد اختلف لعدم الحروخ في ذهب اليه هو المصالح . بقوله (١)
(ص) حسن لاصل وسيل لشعره - ويقول الفقهاء انه يحبس الاصل وتيسيل الثمرة بتقريب ان لظاهر من الحسن بقاءه على حده وملك مالكة (وقد لظاهر من الحسن بقرينة تيسيل لسعة الحسن على للموقوف عنه كما ان التيسيل له لا يحبس على الواقف وقد استدل للحروخ عن ملكه بوجوه فيه ايراد (و لصحيح) ان يستدل له - ان الملكة من الاعتبارات والاعتبار لا بد ان يكون بمحاط الآثار فلا اعتبار الذي لا يرت عليه اثر فهو لا يصدر من العقلاء و لشارع وحيث ان اعتبار كون المال ملكا لموقوف مع كونه ممنوعا من التصرفات و رجوع ماله الى للموقوف عنه فهو لا اثر فلا يصدر من العقلاء

و لشرع فلا محالة بوقوف بحر عن ملكه (ويمكن) ان يستدل له بما اشمل من المصوص (١) على كيبه الوقوف وصدقات لمصوص عليهم السلام - من قويم - - سلام اي منقطعاً عن واقف ومما عه لالالت والنل بمعنى القطع

واما الموضع الثاني (وعن) الاكثر بل المشهور نقاله لى الوقوف عليه (ويقول) لحلى عن بعضهم ختار نقاله الى الله تعالى وعن المصوص بسنه الى قوم (وعن) الشهيد لثاني في لمالك والعلامة في القواعد لتصيل بين عدم والخاص .

وقد استدل لصيرورته ملكاً للموقوف عليه بوجه (لأول) ان يملك لنفسه الموقوفة يكون صامت للموقوف عليه فلولم يكن ملكاً له لم كان وجه للمصداق (وقوله) انه يكفى في الحكم بالصمان صانته له ولو يكونها محبوسه عليه ليستمع بها فيكون الدل كالمعدل مورد او مصروف لا يتدعه به (الثاني) ان فائدة المثلث وهي استحقاق الممانات والمنافع تكون به فكشف ذلك عن مثلث العين (وقوله) ان ملكية المصروف والنمات ان لم يعلق بها انشاء مستقل كانت تدعه لملكه لنفسه واما ان تعلق الاشياء بها مستقلاً كما في باب الاحرة فلا يكشف عن ملكه العين و تقدم من هذا القس من الوقف تسهل المنافع بالاستقلال (الثالث) ان الوقف من ركبه الوقوف عليه ما حصدا واما ولو كان مجرد فك المثلث لم حجاج له (وقوله) ان الاحتجاج اليه اما هو من جهة كونه مالكا للمنافع او الانتفاع لامن حيث كونه فكاً لمثلث (الرابع) ان الوقف لو كان فكاً لا تملكها لم حجاج الى القول كالعين مع به يتوقف عليه (وقوله) ان الاحتجاج لى القول اما هو من جهة كون الوقوف مورد ومصروف للممانات والانتفاعات.

واستدل للقول بانقله الى الله تعالى ان الوقف ارادة لملك عن الملك على وجه القرية فيكون منقلاً الى الله تعالى - وهو كما نرى

واستدل للقول الثالث - في الخاص بما تقدم وفي عدم والجهت بشاوى بسنه كل واحد من المستحقين واستحالة ملك كل واحد وواحد معين او غير معين للاجماع و

استحالة الترحيح ولا المجموع من حيث هو مجموع لأخصاص بخاصة به - فيتميز
ان يكون لله (وفيه ولا) انه لا مانع من الالتزام بانه عدل لانه له (وثالث) انه يمكن
الالتزام بكون اسما لك هو الكنى كما في الخمس والركاه

والحق ان يقال ان الوقف على اسم (احدها) ما ملك لموقوف عليه منفعة العي
لموقوفة فيحوز له نقلها باجارتها وبحوها كالأوقاف الخاصة او مدينتها من الأوقاف
العمامة كالستان لموقوف على الطلاب (ثانيها) ما ملك الموقوف عليه الاستماع بها و
لا ملك المنفعة - كان ملك الاستماع باشاء الواقف كالمدرس ورحلات - و بحكم
من الشارع كالمسجد فانه لم يقصده لأخيه مسجدا وقد حكم الشارع بحوز
المصلحة فيه من دون ان يجعله واقف وقد عني لمصلح (ثالثها) ما لا يترتب عليه ملك
المنفعة ولا الاستماع كما في المعلقات لموقوفة على الرضعات و أمشاهد لمقدسة (اما)
في الأخيرين فالأظهر عدم الملك فانه من عدم ملكية المنفعة يستكشف عدم ملكة يعين
ادلو كانت لعين ملك كانت لمنفعة ايضا ملك - (و م) في الاول - فيمكن نقول بكون
لعين للموقوف عنه - للتعبير عن ذلك في لصوص بالصدقة التي هي الاعطاء محانا
بقصد نعمة - سيما وفي بعضها مثل ما تضمن (١) صدقة الكاظم (ع) يستها الى جميع
حقه من الارض لموقوفة به لاسمى الوقف في سقاده الملك من ذلك كما لا يخفى

بيع الوقف مع عدم كونه ملكا

اذا عرفنا ان الوقف قسمين (احدهما) ما يكون ملكا لموقوف عليهم (وثانيهما)
ما لا يكون ملكا لهم من هبة وتحرير - فاعلم انه بيع لكلام في مقامين - الاول - في
بيع ما لا يكون ملكا في مورد التي لو كان ملكا كان يحوز بيعه التي سأتي ذكره في
المقام الثاني - الثاني - في ما يكون ملكا لهم .

اما المقام الاول - فقد دل المصنف -ه - واما الثاني فلظهر عدم اختلاف في

عدم جواز بيعه لعدم ملك الحالكلام في هذا المقام يقع في موارد - حدها - في حكم الأوقاف العامة غير المسجد كالمدارس والحدائق والمدارس وبحورها - ثانيا - في حكم المسجد ثالثا - في إخراج المسجد - رابعا - في ثوب الكعبة.

أما لمورد الأول فإن قلنا بأنه يعرف في بيع كون يعرض مملوك للمنافذين قبل البيع - ثم يصح بيعه بوجه لعدم الملك ولا حارتها لعدم ملك لمنفعة على العرض (فما) من بعضهم من حوار الاجارة حتى في مثل المسجد اذا حرت لا يطبق على هذا لمسي - واما على لمختار من عدم عصار ذلك وانه يكفي كونه مالكا للبيع و مسيطر على الملك كما في بيع لكى في لده و اجاره الحره - فلا شك في حوار البيع اذ كما قال في الوقف الخاص - ان العين شخصها محبوسة مدام الى ذلك سبب و لا هي محبوسة بغيره و شخصها فسدل بعين اخرى تجعل مكانها - كك قال في الوقف العام ان ليس محبوسة شخصها مدام يمكن الانتفاع بها و لا هي محبوسة بماليتها ومطلقة من جهة شخصتها فلا تفاوت بينهما اصلا

وما ذكرناه يظهر حال الاجاره وانه تصح بل هي اولى بذلك من البيع فان فيها الحفظ على محبوسة العين بغيرها من الشخصية

كما انه طهر حكم حصر المسجد فيه كساير الأوقاف العامة ولا يتوقف حوار بيعه على كونه ملكا للمسلمين كما افاده المصنف

كما انه طهر حكم لأوقاف العامة لى لسبب لاحسن انتفاع المسلمين بل تعرض آخر كالتريين - فانها و ن لم تكن مملوكة لاحد لعدم الدليل لانه يحوز بيعها في موارد جواز البيع لو كانت مملوكة .

أما المورد الثاني - فملخص لقول فيه - ان للمسجد مع قطع النظر عن كونه من الأوقاف العامة ويجوز انتفاع المسلمين به في صلاة و غيرها - حبشة اخرى وهي حبشة المسجد و احكام خاصة من حرمة سجسه و وجوب ازالة الجاسة عنه و بحورها وهذه الحبشة هي حبشة كون الارض بيت الله فائمه شخص هذه الارض لا يملكها من -

المالية وهذه الحثية تمتع عن بيعه - وما احذرته فما اتيها لاسي هذه الحثية ومن حث
انه وقف عدم ايضا لامانع لحرص كونه المورد من موارد الجوار ولا محذور فيه و
بدلك ظهر تمامية ما اعده كاشف العطاء به

واما المورد ثالث فالظاهر - حالها حال مسجد وبها من احرائه و يجمعها
والعرصة صيغة واحدة و بناء الاصحاب على ترتب احكام لمسجد عليها من حرمة
التنجيس ووجوب ازالة نجاسة وغيره ، لم يصرح بعدم جوازها في لمسجد هو عليه
فلا يجوز بيعها بوجه وان يمكن الانتفاع بها في ذلك المسجد - والاسنع بها في مسجد
آخروا ان لم يمكن صرفت في ساير مصالح المسلمين (وما) عن كاشف العطاء من ان لكل
حد جديرتها وتملكها من جهة ان الموقوف عليهم الاسنع بها ومنه التمسك بالحجارة
(صحيح) لما عرفت من عدم دلالة المسجد لذلك ، كما ان ما عن جماعة من
الفرق من عرصة المسجد وسبابه في غير محله .

واما المورد الرابع - فقد دلت المصوص (١) على حواش بيع ثوب الكعبة على
لنحو المرسوم من البيع بعدم قبوليهما لبحث في تطبيقه على القواعد (وما افاده)
لمحقق الايرو في رد من يعوانه ليس عموما الوقف بل هو مدلول كسوة للكعبة على
المهج المتعارف الذي يباع بعدمه معيه ثم يصرف ثمنه في لخدمة والعس باقية على
ملك مال الكعبة ، وقد ادعى في الصرف كذا (عبرناه) ان لارمه عدم جواز البيع لورجع صاحبه
عن ادبه او من وانتقل الى ورائه ولم يرصدوا به او كتب فيهم صعر (وما) افاده
المحقق الاصفهاني به من به ليس حاسما مؤيدا مع وصوح ان المرسوم في ثوب الكعبة
تجديده في كل عام بل لا قصد له طية الاثر بين الكعبة مدة ثم يكون لقيم ليست وسدنته
او لعامة المسلمين اقرب الى الصواب .

(قوله هذه و لو انك شئت من هذه الموقوفات او احز انهما تطلب الح)
قد استدلت بعدم شموله على اليد (٢) له بوجوده (الاول) ما في المس وهو ان ما تطلب قيمته

يطلب بمناصفه والمقروض عدم لمطلبه باخره منافع هذه لو استوفها طالم (وفيه) ان هذه الملازمه لم تبدل عليها دليل من لاملازمه فان المانع الفائته تحت اليد على قول مشهور غير مصمونه مع ان العس لثلاثة تحت اليد مصمونه (الثاني) ما في تحت ايضا - وهو ان تظهر من التاديه الايصال الى المالك فيحتص باملالك الميس (وفيه) ان الظاهر منها لتاديه الى اعلاه كان هو مالكا له او مورد الانتفاع به (الثالث) ان الصمن اساهو بمعنى اشتعل الدمه بدليل فلا بد وان يفرص شخص ملك يكون هو من له الدمه ومع عدمه لا معنى لاشتعل الدمه (وفيه اولا) معنى الصمن كون العس في العهدة واثره وجوب رد العين ومع تنفها رد بدلها و القائم مقمها ملكا او مورد الانتفاع (وثاب) انه لامانع من عتار كون الكلى في لدمه الذى هو مورد لمثل الانتفاع بمعنى صمانه للموقوف عليه شغال دمنه بكلى البدل لدى هو مورد لسطنتهم على الانتفاع و تقوم بمن له لدمه تكفى فيه هذا المقدار فلا يظهر هو الصمان بالاتلاف او التلف .

صور بيع الوقف - الصورة الاولى

(قوله قد علم ان الكلام فى حوار بيع الوقف يقع فى صور الاولى ان يخرق الوقف بحيث لا يمكن الانتفاع به الخ) وقد استدل المصنف به لحوار لبيع فى هذه الصورة بطريقتين (اول) ان المقنصى موحود و المانع مفقود (الثاني) الاستدلال واقفه للدليل على لحوار .

اما الاول فتقريب ان المقنصى للحوار وهو الملك موحود فيعنه المقنصى فى مقام الانات وهو ادلة بعود لبيع والمبيع مفقود - بالتفصل لدى سيمر عليك ولا بد من المساء على الجوار (و اورد عليه) بان الوقف بدته ماف لحوار البيع فلا يعقل ارتفاع لمانع الاسطلال لوقفه وهو خلاف العرصا والمقروض حوار بيع الوقف وتبديله وسرانه لوقفه الى بدله (ولكن) يدعه ان لمصغره لا يسلط المسى - مع -

انه على هذا التمسى ايضا يمكن ان يقال بعدم المناقاة كما سيعر عليك

ثم انه ذكر في وجه عدم حريان ادلة المبيع - ان ادلة المبيع ثلاثة - الاجماع - وقوله (ع) (١) لا يحوز شراء الوقف - وقوله (ع) (٢) الوقوف على حسب مابقها اهلها اشاء الله - وشيء منها لا يحزى في لمقام - اما الاجماع فواضح - و اما الثاني - فلا صرافه انى غير هذه الحالة - و اما الثالث - فانه مسوق لبيان وجوب مراعاة لكيفية المرسومة في شاء الوقف وليس عدم لبيع منها - مع انه لو سلم احد انقاء العين في لوقف فحدث ن الوقف بتحس العين وتسل الثمرة - فهو يحتص بصورة امكان الانتفاع فكما انه في اول الامر مع عدم وجود الثمرة لانتحقق الوقف كك يتوقف بقائه على استدامه ذلك فبعد ان ثمره يظل الوقف

قول يرد على ما ذكره من الانصراف - ان الانصراف ان شئ عن قلة وجود العرد لا يصلح لتقيد لاطلاق - مع - ن كل عين موقوفة مآلها الى الخراب بحسب العادة فليست حالة لخراب قليلة بالاصافة الى حالة العماره - و اما لا ير د عليه - بان مورده الارض الحرة لقوله فلما عمرتها الح فكيف يدعى الانصراف - فيمكن الجواب عنه بان المدر على عدمه امكان الانتفاع لا على صنف لخراب و ارض الرراعية اما لا يمكن الانتفاع به بانقطاع الماء عنها وبحوه لا بعدم كونها مشعولة دلر اعة (ويرد) على بوجه الاول انى ذكره في قوله (ع) الوقوف على حسب البيع ان هذا يناقض استدلاله فده بهذا الحر على عدم حوار البيع مصافا الى فساد ذلك لصرف من ان عدم حوار لبيع ليس حكما شرعا محصا مترنا على الوقف بن عدم البيع م حدود في تحقيقه ويرد على لوجه لثاني - ن لوقف عدرة عن تحس العين د ثما وتسل مآلها من المتفعة كاثانة ما كانت - لاتسيلها دائما .

ثم انه قد تعان في وجه عدم مبيع الوقف عن البيع كما عن المحقق البائى ره

١ - نو - ثل - ب - ع - من بواب لوقوف و لصدقات حديث ١

٢ - لوائى - ب - ع - من بواب لوقوف و لصدقات حديث ٢

من اقوام الوقف ما يربى بقاء العين الموقوفة وكوبها ذات منفعة لانه عبارة عن حبس العين
و تسيل الثمرة و اذا حرت الوقف سحو لا يستمع به لا محالة يتبدل الصورة النوعية
للعين الموقوفة الى صورة نوعه اخرى عرفا - مثلاً: الحلة الموقوفة اذا قلعت تعد عرفاً
مدينة للحلة و بالتبدل اى تبدل الصورة النوعية التى تعلق الوقف بها يتقل الوقف و
يبقى ذات لحسم فباع و بصدرة اخرى - الوقف متعلق بمساكن خاصة كصوان لشجر
و لحمام و السنان و امثال ذلك ومع لحراب لا تقي هذه المساكن و لا تصدق اسامها
و لوقف يدور مدار صدق الاسم (وقه) ان الوقف كسابر المعاملات من البيع و الهبة فكما
انه يتعلق بالمساكن الخاصة كك المعاملات تتعلق بها فكما ان تبدل الصورة النوعية
لا يوحى لى الملكية كك لا يوجب تبدل الوقف لى هو تعليق خاص (و، لعمالة)
تبدل الصورة النوعية لا يؤثر فى الملكية فلا وجه لطلال الوقف من هذه الجهة و ان شئت
قلت ان الوقف يتعلق بالموحد الخارجى بساكن من الحالات و لداو تبدل صورته
النوعية الى صورة نوعه اخرى يستمع بها الاشكال فى عدم حواربيع الوقف (مع) ان
لازم هذا الوجه و الوجه لى الذى اذنه المصنف ره هو بطلان الوقف و عود العين
لموقوفة الى وقف او ورثته - و فائها ملكا طعنا للموقوف عليه الموحود او كوبها
من المساحات الاصلية التى تمتد لحياره - لاجوار مع لوقف و سرابة الوقفية لى
بذلها و عوصها

فالصحيح فى وجه عدم الممع - ليقول - ان حقيقة الوقف لما كانت تحبس العين
و تسيل ثمرته - كان الواقف بحسب رتكاره حسن موقوف ما لا يستمع به بشخصه الى الابد
قاصداً لان يكون العين الموقوفة محبوسه بشخصه مادام الى الانتفاع بها سبيل - و سألها
من المالية اذا لم يمكن الانتفاع بها مع بقائها بشخصها - و عليه فدا سقطت العين الموقوفة
عن قسبة الانتفاع كان لازم الوقوف على حسب ما بوقفها تبدلها بما يماثلها فى المالية
لان ذلك فى نظر العقلاء من انحاء حفظ المال بما هو مال (و، لعمالة) تسليط الموقوف
عليهم على الانتفاع الى لاند يوجب التوسعة فى الموقوف و حبسه اما يكون بما ذكرناه

فالتدبيل ليس ازالة للحبس بل هو حفظ للمال بما هو مال عند لغلاء الذي هو عرص
الوقف المعاملى - فمدبر فما ذكرناه فانه دقيق - وبهذا السان يظهر بوجه فى دعوى
بصرف لا يحوز شرا الوقف عن مثل الفرض ولا يظهر حوز السع فى هذه الصورة .
واما الطريق الثانى - فهو الذى - ذكره بقوله - (والحاصل ان الامور اثر بين
تعطيله حتى يقتضيه الحق) انه ليس محصلا لاداء ولا فى كلامه بل هما
كالمسوقا لسان دفع موبع بيع وقصور اذلة لسع - وما - هذه من هما مسوق لبيان
اقدمة تدبيل على الحوز بل يروى - وكيف كان (فرد) على ما افاده فى شق الاول
وهو ان تعطيله حتى خلف ما بال لحقوق الله تعالى و اوفىه والوقوف عنه - امر ب
(لاول) ما بعدم من انه لا اصل لهذه لحقوق وعلى غير ثبوت وليس هذا لا لعدم عدم
البيع او حده فى مفهومه (الذى) به لو سلم هذه الحقوق هى مبهمة بالعين الموقوفة
وتوقف على ثبوت لمصلحة فيها والا فلاحق للموقوف عنه باعتبار الانساع دسوى ولا
للقوقف حروبا مترتبة على لدسوى - ولالله تعالى اعلم المتصرف للبدن - فلاحق
كفى يجب تدبيل لعين - عنه لذلك لحق - الامم الا - تكون الحقوق قديمة بالا عم من
لعين و لانه لكن ذلك اول لبحث (واما) مسأله كون لافه بنفسه فردا ان كون مثل
هذا التصبيع حر ما غير محرم - مع به لو سلم فلا اشكك فى حرمة تصبيع مقصودا
دلم يكن ذلك بتحوز من شارع فمع فرض عموم دليل لسع عن بيع الوقف يكون
هذا التصبيع بحكم الشارع بطر الانلاف كلاب البدو ولاوجه (بحرمة او برد) على ما افاده
فى شق الثانى - مضافا الى ما مر - ان حوار الانلاف لا يستلزم حوز لسع فان حوار
الانلاف يكفى فيه المصلحة بعلمه و حوار السع لا يكفى فيه بدت بل يتوقف على كونها
ملكية مرسله غير محدوده وسببى ن ملكية النطل لموجود ليست كثر .

(قوله قد مضافا الى كون المنع السابق فى ضمن وجوب العمل بمقتضى
الوقف الحج) اذ اراد بذلك به من قبل لفسم الثالث من اصنام استصحابا يكفى - فرد عنه
ان انتفاع اسطول بالعين مع لزوم انقضاء والمنع عن نقل من قسر الارام والمروم و

المتلازمين لامن قبيل الكلى والفرد وارتفع المعلوم او لتلازم لا يقضى ارتفع تلازم
او المتلازم الآخر لا يمكن قيامه بمعلوم آخر - و ان راديه ارتفع الموضوع - فبرد عليه
ان العين المنتفع بها متحدة بطر العرف مع نفس لى لا يسمع بها الانتفاع من الحيثيات
التعليلية لا التقييدية - فالصحيح في وجه المسع من الاستصحاب الوجه الاول بصيغة ما
ذكرناه في محله من عدم حريان الاستصحاب في الاحكام

(قوله قدح نعم يمكن ان يقال اذا كان الوقف التح) وفيه ما تقدم من تسهيل
المنفعة موسع للدائرة لحسن وتوجب كون الحسن متعلقا بالعين بما لها من الخصوصية
الشخصية مادام الى الانتفاع بها كك سبل - وبها يعوان انهما من ادالم يمكن ذلك فراجع.

حكم الثمن على تقدير البيع

(قوله قدح ومما ذكرنا يظهر ان الثمن على تقدير البيع لا يخص به المظن
الموجود - لاقتضاء البدلية ذلك التح) اول ان كان حوار البيع من جهة ما
ذكره من انه ابقاء لوقف وحفظ الموقوف بما هو مال - و من جهة ما ذكره احيى و
هي رعاية لحقوق - فلا اشكال في عدم الاختصاص كما لا يخفى - وان كان من جهة
ما ذكره اولاً من ثبوت المقضى وعدم المانع فلكلام في الاختصاص وعدمه وجه وقد
استدل للمصنف به لعدم الاختصاص بوجهين

لاول البدلية تفصي ذلك لان المبيع ملك للمو حودين ، بعض وملك للمعدومين
بالقوة وشان مقتضى تملك الوقف - فكذلك انش (ودعوي انه لا تحقق للملك الشأى -
يكذبها انشاء الواقف له كاشانه لملك الموجود - فحيث ان لمع من يحرح
عن ملك جميع الطبقات فلا بد وان ينحصر لخاص في ملك المجمع (وفي) ان ملكه
امر اعتارى وهي اما متحققة اولاً - ولست لملكية الشأية سبحانه لملكية الاعتار به بل
ليس معنى ذلك سوى القابلية لان نصير ملكه - وانشاء الوقف انما يكون من الحصون الملكية
لطبقة اللاحقة حين وجودها بلا حلة منتطرة كما في الو حوب معفا على امر متاخر -
فكون الانشاء موجود لا تلازم كون المشأكك (و بالجملة) المتحقق بلسه الى البط

اللاحق ليس الا القلبية لا الملكية الاعنارية و عليه فحققه المعاوضة لا تقتضي الاشتراك و محدد القابلة لا يكون من الحقوق التي تكون معلقة بالمبيع ليسرى الى بدله بالبيع .

لذي ان ملكه كل بطل للعين الموقوفة ليست ملكية مرسله غير محدودة برمان اورماني بل هي بحسب اشاء الواقع محدوده ببقاء ذلك الطل و حياته و عبارة اخرى الواقع اما شأ ملكية كل طقة بابساط ماله من لى ملكية المرسله على جميع الطبقات فلكل طقة ملكية محدودة بحياتها (وعله) فاذا اعطى الطل الموحود ماله من الملكية لم يكن ذلك سعا - مع - ان لازمه رجوع لمبيع بعد اعدام الطل لسابق الى البطل اللاحق فلا يملكه المشتري ملكا مستمرا وان اعطى الملكية المرسله لمسطة بالنسبة لى مقدار ملكة الطلون لللاحقة مادلولالة و دون المولى او اذن الحاكم الشرعى ولامحالة بدخل الثمن فى ملك الجميع على المحر الذى كان لى من ملكاتهم .

(قوله قدنه حيث انه يدل شرعى يكون الحكم به متاخرا الخ) دية العدد المنقول ان جعل ممول الدلية لم يعقل لفرق بينها وبين المقدم فان جعل الدل كان هو الله تعالى و بعد لا يصلح فرقاً - و ان كان لا ممول الدلية بل بالتمدد المحصن كان المرق و صح - و به يظهر ان محدد كون الدلية شرعية لا يوجب الاولوية كما ان تاجر صيرورته بدلا لا يصلح لذلك .

(قوله لان حق الرهنية متعلق بالعين الخ) محصنه - ان حق الرهنية متعلق بما هو ملك لى من و متفرع عليه ولامحالة يرول بروال الملك و حدوثه بحدوث ملك البدل بحتاح لى دليل - وهذا بخلاف ملك الطبقات اللاحقة فانه لا يكون متفرعا على ملك الطقة الموحوده ليرول برواله بل يكون ملك الجميع فى عرص واحد فى مقام الاشياء فاذا رلت جميعها بالبيع كان بدله للجميع .

حكم بدل العين الموقوفة

مروع الادب قال قده ومن هماظهر عدم الحاجة الى صيغة الوقف في البدل (الح) وقد يقال ب الوقف اذ كان عن نملك لطفت على بتدريج وكان عدم حوار السع من آثار هذا بملك الخاص فيحقق الوصفة بمجرد المادة لا احتياج الى احراء صيغة الوقف واما ان كان لوقف هو حسن العين فما يحصل ببيع هو تمليك لطفت بتدريج من دون حصول عيون الحسن فلا بد من اثباته بالصيغة - ولكن هذا لو تم فاما هو بناء على كون دليل الحوار هو وجود المقتضى وعدم المنع به وما بناء على ما اختره في وجه الحوار من كونه بناء للوقف وحفظ للموقوف بما هو مال - عدم لاحصاح الى احراء الصيغة واصح

الثاني (قال قده وليس مثل الاصل بموعا عن بيعه الح) و الوجه في ذلك ما تقدم من ان الخصوصية الشخصية للعين لموقوفة سقطت عن الوقف بواسطة تعدد الانسحاب وحدوث تحرات فما بقي على الوقفة هو بئالة - و خصوصية بئس لا تكون وقف كما كانت كل في المثل حسب بناء لوقف بمحور بدله و بيعه مدام يضرب بالمالية .

الثالث (قال قده ومما ذكرنا ايضا بظهر عدم وجوب شراء المماثل للوقف (الح) وقد استدلل بوجوب شراء المماثل - بوجوه (الاول) ان لمثل اقرب الى مقصود الوقف (وقه ولا) ان عرص الوقف لا يصط له (و ثانيا) به لا دليل على لزوم مرعه عرص لوقف مالم يكن ذلك عرصا عقدا ومقتضى للعقد (ثاني) انه لا إطلاق للادبه المحورة والمتفرق منها هو السع بالمماثل والشراء بالمماثل (وقه) ان مدرك لحوار لم يكن دليل خاص كي يحرق به ذلك بل كان عدم شمول دليل السع فلا وجه لهذه الدعوى (الثالث) وهو التصحيح - ومقتضى ان الوقف حسن موقوف بعين نبي لها مائة - وخصوصيات بوعيه - وخصوصيات شخصية - قد حسن الجميع مدام

الى الانتفاع بها سبيل - والا فالجهان لأولبتن محوساتنه وعليه - فلا بد من رعاية
 لخصوصيات نوعية - لنهم الا ان يقال ان المعلوم من حال الوقف لحاظ مالية نعين
 والخصوصيات الشخصية - اما لحاظ الخصوصيات العامة وعلق انشاء الوقف بها
 فغير معلوم و الاصل عدمه - ولا حوط الاول - وعلى اى تقدير - يحوز بيعه بالنقود
 وشراء المماثل او غيره بها وقد فرضه لمصنفه في لمدام والوجه فيه تعرف البيع
 بالنقود وتعر بيعه بالمماثل (قوله قدح ولا يصفى عليك موافق الرد والقول في
 كراهه البيع) موقع القول حكمه بالبيع وشراء عن اخرى مكانه - موقع لرد حكمه
 بوجوب شراء المماثل - كما تقدم - وحكمه بصرف بموقوف عليهم للنسب مع تعدد
 شراء عن اخرى - فانه يجب لتأمين وانصر لى ان ينسب الشراء كما سحيه .

من له ولاية البيع

لربح (قال قدح ثم ان المتولى للبيع هو البطل الموجود بصيغة الحاكم القيم
 البيع) هذا هو احد الامور - وتعمه في اختياره جماعة وفي المقام قولان آخران (احدهما) ان يكون
 ذلك الى بطل ان كان (ثبهما) عدم الاحتياج الى الصيغة (واسدل) للاخبار بان الموقوف
 عليهم لموجودين هم لساكون فلا يحتج بيعهم الى صم شخص آخر (وبه) ان ملكيتهم
 محدودة واعطاء الملكة المرسه عطاء لساكنين لهم (واسدل) للقول الاول بان الحاكم وبى
 لمعدومين اما من باب كون الحاكم ولى القاصر - ولكونه ولى للمسمع الشامل
 للممتنع عن اختيار او اضطار - وبان ذلك حدا لامور الحسية (وبهما نظر) ما الاول -
 فلان المعدوم في المقام لا يكون من القاصر ولا الممتنع لان لسالة هذا بانفاء الموضوع
 واما الثاني فلتوقفه على لزوم لبيع وعدم ثبوت هذا الحق للطر - والاول غير ثبت
 و ثبتي فسد كما ستعرف - فلا ظهر هو القول لثاني - ادلاجه لتوهم عدم ثبوت هذا
 الحق له سوى ما افاده المصنف به (وحاصله) ان الباطل له التصرف في نفس العين -
 ولا دليل على بطلته على الدل - ولكن يدفعه ذبيع الوقف يكون حصصا لموقف بعنوان به مال

فيكون ذلك من أهم الأمور الملحوظة للواقف . فالأظهر كون ذلك إلى الماطر لو كان - نعم - مع عدمه فصل النوبة إلى الحاكم الشرعى .

الحامس اذا بيع العين الموقوفة بما لا يتنع به كالقديس ولم يمكن شراء ما يتنع به - فهل يدفع الثمن إلى الماطر الموجود لأن يكون له حصة فانه لا يجوز قطعاً بعد اشتراك جميع الطبقات فيه - بل يكون تحت يده حتى يوجد ما يتنع به - أم يوضع عند أمين - أم عند الماطر لو كان - وجوه (قد استدلل) لعدم جواز دفع إلى الموقوف حصة مال مشترك بينه وبين سائر الماطون فلا يجوز حمله تحت سيطرته وإنما كان يدفع العين إليه لسلطته على الانتفاع بها فعلاً لا مراحم و كك بدلها الذى يتنع به . و أم بدل المندى لا يتنع به فلا سلطه له على الانتفاع به كى يكون له السطه على البديل يدفع إليه لذلك (وفيه) ان الثمن وإن كان لا يتنع به الا انه ملك للماطر الموقوف وليس كالمالك المشترك عرصه بل الاشتراك طولى فهو فى هذه الحال ملك للماطر الموقوف حصة ولازم ذلك سيطرته على امساكه - ولو تركنا عن ذلك فالمتمسك دفعه إلى الماطر لانه لمصوب لذلك والا فيوضع عند أمين .

ثم انه اذا لم يمكن شراء شيء يتنع به بدون المحذور يمكن شراء ما يتنع به مع الحيز هل يوجد ذلك أم لا (ربما يقال) ناكثى نظر إلى ان المذلل وقف والوقف عبارة عن تحييس العين وهذا إما فى مع الخيار اذا التحس إلى ان يفسح حسن موقف لادنى (ولكن يدفعه) ان وقف البديل كما تقدم غير وقف الاصل فان وقف البديل انه هو حصة بما انه مال ولا دخل لخصوصياته الشخصية فى الوقف ولد ساعى جوار لتبدل اختياراً والخيار لا ينافى حصة بما هو مال ادعائه لفسح والتبدل يعين اخرى وعليه فيجوز ذلك ولو طلب الماطر الموجود ذلك وحجب حفظ الحق الانتفاع به

ثم انه اذا رضى الماطر الموجود فى الاتجار وكان ذلك صلاحاً لجميع الماطون حار الانتجار به ويكون الربح مشتركاً بين الماطون لا مجموع ما اشترى بالثمن و بيع بالثمن وقع باراء ما هو بدل الوقف فلا محالة يشترك فيه الجميع وليس لربح من لم يدفع

كفى يختص به المظن الموحود بل هو زيادة حصلت بالتحيزة و وقعت بارء لمالية لتي كانت وقفا على مرتبة وصلت المالية تكون باقية على الوفاة.

السادس (قال قده ثم لافرق في جميع ما ذكرنا من حوار البيع مع خراب الوقف - ولو كان صرف ثمنه في باقيه الحج) لا اشكل في عدم الفرق في حوار البيع بين خراب الكل او البعض - كما لا سعى الاشكال في حوار صرف ثمن في الباقي - او وقف آخر عليهم - بما الكلام مما اذا كان انتفاع الطون اللاحقة بالباقي محتاجا الى ذلك ولم يرص المظن الموحود به هل يحوز لصرف مالا - وقد يقال بالحوار نظرا الى تعارض التصري - ولكن الحق عدم الحوار لان التصريح في نفسه موجه الى بطون اللاحقة ولا يحب على المظن الموحود تحمل التصريح لضعفهم (فلا يظهر) عدم الجوار - نعم - لوقامت القرينة على شرط الواقف دللت نعين

الصورة الثانية

(قوله قده الصورة الثانية ان يحرب بحيث يضغط عن الانتفاع المعتد به بحيث يصدق عرفا الحج) الكلام في هذه الصورة اي ماذكره المصنف به في المقام يقع في موارد (الاول) ما اذا حرب الوقف بحيث سقط عن الانتفاع عرفا و كان ماله من المنفعة قليلة جد بحيث تنحق بالمعدوم (ثاني) ما اذا حرب بحيث سقط عن المنفعة المعتد بها ولم تكن المنفعة بالغة هذه المرتبة من التعداد (ثالث) في وقف العنوان .

اما المورد الاول فليظهر حوار البيع لحرمان جميع ما ذكر في الصورة الاولى من تصرف اذلة البيع وعبره من الوجود في هذه الموارد لاسيما ماذكره من البيع ابقاء الوقف وحفظ الموقوف بما هو مال .

واما المورد الثاني فقد يستظهر من القديس بالجوار في الصورة الاولى لجور في هذا المورد بحسن قولهم لا يجدي بعد على ارادة عدم تنفع المعتد به - كما به قد

يستظهر البيع بحمله على ارادة عدم لبيع للمرة - وكيف كان فالمنع هو الدليل - و غاية ما قيل في وجه الجوار ما اعاده المحقق الاصمغاني رد (و حاصله) ان عرض الواقف من لوقف امر ب - حفظ خصوصية العين الموقوفه وحفظ خصوصية الانتفاع - و حيث ان الغاية المقصودة الانتفاع الخاص و حسن العين بما هي مقصود بالبيع و لا يكاد يراحم المقصود بالبيع ما هو المقصود بالاصاله - فلامحالة يقدم الاول فيجوز لبيع واشترائه من يتنع به بمثل تلك المفعة الخاصة (وفيه) ان عرض الواقف المقتدى بما هو تسيل المفعة لامرته خاصة من الانتفاع ببيع بقاء المفعة و امكان الانتفاع لا وجه لجوار التسهيل كما لا يخفى فالاظهر عدم الجور في هذا المورد .

واما لمورد الثالث فعدا حث صاحب الجواهر وصحته و بطلان الوقف بانعدام العنوان - و حاله المصنف رد (قول) لا اشكال في ان الوقف العنوان من حيث هو لا يصح لعدم وجود الثمرة المسئلة ولا اطلاق ذهب احد الى جوارده والظاهر ان بطر صاحب الجواهر الى انه يمكن وقف العين لخاصة مادامت معمونة بعنوان المسببة مثلا - والكلام في ذلك نارة في مقام الثبوت واخرى في مقام الاثبات (اما) في مقام الثبوت فلا يرى فيه محدودا فان الملكية قابلة للتحدد من حيث الرمان او الرمايى ان يعتبر ملكية الشيء مادام معمونا بعنوان السنائية ويمكن تاييده بملكية الحسن مادام حلا و اذا انقلب بحمر اخرجت عن الملكية - و بملكية الارض المحببة على القول بدوران الملكية مدار الحياه و كك الامر في الحسن ملكا - و منصوص عمومات الوقف والمعاملات صحة مثل هذا الوقف فيكون كالوقف المنقطع الاخر (ودعوى) به يدل على بطلانه مدلل على اعتبار التابيد في الوقف (منتهية) به لا دليل عليه سوى الاجماع و هو مختص بالتابيد من حيث الرمان و تمام الكلام في محله (واما) في مقام الاثبات فلا يبعد ظهور جعل الوقف متعلقا بعنوان في كونه للاشارة الى المعمون وان تمام الموضوع هو المعمون - فلو قصد وقف العنوان بالحو المفقول لا بد من ذكره والتصريح به .

(قوله قد رد ذكر بعض ان جوارب الوقف الحج) هذا الكلام لا ربط له بالمقدم

مع انه قد تقدم الكلام فيه واماد ذكر مقدمة لذكر وقف العوان .

(قوله فده و ربما يؤيد ذلك في الجملة ما ذكره في باب الوصية الخ ، لا يخفى انه في باب الوصية فرق الاصحاب فيما لو وصى بدار و تهدمت - بين ما لو كان الانهدام قبل موت الموصى - وبين ما اذا كان بعد موته - وسواء عني بطلان الوصية في الاول دون الثاني - وقد ايد صاحب الحو هرره ما ذكره في المقام بذكره في الانهدام قبل الموت - وجه التأييد واضح حيث ان الوصية اذا لم تكن معلقة بالعوان و دائرة مدره لما كان وجهه للطلاق و لمصلحة و ارد عليه بالنقص ما ذكره في المسألة الثانية و تمام الكلام في محله .

(قوله فده من جهات اخواله) لم يذكروا وجهه لطلاق فيما اذا كان الانهدام بعين اختيار سوى اعدام العوان .

الصورة الثالثة

(قوله فده الصورة الثالثة ان يحرق بحيث تقل منفعته لكن لا الى حد يلحق

بالمعدوم الخ) اقول ههنا صورتان (احدهما) ان تقل لمنفعة التي لاحطها الواقف مع بقاء مقدار معتدبه منها كان الملحوظ جميع المنافع او نوع خاص منها (ثانيهما) ان تروى المنفعة التي لاحطها الواقف بالمره مع وجود غيرها - اما في الصورة الاولى - فلا يسمى التوقف في عدم الجوار لادلة الجمع عن بيع الوقف - و اما في الصورة الثانية - فلا يظهر انه يبعد على خروج العين عن الحسية بانفاء منفعته بالمره - يحرج نفس عنها في هذه الصورة اد لمنفعة المقصودة تكون متبعية بالمره - و حيث ان المنفعة الاخرى ليست متعلقة للوقف و غرض الواقف فخرح العين عن الوقفية بقول مطلق ويكون حكم هذا الوقف ح حكم الوقف المنقطع الاخر - و على ذلك فيمكن ساء براع الشرح - و لحلى فده - في مسألة المحلة المتعلقة - على ذلك ويكون نظر الشيخ ره في افتائه بالحوار الى الصورة الثانية - ونظر الحل في ره الى الصورة الاولى ويكون التراجع بينهما لمظنا

الصورة الرابعة

(قوله قد هذه الصورة الرابعة ان يكون بيع الوقف انفع واعود للموقوف عليه الخ)
اقول لم يقل القول نحو البيع في هذه الصورة عن احد سوى المعيد ولم يرص العلامة
به باساده اليه وعليه فلا فائده - وكيف كان فالعمدة في المقام حيران .
احدهما حشر (١) جعفر بن حبان عن الصادق (ع) عن رجل وقف علة له على قرابة من
ابيه وقرابه من امه - لى فقال - قلت تظنون نفس قرابة المبيع ان يبيعوا الارض ان احتجوا
ولم يكن لهم ما يخرج من العلة قال (ع) نعم اذ رخصوا كلهم وكان السع حبر الهم دعوا
نائبها التوقيع (٢) الشريف كتب الحمري الى صاحب الرمان (ع) روى عن الصادق (ع)
حشر ماثور اذا كان الوقف على قوم ما عابهم واعتابهم فاجتمع اهل الوقف على بيعه وكان ذلك
اصح لهم لبيعوه فهل يحوزون بشرى من به صهم ان لم يحتضمو كلهم على البيع لا يجوز الا
ان يجتمعوا كلهم على ذلك وعن الوقف لدى لا يجوز بيعه وحاشا عليه لسلام به اذا كان
لوقف على امام المسلمين فلا يجوز بيعه واذا كان على قوم من المسلمين ففسخ كل قومها
يقدر على بيعه مجتمعين ومتعريقين .

اما الحشر الاول فورد عنه سوجه (الاول) ضعف السند - لجهة حشر (وفيه)
ان من رجال السند الحشر بن محبوب الذي هو من اصحاب الاحماع (الثاني) انه جمع
فيه بين الوقف و الوصية - فان الوقف ان كان مقدما بطلت الوصية - وان كان الوصية
مقدمة كان الوقف صحيحا - وكان متفريقا بين اشاء واحد فصافا الى عدم معقوليته لزم
بطلان الوصية لتوقف بقودها على لموت تدون الوقف فيم سب الوقف فلا يبقى موقع لتعود
لوصية (وفيه) انه يمكن فرض صدور الوصية بعنوان الشرط على الموقوف عليهم
في ضمن عقد لوقف على ان يعطوا المقدار المعين للموصي له فاذا مات الموصي له
عاد جميع المانع الى الموقوف عليهم كما هو المعروف في حشر (الثالث) انه في لغش
وهو - به يدل على الحوار مع حاجة الموقوف عليهم لا المحرر كون البيع منع والحوار

مشروط بالأمري (وفيه) ان هذا الجواب يكفي لزعم الخصم - و لا يمكن الالتزام باعتبار الحاجة اي الحاجة الى زعم زايدي لمؤونه وهذه غير الحاجة الشديدة المحدودة من لمسوعات نفسها (الرابع) ما ذكره المصنف به ايضا هو ان المراد بالحيثية يحتمل ان يكون هو حيثية لدى ملحاطه يكون الفعل احبارا وهو طبحيير لفعل لمديه من الداعي الموافق لعرضه و لجوار في هذا العرض مسائل نقل به احد (وفيه) ان لسائل سئل عن اربع الاحتمالي الموافق لعرضه وليس هذا امر مهما كفي يحتاج الى تكراره في الجواب (الخامس) ما ذكره المصنف به بضا وهو انه يحتمل رده لحيثية ملحاط ما عرضه السائل من رفع الحاجة . وقد تقدم الكلام في ذلك (السادس) ما عر لمخلف و جماعة وهو ظهوره في الوقف لمفطع ومحل الكلام لوقف المؤيد (وفيه) ان مقتضى اطلاقه على هذا هو حوار سبع في الطبقات لمتوسطة قبل الاقر ص ومن الو صبح عدم الفرق بينه وبين المؤيد د لفرق انما يصح في لطيفة الأخيرة او بعد بقراءتهم كما لا يخفى (السابع) ما ذكره المصنف به ايضا - وهو ان طهر دمع الوقف و صرف ثمة كيف شاء وهذا ايضا مما لا يمكن الالتزام به ان يكون لمدل مشركا وادل محتضا غير معقول (وفيه) ان يظهر منه كما تقدم بيع الوقف اذا كان الثمن رده معا فراجع (فالحق) في الجواب عنه هو اعراض الاصحاب وعدم اعنائهم بضمونه

وما لحيث الثاني والكلام فيه نرة في ما رسله عن الصادق (ع) واخرى فيما احاب (ع) به احيير (اما الاول) فهو بدل على حوار لسع اذا كان اصلح وهو المدعى و ورد عليه بحملة من لا يراد ان لو رده على لحيث الاول وقد تقدم معها (وقد يقال) به بقيد طلاقه بمفهوم لحيث الاول من حيث التقيد بالحاجة فيكون احص من المدعى (وفيه) مصاف لي ما تقدم - به لاميوم لكلام الامام (ع) كي بقيد اطلاق هذا لحيث اذا لشرط انما ذكر في السؤال لا لحيث - فالحق في لحيث به انه معروض عنه عبد الاصحاب (وما لثاني) فيرد عليه مصافا الى ذلك به في مقام البيان من حيث الاحتمال - فالتفرق لامي مقام بيان حوار ربع الوقف من حيث هو كي تمتص بطلاقه - وعن لمحقق الثاني

الجواب عنه بوجه آخر (وهو) انه يدل على جواز بيع الوقف مطلقا بالنسبة إليه و بين ادلة المسع هي الثاني - و اذا خصصت ادلة المسع بصوره الحرات اقلت النسبة بسببها الى عموم مطلق فيخصص اطلاقه بها (وهو) اننا نقول بانقلاب النسبة في شيء من الموارد فاد كانت النسبة هي الثاني تبين طريقه لوجه لا تحصى.

الصورة الخامسة

(الصورة الخامسة ان يلحق الموقوف عليهم ضرورة شديدة البيع)
ذهب جماعة الى حوار لبيع في هذه الصورة وعن الانتصار و الغيبة دعوى الاجماع عليه - و استدلل له (بالاجماع) (وان) الضرورات تبيح المحظورات وبحر (١) جعفر المتقدم الدال على حوار لبيع مع الحاجة بعد نقس الحاجة بالشديدة للاجماع على عدم كفاية مادونها من المنة - وفي الكل بطل (اما) الاول فلان مصطلحهم في الاجماع غير مصطلح المتأخرين فلا يركن اليه (واما الثاني) فلا يوجب الضرورة رفع الحرمة للاحكم الوصفي (واما الثالث) فلما مر من ان الظاهر من الحاجة الى البيع للتبديل بما هو اسع من حيث وفاء لنفع مؤونه - لا الحاجة الى البيع لصرف الثمن في دفع الحاجة التي هي محل لكلام (واجب) المصنف به عنه - بين طاهر لحر كفاية عدم كفاية حلة الارض لمؤونة سة لموقوف عليهم في حوار البيع - وهذا اقل مراتب الفقر الشرعي - والنسبة به و بين الحاجة الشديدة هي العموم من وجه فذلكم غير لامؤونة له ولا حاجة شديدة الى البيع لتسيم مؤونه من مال الفقراء - وقد يكون له حاجة شديدة وله مؤونة سفوقديتفقان (ويمكن) دفعه بان الحاجة الى تسيم المؤونة بالبيع ان كانت مسوغة للبيع كانت الحاجة الشديدة اولى بذلك من مل وكيف كان فلا يظهر المسع للعموم الادلة

الصورة السادسة

(قوله قد هذه الصورة السادسة ان يشترط الواقف بيعه عند الحاجة (الح) في المسألة اقول - هوذا الشرط وحوار البيع ذهب الى العلامة في محكي الارشاد وتوقف فيه في محكي القواعد - عدم بقاء الشرط مع افساده للوقف وعدمه ذهب اليه جماعة - التفصيل بين شرط البيع عند عروض المبيع له فيجوز وبين غيره فلا ذهب اليه في محكي جامع المقاصد - قول الكلام في المقام يقع في موضعين - الاول - فيما تنصيه القواعد - الثاني - فيما يقتضيه النص الخاص.

ما لا اول - فقد يقال بفساد الشرط لو جهس (لاول) انه مخالف لمقتضى العقد اما من جهة ان الوقف بمعنى الحبس و للمسووعة من لتصرفات فيما فيه شرط البيع او من جهة ان الوقف للتبديد والوقف الى مدة باطل والتبديد ما في لحوار لبيع (الثاني) انه مخالف للسنة لما دل من المصوص (١) على عدم حوز بيع الوقف

والحق انه ان كان الشرط يبيعه عند تحقق شيء من المسوعات - فلا اشكال فيه اصلا دال الجواز حاصل والشرط مؤكده. وان كان سعة لا عند تحقق شيء من المسوعات لانه ان يكون الشرط مطلقا - واما ان يكون معلقا على تقدير خاص وعلى التقديرين - اما ان يكون الشرط البيع مع كون الثمن وقفا - واما ان يكون البيع مع عدم كون الثمن وقفا فان كان الشرط مطلقا مع عدم كون الثمن وقف - لا يبيعي التوقف في فساد الشرط لكونه مباحا لمقتضى العقد ساء على ما عرفت من احدى عدم البيع في مفهومه - ومخالف للسنة لما دل على عدم حوز بيع لوقف من السه - وان كان مطلقا مع كون العروض وقف - فالظاهر صحته لا اول ذلك لى وقف الشيء بما انه ما اى يكون الوقف للجامع بين المال وبذله فيكون الشرط مباحا لمقتضى اطلاق الوقف لاصله - وان كان معلقا - فان كان الشرط يبيعه وجعل ثمنه وقفا صحيح - فانه يؤيد لى وقف العين بما انها مال

١ - لوسائل - ٤٤٦ - من بواب الوقوف والصدقات حديث ٤١ و ١٧ - من

مع خصوصية الى زمان حصول ذلك التقدير وبعبارة تكون وقعا بما انها مال - وهذا ايضا متاف لمقتضى اطلاق عقد لاصحه وادلة المسع عن بيع الوقف لا تشمل البيع بعد الشرط كى يكون الشرط مضاف للسنة - وان كان معقار كان الشرط بيعة و صرف ثمة ي عدم كونه وقف - وان قلنا بان عدم لسع ما حود فى حقيقة لوقف - صح ذلك فانه يرجع الى انه وقف مالم يتحقق تقدير لخاص الذى علق عليه حواري البيع واد تحقق فلا وقف ومقتضى طلاق دلة الوقف وعود لمعاملات صحيحة مثل هذا لوقف (ودعوى) انه مضاف لتاسيد المعتر فى الوقف (مدفوعة) بعدم الدليل على اعتدله وانه يصح الوقف مع عدمه لاسناد كان مردد من الاقطاع وعدمه - وان قلنا بانه من احكامه لاسن مقوماته - فالأظهر عدم نصحه الامع بشاء الوقف الى زمان حصول ذلك التقدير فان عدم حواري بيع الوقف ورويه لس من لحقوق بل من الاحكام والشرط مضاف للسنة - وبما ذكره يظهر ماى كلمات لمصنفه.

واما ثامى ي مقتضيه لنص لخاص - وهو الصحيح (١) لخاص لوقف مير لمؤسس عنه السلام ماله لسع وان اراد يعنى الحسن (ع) - ان يبيع نصيبا من المال فقضى به الدين فسمع بشاء لآخرج عليه فيه وان شاء جعله سرى لملك وان ولد على وامر لهم الى الحسن بن على (ع) وان كان در الحسن بن على غير در الصدقة عدالة ان يبيعها فليبيع بشاء لآخرج عليه فيه وان باع وبه يقسمها لحدث - وهذا يصح بدل على لجور (ومورد) لاسدلال بقوله عليه السلام فان راد ان يبيع نصيبا من المال الح - وورد عليه ما يردت (لاول) به بدل على حواري بيع الوقف عند الحاجة فيخرج عن محض الكلام (وفيه) انه ظاهر فى كونه فى مقام اعطاء السلطة للموقوف عليه فى ضمن الوقف على لسع وهذا هو الاشتراط (الثامى) انه محمول على الوصية نظرا الى ما فى صدره - قوله (ع) هذا ما وصى به وقضى فى ماله عبدالله على - وقوله فى آخره ولانحن الى قوله ان يعبر شيئا مما اوصيت به (وفيه) انه يذهب بقوله (ع) الذى كتبت من

مولى هذه صدقة واجبة بتلة حب ابا ومينا ولا تكون الوصية بتله و حنة في حياته بل الوقف كك واطلاق الوصية على جميع ما دبره الانسان من شئون ماله سحو الايصاء به لمن يقوم بعده بالامر شائع - واحصا صاوص الوصية بالمعهوده انما هو في لسان الفقهاء خاصة (الثالث) ان قبل للحاصل على زوجه قصده لدن من حاصل الوقف (وفيه) انه ما ف ل قوله ان يبيع - ول قوله حنة سرى الملك اى ملكا يسا له عه (الرابع) ان موده الوقف العام ولا اشكال في عدم حوار بيع فيه - وقد تقدم لحو ب عه وابه لافرق بين الوقف العام والخاص - فالانصاف ان الحبر لا اشكال فيه دلالة كمالا شكل فيه سدا فيدل على حوار البيع مع الشرط وقد عرفت انه مقتضى لقاعده

ثم انه قد يبدل سخوار بغيره اخرى من الرواية وهي قوله (ع) فذله ان يبيعها فليبيعها ان شاء لا حرج عليه - ولكن يمكن لا يراد عليه بعدم ثوب كون موده وقفا - وذلك لوجهين (الاول) قوله وان كان دار الحس من على عر دار لصدقة ي غير لصدقات العامة - وهذا كما يمكن جملة على ما ذاكات من الاوقاف الخاصة على التدية يمكن جملة على دار لصدقة التي يوصى مرها اليه وجعل له سكاها مود مت الحاجة و بعده بعنوان لوصية بغير ما امرده اللهم لا ان يدار لمراد به هذه الجملة - انه ان كان دار بحس (ع) التي هي مسكه عر دار الصدقة ولم يكن له حاجة الى دار الصدقة وراى المصلحة في سها فليبيعها ان شاء و بصرف ثمنها في المصارف المذكورة (لثاني) ان تلك الدار لم تكن دحلة فيما وقع في اول هذا الحبر و ان الموقوف هو ماله ليسع ومسا حو بها و بوادى القرى و مدينة و بادنة و كن سكم بسب الامرار ع و ليسب لدر داحلة فيها - ولكن في الجملة الاولى كفاية

الصورة السابعة

(قوله قده الصورة السابعة ان يؤدى بقائه الى خرابه علما او طنا الخ)

وقد ذهب جماعة منهم الماعون عن بيع الوقف مطلقا - والمفيد والدائمى والفاصلان
فى اكثر كتبهما والشهيدان فى غير الدروس والمحقق الكر كى وغيرهم الى المنع (وعن)
الشيخ فى النهاية وابن سعيد فى كتيبه والطوسى والعلوى والعلامة فى بيع التحرير و
الشهيد فى الدروس وغيرهم اختيار الجوار - واحتره المصنف وهو قد استدلل للجوار بوجوه .
الاول ما عن السفيح - وهو - ان بقاء الوقف على حاله والحال هذه اضاغة
واتلاف للمال وهو مذهبى عند شرعا فكون البيع جائزا (وفيه) ما تقدم من ان التصبيع
المحرم هو ما لم يكن بامر من الشارع - وحيث ان بقاء الوقف يكون بامر منه فلا يشمل
دليل حرمة التصبيع .

الثانى ما عن المختلف والتذكرة والمهذب وغيرها - وهو - ان العرص من
الوقف استيفاء مفاعله وقد تعددت فيحور احرازه عن حده تحصيلا للعرص منه والجمود
على العين مع تعطيلها تصبيع للعرص (وفيه) ان هذا لو تم فاما هو فى آخر ارمئة
بقائه الذى حرحت العين فيه عن حيز الانتفاع - واما قلله فالعرص من الوقف الاستيفاء
من شخص العين وهو ممكن فلا يجوز

الثالث ما افاده المحقق السبسي ره - وهو انه اذا احتمل احتمالا عقلايا تاديته
لى الخراب على نحو لو كان فعلا خرابا جار يبعه - حار يبعه - لان حكم لاحتمال حكم
الخراب ولكن من حيث كونه طرعا لان بعد اعتبار هذا الاحتمال عند العقلاء فكأنه صار خرابا
فعلا (وفيه) ان هذا لو تم فاما هو فى احتمال الخراب الفعلى لاقى احتمال تاديته الى
الخراب لان هذا الاحتمال ليس طريقا لى الخراب بالفعل كما هو وضع

الرابع ما افاده المصنف ره - ومقصوده دفع لمواضع عن التمسك بعمومات يعود
الى بيع - وحاصله ان المانع عن التمسك به فى الوقف امور (احدها) حق الوقف (ثانيها)

حق الموقوف عليه (ثالثها) الأدلة المانعة عن بيع الوقف و شيء منها لا يصلح للمع في المقدم (أما الأول) فلان عرض الواقف المتعلق بالانتفاع بشخص العين فانت لأمحالة لاوله الى الحرب وعرضه المتعلق بالانتفاع به بما انه مال يتوقف على لبيع فليس ليس ما قبل لعرضه (وأما الثاني) فلان المعروض ان انتفاع الموقوف عليهم لا يعوت لانتفاعهم بالذل - و لانتفاع بشخص العين غير ممكن و اما حقهم في تصدى البيع فالمعروض انه يدع نادى البطى الموجود و اولياء الطون اللاحقة (و ما لثالث) فلان صرف الأدلة عن صورة اول العين لى لخراب المخرج لها عن حد الانتفاع (وفيه) ان هذا يتم في صورة الحرب و اما قبله فعرض لوقف المتعلق بالانتفاع بشخص العين ممكن وحق الموقوف عليهم في الانتفاع به كك - والأدلة غير مصرفة ولاظهر عدم ارتفاع الموانع عن التمسك بالعمومات .

لحامس ما كتبه (ع) (١) في جواب ابن مهدي ان كان قد علم الاختلاف ما بين صاحب الوقف ان بيع الوقف امثل فليبع فيه رسا حاء في اختلاف تلف الاموال والنموس - بتقريب ان قوله (ع) فيه ليج تعليل لجواز البيع في صورة الاختلاف و ن لمراد من المال الوقف فاد صم النفوس اما هو لبيان الضرر لآخر بمنزلة على الاختلاف وعلى ذلك يصير المتحصل من لرواية انه كلما كان الوقف في معرض الحرب جار بيعه (وفيه) ان كون لمر د من لمال العين الموقوفة مما لم يشهده شهد - من بقرية صم نفوس الى لامول بصير طاهرا في المال لآخر ادا لاختلاف يوجب صرف المال في العلة على الخصم وادائه الى العقانة الموجه لانتلاف نفوس - وهذا بخلاف تلف الوقف الذى هو احصى عن تلف لنعس فتندر - ولاظهر عدم حور بيع الوقف ان حيف اوله لى لخراب لاسيما اذ كان الحرب المتوقف بعد مدة طويلة - نعم - بحور البيع في آخر ازمة بقائه اذ لا منعه ح و الله العالم .

الصورة الثامنة

(قوله قد هذه الصورة الثامنة ان يقع بين الموقوف عليهم اختلاف لا يؤمن معه

ثلب المال الح) اقول - كلمت العموم في هذه الصورة متشعبة فلا يصح الى نقل شهرة في الباب فانهم صرفوا عن الكلام الى الصحيح والادلة.

وقد استدلل للمع في المس (عموم) دلة المسع (١) عن بيع الوقف (و لا استصحاب) (اقول) ما ذكر من عموم لأدلة مبني في نفسه واما الاستصحاب فعاية ما يمكن ان يقال في تقريره - وعموم دليل بقود البيع حصص بمادل على عدم حوار بيع الوقف وهو وان اخص بمادل وقوع الاختلاف لمزبور ولم يكن له عمل شامل له - الا انه من جهة كون دليل بقود البيع و بقاء العقد مما لا عموم راعى له بل هو من ضمن لبن حكم واحد مستمر لكن فرد من افراد البيع والعقد مع اشك في ان لعادح هو في زمان اودائما يجري الاستصحاب ولا يكون مورد للمع (ومع) مضافا الى عدم تمامية المس كما حقه في اصول - انه لا يكون مطلقا على المقام من جهة به ليس هناك فرد واحد يكون حارحا عن نحو عموم دليل بقود البيع في زمان ويشك بعده في خروج من السع قبل عروض العارض المشكوك الحال فرد مقدر الوجود والبيع بعد لعروض فرد مقدر آخر - وعليه فمع عدم قبول دليل للمحصص بتعين الرجوع الى عموم دليل بقود الشك في للمحصص لرائد بل لولم يكن هناك عموم لما كان مورد لاجراء الاستصحاب فتدبر فانتهى .

وسدل للحوار بمكانة اس مهربار المعتمدة في الصورة السابقة - واورده المصنف (ان قوله) ع) فانه ربما جاء في الاختلاف الح ما ان يكون تعليلا لحوار البيع عند الاختلاف او يكون حكمة له - وعلى الاول نعين الساء على حوار بيع الوقف اذا

١ - اوسائل باب ٤ من ابواب الوقف بعدد حديث ١ ٤ ١٧ من ابواب بعد

لزم تلف المال والنفس ولو لا لدخوله لأن العلة كما تخصص نعم - وعنى ثانياً - يتعين البناء على حوار البيع مع اختلاف مطلقاً - وشيء منهما لا يمكن الالتزام به لعدم فناء المشهورة (وفيه) به يحمل على التعليل كما هو ظاهره - ولكن العلة هي لزوم تلف المال والنفس من ترك البيع وإبقاء الوقف على حاله - فإن الظاهر منها - عليه ما ذكر من جهة أن الوقف صدقة جارية يتقرب بها إلى الله تعالى وهذا لا يلائم مع تلف المال والنفس ولا مانع من الالتزام بالتعميم على هذا أي الالتزام بحوار السع في كل مورد لزم من بقائه تلف المال والنفس (ودعوى) بها معرض عنها ولم نعم بها لأصحاب (قد تقدم) م فيها فالمكانة تدل على لحوار في هذه الصورة - هذا مع قطع النظر عن الإشكالات المشتركة بين جميع الصور التي سيعرض لها المصنف ره وسعرف عدم ورود شيء منها (فالأظهر) هو جواز البيع فيها .

وربما يستدل له بحديث (١) لأصرر بحاكم على الأدلة الوقعية (وفيه) أن الموقوف عليهم يختارهم يتلقون المال والنفس وفي مثل ذلك لا يوجب الحديث رفع التكليف الواقعي - وبه يظهر ما في الاستدلال له بدليل وجوب حفظ النفس فيما إذا لزم من ترك البيع تلف النفس .

الصورة التاسعة

(قوله قد هذه الصورة التاسعة أن يودي الاختلاف بينهم إلى صور عظيم الخ)
قد استدل للمنع عن البيع في هذه الصور - بعموم الأدلة - والاستصحاب - وقد تقدم أن الاستدلال بالعموم متين ولكن الاستدلال بالاستصحاب في غير محله - وقد استدل للحوار بوجهين (الأول) لأصرر وقد تقدم ما فيه (الثاني) مكانة بن مهر دار المقدمة بدعوى أنه يستعاد منها اندك تلف النفس والمال إما يكون من باب المثل لمطلق الصرر العظيم والاحتياط سبيل النجاة .

الصورة العاشرة

(قوله هذه الصورة العاشرة ان يلزم فساد يستباح منه الا نص الخ)

وقد استدلل للسبع - بما تقدم - وللجوار بما ذكرناه آخا (وتقريب) لاستدلال بالمكانة ان ذكر تلف الاموال وصحة الى تلف المومن انه هو من جهة التلازم العالي اذ خوف تلف الامس يتبعه خوف تلف الاموال - لالخصوصية فيه بل المدار على خوف تلف لمومن خاصة (واورد عليه) المصنف به ما تقدم من ان يقتضى عموم العلة حوار لبيع لدفع كل فتنه مؤدية لى ذلك - وقد عرف الجواب عنه (فالحق) فى الايراد عليه - مصافا الى مع التلازم العالي ان حمل القيد على ذلك خلاف الظاهر فان لظاهر كون كى قيد ما حود فى لسان الدليل للاحتراز (مع) ان لازم التمسك بالمكتبة الساء على كفاية خوف الاداء الى استباحة الامس لا اعتبار الاساحة الواقعية .

ثم انه ربما اورد على الاستدلال بالمكتبة فى هذه الصور بايرادات (الاول) امر من الاصحاب عنها - وقد عرفت ان الاصحاب عملوا بها وانما الخلاف بينهم فى موضوع الحوار من جهة احتلالهم فى فهم المراد منها (الثانى) ان الظاهر من عدم ذكر لاعتقاف به كون الوقف منقطعا لا مؤبدا الذى هو محل البحث (وبه) ان عدم ذكر لاعتقاف بما هو من جهة عدم الاحباح المذلول لم يدع ان اطلاق الوقف ظاهر فى المؤبد - لالكلام فى ان مقتضى ترك الاستئصال الساء على عدم الفرق فى ذلك بين المؤبد و المقطع (الثالث) ما عن الايصاح وهو ظهورها فى عدم انقراض لموقوف عليهم و عدم تمام لوقف - وعن لمحدث المجلسى والحرابى المجرم به واحتمله سيد لبروق - لى تدلل على حوار السبع ما لم ينحقق الوقف - و محل الكلام هو بيع لوقف (وبه) اولاً - لالظاهر من الوقف والموقوف عليهم وغيرهما من التعصبات فيها تحقق الوقف الصحيح وثانياً - انه لو تزلزل عن ظهورها فى ذلك يكفى فى الحكم عدم الاستئصال بين تحقق الوقف و بعض وعدمه (الرابع) ان الظاهر من المحر كود ثمن للموجودين مع انه مناف لحق

المطلوب ولقول المحورين لانهم يقولون بجواز البيع وشراء عوض الوقف شمنه (وفيه) اولاً - ان عدم عمل الاصحاب بهذه العقدة لا يوجب سقوط ساير الفقرات عن الحجية - و ثانياً - ان الالتزام بذلك في خصوص مورد الوقف الذي لا يرتفع الاختلاف الانقسام الثمن من جهة انه جاء من جهة الاشتراك في الوقف - لا ارى فيه محدود - ثالثاً - ان المحكى عن الاكثر العمل به فتدبر (الحامس) انه لو جازع الوقف فاسما يجوز للموقوف عيهم لالاجتنى والمكتبة تدل على جواره للاحصى كما لا يحصى (وفيه) انه يمكن ان يكون ذلك من جهة كونه باطلاً - او انه استاذن من الامم (ع) في ذلك لكونه من الامور الحسبية.

(قوله قدده فلواقتصر على المتيقن من بين المحتملات وهو الاختلاف المؤدى الخ) وفيه انه مستلزم للالتزام بخلاف الظاهر في ثلاثة نقاط - الاول - التصرف في التلف بحمله على الخراب - الثاني - التصرف في الاموال بحملها على ارادة خصوص الوقف - الثالث - التصرف في الانفس بحملها على رادة انفس الموقوف عيهم - ولا موجب لذلك - فالاولى في بيان المراد منها مذكرا به من ان مدلولها اباطلة الحوار بالاختلاف الذي لا يؤمن معه من تلف الاموال و الانفس وهي الصورة الثامنة .

الوقف المنقطع

(قوله قدده واما الوقف المنقطع وهو ما اذا وقف على من ينقرض بقاء على صحته الخ) الكلام في المقام يقع في جهات (الاولى) في صحة الوقف المنقطع - قول ان الوقف المنقطع على قسمين (الاول) ما يحمل وقفا موقتا كما لو قل وقت هذا عشر سنين - وهذا لا خلاف بيهم في بطلانه كما عن طاهر جامع المقاصد والمسالك بل عن الغنية والمختلف والسرائر والجواهر دعوى الاحماع عليه وكفى به مذركا (الثاني) ما يحمل على من ينقرض عاليا لا يظهر صحته وقفا كما هو المشهور بين الاصحاب لان لوقوف على حسب ما يوقفها اهلها (ودعوى) اخذ التأييد في مفهوم الوقف كما ترى لان حقيقة

الوقف بحسب العيب وتمثيل الثمرة كان ذلك دائماً أموقفاً - والاحتماع علي عشار الثانية
في الوقف وان كان لا يكرر - الآن مراد المحقق عدم توقيته مدة لا يكونه دائماً وبصورة
أخرى لم يرد به عدم الاقرار بمدة - وأما ارتفاع الوقف بانتفاء الموقوف عليه كارتفاعه
بانتفاء العين الموقوفة فلا يتأثر في الدوام .

و شهد لصحته صحيح (١) الصدر كتب إلى أبي محمد (ع) أسأله عن وقف
لدى يصح كصف هو فقد روي أن الوقف إذا كان عمر موقت فهو باطل مردود على الورثة
وإذا كان موقفاً فهو صحيح منصف فالقول أن الموقت هو الذي يذكر فيه أنه وقف على
فلان وعقبه قد اقرصوا فهو للمفراغ والمساكين إلى نثر الله لأرض ومن عقبه -
وقال آخرون - هذا موقت إذا ذكر أنه لفلان وعقبه ما عدا أولم يذكر في آخره للمفراغ
والمساكين إلى أن يثر الله تعالى لأرض ومن عليها - ولدى هو عمر موقت أن يقول هذا
وقف ولم يذكر أحداً - فما الذي يصح من ذلك وما لدى سطر - فوقع (ع) الوقوف
بحسب ما يوقعها أهلها إنشاءً لله - فانه بدل على صحة الوقف الموقت بكلا تفسيريه
الجهة الثانية في أنه بعد الاقرار يرجع الوقف إلى الواقف وورثته أو إلى ورثة
الموقوف عليه أو تصرف في وحده البر - وحده (قواها لأول) لأن خروج الوقف عن
ملكه لوقفه به إما يكون خروجاً مادام أي مادام حياة الموقوف عليه فلا محالة يرجع
إلى مالكه بموته فإنه لم يخرج عن ملكه لا إلى أهل (و دعوى) منقضى إطلاق دلة
الأثر انتقاله إلى ورثة الموقوف عليه (مسألة) بأنها استدل على الأثر بما هو لم يثبت
لأنه ليس له بموته ومقتضى ملكيته بحاله فإنه ليس بمالك له تمام الكلام في محله -
هذا على القول بخروجه عن ملك الواقف ولا فهو ملك له من الأول وبموته ينتقل إلى
ورثته ولعل الأظهر ذلك لأن ما ذكرناه في وجه خروجه عن ملك الواقف في المؤبد -
من أن عشار الملكية له فهو - ومن إطلاق الصدقة عليه لاسم ما في بعض النصوص من
التفريق بالتملة لا يجري في المقام - أما لأول فواضح وأما الثاني فلنقدم إطلاقها مع هذا

القيد على الموقوف المنقطع .

بجهة الثالثة في حور معه وعنده (اقول) ان قلنا بنقل الوقف الى الموقوف عليه - لا يبيع لتوقف في عدم حوار بيعه لعموم (١) ما دل على عدم حوار بيع الوقف الشامل للمؤبد والمنقطع . ومن العيب - عدم ذكر المصنف هذه الجهة مع هذا البسط والاطاب - نعم - لو قلنا بقائه على ملك الواقف لا يعد دعوى عدم شمول الأدلة المانعة عن البيع له - اما دليل الوقوف فله ظهوره في ان المبيع عن البيع الذي انشأه الواقف بما هو من خصوصيات نشأه ملكة لموقوف عليهم اي يملكهم بالملكية الراكدة عبر المتعدية عنهم - فلولم يقع اصل الملك كيف يقع خصوصيته - واما غيره فلا يصراف الى ما لو كان البيع ماليا للوقف (نمائه) على اقول بعدم شمول الأدلة المانعة له يقع الكلام فما تقتضيه القواعد - فاقول - ان بيع الواقف ح يتصور على وجهه .

احدها - ان يبيع العين الموقوفة من الاحصى مع عدم انتفاء مفعله به - وحيث ان مقتضى الصحة وهو الملك موجود فلا بد من الكلم في المانع - وهو ليس الجهل بمقدار المسعة التي يستحقها الموقوف عليه للجهل بامد انقصته فان الجهل بنفسه وان كان من الموانع لصحة البيع لانه الجهل بالمبيع والمانع ليس باحتماله وان وجبت زيادة المدة - بل المانع هو العرر - ووجهه المصنفه بقوله (بجهل الوقت استحقاق التسليم التام على وجه تنفع به) واورده على المحقق الاصفهاني ره به وكان لمبيع معلوم داما ووصفا وتسليما وكان المجهول وقت التسليم لا يكون ذلك عريضا وعلى قرص السرل وتسليم صدقه عليه لادليل على مبطنته لان العدة في مانعته الاحصاء وهو غير ثبت في المقام (وقه) ان الجهل بوقت التسليم والجهل بمقدار المسعة موحان لصديق العرر - اما الثاني - فلان الثمن انه يدفع براء العين بلحاظ اتماع الجهن

١ - الوسائل - باب ٤ - من ايجاب الوقوف وانصدقات حديث ١ - ٤ - وباب ١٧ من

ايواب عقد البيع وشروطه

بمقدارها موجب للعرر سواءا لأول .. فانه كك يصدق العرر مع الجهل بصل لتسليم
 كك يصدق مع الجهل بوقته (و دعوى) ان عمدة دليل ما يبيع العرر - الاجماع غير
 الشامل للمقدم (مدفعة) بان عمدة دليله سوى (١) المنعبر بالعمل الشامل للمقام -
 فلاظهر بحسب القاعدة المطلقان واما مصحح (٢) الحسن بن يعين الدال على جور
 بيع المالك داره التى جعل سكنها لرحل ولحقه من بعده - فهو يخصص دليل العرر
 -وعيه - فان امكن القاء الخصوصية تنعدي من مورده الى الوقف المنقطع ويحكم
 بجوار بيعه والا فلا .

بقى الكلام فى اجارة الموقوف عليه وان رصاه ببيع الوقف من يوجب صحته
 ام لا - والمقصود من ذلك ان يكون العين وجميع ما فيه منتقبة الى المشتري فلا يلزم
 العرر - والظاهر عدم كفايته - فان المنفعة لا تنقل الى المشتري - لابل اعوص - ولامعه -
 الا بالصلح - اما عدم انتقالها بلاعوص فلان الناس اما هو الهبة او الاسقاط - او الانراء
 ولا مورد لشيء منها فى المقدم ما الهبة فلاعذر تعلقها بالعين سواءا الاسقاط فلانه يتعلق
 بالحق والمنفعة ملك - و ما الانراء فلانه يتعلق بالملك الدمي كالدين والمنفعة ملك
 خارجى - واما عدم انتقالها بلاعوص - فلان باقها ما الاجارة والبيع على قول - و
 يعتبر فى كل مهمل عدم العرر - وهى المقام كل من المعاملتين اى المعاملة التى يوقعها
 الواقف اصالة التى يوقعها عن لموقوف عليه عررية وان كان لا عرر بعد تمضية العقدتين
 فيتعين ان يكون ذلك بموافاق الصصح ولا بأس به الا انه يصح صلح الواقف ماله من العين
 المجردة عن مقدار من المنفعة من دون حاجة الى اجارة الموقوف عليه .

نبيها - ان يبيع العين الموقوفة من الموقوف عليهم - وقد فاد المحقق الاصفهاني
 انه لا يسمي العرر فى صحتها ببيع حيث لا عرر ولا جهالة (وفيه) ان المشتري بعد البيع وان كان
 يعلم بماله من العين و المصاع الا ان الميراث فى الصحة والفساد كون لبيع بنفسه عرريا

١ - الوصائل باب ٣٠ من ابواب اديب التجارة حديث ٣

٢ - الوصائل - باب ٢ - من ابواب احكام الكنى والحس حديث ٣

وعدمه وهذا البيع بعينه عررى و لعلم بعد تحققه بماله لا يوجب عدم صدق الغرر -
الأترى انه لو صالح احد لشريكين الذى له مقدار من العين غير المعين شحوص فباعه بعد
ذلك الشريك الآخر حصته لاشكل فى صدق لغرر وبطلان البيع مع ان المشتري بعد
بيع يعلم بما انتقل اليه من العين تمامهاله.

ثالثها- ما اذا انتقلت منفعة العين الموقوفة الى غير الموقوف عليهم ثم بيع العين
ممه - فان حكم هذه الصورة حكم الصورة المتقدمة .

رابعها- ما اذا انتقلت المنفعة لى لواقف صالح العين لاشكل فى الصحة لوجود
المقتضى وعدم المانع - هذا كله سواء على بقائه على ملك الواقف و اما لو قلنا بانتقاله
الى الموقوف عليه - فلا يجوز البيع لالوقوف ولا للموقوف عليه - ذلك لوجهين:
(الاول) الأدلة المانعة عن بيع الوقف (ثانى) ان لواقف لا يجوز له لبيع لعدم لملك
والموقوف عليه لا يجوز له ذلك من جهة ان ملكيته محدودة ليست مرسله وبيع و نقل
الملكية المرسله نقل ما ليس له - وان نقل الملكية المحدودة بطل من جهة ان البيع هو
نقل الملكية المرسله - ولا فرق فيما ذكره بين عود الملك الى الواقف - او انتقاله الى
ورثة الموقوف عليه او صيرورته فى سبل الله تعالى فونه قد لانه حقيقة وقف مؤبدالح
وفيه ان صيرورة الوقف فى سبل الله ان كانت باشاء لواقف كان مقتضاء حسن العين
وصرف مذهبها فى سبل الله تعالى - وان كانت من جهة انقضاء مملك الموقوف عليه
لامانع من صرفها بنفسها فى سبل الله تعالى .

بيع ام الولد

لا يحصى انه لما لم يكن موضوع لهذه المسألة فى زماننا ولا ظنى تحققه الى زمان
ظهوره عجل الله تعالى فرجه - رأيت الاولى الاعماص عن هذه المسألة والاهتمام بالمسائل
الآخر التى هى مورد الانشلاء

بيع العين المرهونة

(قوله قدّه ومن اسباب خروج المثلث عن كونه طلقا كونه مرهونا الخ)

فى المسألة اقوال (الاول) لصحة وعدم الوقوف على الاحارة حتاره بعض المحققين من المتأخرين (ثانى) لصحة مع الوقوف على لاحارة او سقوط حقه بسقوطه او بالفت ذهب اليه الشيع واين حمرة وجمهور المتأخرين عدا شذ منهم (الثالث) المطلق - و هو لظاهر من غاير جماع من القدماء وغيرهم وعبرهم وصرح به صاحب المقاسس ره - والكلام يقع فى مقدمين (الاول) فى نه هل يصح بيع الراهن مستقلاما (لثانى) فى نه على فرض عدم الصحة ككهن بطل رأس - ممكن بصحيحة بالاحارة او سقوط حق المرتهن بالاستقاط او العك

اما المقدم الاول فقد استدلل لعدم الصحة - بالاجماع على عدم استقلال المالك فى بيع ملكه المرهون - وبالمسئل (١) عن السيد الخراسانى والمرتضى ممنوعين عن التصرف فى الرهن المبحر صفة العمل - وبعدة (٢) المطلقة د السعسا فى سلطة المرتهن على حقه (وفى الكل نظر) الاول فلا هذا الاجماع ليس جماعا تعدينا كاشفا عن رأى المعصوم (ع) بل مشاه مضاف بسع لحق المرتهن - وبشارة اخرى بمقد الاجماع هو عدم استقلال المالك فى التصرفات لمصلحة لحق لمرتهن ومن صرح بالبيع فاما هو من جهة انه رأى مافاته لحق لمرتهن - و عليه فحيث ان البيع ليس مما فيها لحقيقة برهن ولحق لمرتهن ادلا يفتى فى بيع المرهونة ان تكون ملكا لمرهن وقد اتفقوا على جواز استعارة عين المرهن - فاد جاز ذلك استد عثار بالاولى بيع العين المرهونة فينتقل العين المرهونة الى المشتري ويكون حق الرهانة ناقبا متعلقا بها - نعم - مع حمل المشتري بالحال يشتله لحيار - واما الثانى - فلا بالتصرف فيه لا يعم لتصرف الاعتبارى

١- المستدرك باب ١٧ - من ابواب كتاب الرهن حديث ٦

٢- البحار ج ٢ - ص ٢٧٢ الطبع الحديث - ج ١ ص ١٥٢ الطبع القديم

كالبيع كما حقق في مبحث التصويبي - مع - انه على فرض الشمول ان الهبة عنه متعلق بعنوان جامع بين التصرف الاعتراري والحارجي ولا يكون طاهرا في الارشاد - بل هو ظاهر في المنقوضة والحرمة النفسية - وقد مر في اول الجزء لاحاد بشر عدم دلالة الهبة عن المعاملة على الفساد - واما الثالث - فلما عرفت ان بيع ليس مباحا لسلطة الميراث على حقه - فالأظهر - هي الصحة ولفرد وعده الوقوف على الاحارة او سقوط حق الميراث. واما لمقدم الثاني فقد اسدل المصنف رد للصحة مع الاحارة بوجوه (الاول)

العمومات السليمة عن المحصن - فمع عدم لاحد مع والاحاد الظاهرة في المصع عن التصرف هو الاستقلال (واورد عليه) المحقق الأيروبي بان بيع الرهن حارح عن العمومات بالقطع ولفرض وان كان خروج ما قبل لاحارة من الميراث لانه لا محال للتمسك بها بعدها لعدم عموم رماني فها من عمومها ايرادى فقط براء كن عقد ايجاب واحد للوفاء لا ايجابات متعددة حتى ادا حرج الفرد في زمان صحيح التمسك بها في زمان آخر (وفي) ان خروج فرد في زمان ان كان لاجل مبيع و كان ذلك المبيع مقروبا بالعقد ومن حين تحققه وارتفع ذلك المبيع لا مبيع من شمول دليل له بعد ارتداع المانع والكبرى التي اشار لها لو تمت اذ هي فسادا كان خروج الفرد في الاثناء - كما حقق في محله - فالانصاف انباء على كون حق الرهانة من الحقوق القائمة للارتفاع باذن من له الحق كما هو الحق ولد بخور بيع الرهن بادن ميراث - ادا احار الميراث وارتفع المانع عن تأثير العقد وصحته صحيح بمقتضى العمومات.

(الثاني) ان المستند من تعيل صحة نكاح العدة بالاحارة (١) بانه لم ينعى لله و اما عصي سيده ن كل عقد كن الهبة عنه لحق الأدمى يرتفع المصع ويحصل لتأثير بارتفاع المصع وحصول الرضا - (واورد عليه) بان الحقوق مختلفة بعضها قابس للارتفاع بذن من له الحق وبعضها لا قبل ذلك كحق الاسيلا والوقف ونحوهما وكون الرهن من قبيل الاول عرثا ومعه عدم حراره لاسيلا الى لاسيلا لان عموم

العلة (وفيه) ان المستعاد من مادل على كفالة اذن المرتهن وان به يجوز البيع كونه من قبيل الاول.

(الثالث) فحوى ادلة (١) صحة الفصولي - وورد عليه لمحقق لا يروى به ان من لمحمّل كون هذا الحق من قبل حق ام الولد موجبا لفساد البيع - فلا اولوية بل ولا المساوات (وفيه) انه قد عرفت عدم كونه من قبل حق ام الولد وكونه من الحقوق القابلة للارتداد وعليه فلا اولوية وصحة من يبيع مال لميرجهتين ما عتبت عن نصحة والاروم - احدهما - فقدان رص المالك - وثانيهما - عدم استناد البيع الى المالك - وفي المقام يحصر البيع بالجهة الاولى فلامحالة يكون اولى فقدر .

وقد استدلل صاحب المقاييس به لما ذهب اليه من الطلاق بما يرجع محصله الى وجوه :

مها - ان الفساد من طاهر الاجماع والاحرار المحكية تعلق بهي بالمعدلة الامر داخل راجع الى حد يعوص لاستحقاق المرتهن به لا الامر خارج كما في - لبيع وقت المدا - والهوى في المعدلات ان كان كذا يقتضى لفساد - ثم اورد على نفسه انه على حد يلزم الساء على بطلان بيع الفصولي - واحاط به بان الفصولي ان يبع على وجه الاستقلال بطل لذلك وان ناع - على وجه السببة عن المالك حيث انه لا يعد تصرفا عرفيا فلا يكون مهباعه فلا يكون باطلا ولا يعقل في المقام لسببة والبيع لاستقلاله تصرفا عرفيا - (وفيه) اولا - ما نعلم من عدم دلالة الادلة المشار اليها على حرمة البيع - وثانيا - ان الهوى عن المعاملة لا يدل على الفساد - وثالثا - ان ما ذكره من قسمين يتصور في بيع الراهن انه يمكن ان يبيع رجاء لاحاره المرتهن ولا يبرى الاستقلال - ورابعا - انه قد عرفت صحة بيع الفصولي وان كان على وجه الاستقلال لو تعفه الاجازة - ومها - ان البيع ان صدر عن غير المالك فيمكن وقوعه موقوفا على الاجارة فان له بقاء وبلا اجارة يستند الى المالك فيشمله العمومات - وان صدر عن المالك فلا مورد

لثوقه على إحارة شخص آخر فاما ان يصح - ويطل ولا ثالث وحيث انه لا يمكن الاثرام بالصحة لكونه منافيا لحق الرهانة فلا بد من الناء على البطلان (وفيه) انه حيث يكون للعقد فداء صدر عن المالك ولم يؤثر لاقتراؤه بالمبيع - فان ارتفع المانع يؤثر اثره.

ومنها - ان لتعليل لو ارد في بكاح العبد بغير ذنبيه من قوله (ع) انه لم يعص الله واما عصي سيده يدل على الفساد في المقام فانه يدل على ان عصيان الله تعالى موجب للفساد و عصيان غيره لا يوجب البطلان لا يمكن ارتفاعه كما في بكاح العبد - وبيع غير المالك - وفي المقام من جهة كونه محجورا عنه يكون عاصيا لله تعالى بتصرفه ولا يقال انه عصي المرنه لعدم كونه مالكا واما مع الله من تفويت حقه بالتصرف - فيكون بيعه فسادا (وفيه) ان المراد من العصيان انه ليس هو لعصيان التكليفي ولا عصيان السيد عصيان لله تعالى لانه امر بصدقه ونهى عن مخالفته بل المراد به العصيان الوصفي فيكون معاد لتعليل انه كلما كان عدم الصحة لرعاية حق الغير القابل للاستقاط يمكن تصحيح المعاملة باستقاطه - وفي المقام حيث ان عدم الصحة اما يكون لرعاية حق المرنه فيمكن تصحيحه بإحارته أو سقوط حقه - فلا يظهر هي الصحة في هذا المقام ايضا.

(قوله قد ورد بما يتجه الصحة فيما اذا كان العرض من الحجر رعاية مصلحة كالشفعة الخ) لانحصى ان صاحب المقام ليس رد لما حكم بطلان بيع المالك لمحجور توجه الى اشكال وهو ان لازم ذلك بطلان بيع السفيه مع بهم حكموا بصحته لو احارة الولي - وجاب عن ذلك انه يتجه الصحة فيه من جهة ان المبيع عن بيعه ليس رعاية لحق الغير برعاية لمصلحة نفسه - وبهذا يظهر ان عبارة الكتاب غلط - والصحيح هكذا - وربما يتجه الصحة فيما اذا كان العرض من الحجر رعاية مصلحة نفسه كالسفه - وام قوله بالقول بالبطلان هنا - فهو راجع الى ما قبل ربما (وفيه) انه لو كان مشأ لبطلان الوحه - الثاني الذي نقلناه عنه وهو ان بيع المالك لا يتصور فيه الوقوف على الاحارة من اما ان يقع باطلا وصححا ائجه لناء على البطلان في المقام

ثم ان ههنا اشكليس آخريين على القول بالصحة موقوفوا على الاجازة توهم اختصاصهم بالمقام دون ماير اقسام الفصولي (احدهم) ما ذكره المصنف به بقوله وقد يمحيل وجه آخر لبطالان البيع ها (وحاصله) انه بناء على الكشف يلزم ان يكون مال غير الراهن وثيقة للدين من غير رصدا صاحبه اذ الاجازة تكشف عن ملك لمشتري لعين المرهونة من حين البيع فلا بد مامن الساء على بطلان البيع او بطلان الرهانة (وفيه) اننا نقابل بالكشف يلزم بطلان الرهانة من حين صدور البيع ولا يلزم محدود (مع) ان هذا لايراد مشترك لوروده في المقدم ابلزم اجتماع ملك لغير مع الرهن لزم اجتماع مالكيين على شيء واحد في سائر اقسام الفصولي . (ثانيهم) ما ذكره المصنف به بقوله وهذا نظير ما تقدم في مسألة من باع شئ (وحاصله) ان المقدم يدخل في مسألة من باع شئ ثم ملكه عانة العرق انه في ثبوت المسألة يصير البايع الفصولي مالكا للمبيع وفي المقدم يصير مالكا للمبيع (وهذا) به على الكشف ينزوم بكشف الاجازة عن حصول الملكية من حين العقد .

بيان فائدة اجازة المرتهاين

(قوله فذهبتم ان الغلام في كون الاجازة من المرتهاين كاشفة او ناقلة الج) ملخص القول في المقام يقتضي لبحث في جهة (الأولى) قد يقال ان اجازة المرتهاين لاشان لها في المقام الامن جهة دلالتها على سقوط حق المرتهاين - اذ الاجازة في عقد الفصولي اما تؤثر في سداد العقد الى لئلا تدوبها يصير محاطا بوفوايا لعقود والمرتهاين لا يمكن توجه هذا الحظ الى فلا اثر لاجازته - ولكنه يمكن دفعه - بان المرتهاين وان لم يكن مالكا للعين الا ان له حقا متعلق بها فله سلطه عليها من جهة كونها موضوع حقه - وعليه - فله اعمال هذه السلطة في موضوع حقه بان يجبر لعقد ويمصيه وان يرد العقد ويحله - وعدم توجه خطا او فوا اليه لا يصح ما دعى كون اجازته مؤثرة في العقد ووجه لتامية ركانه و مشمول الادلة لصحة و النمود فتدبر هذا بناء على القول

بالصحة موقوفا على الاحارة - و اما على لمحار من الصحة بدو به - فاجرته
لاشان لها .

الجهة الثانية - في ان حارة المرتهن كاشفة او باقلة - فعلى لمحار من صحة
عقد الرهن وعدم مفااة البيع لحق الرهانة لاسي محار لهذا سراخ ولا يرتب على
احارته شيء سوى انها بالملازمه تكشف عن اسقاط حقه ولا معنى لكشف لاجارة عن
الاسقاط من حين العقد - و مساء على توقف الصحة على الاحارة - فعلى القول بالكشف
على القاعده لترم به في المقام بحسب ذلك المساط لا الاولوية اذ كما يقال في اجاره
المالك بها امضاء للعقد من حين حصوله وتكون رصه بمضمونه وهو القفل من حبه
كث يقال في حارة المرتهن فانه من جهة تعنى حقه بالمعنى وثبت هذه السلطه له
له الرضا بالعقد و مصدق من حين حدوثه .

و ما ان الترمافي لفصولي بالكشف على خلاف قاعده فلا يمكن الساء على
الكشف في المقام - اذ لا وجه للتعدي سوى ما ذكره المصنفه من الاولويه - بتقريب
ان احارة لمالك اشبه بحره المقتضى وهي هاس قبل رفع البيع هذا كانت اجارة
لمالك كاشفة كانت اجارة المرتهن اولى بذلك - وهو غير تمام - لمذكرناه مراراً من
ان باب العقود غير باب الاسباب لحصفه والتأثير و لتأثر وانه لا يصح تطبيق احراء المعة
من لمقتضى والشرط و عدم البيع على احزاء العقد و تسميتها باسماتها - فكما ان
حارة المالك دجيلة في لصحة من جهة كونه مالكا للمبيع كث اجاره المرتهن دجيلة
فيها من جهة كونه متعلق لحقه - مع انه لو سلم كون اجاره لمالك حرة لمقتضى و
احارة المرتهن من قبل رفع المبيع لا وجه لاسره الحكم الثابت للمقتضى لعدم
البيع لان مساطات الاحكام غير معنونه فلعل لمساط محص به (و اما) ما ذكره
المصنفه مؤيداً للمذكوره من تجوز العقد عتق الرهن هاس تعقب احارة المرتهن
مع ان الاتقاعات عندهم لا تقع مراعاة (فيرد عليه) عدم وقوع الاتقاعات مراعاة
قلبه للاجماع و حيث به ليس في انقاع المالك ولا وجه للساء على عدم الوقوع فهذا

ليس قابلاً لما ذكره .

الجهة الثالثة - في انه هل يمنع الاجارة بعد الردام لا - اقول - بناء على عدم توقف الصحة على الاجارة حيث انه لا معنى لرده سوى عدم إسقاط حقه فله الاجارة بعد ذلك واسقاط حقه - وامانته على توقفا على الاجارة وان قلنا بان الرد يكون حلالاً للمقدم يمنع الاجارة والاكتفى في المقام وان لم تكف في الفصول فان مدرك عدم كفايتها ح الاجماع وحيث انه ليس في المقام اجماع ولا ظهر كفايتها (واما) مادكره المحقق الثاني رده من الرد اما يؤثر في لتمام في مورد فعمه حق المرتهن وهو ما اذا حل اجل الدين و ما لو لم يحل فلا يؤثر - فله الاجارة بعد ذلك (فرد عليه) ان حق الرهانة اما يكون ثابتاً من الاول ولا يربطه بحلول الدين وهو موجب لتأثير رده

حكم عقد الرهن لو سقط حق المرتهن

الجهة الرابعة اذا عقد الرهن على المرهون ثم سقط حق المرتهن - ام بالاسقاط - او ببراءة الدين - او بانه - فعلى القول بان حق المرتهن متعلق بالعين لا بالعقد ولا يفي مع تسع من حيث الصحة لا الكلام ولكن بما انه قد عرفت انه لو كان المشتري جاهلاً بشت له الحبار لو سقط حق الرهانة هل اعمال حاره يقع الكلام في انه هل يسقط خبره ام لا - وسيأتي الكلام في ذلك في حبار العيب في مسألة مالورال لعب قبل اعمال الحبار واما على القول بان بقاء وانه لا يصح العقد بدون اجارة لمرتهن - فهل يصح البيع لسقوط حقه ام لا وجهان قد استدلل بالطلان وعدم الصحة بوجه

الاول - ان المرتهن كان شريك في سلطان الرهن ولم يكن الرهن مالكا للبيع مستغلاً فاذا سقط حقه وصار الرهن مالكا لتسع بدخل في مسألة من باع شيئاً ثم ملكه فعلى القول بالطلان في تلك المسألة تنعيب الساء على الطلان في المقدم - واجاب عن ذلك المصنف رده ونعه المحقق الثاني رده بما حاصله ان في مسألة من باع شيئاً ثم ملكه يكون لبيع صادراً من غير المالك فلا مقصدي للصحة - و بعد صبر ورته مالكا لم يصدر

عنه عقد فيحكم بالفساد - وأما في المقام فليس عدم الأثر لقصور في المقتضى أو بما هو من جهة المانع فإذا زال أثر المقتضى (وفيه) ما تقدم من أن تطبيق إجراء الغلة من المقتضى و لشرط وعدم المانع على إجراء العقد وما يعتبر فيه لا مورد له لعدم كون باب العقود باب المؤثرات والأثار - فلا يصح أن يقال الملكية مقتضية - وحق للرهن مانع من كل ما اتخذ في العقد يكون اعتباره على حد سواء كيف وقد صرح هو قد ذهب إلى أن الملكية شرط - فالحق لحماية هذا الوجه فيكون المقام على هذا الملاك يظهر من راع شيئا ثم ملكه.

الثاني أن العقد قبل سقوط حق الرهن لم يكن مشمولا لأدلة الصحة والروم وبعده يثبت في بقاء حكم لخاص بغيرى الاستصحاب ولا مورد لتمسك بعموم لعدم العموم الرماني له (واجب) عنه المصنف ربه من جهة العلم بماط المستصحب وأن الحارح بما يكون من جهة حق الرهانة بعد سقوطه لأوجه لإجراء الاستصحاب ويكون المقام من باب وجوب العمل بالعام (وفيه) أنه قد صرح في الأصول بأن لعدم المحصص في زمانه الم يكن له عموم إرمانى لا يتمسك به بعد مضي الزمان لتيقن وأن لم يجز الاستصحاب (فالحق) في الجواب أن يقال أن المقدم حيث يكون التخصيص من الأول تعين الرجوع في غير مورد لتخصيص إلى عموم العام وأن لم يكن له عموم إرمانى ثالث أن طاهر بعض نصوص (١) أن نكاح العبد لا يصح بدون إذن سيده وأن اعتنى ويكون المقام بطريق ذلك (وفيه) أن عدم يعود بصرف العبد ليس لأجل كونه تصرفا في مملوك المولى خاصة من المتصرف بها مملوك ولد لو كان موضوع لتصرف عبر مال المولى توفيق على إجارته بخاصة فالصحيح الاستدلال له بأوجه لأول.

بحه الحامسة في أن سقوط حق الرهانة من بغيرى فيه براء لكشف ونقل أم لا قول - أنه لا بد من الساء على النفس في المقدم وأن قسا لا تكشف في الإحارة فاد الإحارة مضى وأعاد للعقد الذى هو العمل من جهة - وأما سقوط الحق فهو رفع للمانع

قد لعقد من حين سقوط يكون مشمولاً لدليل الصحة فلا وجه للقول بحصول الملكية من الأول (وما افاده) المحقق المائتي ره في وجه مكان الساء على الكشف عن القول بالكشف في الاجارة من ان السقوط بكشف عن كون العقد ساساً تاماً فيؤثر من الأول (غير سديد) فان هذا المعنى من الكشف لا دليل عليه و بما التزم بالكشف في الاجارة لما اشرنا اليه غير الشامل للمقام .

الجهة السادسة - ساء عنى توقف صحة عقد الرهن على الاجارة او سقوط حق رهنه لو وجد العقد الراهن من يجب عليه فثا الرهن من مال آخر لانتم الوفاء بالعقد لدى الاندك ام لا يجب فانه اما يلزم لوفاء بالبيع بمعنى عدم حوار نقصه واما رفع حقوق الغير وسلطة فلا يجب و هان اخبار لمصنف ره الثاني - و قاس المقام من باع شيئاً ليس له فانه لم يلزم احد بوجود شرائه من مالكه ودفعه الى المشتري (اقول) الاظهر لزوم الفك . وذلك لانه يجب عليه اداء الدين - وهو ان يكون سبيع العين المرهونة واداء الدين منها او اداءه من مال آخر وثا الرهن بذلك فحيث انه ساعها ويجب عليه الوفاء به فليس له ساعها بشخص آخر فتعنى الاداء من مال آخر وى بالعقد وبهذا يظهر الفرق بين المقام وسع الفصولى - نعم لو باع لراهن قبل حلول اجل الدين لا يجب عليه الفك قطه لئلا ذكره والاظهر هو الفحص قدس حتى لا تدور بالاشكال

في اعتبار القدرة على التسليم

الثالث - من شروط العوضين القدرة على التسليم التح قبل الشروع في - اومة لدليل على غنا هذا لشرط يسعى بعدم مور (الاول) ان ذكره الشرط في شروط العوضين مع ان القدرة قائمه بالمتعاقدين وهذا ساسب جمعها من شروط المتعاقدين بعلة - من جهة ان عدم قدره على التسليم بحسب العايب يكون من جهة قصور في العين كاتصير الطائر والعدا لائق وبحوهم - بل ربما يقال انه اذا كان عدم القدرة على التسليم من جهة قصور التعاقد كما لو تعاوض على عين معينة وهما في السجن ولا يرعى اطلاقهما

منه لا يكون ذلك مدعى صحة البيع (واما ما افاده) المحقق الثاني ره في وجه ذلك من ان القدرة مناط مالية المال فمع عدمها لا يكون مالا عدا العقلاء فيرد عنه ما ستعرف من ان العجز لا يوجب سلب المالية (الثاني) ان محل الكلام هو العجز عن تسليم من حين تحقق العقد - فهو كان حين حدوثه قادرا على التسليم وطرف العجز من حين ذلك في طرؤ لعب الموحد ثبوت الحذر - وبهذا ظهر لفرق بين تعذر التسليم الذي هو مانع عن صحة البيع وعدده لموجب للحذر - ولعل هناك فرقا آخر وهو انه اذا كان المبيع غير قادر - ولكن كان المشتري ودراعى التسليم - نشب الحذر - وان كان هو ايضا غير قادر بطل العقد - وسأنتي الكلام في ذلك فانتظر - ومن هذا ظهر الامر الثالث وهو ان محل الكلام عجز البائع والمشترى عن ذلك واما اذا كان المشتري قادرا على التسليم فهو خارج عن المقام وسيأتي حكمه

اذ عرفت هذه الامور - فاعلم - به فذكر من الفقهاء دعوى الاحداع على اعتبار هذا الشرط بل يظهر من الانتصار ان عليه اجماع لعامة - ولم يذكر لخلاف عن احد سوى الفاضل افطهني - وقد استدل لاساره بوجوه (الاول) السوى (١) لمشهور بين الفريقين بل قيل انه اجمع عليه لمخالفة المؤلف بهي السى ^{عليه السلام} عن بيع المر - وتنقبح القول في هذا الحديث الشريف بفتوى الكلم في جهات (الاولى) في سنده - والظاهر انه من قصبة السى ^{عليه السلام} المروية من طرق اهل السنة برواية عبادة بن صامت مجتمعة وهي بعينها مروية من طرقنا برواية عقبة منفردة على حسب تفرق الانساب - وعسى ان تقدير مع اعتماد الاصحاب عليه وتنقيح ياه للمول واذا نهم مستدا ليه لا يقي مجال الاشكال في سنده .

١ - الوسائل - باب ٢٠ من ابواب آداب لتجارة حديث ٣ - واستدرك باب ٣١

من ابواب آداب لتجارة حديث ١ - الدعوات ح ٢ - ص ١٩٨ من ينهي ح ٥ ص ٣٣٨ - و

س لترمذي ح ٣ ص ٥٣٢ - واحرجه مسلم في صحيحه ح ٥ ص ٣ - و ابو داود في

الجهة الثانية في معنى العرر وتطبيقه على بيع ما لا يقدر على تسليمه - وقد ذكرنا في تفسير العرر - امورا - العلة - والمخدعة - وخطر - وعمل ما لا يؤمن معه من الضرر - وما كان على غير عهدة وثقة - وماله ظاهر محبوب وما ظن مكروه (وقد اورد) بعض المحققين ان هذه التفسير ليست كلها بيانا للمعنى الحقيقي بل بعضها بيان معومه وبعضها الآخر بيان لازمه لدئمي وبعضها بيان لازمه العالي وبعضها بيان لمورده - ومعناه لحقيقي ما يوافق الطبيعة والارمه ، لدائمي هو العلة ولازمه العالي هو الخطر والوقوع في الضرر و المستخدع لا يكون على عهدة وثقة - ومورده ما كان له ظاهر محبوب و بطلن مكروه

و الحق ان يقال ان لمادة العرر معان ثلاثة لا جامع بينها اصلا على ما يظهر من كتب اللغة - لان ما يكون بمعنى العلة اما هو المعنى المشق للارم وهو عرير بكسر العين - ومصدره المرة بالكسر واسم فاعله العر بمعنى لدغل ولا يكون له اسم معول لكونه لازما - وما يكون بمعنى المصدعه اما يكون متعديا وهو عرير بضم العين واسم معوله لمرور - وعرير - صفة مشبهة - و سم معول هذا الباب بالارم مع سم دغل ذلك الباب - والمعرور - بالارم مع كونه عافلا - ومصدره عرور - والمستعمل في القرآن الكريم اما هو المعنى الثاني - ولا جامع بين الناس - وما لعط لفرر - فلم يستعمل في شيء مهم وما هو معنى الخطر ولا يكون معناه حديثا اشتقاقيا - بل هو جامد كما صرح بذلك في الأساس والمصاح والمعرر والجل والمجمع و لقاموس وقد فهم العلماء قدس الله اسرارهم منه ذلك ولذا ان المحقق المشر اليه انه لما يحمل لفرر في البحر على الخطر لهم لعدم والحاص لا تفاهم ظاهرا على ذلك كما يتضح بالمراجعة الى استدالات الفريقين في ابواب المعاملات (و بالجملة) العرر بحسب تصريح اللغويين وفهم اهل العرف والعلماء انما هو معنى الخطر (لا يقال) انه اذا كان حامدا فكيف يقال - عرر بعرو تعريرا - (فنه يقال) ان بعض الجوامد بواسطة

بعض ابواب المرند فيها يصبر مشتقا كائما المشمس والتحجير وغيرهما - و لمقدم من هذا القيس بمعنى غرر بنفسه اوقعه فى الخطر - ومدعى لقاموس من تفسير غرر بنفسه عرضها للهلاكة اما هو من جهة ان خطر النفس هو الهلاكة وما فيه - من ان الاسم الغرر مراده منه ان اللفظ الاصلى هو معنى اسمى غير دل بلاشتقاق وهو العرر - (وم) - عن على (ع) من تفسير الغرر بعمل لا يؤمن معه من الضرر (غير نبت) ولم يحذر صدوره عنه و لو سلم الصدور لاند من تأويله لعدم كون العرر بمعنى العمل على اى تقدير .

ثم به قد يقال ان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يكون غرر بعد كون البيع معلوما ذاتا ووصفا واما يكون العرر والخطر من ناحية الاثر الحارضية اى التسليم والتسلم (وفيه) ان الملكية المحررة لا ترتب عليها شيء ولا يبدلون العقلاء بارائها شيئا قال بيع عليها غررى - وما من دعوى هذه الدعوى - وب ادعاء الشهيد ره من اختصاص العرر بمجهول الحصول وان كان هو ايضا لا يعلم عن محدود - ويؤيد ما ذكرناه تمثيل اهل العرر لغيره - بيع السمك فى الماء والطير فى الهواء عن ابن مسعود عن النبي ﷺ لا تشتري السمك فى الماء فانه غرر - فلا يسمى لتوقف فى صدق العرر والخطر على بيع ما لا يقدر على تسليمه .

الجهة الثالثة فى بيان معادلهى - قول ان الهى عن المعاملة كما عرفت فى اول الجزء لحادى عشر من هذا الشرح ظاهر فى كونه ارشادا الى العساف دأطه رذلت هو فساد البيع العررى .
الجهة الرابعة - انه قد يقال بان المبيع عن الصحة ان كان هو الفرد - فهو يمكن دعوى ارتفاعه بوجود (احدها) انه لو اشترط الخيار برد لعوض مع عدم وصول المعوض اليه لا يكون هناك غرر - (وفيه) انه لو اشترط مشروط بكونه فى ضمن العقد الصحيح فلا يعقل تصحيح العقدية (ثانيها) انه مع تعدد تسليم لمبيع له خيار التمتع فله الفسخ واسترجاع ثمن (وفيه) ان الخيار انما يشبه فى العقد الصحيح فكيف تصحح العقدية (ثالثها) انه بالفحص اما ان يحصل فى يده - او يصير ما يوس من ذلك فيكون بمسئلة التلف

الموجب لانفساح العقد الموجب لرجوع الثمن الى صاحبه - فهو مأمون العاقبة من الخطر لانه اما ان يصل اليه المبيع او يبدله - وقد ظهر الجواب عن ذلك مما تقدم اذ الحكم بالانفساح فرع صحة العقد (رابعها) انه مع امتناع تسليم المبيع للمشتري لا امتناع من تسليم الثمن فلا عرر (وفيه) ان الامتناع من تسليم الثمن بعد فرض كونه ملكا للمبيع لا يوجب تدارك ما ذهب من ملكه هذا كله مع ان العرر باعتبار العرض المعاملي لا يجبر بالمسح ولا بالانفساح (فالحق) دلالة السوى على الفساد الا انه محض بصورة عدم احرار امتناع التسليم لان الخطر انما يطلق فيما اذا احتمل الحصول وتوصيفا - ولكن في هذا الفرد يشترط الحكم بالاولوية القطعية.

لثاني ان يدل المال براءه ما لا يمكن تسلمه سهيا فلا تشمل ادلة نفوذ المعاملات فانها مسوقة لبيان عاقد المعاملات العقلانية (وفيه اولا) ان يدل المال القليل براءه مال كثير يبرحى حصوله ليس سهيا بل ربما بعد عدم لدل سهيا (وثانيا) ان ادلة نفوذ المعاملات تدل على نفوذ كل معاملة والدليل انما يدل على عدم نفوذ معاملة لغيره ولم يدل دليل على عدم نفوذ المعاملة السهوية.

الثالث ان لمعاملة على ما لا يقدر على تسليمه اكل للمال بالطل - (وفيه) ان المراد بالاكل بالباطل بقرينة المفصلة سجارة عن تراص الملك بالاسباب الباطلة كالقمار و نحوه والافسدة ما هناك كون اعطاء لمال محابيا وبلا عوض وليس هداما من قبل اكل المال بالباطل.

الرابع ان ما لا يقدر على تسليمه لا يبعد ما لا عرفا فلا يصح بيعه (وفيه) ولا ان المال اما هو من العاوين لمصلحة على الاشياء بعضها مع قطع النظر عن الاشخاص و هو يشرع من كون ذلك الشيء موضوعا لعرض موجب لحدوث رغبة الناس فيه وهي صفة تعترض نفس المال وان لم يكن هناك مالك - وثانيا - انه لو سلم ذلك فانما هو فيما لا يحتمل التمكن من تسليمه كما لا يخفى.

ثم ان المصنف رد استشهاده لسلب صفة التمول عنه - بان يجب على غايه قبلا

ان يدفع تمام القيمة بصيرورته كك من باب بدل الحلولة (وفيه) ان لروم اداء تمام القيمة بما يكون من جهة الحلولة بين المالك وتمام المالية بالحلوله لقيه وبين العين لامن جهة لثالث - وقد تقدم تفصيل القون في ذلك في مسحت بدل لحلوله

الحامس مذكوره المصنف ره بقوله منها ما اشتهر عن النبي (ص) من قوله لا تمنع مالي من عندك الخ لا يحق ان اقصية لسي (ص) المذكوره في كتب العامة لمجموعة عن عدة من لصدت بعضها مرويه من طرق الخاصة برواية عفة من خالد مترقة على حسب تفرق الابواب - وعليه فهذا السوي (١١) مروى من طريقين طرق العامة فلا وجه للمناقشة في سده (و م) من حيث لدلالة - فمحصل - ما افاده لمصنفه - ان محتملات قوله (ع) عندك - اربعة (احدها) لحضور الذي هو معاه لتحقيقي (ثانيا) الملك (ثالثها) السلطة عليه والقدرة على تسليمه (رابعا) السلطة التامة الفعلية التي تنوقف على الملك مع كونه تحت اليد - ومن اليس ان الاول ليس بمراد قطع لجوار بيع لغائب اجمعا - والثاني خلاف لظاهر فان بيع الممموك بيع ماله لا بيع ماعده - فبيع غير الممموك بيع مالي ليس له - لا بيع مالي من عده - والثالث - بدفعه استدلال لفقيه دهم السوي على عدم جوار بيع العين الشخصية المملوكة للعرض - فعين الرابع - هدى على فساد بيع مالي يكون مالا كاله - و ما لا يقدر على تسليمه - فلا بد من اخراج بيع المصنوي عنه بادلته - او بحمله على لهنى المقتضى لفساده بمعنى عدم وقوعه لديه لو راد دلست (وفيه) ان ارادة القدرة على التسليم خاصة من التصرفات الخارجية المعاسة للعين - اما وحدها - ومع لملكة خلاف الطاهر - بل اما ان يراد مطلق التصرفات الخارجية او لا يكون ذلك بالخصوص بمراد - وحيث به لا يمتنع السلطة الخارجية لمعاسة للعين قطعاً - فلا يكون ذلك بمراد لاستقلا ولا صمايل الطاهر منه اربعة السلطة الاعترافية على التصرفات النسيبية المعاملية فيكون اجيبا عن المقام

السادس - مذكوره المصنف ره - بقوله - ومنها - ان لاروم العقد وحووب

تسليم كل من المتعاقبين الخ (و حاصله) ، لا لزم العقد وجوب التسليم وهو مشروط بالقدرة مع عدمه لا لزوم لتسليم فلو لم يدر عدمه العقد ، ولا لزم انفكاك اللزم عن المعلوم (وفيه) انه ان اراد بذلك ان لزوم التسليم مقتضيات البحث لدى هو مدلول العقد فهو مسلم لوجوده لئلا الى صاحبه الا ان هذا اللزم ليس لازما لايفك من هو فرع التمكن منه ومع عدم التمكن يكون ملك له لا يجب تسليمه لعدم القدرة - وان اراد به انه من مقتضيات اطلاق التقديمه - فيرد عليه - ان لعقد عذرة عن تملكه لعين مثلا لا هو مع اعتبار امر آخر او تكسيف آخر - وان يريد ان السكينة تكون مقيدة بما يتمكن من تسليمه - فيرد عليه - ان لتعيق في العقد موجب للطلاق - وان اراد ان لزوم التسليم من حكام العقد من جهة ان التسليم مصدر للوفاء بالعقد الذي وجوبه من حكام العقد - فيرد عليه - ولا - ان ادعوا بالعقد (١) على ما حققناه في محله يكون ارشادا الى لزوم العقد - وعلى فرض كونه تكليفا يكون معاده لزوم لعين بعد العقد بعدم فسحه على كل تقدير لا يربط له التسليم - وثامنا - ان الكلف بالوفاء قد تعلق بالعقد الصحيح لعدم لزوم الوفاء لعدم القدرة لا يكشف عن عدم الصحة

(قوله قدده ويضعف بانه ان اراد ان لزم العقد وجوب التسليم وجوبا مطلقا الخ) مرده انه ان اراد ان لزم العقد وجوب تسليم وجوبا فعليه ان يثبت ان لم يكن قدرا عليه يكشف عدم وجود المعلوم - بسع الملازمة الى ادليل على ان ذلك من لوازم العقد - وان كان لم يرد ان لزمه مقتضى الوجوب الملازم مع الوجوب المشروط فاللزم متحقق في تعرض وكنت المعلوم.

(قوله قدده وقد يعترض باصالة عدم تقييد الوجوب ثم يدفع بمعارضته باصالة الخ) لمعترض - ودفعه - صاحب لخواهره (و حاصل) الاعتراض بما ذكره المصنف من الجواب ان مقتضى اصالة عدم تقييد الوجوب كون اللزم الوجوب المطلق فمسع عدمه يكشف عدم تحقق المعلوم (ومحصل) الدفع - انه معارض باصالة عدم تقييد السع بهذا الشرط فان اطلاق ادله يود تبين يكشف عن عدم اعتبار القدرة في

انعود - والحجة على الاشتراط تعارض الحجة على عدمه (وإما) مادكره المصنف رد من النظر الواضح في الأغراض والمعارضة فلعل وجه النظر في الأعراض أنه إذا رد باصالة عدم تقييد الوحوب لأصل العلوى صفة عدم وجوب المقيد - فيرد عليه معارض باصالة عدم وجوب المطلق - وإذا رده الأصل اللغوى أى إطلاق دليل الوحوب فهو مقيد بالقدرة عقلا - ووجه النظر في ردع - أن إطلاق دليل المقد لوسلم لأريب في حكومته على صفة عدم تقييد بيع كما لا يحى

السابع مادكره المصنفه بقوله ومنها أن العرض من البيع انتفاع كل منهما بما يصير اليه ولا يتم إلا بالتسليم الح (وفيه) أولا - أن تحجب الأعراض و بدواعى لا يوجب معاد المعاملة وبطلانها - وثالثا - أن العرض من المعاملة ليس هو الانتفاع لمطلق بل الانتفاع على فرص لتسلم - وثالثا - سمع توقف مطلق لانتفاعات حتى التصرفات الاعتبارية على تسليم (فحصل) معاد كراه أن دليل اعتبار هذا قيد هو السوى لشيهور بهى النبى ﷺ عن بيع الفرد

هل القدرة شرط أو العجز مانع

ثم أنه يسمى لنسبه على مورد الأول - مادكره المصنف رد بقوله - ثم أن ظاهر معاقب الاجتماعات كما عرفت كون القدرة شرطا كما هو كلف في التكاليف الح ملخص لقول - أن الكلام في هذا - لنسبه في مواضع - أحدها - فيما هو مقتضى كتمت الأصحاب ثانيا - في معقولة مانعية العجز وعدمه - ثالثا - فيما ينصبه الدليل - رابعا في توجب الثمرة على هذا النزاع

أما الأول فظاهر كلمات القوم حيث قالوا ومن شرط العوضين القدرة على التسليم كون القدرة شرط - ومورد رابع المصنف رد و صاحب الجواهر كلام العبة - و دله الذى نقله المصنف رد صريح في شرطية القدرة اللهم إلا أن يكون ذلك من كلام المصنف رد

وبما لثاني فقد ذهب لمصنفه الى عدم معقولة مبيعة العجر - من جهة ان العجر امر عديم لانه عدم القدره عما من شأنه ان يقدر - و لما منع هو الامر الوجودي الذي يرم من وجوده العدم (وفيه) ان المانع في باب نعمة و المعلوم - غير المانع في باب العقود والايقاعات كما تقدم فان المراد به في هذا الباب ما يفيد صحة العقد بعده - او حكم بفساد العقد معه وحيث ان هذا ممكن - فما بنية العجر معقولة .

واما الموضع الثالث فلا يظهر ان المستند من الادلة ما بنية العجر - وذلك لانهم ادلة بقود البيع - بقوله (ص) بهي لسي عن بيع العرر يقتضي ان يكون موضوع العقود البيع الذي ليس بعرر اي لا يكون متصفه - لان لموضوع هو لبيع لمتصف ، ما يصح بالعرر كما هو واضح

و اما الموضع الرابع فقد يقال بظهور الثمرة مما اذا شك في القدرة - فانه على القول بشرطية القدرة لانه من احرازها في لحكم بصحة لبيع - واما على القول بمبيعة العجر - فيحكم بالصحة وان لم يحرر ذلك لو جهين (لاول) اما لعدم المانع (الثاني) قاعدة المقتضى والمانع من جهة ان العقد منقضى والعجر مانع فاذا شك في المانع مع احراز المقتضى يسي على بحق لمقتضى بالفسح - وبهم بطار (اما الاول) فلان لشبهة اما موضوعية - او حكمية - فان كانت موضوعية - فان كانت الحالة السابقة القدرة يبنى عليها - وان كانت هي العجر - يسي عليه - ومع عدم احراز لحالة لسابقة او توردها لاثنتين لا يحرى الاصل الموضوعي وان يرجع الى اصابة الفساد من غير من فرق بين لمسلكين وان كانت حكمية - كما لو شك في ان الحارح هو العجر المستمر او لعجر في الجملة - وشك في المراد بالعجر ما يشمل لتعمر - يرجع الى عمومات الصحة فتصاير في المخصص على المتبقى منه (وبالجملة) بعد كون العجر - والقدرة من قبل العدم والملكية لامن قبل السبب والايجاب لايقي فرق بين ما بنية لاول وشرطية الثانية كما لا يخفى - (واما الثاني) فلمع حجيتها ، ولا لعدم حريتها في الاحكام الشرعية ثانيا لعدم تمييز لمقتضى عن لمانع والشرط - هذا كله مضافا الى ان المذكر لا اعتبار هذا القيد بما انه السوى فلا يتصور

الشك الموضوعي لتقوم العرو بالجهن

المانع هو العجز في زمان الاستحقاق

الثاني ما ذكره المصنف ره قوله ثم ان العروة في الشرط المذكور انما هو في زمان استحقاق التسليم الحج لاشكك في هذه الكرى لكيه - اي ان العروة في هذا الشرط بالقدره على التسليم في زمان لاستحقاق لاني زمان البيع من غير فرق بين كون المستند وجوب تسليم - او بهي التي عن بيع العرو - ولزوم الساعه مع عدمه - و عدم الانتفاع - او لانع مالمس عندك - ذلا وجوب لتسليم قبل الاستحقاق - و لمعاملة التي يقدر البيع فيها على تسبم لمبيع حال استحقاق المشتري لذلك ليست بعروية فعلا - والاقدام على بيع ما يتمكن من تحصيله في حال لاستحقاق بيس قدما سعيها ولا يتقرب الانتفاع من المبيع لانه استحقاقه - والراد من عدم بيع ما ليس عنده على فرض دلالة على هذا الشرط بقرينه مناسه الحكم و موضوع وبحسب المتفهم العرفي عدم الالتزام بما لا يقدر عليه ومن كان قد حوس الاستحقاق عر قادر حسن لبيع لا يكون ملزماعنى عساه لا يقدر عليه (فما) فاده المحقق الاصفهاني ره من انه لو كان المدرك لهي عن بيع مالمس عنده لاندس بقدره حاج ورود لبيع عليه (عرنام) فهذه الكلية لا كلام فيها

اما الكلام في لعروغ التي فرعها المصنف ره على ملك (احدها) عدم اعتبارها صلا اذا كانت تعين في يد لمشتري (وفيه) ان عدم اعتبارها في هذا المورد ليس من متفرعات عدم اعتبار بقدره حال البيع بل لو كانت بعروه بالقدره حال البيع لم تكن معتبرة في الفرص لان التسليم طريق الى وصول المال بيد لمشتري فمع تحقق توصول لا يعقل استحقاق التسليم .

ثانيها ما اذا اشترى من يعق عنه (وفيه) ان عدم اعتبارها في المورد اما يكون

من جهة عدم دحو له في ملكه او خروجه عنه بعد دحو له آتاما - لامن جهة عدم اعتبار
لقدره حين البيع .

ثالثها ، اذا اشترى فصولا فانه لا يستحق التسليم الا بعد احارته المالك (وفيه)
ان لمعثر هو قدره من له العقد لأعثر الصيغة وحيث ان العقد انما يستند الى من
له العقد وهو المالك من حين الاحارة لأصلها - فلو كانت العرة بالقدره حال لبيع لما
كانت معتبرة في بيع الفصولي حال لسع لعدده بتحقيق بيع المالك قبل الاحارة .

(قوله قدده لكن بشكل على الكشف من حيث انه لازم من طرف الاصيل الخ)
الظاهر ان مشأ شكاله انه على القول بالكشف - اذا كان احد الطرفين اصيلا بما ان
تمام الموضوع لوحوب الوفاء والمؤثر في ملكه هو العقد فهو من حين البيع الى
ما قبل الاجرة محروم عن التصرف في ما انتقل عنه - وما انتقل اليه - اما في الاول
فمخروجه عن ملكه وما في الثاني فلانه لا يحب على مالكة التسليم فلا يقدر هو على
تخصيصه فيرم من ذلك العرر (وفيه) ان مشأ الأشكال ان كان حرمانه عن التصرف فيما
انتقل اليه فهو ينحقق في الفصولي من محاسن - و ان كان حرمانه عن التصرف فيما
انتقل عنه - فهو لا دحو له بقدره على التسليم والتسليم كما لا دخل له بالعرر .

رابعها بيع برهن قبل حارة المرتها او فكه هذا لتوزيع حسن من جهة ان
المشتري لا يستحق لتسلم قبل احارته المرتها (على القول بنوقف يهوده عليها)
فلا يعتبر قدرته قبل الاحارة وانما العرة بالقدره بعد ها - وان كان العقد منتسبا الى
المالك من حين حدوثه .

خامسها ما لو لم يعدر على تسليم ثم السلم - فحصل ما قدده في هذا العرر انه
في بيع السلم بان القص حرم السب البقل قبل تسليم لمشتري الثمن لا يكون
السب متحققا ليعثر عن التسليم لا يقدح في لصحة ولو تفق حصوله صح البيع -
و معارزه اخرى قبل ان يخصص الثمن لا يستحق البائع لتسليم لانه جزم المملك ويعدده

التسليم متحقق (واورد عليه) «نه قبل القبض البيع العرفي موجود و البيع بطرهم يستحق التسليم فالعجز عنه موجب لكون البيع عررا لعدمه يشملته بهي لسي الأثر في
عن بيع لعرد فان الموضوع فيه البيع لعري العرفي (واحب) عنه لمصنف
وه بان اهل العرف بعد اطلاعهم على عدم ثبوت الاثر شرعا من نقص الاثرونه عرري في
العرض (ويمكن) لجواب بوجه آخر - وهو ان دليل عتار القبض يكون حاكما
على دليل مبيعة العرد و يدل على انه لا عرد في العرض (و ما اوده) لمحقق
الاثرونه في لجوب عن ذلك - بان طهر السوى ان لبيع الذي لولا لعرد كان
صحيحا مؤثرا هو الذي بهي لسي «يظهر» عنه ذا كان عررا - والبيع في العرض
فمن القبض لا يكون صحيحا و لعرد و لا يكون مائة (مرد عليه) ان دليل كل مبيع انما
يكون متكملا لبيان مائة ذلك لشيء خاصة ولا يطرله لى سائر المواضع و لشرائط
ولذا لو فرض اقرار الممن بمانع لاسل لى دعوى عدم مائة شيء منها مع
ان مقضى بمراد المردور ذلك فان دليل كل منهما مفيد على لعرض بعدم اقرار
لعمل مبيع آخر و المعروف في هذه - وحق ما ذكره

النسبة الثالث قال فيه - ثم ان الجواب في اصل المسألة لهم يظهر الا عن الفاضل
القطبي الخ لظاهر من كلامه به لاسكر اعتبار القدرة على التسليم في الجملة
عاية لامراره بمراد ما عذر امر في خصوص مورد اجهن عدم الرضا - و عنه -
فلا تنافي بين كلام المصنف به حيث يعنى الخلاف في اول المسألة - و هـ
نقل لخلاف عن الفاضل القطبي - ثم بان يظهر ان المصنف به فهم من كلامه
انه يلزم باشرائط الصفحة من لانجام لعلم والرضا كحيان المدعة و لذا اورد عليه
بان لعرد انما هو في سوى معنى الخطر لا المدعة و يحتمل ان يكون مراده بالقدرة
امانة من حاجة حق تسليم لمسع للمشرى قد اعلم به - فقدره واقدم على لمعامنة
راضيا بها فقد سقط حقه و الجواب عنه ان الشارع عثر لقدره و كذا - دليل من قبل
الحق القابل للاسقاط غير ثابت والاصل يقتضى عدمه .

النسبة الرابع - قال قدده - ثم ان الظاهر - ان القدرة على التسليم ليست مقصودة بالاشتراط الا لانتاج الحجج والوجه في ذلك ان لمستند لاعتبار هذا القيد ان كان بهي السبي عن العرر - اولروم السفاقة مع عدمه او كونه اكلا للمال بالباطل واصح اذ لا عرر ولا سفاقة ولا كل للمال بالباطل مع تمكن المشتري من التسليم - وان كان لاتع ما ليس عندك فالوجه في ان الظاهر بقرينة الساسة بين الحكم والموضوع كون القدرة على التسليم اما تعتبر من جهة لطريقة الوصول للمال الي صاحبه ولا موضوعية لها - نعم - اذا كان السلم متوقفا على بدل المال للمشتري الرجوع الى البائع فيه لا بذلك وطيفته .

قوله قدده - وعنه يعلم انه لو لم يقدر احدهما على التحصيل لكن يوثق بحصوله في يدا احدهما الحج مرجع تصحيح هو ما سدل به على كفاية قدرة على التسليم وهو عدم لزوم العرر وعدم شمول غيره من الادلة الدالة على البيع لثلاث الصورة - فان مقتضاها كفاية الوثوق بحصوله في يدا احدهما - لا - كون المصاد قدرة المشتري على التسليم - ولا يرد عليه ذكره المحقق الا برواين - ان مسألة كفاية وثوق بالحصول اجسبية من مسألة السفاقة فكيف بعدم مهامه .

النسبة الخامس - قال قدده ولولم يقدر على التحصيل و تعذر عليهما الا بعد مدة الحج لا يحق انه ان كان التعذر ان سطل البيع لما تقدم - وان كان في مده يتسامح فيها صحت - وان كان في مدة لا يتسامح فيها كسفة او ارد - فان كان مدرك عشر هذا الشرط - السوى - بهي السبي (ص) عن بيع العرر - فلا يظهر هي الصحة لما تقدم من انه في صورة تعلم بالعجز لا يصدق العرر بما التزم بالطلاق في صورة العلم بالعجز لي الابد لا لولوية غير الحادية في الفرض - كما انه - لا تكون هذه المعاملة سفيهة ولا اكلا للمال بالباطل - وان كان المدرك السوى (١) لا يتعذر ليس عندك - تعيين البناء على الطلاق من جهة عدم

لقدرة لأمع شرط تأخير التسليم إلى ذلك الزمان - فانه ح يكون قادرا حين لاستحقاق وقد م كفاية ذلك - و بذلك ظهران المصنف ره يعين عليه الساء على المطلاق لانه قد سلم دلالة هذا السوى على اعتبار هذا الأمر - كما نه ظهران الاظهر هي الصحة على المختار ، وان كان زمان التعذر غير معلوم بطل البيع لعدم .

التبني لسادس دل قد - ثم ان الشرط هي القدرة المعلومة للمتابعين الحج مخصص القول في لمقام - انه لا اشكال في المطلاق اذا لم يكن قادرا واقعا وكان عالم بذلك كما لا اشكال في الصحة اذا كان عالم بالقدرة - وكان قادرا واقعا - سا الكلام فيما د كن عالم بالقدرة ولم يكن كك - او كانا جاهلين بها او كانت متحققة - فهو كان الدليل لاعتبار هذا الشرط - بهي السى عن بيع لعدم - تعين لاء على الصحة في الصورة الاولى - والمطلق في ثبوت من جهة ان لعدم عوامه بالجهل - هي الاولى لم بعدم - ساع على لمعاملة لحظيرة بخلاف الثانية وان كان المدرك - لانع م ليس عندك انعكس الامر كما لا يحصى - وحيث ابهما معا عند لمصنف ره مدرك ذلك تعين عليه لاء على المطلاق في صورتين (فما) افاده من المطلاق في الصورة الثانية لو تيسر العهر (ثم) ولا يرد عليه ما افاده المحقق الأصمهاى ره (بعم) ما ذكره من لصحة في تلك الصورة لو تجددت القدرة لا يتم - د المعاملة بعد وقوعها - مطة لانصع - لتحدد (ورعوى) ان مدرك لمطلق في تلك الصورة لانع م ليس عندك - وهو انما يدل على عدم الصحة مادام ليس عنده - فهو تجددت ومصدر مما عنده لا وجه لمطلق (مدفوعة) بان لمصنف وان احتمل ذلك لكنه لم يس عنه كما يظهر من الفروع التى رتها على ان القدرة لمعترة هي القدرة قبل الاسحقاق

حكم مالهو كان الوكيل عاجزا والموكل قادرا

التبني السابع - قال قد ه ثم لانشكل في اعتبار قدرة العاقد اذا كان مالكا لاما اذا كان وكيلا الحج قول لو كان ل مالك هو العاقد بال مباشرة لا اشكال في اعتبار قدرة نفسه - ولو كان العاقد غيره فان كان وكيلا في اجراء لصيغه خاصة فلا اشكال في ان العرة بقدرة الموكل ولا اعتبار بقدرة - لانه ليس ملوما بالتسليم ويكون كالا حى - نعم

له عدم قدرته واعمال قدرته يكفى به لامن حيث انها قدرة من يعتبر قدرته بل من حيث الوثوق بحصول المال في المشتري الذي عرفت كفايته - واما لو كان وكيله معوضا في البيع ولو ربه - فلا اشكال في الاكتفاء بقدرة الوكيل من جهة انه ملزم بالتسليم و ماوراء العقد والمط في دفع العرق قدره من هو ملزم بالتسليم و ماوراء العقد.

اما الكلام في مالو كان عاجزا او كان الموكل قادرا فيه اقوال (الاول) ما عن المصنف ربه وتبعه غيره - وهو الاكتفاء بذلك (لثاني) ما قد ذكره لمحقق الاصفهاني ربه وهو عدم كفاية قدرته من حيث انها قدره من سبب اليه للعقد (الثالث) ما اختاره العلامة الطبطبائي صاحب المصباح - وهو الكفاية مع رضا المشتري بالرجوع الى الموكل ورضى بموكل بالرجوع المشتري له

والاظهر هو الاول لان المطاع ما يرجع به العرق وهو يرتفع بقدرة من هو ملزم لتسليم - وفي الفرض كل من الثالث والوكيل - ملزم به - فيكفى قدره كل منهما في دفع العرق

واستدل لثاني بان الوكيل الذي سبب اليه للعقد ليس بقادر - والموكل اما بحسب سببه بوفاء بالعقد بصحيح المسبب له فلا بد من استجماع البيع الصادر من الوكيل - وحيث فرضنا به عدم قدره فسطح البيع (وفيه) ان كلا منهما مكلف بالوفاء بالعقد الصحيح - وهذا مما لا كلام فيه - والعقد صادر من الوكيل اذا كان الموكل قادرا على التسليم صحيح لعدم حرره وارتفاعه بقدرة وبعبارة اخرى مع قطع النظر عن نهى النبي ﷺ عن بيع العرق هذه المعاملة صحيحة ومستندة الى كل منهما فكل منهما موظف بالوفاء به ولا يلزم منه لعرق قدره لموكل على التسليم.

واستدل لثالث بان الموكل وان كان اجسما عن لبيع ولذا لا يكفى قدرته فقط لكنه مع التراخي والزام لموكل لا عرق في البيع وان كان الوكيل عاجزا - وهرع على ذلك بطلان بيعه بغيره فان قدره العاقد لا تكفى لعدم الوكالة ولا تراخي ولا التزام بين

المشتري والمالك كى يكفى قدرته . ثم اورد على هذا التعرّيع - بانه ربما يحصل للعصولي الوثوق برضاء المالك فيتحقق له ذلك لقدرة على التسليم حال العقد للقدره على الاجارة المحققة لقدرته على تسليمه لقدرة على التسليم على المسبب ووجب عنه بوجهين - الاول - انه تخرج لمعاملة بذلك عن الفصولية لمصاحبة الاذن للبيع غاية الامر حصوله بالحقوى وشاهد لذلك انى - ان صح بيع الفصولي في هذه الصورة خاصة لم يتزم بها احد - والمصنف قد عدله ذلك قال وفيما ذكره من معنى مسألة الفصولي ثم في تعرّيع الفصولي ثم في الاعتراض الذى ذكره ثم في الجواب عنه اولاً وثانياً فامل بل نظر .

اقول اما وجه الطرقي المسمى - فهو ما عرف من ان لموكل ليس اجسبي عن العقد ولم يمسك التسليم و تعلم بقدرته يكفى في رضاء العرف - والا فمجرد الترضى لا يوجب رفع العرف - وما وجه بطر في تعرّيع الفصولي فهو ان الفصولي اجسبي عن العقد ولا يكون لعقد تاماً ومستند الى مالكة لا بعد لاحارة ولد سبب على كفايه القدره حال الاجارة وعدم اعتبار لقدرة حال البيع - واما وجه الطرقي الاعتراض - فهو ان قدرة العاقد لا اعتبار به لعدم كونه محط بروء التسليم - وما وجه الطر في الجواب الاول فهو عدم خروج لمعاملة عن الفصولية بالوثوق برضاء المالك مع عدم كونه راضياً بالعمل - وما وجه الطر في الجواب الثاني - فم يظهر لى لان الفائلين بصحة بيع الفصولي لم يقتصروا على هذه الصورة .

عدم الحاق الصلح بالبيع

(قوله فذه لا يجوز بيع الانق مفرداً الح) لانحنى ان يائنا في هذا الشرح على حذف المسائل التي لاموضوع لها في هذه الامة ولا يحسن تحققة - وهي المسائل المتعلقة بالبعد والاماء - الا ان تعرض لمخصوص هذه لمسألة - لما في ذلك من المسائل التي تعرض لها المصنفه ولا تكون مربوطه بمخصوص بيع لان قبل هي من تديلات

وفروع المسألة المتقدمة وهي مسائل .

الاولى - انه لا يختص اعتبار القدرة على التسليم بالتمس بل هو يعتبر في التمس ايضا لاشتر ك الأدلة بينهما فكما انه من عدم حرار القدره على تسليم التمس يلزم العرد - كذا يلزم العرد من عدم احرار عدم القدره على تسليم التمس .

لثانية - في لحاق سائر المعاملات بالبيع والكلام تارة في غير الصنع - و اخرى فيه - اما في غير الصلح فالأظهر عتدتها لوحهين (احدهما) ان المستعادم بهى لى (ص) عن بيع العرد بمسسه الحكم والموضوع ان الموجب للطلاق هو العرد من حيث انه عرد بلا خصوصية للبع (نايهما) ما رسل (١) عن النى (ص) انه بهى عن العرد - المحرر صفة عمل الأصحاب لاستدلالهم في جميع المعاوضات كالأجرة والمرارعه والمساواة وبعدها وعبرها - بل في غير المعاوضات كالوكالة بذلك (وما) في الصلح فالأظهر عدم اعتبارها - وذلك لوحهين (الاول) ان دليل العرد اما يكون حاكما على أدلة المعاملات لى لها صفة عردى وغير عردى - واما لصلح الذى لى له صفة بل هو بطبيعته على لمسامحه والمساواة والتجاوز من جهة ان العرص فيه ليس متعوم بالمساواة و لمقاسم بل يكون دليل العرد حاكما عليه بل هو حاكم على دليل العرد (الثانى) صحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام انه قال في رجل كان لكل واحد منهم طعام عند صاحبه ولا يدرى كل واحد منهما كم له عند صاحبه فقال كل واحد منهما لصاحبه لك ما عندى ولى ما عندى فقال عليه السلام لا بأس بذلك اذا نر ص وطابت ابعدهم - فانه يدل على عدم مابعية الجهة المحققة للعرد - و هو وان لم يصرح به بآداه الصلح من تلك المعاهدة - الا انه محمول عليه بقربة فهم الأصحاب .

١ - المذكور ح ١ ص ٤٤٤ - مد لة بيع لطبرى لهراء - وسواء عن لشهد - وسبقهم

الشيخ في الخلاف

٢ - الواسطى قال باب من ابواب حكمه لصلح حديث ١

بيع الثفال والمجحود والمعصوب

الثالثة ان مقتضى نهى (١) النسي (ص) عن بيع العرد - عدم حوار بيع الثفال و المجحود والمعصوب كما اقتضى به جماعة - و عبارة اخرى مقتضاه عدم الفرق بين المتعذر بعينه وما تعذر بواسطة العسر (وعن) جماعة الحور - واستدل له بوجوه احدها انه بالمعص عنه اما ان يحصل في يده ويناس منه - فان حصل - والاف هو في حكم تلف الموجب لانفساح العقد من صله الموجب لرجوع ثمن لثمن صاحبه فهذا البيع مأمون العاقبة من الخطر - واما فوات المدة مدة رجاء الطهر به فهو ضرر قد اقدم عليه وجهاته غير مصرة حصول مع العلم بمدة الرجاء لثمن صوت الانتفاع بالمبيع فيها (و فيه اولا) انه مع عدم الحصول لايجزئ الأس دائما بل ربما يرجح حصوله (وثاني) ان كون ذلك سرقة تلف للموجب لانفساح العقد غير ثابت (وثالثا) ان الحكم بالانفساح مرتبط على العقد الصحيح فلا يمكن تصحيح العقد به (ورابعا) ان الخطر من حيث العرض المعامل على حاله لا يرتفع بالانفساح

ثانيها انه مع تعذر تسليمه له خيار العذر والصحة تكون مراعاة بالتسليم وان تسلم قبل مدة لايعتد الانتفاع بالمعقوبه بها ولا يجزئ من الفسخ والامضاء فلا عذر (وفيه اولا) ان خيار مرتب على العقد الصحيح فلا يعقل تصحيح العقد به (وثاني) ان لعذر من ناحية العرض للمعامل لا يرتفع بذلك .

ثالثها ان له شرط الخيار برد الثمن او مثله اذا لم يحصل المبيع في يده لى ثلاثة ايام (وفيه اولا) ان يعود الشرط موط بوقوعه في العقد الصحيح ولا يصحح العقد به .
وثاني - ان الغرر الذي من حيث العرض المعامل لا يرتفع بذلك

رابعها ان له الامتناع من تسليم الثمن مع امتناع الباع من تسليم لمبيع ولا خطر (وفيه) مضاه الى ما تقدم - ان الامتناع من تسليم الثمن مع عدم كونه مالكا له لا يوجب تدرك ما ذهب من ملكه

فالظاهر هو ما سبقه .

الرابعة لمشهور بين الأصحاب انه كما لا يجوز بيع غير المقدور منعردا لا يجوز بيعه مضمنا بعينه وعن ظهر الانصار حواره - و يشهد الاول ان بيع المجموع من مقدور التسليم وعنه في صفة واحدة عرى (و) عن الانصار من ارتفاع العرر بذلك صعب - واصعب منه الاستدلال بالنص الوارد في بيع الدنانير الدل على جواره مع لصيغة - اد المباط غير معرر و لتعدى يحاح لى دليل .

اعتبار العلم بقدر الثمن

(قوله قدس المعروف انه يشترط العلم بالثمن قدر اقل انواع يحكم احدهما

بطل اجماعا الخ) لم يخالف في هذه الكلمة احد وقد تذكر في كلماتهم دعوى الاجماع و الاتفاق عنها - وصاحب الحدائق صاحب الاصحاب في خصوص ما اداع يحكم المشتري للعرر - والاسكافي حاشيهم في ما اداع بعرر ما ع - و لم يدرك لها حديث يفي لعرر المتقدم - ويؤيده التعليل في رواية (١) حمدين ميسر عن حمزة عن ابيه (ع) انه كره ان يشتري الثوب بدينار عرر درهم - لانه لا يدري كم الدينار من درهم

وقد استدلل صاحب الحدائق به لمذهب ابيه بصحيح (٢) روضة المعاصي قال قلت لابي عبد الله (ع) سأومت رجلا بخاربه له دعيه يحكمي فقصصها منه على ذلك ثم بعثت اليه نالف درهم فقلت هذه ألف درهم حكمي عليا ان تعلمها فبي ن يقصها مني وقد كنت مستها قبل ان ابعث اليه بالثمن - فقال ارى ان تقوم الحاربة قيمة عادلة فان كان قيمتها اكثر مما بعثت اليه كان عليا ان ترد اليه ما قصص من القيمة وان كان ثمنها اقل مما بعثت اليه فهو له قال قلت جعلت فداك ان وحدث بها عينا بعد ما مستها قال ليس لك ان تردها ولك ان تأخذ قيمة ما بين الصحة والعيب منه .

١ - الوسائل باب ٢٣ من ابواب حكم المفقود حديث ٢

٢ - الوسائل باب ١٨ من ابواب عيوب البيع وشروطه حديث ١

و اورد عليه المصنف ده بان التويل فيه متعين لمداقة طهره لصحة لبيع و
 وفاده - ادلو كان البيع صحيحا لرم تعين المسمى دون القيمة الواقعة فلماذا
 (ع) بتقويم الجارية بقيمة عادلة - وان كان هذا فلما داحكم تبين ما بعث اليه ان كانت
 القيمة الواقعة اقل - ولهذا الترم بانه يحتمل على ارادة لتوكيل في التقويم والسع بعده
 بما يعين في نظره لانا القيمة الواقعة والامر بردها بقصا هو من جهة خيار بعس - فكم
 انه اذا عين الموكل القيمة فظهر المس له لخيار كك ادعس الوكيل - واسا عين ذلك
 من جهة انه حيث لا حاجة للموكل في الجارية والوكيل محتاح لها فسقط خياره من
 التفاوت او يحتمل على حصول الحل بعد لمس فصدرت ام ولد

و يجب عن ذلك نحو بين (احدهما) ما هذه المحقق الا رواي ره وهو ان ما
 ذكره يتم لو كان المراد من البيع بحكم المشترى في الرواية لبيع تعيينه لخلق ، ما
 اذا كان المراد تعيينه لقيمة المثل و يكون تعيينه طريقا محدد لاموضوعه فيكون المراد
 من البيع بحكمه هو لسع بقصة المثل من غير دخل لحكمه على وجه الموضوعية فلا
 حاجة الى التاويل بل ينطق الرواية على القاعدة (وفيها) مصداق الى لا ينطق على القاعدة
 اذ مقتضى القاعدة هو الفساد مع عدم العلم بقيمة المثل للعر - ان ما فاده تسليم اسر
 جاع لرايد ان كانت قيمتها اقل مما بعث اليه - فيد لا يلام مع حكمه بعد الرجوع الى
 الرايد (ثانيهما) انه يحتمل على ارده تعدس بحكمه وان تعدس يكون موضوعا - ولكن
 يشترط ان لا يكون اقل من قيمة المثل - وعينه - فلو كانت بقيمة اسوفا قل كان مدعته
 اليه - ولو كانت اريد لا بد من رد لريد لاشراطه (وفيها) انه خلاف الظاهر جدا (ثم انه)
 ان ثم ما افاده المصنف ده ولم يورد عليه - بان متعلق لو كانه ان كان هو لسع بقصة المثل
 خاصة كان لبيع بغيره فصوليا و كان عاما لعره لم يكن وجه لثبوت خيار بعس - و هذا
 لا وجه لسقوط الخيار بمجرد بدل التفاوت - ولا يبرر الصحيح الى هله - وعلى اي
 تقدير لا يمكن الاستدلال به على الصحة -

عدم صحة بيع مايكال اويوزن جزا فا

(قوله قدده العلم بقدر الثمن كالثمن شرط باجماع علما نالح) لاخلاف في اعتبار العلم بقدر الثمن في العملة - من عليه الاحماع كما حكاها جماعة (ويشهد له) حديث (١) نهى النبي ﷺ عن بيع العرر بالتقريب المتقد في المسألة السابقة - وجمعة من المصنوع منها صحيح (٢) الحلبي عن ابي عبد الله (ع) في رجل اشترى من رجل طعاما عدلا مكيلا معلوم وان صاحبه قال للمشتري شبع مني هذا العدل لا حرجي عليك فان فيه مثل ما في الانحر الذي ابتعت - قال (ع) لا يصلح الاكثل - فان - وما كان من طعام سميت فيه كيلا فانه لا يصلح محارفة هذا ما يكره من بيع الطعام (وورد عليه) ما يردادات

الاول نقوله **يبيع** وما كان من طعام سميت فيه كيلا ليجعل ذلك هو المراد به ما يبيع بكيل فما معنى لا يصلح محارفة - وذلك لمرده ما مر منه ان يباع بكيل اي يقال انه مكمل ويكون المحارفة التي لروى ما هو من كل لعرف ولعدة - فلازمه تبيع الطعام مع به ليس من الطعام لان الكيل والايوزن - (وفيه) انه يمكن حياض الشق الثاني واحد لتقديره صحيحا - او بان يقال ان من الطعام ما هو مكمل وما هو موزون و لو في بعض البلدان فيكون معاد قوله **يبيع** ذلك ان يكون من الطعام مكيلا اما اعتبار فيه الكيل - من جهة انه لا يصلح بيعه محارفة ولا رمد ذلك حوار بيعة بالوزن.

الثاني ما ذكره جماعة منهم المحقق الايرواني ردوه وان المراد من قوله وما كان من الطعام سميت الحان السع اذا انعقدت وان الكيل كما اداسع ما من الحنطة - يعتبر الكيل في مقام التسليم صوتا عن التعقب بالراع والمشاخرة فهو احسن عن المقام - (وفيه) انه خلاف لظاهر - فانه يتوقف على تقدير كلمة (تسليمه) او (تسليمه) بعد قوله فانه لا يصلح كما لا يحق وهو خلاف الظاهر.

الثالث ان الحر مخالف لقوى المشهور فانهم كانوا يتصدقون البع في حذره بان كس المبيع كد وهذا الصحيح يدل على انه لا يعتمد عليه (وبه) انه في تلك المسألة انما يلتزمون بالصحة اذا وقع البيع على ما احضره بموازن كيله ما احضره و به لو نقص بأحد الزيد ولو اذ يرد - لاتبعه بما احضره سواء اذ او نقص كما هو ظاهر الحر - مع انه في تلك المسألة يعتبرون كون الباع مؤتمن

الرابع ان قوله ^{في} هذا مما يكره من بيع الطعام - طاهر في عدم المسد (وبه) ان الكراهة في النصوص غير ظاهرة في الكراهة المصطلحة - بل طاهرها البيع - مع - انه لو سلم لاحمال وعدم ظهورها في ذلك - يكون المرجع قوله ^{في} لا يصلح مجارفة - بل المحكى عن العقبة فلا يصح مجارفة - فالأظهر دلالة الصحيح على اعتناء الكيل في المكيل.

ومنها موثق (١) سماعه سألته عن شراء الطعام وما يكال ووزن هل يصلح شرائه بعير كيل و لا وزن فقال (ع) اما ان تاني رجلا في طعام قد كين ووزن تشتري منه مواجعة فلا بأس ان اشتريته منه ولم تكله ولم تزنه - اكان المشتري الاول قد اشده كيل او وزن وقلت له عبد البيع اني اربحت كذا وكذا وقد رضيت بكيلك ووزنك فلا بأس - (او اورد عليه) المحقق لا يصح من ره بان مورد الاستدلال ان كان هي الشرطية الاولى وهي قوله فلا بأس ان اشتريته الح فمن الواضح ان معنى البأس عن اشتراؤه بالكيل ولا وزن لا مفهوم له الا بلحاظ موضوع الشرطية وهو طعام قد كين او وزن وهو من مفهوم الوصف - وان كان هي الشرطية الثانية وهي قوله - اذا اشده لمشتري الاول الح فمن البين انه تقرير لصادر لبحر حيث قال تاني رجلا في طعام قد كين ووزن والشرطية اذا كانت لتحقيق الموضوع ولتقريره لا مفهوم لها فلا مفهوم في القضية لا مفهوم لوصف (وبه) انه يدل على المفهوم من جهة وروده في مقام التحديد كما يظهر من ملاحظة السؤل والحوار (ومع) غير ذلك من النصوص التي تعرض لبعضها المصنف ره.

ثم ان طاهر هذه الخصوص اعتنا الكيل والوزن في المكين و المورون سواء
 لازم من تركتهما لغير ام لا - كما ان مقصدي حديثي في الغرر ما نعة لغير الشخصى
 سواء أكان العوض ما نكل أو يورن لا فالسنة بينهما عموم من وجه - و حيث انهما
 مثبتان لا تنافي بينهما فتعين العمل بالدليل والسوء على اعتبار الكيل والورن في
 المكيل والمورون مع عدم كون السع عربيا - و على ما ذكرناه فان لم يكن لمبيع
 مكيلا او مورون - لقله كالحسين و الثلاثة من الحنطة - او لكثرة كبريرة الحديد -
 وكان مكيلا ومورون - ولكن كون المتبايعين جنس قوى - المقدار يادر التحلف عن
 الواقع - او كان الشيء في اصله كذلك ولكن كان له بئنه بالعرض تابعة لاعتبار من يده
 ردم الامر بلادح للمقدار فيه كالمسكوكات غير ما هو من الذهب والفضة والاوراق
 المطبوعة صحح السع - بلا كيل ولا وزن ان لم يلزم الغرر الشخصى كما هو المعروف
 - اما في الاول - فلم يسمو له الكيل والورن له وانصرافها عنه - واما في الثاني - لان
 الكيل والورن اعتبارا من جهة لطريقة الى معرفة المقادير والحدود لا لخصوصية
 فيهما بالخصوص - كما يشهد له مضامنا الى ماسة الحكم والموضوع مدلل على
 الاعتماد على احبار التابع بالكيل والورن - وقوله **نكلا** في ديل الصحيح المتقدم فانه
 لا يصلح مجرفة - الدال على ان لم ينع هو السع جراحا - فاذا كان الحدس موحا
 للاطمينان كفى - واما في الثالث - فلم يسمو كونه مكيلا ولا مورون .

(قوله قد علم ان ظاهر اطلاق جميع ما ذكر ان الحكم ليس موطا بالغرر
 الشخصى الخ) لا اشكال في ان الغرر في حديثي في السع عن بيع لغير شخصى و ما لم
 يصر الغرر فعليا لا يترتب عليه حكمه كما في سائر العاوين الماحودة موضوعا و اما في
 احبار الكيل والورن فلم يؤخذ عنوان الغرر كى يصح ما ذكره المصنف به من انشاء
 الصحة والفساد في الغرر الى ذكرها على كون الحكم موطا لغير الشخصى والوعى
 فما ذكره به من المبني لاصل له .

(قوله قد علم ان نواع مقدارا عن الطعام بها يقابل في الميراث الخ)

يدل على فساد البيع في الموضع مضافا الى ادلة عسار، لكيل حدثت بهي السى عن بيع العود فانه وان لم يلزم العود من حيث المالمية، لانه يلزم من حيث العرض للمعاشي - دلا على اعراس المعاملية والمقاصد العقلانية كما تختلف باختلاف الاجسام ذاتا او وصفا كذا تختلف باختلاف الحدود والمقادير من حيث الاحباح الى مقدار خاص بلا نظر الى القيمة السوقية .

(قوله قدده والى اذ ذكرنا من الفرق اشير في صحيحة (١) ابن عبد الرحمن الحج) ويمكن ان يكون وجه الفرق ان الدراهم الوضاحية هي الدراهم لصحيحة فلا تكون هي ناقصة بما لا يتسامح فيه فلا بأس باعطائها من دون النسيب .

(قوله قدده ثم ان الحكم في المعدود و حقوق معرفة العدد الخ) المشهور بين الاصحاب لزوم معرفة لعدد - و عن - مجمع لرهان انه لا دليل على عدم جور بيع المعدود الاعدا وان الاصل والعمومات وحصول لشرصى الذى هو العملة في الدليل دليل قوى فائدت حلاله مشكل (افول) لدى يظهر من صحيح (٢) الحلبي من الصادق عليه السلام عن الحور لا يستطيع ان يعده فيكالم بمكيال ثم يعد ما فيه ثم يكال ما بقى على حساب ذلك العدد قال عليه السلام لا بأس به - من جهة ظهوره في اعتقاد السائل لزوم العدو تقريره (ع) ذلك - هو لزوم لعدونه بقيد اطلافت الادلة .

بيع المكيل وزنا وبالعكس

(قوله قدده فيقح الكلام والاشكال في تقدير بعض الممدرات بعبر ما تعارف فيه الخ) الاقوال في المسألة اربعة - ثالثها - التفصيل بين بيع المكيل بالوزن فيصح وبيع الموزون بالكيل فلا يصح - رابعها - التفصيل بين حمل كل من التقديرين طريقا الى التقدير المعبر في المبيع في نفسه فيصح - و بين ملاحظته مستقلا فلا يصح -

١- الوسائل باب ١٠ من أبواب الصرف حديث ٧

٢- الوسائل باب ٧ من أبواب عقد البيع وشروطه حديث ١

والكلام يقع في مقام (الأول) في تقدير كل منهما بغير متعارف تقديره من حيث جعله طريقا إلى متعارف (الثاني) في تقديره مستقلا .

أما الأول فمضمونه لمصنفه - أي فمس - ادريما يكون التفاوت المحتمل مما يتسامح فيه عادة - وربما يكون مما لا يسامح فيه (أقول) إذا كان لتفاوت المحتمل مما يتسامح فيه عادة فالأظهر على الصحة - لمعرفت من أن اعتبار التقدير الخاص إنما هو لمعرفة المد المبيع ومقداره والتقدير بما هو طريق إلى ذلك مع كون التفاوت المحتمل مما يتسامح فيه بفتح ذلك وبحرح البيع عن كونه حرا فبا فيصح (و يشهد له) مصفا إلى ذلك صحيح الحلبي المعتمد بالتقريب الذي قدمناه - وحر (١) عند الملك بن عمرو قس لا يبي عبد الله رحم شري مائة راوية من ريت فباعنصر روية ، واثنى فاثريهما ثم أحمد سائره على قدر ذلك قال (ع) لأناس - (وما) عن التذكرة من حمل الخبر على صورة التندر (ليس) من جهة هذا الخبر نفسه فإن اثتران مائة راوية ريت ليس بمتندر بل من جهة صحيح الحلبي لو ارد في الحور المحض بصورة عدم الاستطاعة (ولكن) يرد عليه أنه لا مفهوم له كى بقيد طلاق هذا الخبر (وإما) إذا كان التفاوت المحتمل مما لا يسامح فيه عادة فحكمه يظهر مما سذكره في المقدم الثاني (وتصحيحه) بالنساء على ذلك التقدير (محدوش) إذ لم يرد عليه الرجوع إلى شرط الخبر لو نقص لا يصحح لعقد لأن ذلك لا يخرجه عن الجرافة - ولد لا يصح البيع بالمشاهدة مسبب على مقدار معين مما تعرف به (ودعوى) إطلاق الخبر (مموه) فإن الظاهر و لا قل من المحتمل كون مانق من مائة راوية متحد الورد مع ما وردن كما يظهر لمن تدبر فيه .

وأما المقام الثاني - فالمشهور بين الأصحاب على ما سبب اليهم في محكي الرينح جوار بيع لمكيل ورنبا وعدم جوار بيع المورون كيلا - واستدل له المصنف به أن لورد اصل للكيل وأن العدول إلى انكيل من باب الرحصة - وعليه - فبيع

المكيل بالوزن ليس بيعاً حراً فيما يخلاف العكس (أقول) لا شك في أن الأصل للمكيل هو الوزن - إذا عراض المعاملة العقلية تحسف بأحلاف مقادير الأشياء من حيث الحقة والثقل ولهذا الجبئية مراتب معينة يعبر عنها بالمشقل ومدونها وما فوقها وليس الكيل طريقاً إلى معرفة ذلك في نفسه فلامحاله بعدد الكيل من حيث أنه بيع مقدار من الوزن (إلا أنه) بعد تعرف الكيل في شيء وعدم معرفته ورثه عاك لا محالة لا يعرف مقدار تموله بالوزن - بل يكون ذلك أيضاً بيعاً جريباً

ثم بعد ما يستدل للجواز في المورد بن بحر (١) وهب عن الصادق (ع) عن أبيه عن علي (ع) لا بأس بالسلف ما يوزن بما يكال وما يكال بما يوزن - وفيه (ولا) أن الحر صعب للسد لو هب (وثانياً) أنه يدل على أنه يجوز أن يكون ثمن لمكيل موزوناً وبالعكس - ولا يدل على جواز كل من كس ووزن في مورد آخر - ولا يظهر هو عدم الجواز مطلقاً .

(قوله قدّه ثم انه قد علم مما ذكرنا انه لو وقعت معاملة الموزون بعنوان معلوم عند أحد المتبايعين (الخ) يمكن الاستدلال لصحة هذه المعاملة مصافاً لى سيرة المندسين من المسافرين على الشراء بوزن السد الذي يحضرونه أو يكيله مع جهلهم بالمقدّر - بأن المورد لا يلزم بعد فرض علم المشتري بوزن الكيل أو الوزن المشتري به معارف في البلد - ونصوص اعتبار الكيل والوزن يدل على لزوم أن يكون البيع بحددهما - واما معلومية مقدّر أو ما يوزن تفصيلاً فلا تدل عليه بل أغلب الناس لا يعلمون مقدار الكيل والوزن المتعارفين في بلدهم - وبعينه أخرى أن تلك النصوص تدل على الجمع بين البيع جريباً وبتخمين بالوزن ولا كين ولا تدل على أنه من ذلك (ولكن) ثبوت السيرة المتصلة إلى زمان لمعصوم (ع) محل تأمل - والطاهر صدق التعرر مع الجهل بالمقدّر من حيث ذلك وإن لم يصدق من حيث لئله والنصوص إنما هي في صدد بيان اعتبار العلم بمقدار المبيع لا مجرد الكيل والوزن من حيث هذا - فالظاهر بطلان تلك

المعاملة . (واما صحيح ١١) ، لحلى عن ابي عبد الله (ع) لا يصلح للرجل ان يبيع بصاع غير صاع المصير (فالظاهر) منه المبيع عن البيع عبر صاع المصير بتدليس انه صاع المصير فلا يدل على حوز لبيع بصاع المصير وان لم يعلم مقداره

(قوله قد ه و اما المعدود فان كان الكيل او الوزن طريقا اليه الحج)
لا كلام في به اذا كان الكيل او الوزن طريقا الى العديحوز ذلك كما تقدم - و صحيح -
الحلى لمقدم المحتصر بصوره تعدد العد لا مفهوم له كي يدل على عدم جوازه مع
لا مكان - و تقريره (ع) لب في ذهن السائل من عدم الحوار مع الامكان عبر طهر -
(واب) اذا لم يكن ذلك بعنوان الطريقة فقد حاز المصنف دة كفاية الوزن فيه و لظاهر ان
وجهها اصابة الوزن في تعدد مطلقا حتى في المعدود (وفيه) ان اصابة الوزن لو سلمت
لاتفيد بعد فرض كون ساط المدة في شيء العدد فانه يلزم من بيعه بالوزن العرفي لا يظهر
عدم الكفاية .

المناط في المكيل والموزون

(قوله قد ه بقي الكلام في تعين المناط في كون الشيء مكيلا او موزونا (الح)

قل الشروع في بيان المختار ودليله - يسعى تقديم امور

الاول ان مورد لبحث هو انه هل المدار على ما كان مكيلا او موزونا في عصر
الشيء ~~مكيلا~~ - لا على كل عصره و وره لانه لم يقل بذلك احد و لا يكون ذلك راجعا
للعر - وبعبارة اخرى - مورد الكلام تعين ما هو مكيل او موزون - لاتعين الكيل والوزن
اذلا كلام في ان المكيل يكال بالمكيل المعروف في كل عصره الموزون يوزن بالميزان
المعروف في كل زمان (فما) في عبارة المصنف المنقولة في الكتب - والمكيل مكيل
اهل المدينة والميزان ميزان اهل مكة - لانهم تاوله لاسيما وقد نفى الخلاف عنه .

الثاني ان الرأع في المقام ليس في مفهوم المكيل والموزون - قد مفهوم

اللعوى واصح - ولا حقيقة شرعية لهم قطعا ولا يكون عكبة شيء او مورونته من الامور الواقعية ، يكون نظر العرف و لشرع طرفا لها حتى يكون الشرع مصوبا للعرف تارة ومحطأ لهم اخرى بل هما امران جعدين رتب الشرع على هذا الامر الجعلي الساني الذي سى العرف عليه حكم (و حيث) ان الحمل و لسايعتلف باختلاف الاعصار والامصار فلذا وقع الرافع في انه حمل المتعارف عصر خاص و مصر محصوص - ام الميراث صدق عموما كون الشيء مكبلا او موروبا .

الثالث المحكي عن طاهر مجمع الرهن و صريح الحدائق ان الاصحاب افنوا - بان المراد بالمكمل والمورون نائب بهما الكيل و بورن في رتبة (ص) وحكم ان في في البلدان ما هو المتعارف فيها .

و ورد عليهم صاحب الحواهر ردنا في لحد ذلك في كلام حد من لاساطين فصلا عن يكون اجماعا - نعم قد كروا ذلك بالسنة الى الرما و المصنف به ذكر طرقات ثلاثة - لاستدانة ان الفقهاء فوا بدلت

الاول ان التمتع في كسبات الاصحاب يشهد بذلك - و ذكر منها عبارة المبسوط (اقول) ما فاده في المبسوط الصريح في ذلك حرة التذكروا وبهاية الاحكام و لمختلف و حواشي الشهيد و غيرها وهو المقول عن الدعوى كما عن مصاح الكرامة - و لكن اقدام من الاصحاب لم يصرحوا بذلك

الثاني ان المقطوع به بعد النسخ ان الموضوع في هذه مسألة وفي مسألة الرما واحد هو المكمل والمورون وقد حمل عليه حكمان - احدهما - عدم حوا ربيع متعاصلا - ثانيهما - عدم حوا ربيع محارفة - فاداد كروا صاطة لتحديد الموضوع وهي مرعية في كلتا المسألتين (وفيه) ان ماد كروه - كان صاطة لتعيين لمهوم - و كان صاطة لتعيين المصدق مع كونه ظاهرا في صطما هو مصداق الموضوع في المقامين - كما اذا ذكروا المسألتين بنحو الانصل وفي ذلك ما ذكرنا ذلك تم ما فاده - ولكن بما ان ماد كروه اما يكون في مقدم صطما هو المصدق في دبل مسألة الرما خاصة ولا اطلاق له يشمل

هذه المسألة فلا تحدى ذلك في المقام بعد كون طاهر الدليل ان لموضوع فيها كل ما صدق عليه هذا المفهوم لا خصوص مصداق خاص به

الثالث ما هو مركب من امرين - احدهما - انه يشترط عند الاصحاب في الرباء ان يكون الكيل والورن شرط في صحته - ثابتهما - اتفاقهم على ان العره في المكيل والمورون الجاري فيه الرباء على ما هو كك في عهد لشارع الاقدس - فانه يستتبع منهما اعتبار ككيل والورن في ما كان مكيلاً ومورواً في عهده (وان شئت قلت) بهيئة الشكل الاول - ما كان مكيلاً ومورواً في عهده يجري فيه الرباء - ومبجى فيه الرباء يشترط ان يقع بالكيل او الورن - وسيحتمل ان كل ما كان مكيلاً ومورواً في عهده - يشترط ان يقع بالكيل او الورن (وفي) ان الامر الاول - وهو الكرى في القياس - ان اريد به ان يشرط حين الرباء كون الكيل او الورن شرط في صحته - ولو في زمانه (ص) حاصفة فهو حق لانه لا يحد للمستند - وان اريد به انه من شرطه كون ذلك شرطاً في صحته الى لا بد ومدم يجري فيه الرباء فهو ول الكلام و عرثات - فالاصناف - ان دعوى الاحماع بل الشهرة في المقام في غير محلها -

اذ اعرفت هذه الامور - فاعلم - ان الكلام يقع في موردين - الاول - في بيان ما يستفاد من الأدلة - الثاني - في ما يستدل به على ما هو المنسوب الى المشهور

ما المورد الاول - فالمستفاد منها ان المدار في اعتبار الكيل والورن على ما هو مكيل او مورون في زمان البيع وطلده - فما كان مكيلاً او مورواً في زمان البيع وطلده اعتر في صحته ببعده ذلك ولم يكن كك وان كان في زمان الشارع مكيلاً او مورواً لا يعثر في صحته ذلك - لان دليل اعتبار هذا الامر - حديث (١) بهي السى (ص) عن بيع العرر - والنصوص الحاصلة - المتقدمة اما الحديث ودلالته على ما ذكرناه واصحها - فان من المعلوم علم دخل المدخلية لزمانه (ص) في رفع العرر واثباته - واما النصوص -

في ان العاظمي المكييل والمورون على ما هو المعروف في البلد - ٣١٣ -

فالمأخوذ فيها عنوان المكييل والمورون من دون التقييد برمان خاص و بلد مخصوص
و مقتضى طلاقه دوران الحكم مدار فعليه هذا الموضوع عند بقاء المعاملة من حيث
رمانها ومكبتها. وبعبارة اخرى - قد لا (ع) ما كذا من طعام سميت فيه كيلا لا يصلح معجزة
من نقصان الحقيقة المنتصبة لانشاء الحكم فيها على الموضوعات المقدرة وجودها -
فكل ما صدق عليه هذا العنوان يشمله هذا الحكم من غير فرق من الازمة و الامكنة .

واما المورد الثاني فالمسبوب اليه المشهور دعويين - الاولى - ان العرة في
التقدير برمان ليس ^{المراد} لثبته - بل لم يثبت كونه مكبلا وموروا في عهده لغيره
فيهما اتفق عليه البلدان .

و قد استدلل للاولى بالاجماع (و من) المراد من المكييل والمورون المصدق
لفعلي لمعنويين في رمان المتكلم (و يوجد) حمل اللفظ على المتعارف عند
لشارع - وفي لكل نظرا (الاول) فما تقدم وما عن المسبوط من معنى الخلاف عنه
لا بد من على لاجماع دعوى الخلاف في اصطلاح القدماء محمول على امر آخر غير
الاتفاق فكشفت عن رأى المعصوم (مع) به لو ثبت ليس احد اعنديا كاشفا عن رأى
المعصوم (و ما الثاني) فلا يلزم لظاهر من هذه القدسة كبار القضايا الشرعية كونه
قضية حقيقية لاحارجة - الا ترى - انه لم يتوهم احد اختصاص مادل على حرمة تنجيس
المسجد بالمساحد الموحودة في عهد الشارع - و بالحمل - ما ذكرناه واصح (و اما
الثالث) فلما عرفت من ان الرع في المقام ليس في المفهوم فانه مبين معلوم ولاحقيقة
شرعية له.

واما الكلام في انه هل العبرة بمصادي خاص من هذا المفهوم ام الميراث كله
صدق عليه ذلك (مع) ان المصوص انما وصلت الياس لائمة عليهم السلام لامة (من)
فلو كان اميران عرف المتكلم كان للارام اعشار كييل رمانهم وورنه كما لا يخفى .
و استدلل للثبته بالاجماع - و بان - لحقيقة العرية في المرجع عند انتفاء

الشرعية - وبمقتطوع - ابن هاشم الأتني ولا يظفر فيما يكال اويورن الا الى العامق ولا يؤخذ فيه الحاصة فان كان قوم بكيلون اللحم ويكيلون الجوز فلا يعتبر بهم لان اصل اللحم ان يورن واصل الجوز ان يعد (وفي الكل نظر) اما الاول فلما تقدم - واما الثاني فلما عرفت من ان المزع في المقام ليس في مفهوم المكمل والمورون كي يتم فيه ذلك بل هي انه هل لمصداق خاص به خصوصية ام لا - واما الثالث - فلعدم حجتيه لعدم اتصال الحر لى المعصوم وعدم حجة قول النعمي من حيث هو - مع - ان المراد بالعمدة ليس جميع الدس والا لما كان يوحد سيما في عصر الحر شيء يحرر اتفاق الناس عليه بل المراد منه ان بناء المتعاقدين لا يكفي بل يعتبر بناء قوم كاهل بلد عليه فهو يطبق على ما ذكرناه - مضافا - الى انه لو اعترض عن ذلك وسبب كونه بالا على ما ذهب اليه المشهور - بفتح التعارض بينه وبين صحيح الحلبي الدل على ان الميرن هو ما يسمى كيلا عند المتعاقدين بماهما من افراد البلد والمحل والترحيل معهما كما لا يخفى (ثم انه) بناء على ما احترا به نسط حملة من الفروع التي ذكرها المصنف رحمه وهو واضح .

نعم - يبقى منها مرعان (لاول) لو فرضنا كون المبيع في بلد والعقد في بلد آخر والمتعاقدين اهل بلد ثالث وكان ذلك لشيء في احد البلاد مقننا غير ما يقدر به في البلاد الآخر فهل العمرة بلد المبيع كما احترا به المصنف - ام بلد العقد - ام سدا المتعاقدين وجوه - اطهرها الثالث - فانه الظاهر من صحيح الحلبي - ما سميت فيه كيلا - فانه موجه الى البيع فتدبر (الثاني) انه لو وقعت المعاملة في الصحراء وكان البلاد مختلفة في التقدير ولم يكن الصحراء ملحقا باحد - فان كان المتعاقدان اهل بلد لهما حكمهما كما تقدم والا فلا يعتبر في بيعهما الكيل والورن لسومات الصحة بعد عدم شمول دليل الكيل والورن لهذا المورد كما هو واضح نعم - يعتبر رعاية عدم الغرر -

أخبار البائع بقدر المبيع

(قوله قدّه لو أخبر البائع بمقدار المبيع حاز الاعتماد عليه)
قول ان العذر وان كان يرتفع باندفاع المعاملة منه على المقدار المخبر به - لا
به قد عرفت انه يحتر الكيل والوزن وان لم يصر العذر من عدمهما - ومعلوم ان بذلك
لا يتحقق هذا القيد - فعلى هذا يتعين الرجوع الى التصوّر الخاصة - وهي على طوائف
- الاولى - ما دل على الاعتماد عليه مطلقا كحضر (١) محمد بن حمزة قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام اشترينا طعاما فرغم صاحبه انه كان قصده واحد بأكمله فقال لا بأس
- وبخود غيره - الثانية - ما دل على عدم الاعتماد عليه كصحيح (٢) لعلى المتقدم -
الثالثة - ما دل على الاعتماد عليه في صورة لا يتحقق خاصة كحضر (٣) ابي العطار عن
الصادق عليه السلام اذا اتممت فلاناس وبخود غيره - و الجمع بينهما - لو سلم كون المقدم
مشمولا للصحيح الحلى ولم يقل باختصاصه به اذا كان الاخر عن حدس لاحس كما هو
ظاهره - يقتضى تفيد صلاح الطاعة الاولى بمفهوم الثالثة وتقييد اطلاق الثانية
بمستطوقها وبذلك يرتفع التعارض - وبما ذكرناه يظهر ما في كلام المحقق الثاني من
حمل صحيح الحلى على الكراهة كما انه يظهر اعسار كون المخبر مؤتمنا - و
الظاهر ان هذا هو مراد المصنف ره حيث قال ثم الظاهر اعتد كون الخبر طريقا
عرفيا للمقدار .

(قوله قدّه وعلى كل تقدير الحكم فيه بالصحة فلو تمس الخلاف)
الحلاف - تارة يكون بالنقيصة و اخرى يكون بالرودة والكلام يقع في مقدمين (ما
المقدم الاول) والاقوال والوجود في خمسة - الاولى - الطلاق الثاني - الصحة لروما
ثالث - الصحة مع ثبوت حياز نفس - الرابع - الصحة مع ثبوت حياز الشرط
- الخامس - الصحة مع ثبوت حياز بعض الصفقة و تنقيح القول بالبحث في موارد

١- ٣- لو سئل باب ٥ من ابواب عقد البيع وشروطه حديث ٤- ٦

٢- لو سئل - باب ٤ من ابواب عقد البيع وشروطه حديث ٢

(الأول) في أنه هل يصح أم يكون باطلا (الثاني) في أنه على فرض الصحة هل يكون على وجه الثروم أو الجوار (الثالث) في أنه على فرض الجوار هل كانت حياز تحلف الشرط - أو حياز تعض نصفقة - أو حياز لعس .

أما المورد الأول فقد استدل للطلان - بمعابرة الموهود الخارجى لما هو عنوان العقد حقيقة معابره حقيقة مما وقع عليه العقد لأوجوده - افرص حصنة امان اذا تبين ان لموجود أربعة امان - وماله وحودهم يقع عليه العقد - فلا بد من الساء على الطلان (وفيه) - العيوب على قسمين - احدهما - ما هو ماضى مالية لاشياء وهى الصورة الموعبة من غر فرق بين العقلية و العرفية - كموان الذهب - والعد - و ماشاههما - ثانيهما - ما ليس ماضى المالية و اما يبدل الثمن براء المعنوى كالكم الحاص والمعد المخصوص - فان الثمن لا يبدل براء هذا العنوان براء كموان المس - بل يبدل براء المعنوى اى الاجراء الخارجية الموعوبة بهذا لموان وما ذكرتم فى القسم الاول وهو اجنبى عن المقام ولا يتم فى القسم الثانى فانه يحل العقد الى العقد على كل جزء جزء فالمقدار الموجود لا مانع من تاثير العقد فيه والمقصود ليس شئت كى يؤثر العقد فى تملكه وهذا بخلاف القسم الاول فانه لا يحل العقد به الى العقد على ذات الموجود و العقد على عوانه من المدة المشتركة لامية لها ولا يبدل المال باراتها - فالأظهر هى لصحة .

وأما المورد الثانى فالأظهر هو لحوار لان التراضى لم يقع بالمبيع على كل تقدير والاطل البيع للفررو والجهتوسيحى فى المورد الثالث ريدة توضيح لذلك .
وأما لمورد الثالث فقد ظهر مما ذكرناه فى المورد الاول وجه ثبوت حياز تعض نصفقة (واما) ثبوت حياز لعس فلا وجه له لان ذلك اما يشتر فيما اذا بيع بريد مس القيمة السوقية وفى المقام ربما يكون بافص مما كما لا يحى - لافى موارد تحلف المبيع حرء او وصفا (فما) فى القواعد على المحكى من ثبوت حياز لعس ان كان تسامحا فى عبارة فلا كلام والافهو غير تام (واما) ثبوت حياز تحلف الشرط فساما فيما اذا وقع

البيع مثلا على شيء واشترط صريحا او ضمنا في صمته شيء آخر بحيث لم يقع شيء من الثمن براء الشرط وان كان موحا لا ريداد فيه المبيع والمقدم ليس من هذا القليل فان كل جزء من المبيع وقع باراته حرء من الثمن وعليه فيسترد مقدار من الثمن وقع براء الجزء المفقود وله الخيار بين الامضاء والعسخ بمثلث (ثم ان) الفرق بين هذه الامضاء من الخيار انه لو كان الثابت خيار تنص لصيغة رد جزء من الثمن ثم تنجز بين العسخ والامضاء ولو كان هو خيار الشرط لا رد شيء - ولو كان خيار العس يتخير بينهما ما لم يدل لبائع التدوت والافلا خيار له فتدبر .

واما المقام الثاني فمن النرم بالطلاق في المقام الاول لاندلج من الالتزام به في المقام ولكن عرفت مسده (فد) عن المسوط من الطلاق (صيف ولاو حه لخير انفس كما تقدم - وللا خيار النقص لعدمه - وللا خيار الشرط لما تقدم (ودعوى) ان العقد يؤثر في ملكية ذات المبيع وشرط وصف خاص ما بين للموجود لا يوجب الا الخيار بين العسخ والامضاء بتمام الثمن - ونسحق ذلك الصحة وكون الريادة للمشتري وثبوت الخيار للبائع بين الامضاء تمام الثمن والعسخ كما لزم به المصنفه في باب لشروط (مدفعة) بان شرط المقدار غير ما ير الشروط كما تقدم والعقد لا يؤثر الا في المتقدر و الريد باق على ملك البائع - ولذلك ثبت خيار نطف الشرط للمشتري من جهة حصول الشركة بينه وبين البائع في اشتراكم والشركة بمص بناء المتعاملين على عدمه فتدبر .

بيع الثوب والارض مع المشاهدة

(قوله قدومه مسألة قال في الشرايع يجوز بيع الثوب والارض مع المشاهدة)

وان لم يمستا الح) وقد صرح غير واحد بصحة بيع مختلفة الاجزاء كالثوب و الدار والنعم مع المشاهدة وادعوا ان عليها لاحماع (واورد) عليهم جمع منهم لمصنفه انه يشكل الحكم بالجوار في كثير من تلك الموارد لثبوت العذر - وظاهر بعض الموردين وصريح آخرين الحكم بالجوار مع عدم لزوم العذر واقوله الاظهر عدم الصحة

في جنسه من تلك الموارد ولولم يلزم العرر - و هي الموارد التي يباع الشيء بالعدد
للدرع (أما) في الأول فلما تقدم من دلالة الدليل على اعتبار العدد في المعداد (و أما) في
الثاني - فلان العدد بالدرع صادأجل في حقيقة العدد - ولا فرق بين ان يقال حورة وجورثان
وان يقال درع ودرعان ومجرد كون - الأول من قبل الكم المتصل - والثاني من قبل
الكم المنصل لا يصلح فارقا (نعم) ماد كروه تتم فيما يباع لا بالعدد ولا بالدرع فانه يصح
البيع ان لم يلزم العرر - كما في الماء وان كل طفة منه له قيمة وهي مائة ما لم يكن ما لم يكن
اربعة اذرع او اريد او انقص فتدبر.

بيع بعض من متساوية الأجزاء

(قوله قدده مسألة بيع بعض من حملة متساوية الأجزاء كصاع من صورة
مجتمعة الصيغان الخ) الوجه المتصور ثلاثة.

الأول ان يكون المراد بالصاع الكسر الواقع المشاع من الحصة مقدر بالصاع
فلو كانت الصورة عشرة اصوع كان لمبيع عشرةا - فكون الصاع ملحوظا مرآة لى
الكسر المشاع لتساوى للصاع - وهذا وصفا جميعا الاشعة في ول مسألة بيع نصف
الدار - لاشكال في صحة البيع المذكور من غير فرق بين المثال - وبين بيع عدد من
عديدين ومن غير فرق بين اختلاف العددين ولاصوع في القيمة وعدمه - ومن غير
فرق بين العلم بعدد صيغان لصورة وعدمه لفقد الكسر بالصاع - والعلم بسببته لى
المجموع لا يكون معبرا (وعن) لعلامه انه الاشكال في صحة بيع عدد من عديدين او شاة
من شائين لو قصد الاشاعة.

وعاية ما قيل في توجيهه - امران - (الأول) مع ظهور الكسر المشاع من لفظ
العبدو الشاة - والحال انه كما تعتبر في الاثبات كون الاشياء بما هو طاهر
او صريح في ما قصد من المعاملة يعبر ذكر متعلق القصد بلفظ طاهر فيه (وبهذا يظهر) ان
ماد كره المحقق النائيني انه من الجواب عن هذا الوجه فانه ليس الكلام في مقام الاثبات
كأن يدعى عدم الظهور وانصراف المطلق الى بعض افراده بل في مقام الثبوت (غير تام)

- وكف كان فيرد عليه - انه لا دليل على اعتنا د كرمعلق القصد فصلا عن اعتنا د كره
لفظ ظاهر فيه وعليه ومع العلم ناراد لكسر المثع لا يصعد طهور النقط فيه (الثاني)
ان العبد ين وما انه لا وحده لهم حقيقة فوجدتهم نصحيحا لبيع حره مشاع صهما انما
تكون لا اعتبار (وحيث) انه لا اشاء له غير اشاء لبيع فلم يكمن اشاء واحد لا مريم - تنزيل
الشئين سر لة الشيء الواحد - وبيع الكسر المثع في المجموع (وفيه) لا اعتبار الوحدة
لا بحث لي الاشاء كى يلزم ذلك فالأظهر هي الصحة في هذا لمثال بصا .

ثاني من الوجوه المتصورة ان يراد به بعض مرددين ما يمكن صدقه عليه من الافراد
المتصورة في المجموع - وهو على قسمين - احدهما - ما يكون له واقع معين ويكون مرددا
عدد لمتبايعين - ثانيهما - ما لا يكون معا ولو في نواع - ما في القسم الاول فان
كان المصاديق مختلفة في القيمة بطل البيع للحرر - وان كانت متفقة فيها صح البيع .
(وقد استدلل) لسطلان بالجهالة لتي تبطل معها البيع اجماعا (وفيه) ان الجهالة
غير الموحدة لغير الدليل على مطلها و الاحماع عليها ان كان ليس اجمعا تعديها
كاشعاع رأى المصوم - و ام في القسم الثاني - فالأظهر هو الطلان (لا) للحرر لما
تقدم (ولا) للجهالة لما تقدم ولان المردد لا تنس له في الواقع حتى يحهل (ولا) لان
الملك صفة وجودية محتاجة الى محل تقوم به كسابر الصفات الموجودة في الخارج
و حدهما عن سبيل المدل غير قابل لقبامهاته - ويبر عليه ما ذكره لمصنف ذه بان الملكية
امر اعتناري وليست صفة وجودية متصلة كالسواد (ن) لان المردد من حيث هو لامية
له ولا تحقق وهو صرف مفهوم لا مطابق له - والملكية وان كانت امر اعتناري - الا انها
هوية تلقية ومتقومة بطرفها ويستحيل ان تتحقق في اثن الاعتنا مع عدم الطرف المقوم
لها فهي لا بعقل تغلفها بالمردد وبعدة اخرى انه لا مطابق له في الخارج فلا ينطبق على
ما في الخارج فلا يصح اعتبار كونه مملوكا لعدم الاثر في بيع المردد بهذا المعنى باطل .
الثالث من الوجوه المتصورة ان يكون المبيع هو الكلى في المعين - والكلام

فيه يقع في جهتين (الأولى) في تصويره (الثانية) في حكمه

أما الأولى فليس المراد به الكلّي النقي المقد بالوفاء من الصرة المعينة بحيث يحلّ، العقده عليه إلى المقد على الكلّي الدمي و اشتراط وفائمه اذاته من الصرة المعينة. فان لازم ذلك انه لو تعف الصرة يكون البيع باقيا مع ثبوت الخيار لتعد الشرط مع. ان الحكم في الكلّي في المعين انه لو تلفت الصرة يكون ذلك في حكم تلف المبيع و موجبا لانصاح العقد مع. ان لارمه جو ريف الصرة باجمعها الى العبر ولا يلتزمون به في الكلّي في المعين وايضا. لارمه حوار اداء المبيع من غير الصرة عداية الامر ثبت خيار تحلف الشرط للمشتري ولا يلتزمون به في المقام (كما) انه ليس المراد به الكلّي الموجود خارجي الصرة. فان وجود الكلّي بوجوده افراده فمع تعدد الافراد اما ان يقع العقد على احدها للمعين او غير المعين او على جميع لوحدات - ولا راع ليكون هو الكلّي في المعين - و صرف الوجود بمعنى مسالا يشدعه وجود لا يعقل انطباقه على الوجودات المحدودة وسمى النقص للعدم ليس له مصداق حقيقة فان كل وجود يدل على عدم نفسه .

بل المراد به. هو الكلّي المقيد بالصرة الخارجية (نوصح دت) ان الكلّي كما يمكن تقييده بكلّي آخر ويكون القيد و المقد كلما ثالثا اصبق من الاولين كالخطة المقيدة بان تكون من محل محصور وبلد خاص كذا يمكن ان يقيد بالموحد الخارجي المشتمل على افراد الصرة الموحدة في الخارج فيكون المجموع كليا بمحصرا افراده في الموجود الخارجي.

واما الثانية فقد استدلل لقصد البيع في هذه الصورة - بلزوم العرف - و بالجهالة وبانه لم يعهد ملك الكلّي في غير الدمه. وبتعاقبهم على ثربل الارطال لمشتاة من بيع الثمرة على الاشاعة (ولكن) يمكن دفع الجميع اما الاول فله عدم لرومه مع تساوي الافراد من حيث القيمة - واما الثاني فلما تقدم من عدم مانية الجهل من حيث هو (مع) انه لاجهالة هناك فان المبيع كلي و معلوم - واما الثالث فلان عدم المعهودة متنوع كيف

وهو معهود في لوصفه و لاصداق - مع - ارعده لمعهودية لاصلاح ذليلا للمع
- وما الرابع - فلان حمل الكلام على معنى لظهوره فيه او لتبعه لاستدعى بطلان
غيره لو صرح بإرادته - وبعبارة اخرى - ان بدل على الحمل على الاشاعة اذا لم يحذر
المراد - ومحل الكلام ماله احرار ان المراد هو الكلى في المعين ولا يظهر صحته

قوله قد ولعل الدائرة في الشرع اصدي وان كان بين المصطلحين عموم و
خصوص من وجهين (الحج) تقرب كون السعة عموما من وجه انه اذا تحدثت لقم في
لمحتملات لا يكون هناك عرر عرفي ويكون العرر شرعا - وقد يكون العرر العرفي
موجودا ولا عرر شرعي كما في مع الايق مع الصبغة - وقد يحسم وهو كثير (وحيث)
ن مورد دن لشرع في البيع مع صدق العرر العرفي قليل - فلذا قل لعل الدائرة في
الشرع اضيق فتدبر .

(قوله قد ولعل الدائرة في الشرع اصدي وان كان بين المصطلحين عموم و
خصوص من وجهين (الحج) تقرب كون السعة عموما من وجه انه اذا تحدثت لقم في
لمحتملات لا يكون هناك عرر عرفي ويكون العرر شرعا - وقد يكون العرر العرفي
موجودا ولا عرر شرعي كما في مع الايق مع الصبغة - وقد يحسم وهو كثير (وحيث)
ن مورد دن لشرع في البيع مع صدق العرر العرفي قليل - فلذا قل لعل الدائرة في
الشرع اضيق فتدبر .

(قوله قد ولعل الدائرة في الشرع اصدي وان كان بين المصطلحين عموم و
خصوص من وجهين (الحج) تقرب كون السعة عموما من وجه انه اذا تحدثت لقم في
لمحتملات لا يكون هناك عرر عرفي ويكون العرر شرعا - وقد يكون العرر العرفي
موجودا ولا عرر شرعي كما في مع الايق مع الصبغة - وقد يحسم وهو كثير (وحيث)
ن مورد دن لشرع في البيع مع صدق العرر العرفي قليل - فلذا قل لعل الدائرة في
الشرع اضيق فتدبر .

(قوله قد ولعل الدائرة في الشرع اصدي وان كان بين المصطلحين عموم و
خصوص من وجهين (الحج) تقرب كون السعة عموما من وجه انه اذا تحدثت لقم في
لمحتملات لا يكون هناك عرر عرفي ويكون العرر شرعا - وقد يكون العرر العرفي
موجودا ولا عرر شرعي كما في مع الايق مع الصبغة - وقد يحسم وهو كثير (وحيث)
ن مورد دن لشرع في البيع مع صدق العرر العرفي قليل - فلذا قل لعل الدائرة في
الشرع اضيق فتدبر .

في مقابل الاشاعة وقصد احدهما بقصد الآخر فمع العلم بقصد احدهما - اصابة
عدم التعيين تعرض اصابة عدم الاشاعة - نعم - لو كان المعين عبارة عن الاشاعة
متخصصة بمعين - كان قصد الاشاعة متيق وقصد النفس مشكو كافي وكان يجري اصابة عدم
التعيين فتأمل .

(قوله قدده وفيه نظر) الظاهر ان وجه الطر ما تقدم من ان اصابة الصحة من
الاصول التعددية فلا يصلح لمقاومة لظهور لسدى هو من الامارات - اوانه وان كانت
هي من الامارات لان طرفتها وادرسها ان يكون في طرف عدم لظهور فتدبر .

اداباع صاعا من صبرة

(قوله قدده مسألة لوباع صاعا من صبرة فهل ينزل على الوجه الاول من
الوجوه الثلاثة الخ) ولا يحتمى به لافرق في هذه المسألة بين ما لو كان هناك قصد
معين واريد تعيينه بظاهر اللفظ - وسى ما لم يكن قاصدا للامهوم هذا اللفظ (ثم انه)
وان كانت الوجوه المنصورة من سبع بعض من متساوية الاخر اربعة - الا انه - حيث
تكون الكرة والعدد المنتشر محدودا فيها خصوصية من الخصوصيات رده على وجود
لطبيعي فتحتاج رادة حدهما الى قرينة ودال آخر ومع فقد ذلك لامحالة بدور الامر
بين رادة الكسر المشاع - او لكلي في المعين .

لنهم لا ان يقال ان المصنف به يدعي ان مقتضى الوصف هو العدد المنتشر
لكن ستعرف عدم تماميته و مساء على سلك المصنف به فلعل وجه حصرة الوجوه في
الوجهين ما ذكره من ان احتمال ارادة المنتشر يدفع باصابة للصحة - وكيف كان -
ذلكلام يقع اولايما يستعاد من اللفظ بحسب الظهور ثم فيما يقتضيه النص الخاص .
ما الاول فالمشهور بين الاصحاب الحمل على الكنى في المعين وتوضيح المقام -
ان لصاع كسبر العاط اسماء الاجناس موضوع لطبيعي المعنى - وهو المقدار الخاص
مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات - و توينه اما ان يكون تويننا لنتمكن

ومجرد انحصاط لعدده في ضمن حركه عرابية - ويكون للتكبير - وعلى الاول لا يريد على الطبيعي شيء ولا شيء وان كان نزههم ظهوره في الفرد لمتنشر كما في المتن - حيث دعى المصنفه ظهوره في اربعة لفرد لبشر اذا لوحه له سوى ذلك - لانه يمكن ان يقلل ان المراد به مجرد عدم لعبس لا سكرة مستطلحه - وما كلمه من فهي للتعبس فعاد هذه الحمله راده صاع من الحنطة عبر المعين من جهة لامن جهة كونه معصا من الصرة الموحوده في الحارح فظاهرها وانكى المفيد بالموحود الحارحى المشتمل على افراد خارجية وقد عرف ان هذا هو الكلى في المعين - وبعبارة اخرى - ان صدها رادة صاع من الحنطة الذى هو بعض من مجموع هذه الصرة الموحوده في الحارح وهذا هو الكلى في المعين اذ الكسر المذاع بعض من الجميع لا المجموع (مصدق) لى ردة الكسر المشاع تحالف الصدر من وجه آخر وهو احد لصاع مرآة وطريقه و معرفة لبشر او الثمن او نحو ذلك وعدا بخلاف حمله على الكلى في المعين - به يكون الصاع بمسه وعوانه مبيعا - هذا كله بناء على مسلك لمشهور في لكسر المشاع وان بناء على ان لكسر المشاع عبارة عن ملكة تمام المال بالملكية النافذة كما عرفت في مسأله بيع نصف لدار فحمل لعدده المذكورة على الكلى في المعين في عابه الوصوح كما لا يخفى .

وما النص وهو صحيح (١) يريد السعول في متن فهو يضاف بشهد بالحمل على لكلى في المعين - انه لو كان لمبيع كسرا مشاعا كان الباقي مشتركين الباع والمشتري عابا لامر كان يفسح البيع بالنسبة الى المقدار النافذ - فحكم يكون الباقي للمشتري خاصة آية لحمل على لكلى في المعين (لا يقل) انه يلائم مع الفرد المنشتر ايضاً (فانه يقل) انه بعد ما عرفت من بطلان بيع الفرد المنشتر وعدم امكان تصحيحه ولو بالتعدد يتعين حمل الحر على لكلى في المعين .

ثمرات كون المبيع كلياً في المعين او مشاعاً

(قوله قدّه ثم انه يتفرع على المختار من كون المبيع كلياً اموراً احدها كون التخيير في تعيينه بيد البائع الح) المشهور بين الاصحاب هو ذلك وحالف القوم لمحقق القمى ره وذهب الى ان التخيير في تعيينه بيد المشتري - والظاهر - ان مشأ محالته للقوم فبانه تملك الكلي في المعين - بالامر بالطبيعة و المشتري بالعمور - فكما ان هناك يكون التخيير في تعيين الفرد من المأمور كالتخيير فيه في المقام انما يكون بيد المشتري (وبه) ان الامر بامر به بصير مالك الفرد من لطبيعي على المأمور وفي المقام بصير المشتري مالكاً على البائع فكان الحري قياس لمشتري في المقام بالامر هناك فكما انه ليس اختيار الفرد هناك بيد الامر كك هاليس بيد لمشتري (وذلكممة) اذا كان البائع مملوكاً للكلي في المعين بصير المشتري مالكاً للطبيعي دون الحصوصيات فليس له حق في الحصوصيات لبعض بعض منها لنفسه فلا محالة تكون لتخير بيد البائع - و هذا بخلافه على الاشاعة فان المال يكون مشترك بينهما فليس لاحدهما التعيين الا مع رضا الآخر .

(قوله قدّه ومنها انه لو تلف بعض الحملة وبقي مصداق الطبيعة انحصر حق المشتري فيه الح) والوجه في ذلك انه مع بقاء مصداق واحد لكلي لا يكون الكلي ناقلاً هو موجود وحيث به لا تعدل لمصداقه لا محالة يكون حق المشتري محصوراً فيه - ويكون نظير مالو امر بطبيعة وانحصر مصداقها في فرد واحد - بتعين كونه مأموراً به - وهذا بخلافه على الاشاعة فان كل ما تلف يكون مشترك بينهما وكذا لباقي .

(قوله قدّه ومنها انه لو فرضا ان البائع بعد ما ناع صاعاً من الجملة باع من شخص آخر صاعاً كلياً الح) وقد ذكرنا في وجه تنس الصاع الباقي للمشتري الاول ويكون المبيع بالنسبة الى الثاني من قبيل ما تلف قبل قبضه امرين الاول ما افاده المصنف ره (وحاصله) ان البائع بعد ما ناع صاعاً من الصرة التي

هي عشرة صوع يكون مالكا لتسعة اصوع فالمبيع الثاني يكون سريا فيما يملكه البائع ماد تلف ماعدا الصاع فقد تلف جميع ما كان الكلي سريا فيه فقد تلف المبيع الثاني قبل القصد (وفيه) ان تسعة اصوع السالك بعد انسخ الاول لان مير لها وانما كي يكون سريين الصاع المبيع ثانيا فيها - وبعبارة اخرى - كن من المبيعين يكون كلبا قابلا للانطباق على كل فرد من افراد لصرة و مادام لم ينف الصاع الواحد يكون كل منهما علي حد سواء في التصق على كل فرد منه ولا اعتبار لاحدهما على الآخر بعد التلف يصا يكون هذه المسألة باقية وان شئت قلت ان الاولية امان تكون في المبيع وهو الكلي لافي التطبيق على الفرد .

الثاني ما افاده لمحقق نائبي ره وهو - انه اذا لم ينق الا مقدار حق حذر المشتريين فحيث ان المشتري الاول سابق على الثاني في المعاملة فهو سابق في صرف الطبيعي الى نفسه حره الى ملكه وجعله مطلقا على الصاع النقي وبإراحم الآخر في صرف الوحد من الطبيعي (وفيه) انه قد كن هائلتر حم في يادى الامر كان ما ذكر متساكما لو فرضا انه لم يكن له الاصاع من الصرة - و مادالم يكن له حم الا بقدر فمن حين حدوث التراحم لا اوبوية لاحدهما على الآخراد لتقدم يكون في لحدوث وفي ذلك لحين لم يكن تراحم (وعليه) فالأظهر به لاتر جميع لاحدهما على الآخر فالنقي ما ان يستنه ليهما على حد سواء فيحكم بان لكن منهما بصفاة هو بدسته الى الصاع الآخر يكون من قبيل تلف المبيع قبل القصد . (قوله قدده و ان قصص في ضمن الباقي - حصلت الشركة الحج) صور الاقاص اربع (الاولى) ان يصر لكلى في فردو يقصه المشتري (الثانية) ان يقصه المجموع بعد تعين الكلى المبيع في الكسر المشاع (الثالثة) ان يقصه المجموع بان يكون كل واحد منها ولاءو لكلاب الاحراماة (لرابعة) ان يقصه لمجموع بعنوان الامانة حتى يصر حصاة الكلى فيما بعد (لاشكال) ولا كلام في الصورة الاولى فانه لو تلف المقصود بحسب علي المشتري - كما - لا يسنى النوقف في حكم الصورة الثانية - وانه يحسب التالف عليهما بالسنة لان التمس بيد البائع من غير فرق بين ان يكون سحو

لا فرق بين الاشاعة واما لصورة الثالثة - فبعض المجموع يكون من التلف بعد نقص واما ان تلف البعض فلا وجه لحساب التلف عليهما فان البيع بعد نقص على كليته من دون ان يكون متعيا في فرد نحو افراد الاشاعة فاذا كان الباقي بمقدار البيع فلا يكون البيع لكلي تالف لقابلية تطبيقه على هذا الفرد - واما الصورة الرابعة - فبعضه نسبة الى التعيين حكمها حكم الصورة السابقة وما بالنسبة الى الاقاص احدى ثمره - ولو تلف لمجموع يكون من التلف بعد نقص - والظاهر ايضا بخلاف حكمها مع الصورة السابقة ولا يعقل ان يكون مال الشخص امانة عنده فلا محالة يكون امانة .

الفرق بين الاستثناء والبيع

(قوله قدده واما الاشكال في انهم ذكروا فيما لو باع ثمرة شجرات و

استثنى منها اوطالا معلومة الحج) محصل الاشكال - ان لاصحاب في مسألة استثناء الارطال افتروا انه لو حاست الثمرة سقط من المشتري بحسابه - ولارم ذلك الحمل على الاشاعة وجميع الاشكال في الفرق بين المسألتين حيث ان طهرهم في مسألة لارطال الحمل على الاشاعة وفي المقام لحمل على الكل في المعين - وايضا - فان لهم في مسألة الارطال فتويين لاثلاثين مع الاشاعة - احدهما - انه لو تلف لبعض بتعريف المشتري كان حصه البايع في الباقي - ثانيهما - اسفلان لمشتري في التصرف وقد ذكروا في مقام الفرق وحوه - وقد ذكر المصنف انه حملة معها مع ما يرد عليها فلا حاجة الى الاعادة

ومنها مدافاة المصنف انه في آخر كلامه (وحاصله) ان لمشتري كما يكون كلياً - كذا يكون عود المشتري منه الذي انتقل الى المشتري كلياً بمعنى انه ملحوظ بعنوان كلي يقع عليه البيع - فكل منهما مائل للكل وبسبب الموجود الى كل منهما على حد سواء فتخصيص احدهما بترجيح بلا مرجع فيكون نسبة التالف اليهما على حد سواء فيجب عليهما - واما في البيع وان البيع وان كان كلي الا ان مال البايع لم

يلاحظ بعنوان كلي (وبه) اولاً ان الخصوصات اما ان تكون دقية على ملك البائع في مسألة الاستناع - وتكون داحلة في ملك المشتري - فعلى الاول حكم لمشتري في المقام حكمه في تلك المسألة فلاوجه لحساب التالف عليه - وعلى الثاني كان حكم لمشتري هناك حكم لبائع في المقام فلاوجه لحساب التالف على لبائع - وثانياً - ان ظاهر بيع المجموع لامعدار منها بيع الموجود، لخراجي لا الكلي - وذلك - به لا يرتفع بذلك اشكال استقلال المشتري في التصرف - كما لا يرتفع به شكك به بوقوف بمرط المشتري كان حصة البائع في لذي كما لا يخفى

ومنها ما افاده المحقق ثانياً - وهو ان المبيع في بيع الصاع كلي ولا يملك لمشتري من الخصوصات شيئاً فمادم يكون صاع من الصبرة موقوف للاوجه لحساب التالف عليه - والمبيع في مسألة الاستناع - به - وان كان كلياً الا ان البائع يملك الكلي مع الخصوصية وحساب التالف على المشتري لاوجه به بل يحسب عليهما - ومقتضى استحقاقه الكلي - يسحق الباقي لواتلف المشتري مقدار من الثمرة لان حقه لم يكن مشاعاً في مال المشتري حتى يسحق القيمة وعلى هذا يرتفع اشكال حوا ارتفع في المشتري في الثمرة بلارصاً من لبيع لانه لم يكن شريكاً معه بمصون لاشاعة (وبه) ان البيع ان كان مالكا لجمع الخصوصات كان المشتري كالمشتري في مسألة شراء الصاع لاوجه لحساب التالف عليه - وان ملك بعض الخصوصات سحوا لاشاعة عدد سؤل انفرق - وان ملك بعضها سحوا لفرد المشتري بل البيع كما تقدم

ومنها ما افاده المحقق لاصغهايي ره (وخاصه) ان ظهور لصاع في بيع لصاع من الصبرة في الكلي في المعين لامرأحم له وظهره به في مسألة الاستناع مزج مع ظهور الاستناع في كونه متصلاً لا منقطعاً - وهو اقول فلا محالة يكون المشتري جرياً خرج من الحريات - وحش - ان الجري المعروف اما مجهول او مردد والاول باطل والثاني محال فلا بد من حمله على لجري مجرئة مشأ انزاعه وهو الكسر المشاع (وبه) مضافاً - الى انه بهذا لا يرتفع اشكال استقلال المشتري في التصرف - وانه لو

تلف المجموع بتعريض المشتري كان حصة الباقي - ان استثناء الكلي والمجموع ليس استثناء مقطوعا بل يكون متصلا لان الاستثناء المتضمن هو مالو حرج شيء ولو لم يكن استثناء كان داحلا في الشيء وفي المقام كك .

فالحق ان يقال ان المشتري في مثله الارطاب ايضا كلي. واذا يكون المشتري مستقلا في التصرف ولكن حيث به لا شكال عند تعريف في به لو تلف المجموع لا مقدار المشتري ليس ذلك لمبايع خاصة يستكشف من ذلك ان المشتري هو الكلي ذو مرتبة و يكون الاستثناء في قوة استثنائات عديدة مما يراه ثبت فثبنا فمجموع الارطاب تكون مستثناة مع بقاء مجموع الثمرة - وشيء من سنة الى الباقي سنة لمجموع الى لمجموع مع تلف شيء من عدم الاستثناء مع تلف الجميع - وبعبارة اخرى - ان المشتري هو الكلي المتقدر بالكسر انما ع كمون اعشر مثلا فكلما تلف يحسب عليها لا محالة ومع ذلك يستقل المشتري بالتصرف والارطاب من ذلك عرو فان المشتري متعين وهو عشر لمجموع مثلا (و ام) + حانه لو تلف البعض بتعريض لمشتري كان حصة الباقي - فالظاهر - انه يكون هو الشرط الصمي لساء لمتعاملين على ذلك كما لا يخفى .

اقسام بيع الصبرة

(قوله قدده قال في الروضة انما للمحكي عن حواشي الشهيد ان اقسام بيع الصبرة عشرة (الح) لا يحصى انه اذا كتب الصبرة معلومة لمقدار صرح بيها في اربعة اقسام - احدى - بيع جميع الصبرة - ثانيا - بيع جزء معلوم منها كالعشر - ثالثا - بيع صاع وصيعة منها مع العلم باشتغالها - رابعا - المقياس - رابعا - بيع الصبرة جميعها - كل صاع منها بكدا - اذا لمش في هذه الاقسام كائن معلوم وبطل في القسم الخامس - وهو بيع كل صاع منها بكدا لان المبيع ح غير معلوم فيكون البيع عرويا - لصالحية بطريق كل صاع بكدا على الواحد والزيادة (وهو) المحقق الثاني انه يظهر مما

افاده العلامة في بعض كتبه من صحة الاجارة لوقال الموحج آخرت لدر كل شهر
بكدر في الشهر الاول لتضمن هذا القول اجاره هذا الشهر يقينا - صحة البيع في المقام
بالسنة الى صاع واحد (وفيه) مضافا الى فساد المسمى كما انه هو عليه من جهة ان تردد
متعلق العقد بين الاقل والاكثر يقتضي الجهن به - انه لو تم لما امكن السوء على صحة
في المقام اذ في الاصل يدعى ان اجارة الشهر الاول مفقود ذلك الشهر ممتاز عما عد
واما في امرع فلا يمكن ان يقبل ان بيع الصاع الواحد منقضى - فانه ان اريد به لو حد
شخصي فهو لورده بين الافراد لا يصح كما تقدم - وان اريد به الكلبي في الممنوع فهو
غير منقضى ادلو احد المشتري - نام لصرة لم يقع العوض في مقابل الكلبي في المعين بل
وقع براء الاشخاص الخارجية - فالأظهر هو البطلان في هذا القسم -

و اما قسم بيع لصرة المحبولة المقدار فلا كلام في بطلان بيع ثلاثة اقسام
منها - وهي - بيع جميع الصرة - وبيع جزء معين منها كالعشر - وبيع كل صاع منها
نكدا - كما الاشكال في صحة بيع مقدار معين منها كالصاع مع تعلم ناشئها عليه -
بما الكلام وقع في موردتين (الاول) في حكم القسم الاحير مع عدم العلم باشتغال بصرة
عنه (الثاني) في حكم بيع جميعها كل صاع منها نكدا - الذي حكم به بالصحة
في المعلومة

ام المورد الاول فمن القواعد والتدكرة و حواشي الشهد والروضة وغيرها
لبطلان - ومن طاهر الدروس و للمعة الصحة - والأظهر هو الاول للعرر - وعية
ما قبل في وجه الصحة ومسح العرر ان سوء العقد على توزيع الثمن على مجموع المبيع
فكل جزء من ذلك يقابل بجزء من الثمن فما كان من المبيع موجود انصح البيع بالضافة
اليه وما لم يكن موجودا بطل بالقاس اليه وثبت للمشتري خيار نفع الصفة (وفيه) به
لو سلم ارتفع العرر بذلك - لما كان مجديا بعد اعتبار معلومية كل المسع او ورنه ان
كان مكبلا او مورو - مع - ان ارتفع العرر غير ثلث فانه وان ارتفع من حيث المالة

لا يلايرتع من حيث العرض المعدلى وبمارة اخرى الجهل بوجود المبيع عرعرها
كما لا يحق فالأظهر هو الفساد .

وام المورد الثاني فالمشهور على ما سب اليهم لطلان وعن الشرح في الخلاف
انه لا مبيع منه والاصل جوازه وعن كفاية انه عر بعد واسدل للصحة - من المبيع
معلوم بالمشاهدة والتمس بما يمكن ان يعرف ان يكال الصرة ونورع التمس على
ضررها (وبه) ان المعلوم بالمشاهدة لا تكفى فيما يفتى في صحته الكيل او لورن
مع - انه يلزم العرر - فالأظهر هو البطلان

في كفاية مشاهدة العين سابقا

(قوله لده مسألة اذا شاهد عينا في زمان سابق على العقد عليها فان اقتضت

العادة البيع) لا اشكال في صحة العقد مع قضاء العادة ببقائها على ما هي عليه - كما
لا اشكال في الفساد مع قضاء العادة بغيرها عن صحتها لساقفة الى غيرها لمجهول
عبد المتبايعين للزوم العرر - اما للكلام في موردتين - الاولى - في انه لو اقتضت العدة
التعير هل يمكن تصحيح العقد باخبار البائع او الاشتراط في ضمن العقد لا - الثاني - في
حكمه بالو احتمال الامران .

اما الاول فالظاهر صحة البيع مع اخبار البائع اذا كان مؤتمنا - او اشترط
نك الصعات في ضمن العقد - مع اخبار البائع - فلتلصوص (١) الواردة في اخبار
البائع بالكيل او لورن المتقدمة باسم اعلى الماء خصوصية موردها والتعدي الى
سير الخصوصيات التي يكون الجهل بها موحا للعرر - و اما مع الاشتراط
فلا ارتفاع العرر

وام المورد الثاني فقد فاد المصنف انه حاز الاعتماد على صالة عدم التعرر و
لما عليه في العقد فيكون نظير اخبار البائع بالكيل او لورن لان الاصل من الطرق التي

يتعرف التحوين عليه (وفيه) ن لمرور لا يرتفع بالأصل - وإن شئت فقل انه انما يجري الاستصحاب فيما كان لاثرت مترتبا على السابق - واما بالنسبة الى أثر العلم فلا يكون الاستصحاب مبيدا بالأصدة اليه فان الاستصحاب ان حري و حكم بقاء الوحدة السابقة مع تحقق الشرط من اليقين السابق و الشك اللاحق و ثبوت لاثرت للسبق - يرتب عليه آثار العلم التي تكون مترتبة عليه من حيث نمو حث للحري العملي على طبق لحالة السابقة دون غيرها واما د لم يكن هناك اثرت للمتمسك فلا يجري كي يقوم مقام القطع في تلك الآثار - وفي المقام ان ارتفع لمرور بما به من آثار العلم فلا ترتب على الاستصحاب (مضاد) الي به من آثار العلم بما هو طريق لاسم انه يقتضى للحري العملي - و عليه - ولا يقيد الاستصحاب في المقدم (ولكن) مع ذلك ممكن تصحيح لعقدان بفاع المعاملة على لعين المرئية سابقا يكون له ظهور عرقي في اشتراط وجود تلك لصغات و ليست هي من قبيل الاوصاف لسي لادخل لهدى لعقد كي لا يكفى مجرد السام بل هي من قبيل الاوصاف التي يقع لمعامله مسة عليها التي هي بمره الاوصاف المذكورة - ولا شك ان في ارتفع العرر بدلت - بهم لا يدل ان ارتفع العرر من حيث المادية بذلك وان كان لاشكال به كما في سائر موارد لاشتراط - لان لمرور من حيث العرر المعاملي لا يرتفع به - فتأمل

(قوله قدده وكشف كان فاذا باع او اشترى برؤية قديمه فانكشف التغير)

تخير المعنوي (الخ) قد عرفت ان صور البيع - لرؤية القديمة ثلاث (الاولى) العلم العادي بقاء تلك لصغات (الثانية) احراز النابع بها (الثالثة) انقاع المعاملة مسبب عليها - اما في الصورة الاولى والثانية - فالأظهر صحة العقد و لرومه اما الصحة فلما تقدم - واما لرومه فلانه لا موجب للحيزار لاحيزار العس لان ذلك الحيزار مورده زيادة لقيمه لسوقية او نقصها ولا حيزار الرؤية لماسياني من احصائه بما اذا اشترط الوصف - ولا حيزار الشرط لعدمه - ولا عبر ذلك وهو واضح

واما في الصورة الثالثة فالأظهر ثبوت حيزار الشرط لما تقدم (وما) عن العلامة

من احتمال الطلاق (يمكن) ان يكون مندر كنه احد امور (الاول) ما ذكره المصنف من
 من العقد اذا وقع على الشيء الموصوف انتهى متعلقه بانتهاء صفة و لا فلا وجه لمخيار
 (الثاني) ان المصنف في صحة لعقد عدم كونه بنفسه عرود و لا اشتراط لارتفاع عرودية
 البيع (الثالث) ان الشرط الذي لم يذكر في العقد لاعترة به و لكن كما ذكر في الاول -
 فلا نقص بجميع الشروط - والحل ان الشرط التزام في ضمن التزام وسأبي نوصي
 ذلك في محله - واما الثاني - فلا ان الشرط يوجب رفع العرود عن البيع و عدم كونه
 عروديا - واما الثالث - فلا ان الشرط عبر المدكور في لعقد على قسمين - الاول - ما يقع العقد مسببا
 عليه و يكون له ظهور عرفي فيه - الثاني - ما لا يكون كذلك و ما ذكره في الثاني من جهة
 في باب العقود و لا يقع لاعترة بالساعات الفلبية ما لم نرد - ولا يتم في الاول - اد
 لا يعتبر فيها غير الا برار شيء آخر من كون الامر بدلالة المطابقة لالالتزامية فتدبر
 ولا يظهر في الصحة والحذر .

حكم مالو اختلاف في التعبير

(قوله قد ه فرعان الاول لو اختلفا في التعبير فادعاه المشتري الح)
 مورد لكلام في هذا الموضع مالو اتفاقا على الصفات الموحودة حل العقد و كان
 لاختلاف في انها هي الصفات الموثبة او ان الصفات الموثبة كانت غيرها (لاما)
 لو اتفقا على الصفات الموثبة و كان الاختلاف في انها كانت دأبه لي حين لعقد م لا -
 فانه في هذه الصورة يجرى استصحاب بقائها على ما كانت عليه وهو حاكم على جميع
 الاصول المعروضة (ثم ان) الفرص من الاصول التي تمسك بها المصنف ره تشخيص
 للمدعى عن المكسر - واما انه على فرض كون المشتري مكرا ثبت له الحيز فهو اما
 يكون بموازين باب القضاء من اليمين و البيعة (دبراد) لمحقق الحراسيني ره على
 المصنف بان الحيز لا يثبت بالاصل لترقبه على عون - لصدد غير الثابت به
 في غير محله .

ثم نحل الاساطين دمو الى ن لول قول المستري - و استندوا في ذلك الى
 وحوه (الاول) ان المشتري هو الذي سرع منه الثمن ولا ينزع منه الا بقدره اوجبه
 تقوم عليه - وليس لمراد بذلك استصحاب بقاء علقه لمشتري بالثمن بدءا على ان الحار
 من مراتب لعلقة لملكه التي كانت قبل السع اذ المبني فسد لان الملكية من سح الوجود و
 ليست دامت - بل لمراد به ظهور لثمن كونه المشتري مسلطا على ثمنه بالتصرف
 فيه و لو بالفسخ فح ان كان الثمن بدله فلا كلام والا فيستصحب بقاء سلطته المطلقة
 على ثمنه (وبه) ان يد المشتري على ثمنه بعد المعاملة بزمانية وليست ماره سلطه عليه و
 ادعاء المشتري سلطه على الفسخ لا يبعد كما لا يخفى.

ثم ان المصنفه بعد هذا الحو بقل الا يقول ان وجود الناقل لا يكفي في سلطة
 البائع المح (وحاصله) انه ياء على ما ذكره العلامة ره في التذكرة من ان البائع لا يكون
 مسلط على تسليم الثمن في زمان الخيار كما ان المشتري لا يكون مسلط على تسليم
 الثمن في ذلك الزمان - بصر البائع مدعيه والمشتري مكرا لموافقة قوله للاصل
 من وجه آخر - وهو انه مع الشك في ثبوت الخيار يشك في حدوث سلطة كل من البائع
 والمشتري و الاصل عدمها فيقتضي الاصل عدم تسلط البائع على تسليم الثمن من
 لمشتري فاذا صار المشتري مكرا ثبت له الخيار بمقتضى قواعد باب القصاص - ثم قال
 انه لا مدفع لهذا الاصل الا صيانة عدم سب الخيار .

والحق في الحو ان هذا الوجه ما افاده المصنفه في مبحث لخيارات بقوله
 بي لا جد لهذا الحكم وجه معتد و لم اجد من عونه وتعرض لوجهه - ولا يافيه
 ما افاده في مبحث خيار المجلس بما حاصله انه لو قبل باحواب التناقص في عقد لصرف
 والسم - فثمرة الخيار واضحة وهي عدم حو التناقص كما توهمه المحقق البتاني ره
 فان الظاهر ان مراده انه لو ثبت الخيار حيث ان له الفسخ لو فسخ لما وجب لتقبض و
 هذه ثمرة الخيار لانه لا يجب التناقص مع عدم الفسخ .

واما تفصيل المحقق المذكور بين الخيارات الزمانية وغيره - وانه ينم ما افاده

العلامة ره في قسم الاول دون الثاني من جهة ان حقيقة الخيار في القسم الاول عبارة عن كون من العقد يدرى لخيار فجميع آثاره تحت تصرفه ومنها التسلم والتسلم - و اما في القسم الثاني فحقيقته عبارة عن ثبوت حق الاسترداد ما لم يصل الى ذي الخيار عوضه فالخيار اداء لا يرجع الى العتد بل ناسا فقل الفسخ لم يرد تخصيص على اذلة سلطة الناس على موالهم فحب علي المشتري تسليم الثمن و ب حار له استرداده بعده (مقراتم) فان حقيقة الخيار في القسمين واحدة وهي ملك فسخ العقد و قرره ولا يؤثر هذا الا من حسن وقوعه فبرفع اثر لبيع لانه يكشف عن عدم صحته البيع من الاول ولذا يجب التسليم في القسمين ما لم يتحقق الفسخ فقدر

الوجه الثاني ان الباع يدعي علم المشتري بهذا لوصف الموجود والرباهة لمشتري بكره و الاصل مع المشتري ذكره العلامة في محكي التذكرة (واحاط) عنه المصنف ره بحوايين (احدهما) ان المشتري يدعي علمه بالوصف لآخر الذي يدعيه الذي هو مشأثوت الخيار لتحلف الوصف و الاصل عدمه فالباع يكون مكرا أو المشتري مدعيا (ثانيهما) ان لشك في عدم لمشتري بهذا لوصف وعلمه بغيره مسبب عن الشك في وجوده غير هذا الوصف سابقا فاذا تنمى غيره بالاصل الذي يرجع اليه اصاله عدم تغير المبيع لم تجر اصاله عدم علمه بهذا الوصف (اقول) في الاستدلال وهو بي المصنف ره نظر (اما الاول) فلان اصاله عدم علم المشتري بالوصف الموجود لا تثبت وقوع البيع على الموصوف بالوصف الآخر لاعلى القول بالاصل المشت (وبه يظهر) ما في الجواب الاول الذي ذكره المصنف ره - ادلائث بالاصل المرور وقوع البيع على الموصوف بهذا الوصف لموجود (واما الثالث) فلان حكومة الاصل المسى على المسى اما تكون فيما اذا كانت السببه شرعية لافى مثل المقام مما تكون نسبية عقلية.

الوجه الثالث ان الاصل عدم وصول حق المشتري اليه كما عن جامع المقاصد (وفيه) حقه من العين وصل اليه قطعا ومن الوصف المفقود غير ثابت واستصحاب بقاء كلى لحق من قبل الاستصحاب في القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلى ولا نقول

بعدمه الوجوه لاتتم ولذلك.

قل المصنف . (ويمكن بناء المسألة على ان بناء المتبايعين حين العقد على
الافصاف الخ) وحاصله . ان كان الوصف من قود المبيع و كان الالتزام التراما
وحد ب متعلق بعنوان المصنف بالصفات . كان لاصل مع المشتري لرجوع الرع
الى وقوع العقد على شيء لمطلق بحيث تشمل الموصوف بهذا الوصف الموجود
وعدمه و لاصل مع لمشتري . وان كان في قود اشترطها على ان يكون هناك التراما
كان لاصل مع الباع لرجوع الراع في التمسر وعدمه الى الراع في اشتراط خلاف هذا
الوصف لموجود على الباع وعدمه والاصل مع الباع (اقول) ان . هو محد الحث
من قسم القسم الثاني . وذلك لوحده . الاول . ان تقيد لمبيع وتصيغه بحتصر
بالكلي فانه قبل لذلك ولا يكون لتحصى كث . وتعيق البيع على الوصف موجب
للانحلال . فلا محالة يكون من قبل الالتزام به في ضمن العقد . الثاني . ان الباع
الرؤية القديمه اسما صحيحا بالاشترار فراجع ما ذكره . وعليه . والاصل مع الباع .
ثم به فديقال في تقريب ان لاصل مع الباع وجوه اخر (مها) اصالة عدم وقوع
العقد على معين لمقيدته بالوصف المفقود ليست الحوار (و به) به ان يريد بها ما هو
معاد ليس التامة . فهي لاتعبد فان عدم وقوع العقد المتصف بالوصف المفقود
لا اثر له الا ان يثبت به وقوعه على المتصف بالوصف الموجود او المطلق غير المقيد
بشيء من لوصفين وان يريد به ما هو معاد ليس الناقصة ولا حالة سابقة له (ثم ان) المصنف
به نظر المقام بالشك في كون الماء المحبوق دعة كرام اصله . يدعوى . باصالة
عدم كرمته دعة غير حارية و اصالة عدم وجود الكر جارية غير بافعة في ترتب آثار
القعة على الماء لمذكور (و به) انه في الماء المخلوق دقت من جهة ان آثار لقعة آثار لماء غير
المتصف بعنوان الكرية يمكن احراء عدم الكرية الارلى كما ذكرناه في لجره الاول
من هذا لشرح مفصلا . واما في المقام فلا يمكن ذلك من جهة ان موضوع الروم هو العقد
الواقع على المتصف بالوصف الموجود او المطلق لا على المقيد غير لواقع على المتصف

بل وصف المفقود فلا يمنع اصاله لعدم الارثى في المقام بخلافه في المثال

ومها اصاله للروم (وبه) ان الشك في الجوار والروم مسبب عن الشك في وقوع العقد على المنتصف بل وصف لموجود وعدمه فاذا حُرِيَ الاصل في السبب لا يبقى شك في الروم كي يرجع الى اصاله .

ومها العمومات المقتضية للروم العقد الحاكمة على الاسول بعمدة المتقدمة مثل ما دل (١) على حرمة اكل المال الا ان تكون بجارة عن نرس وعموم (٢) ولا يحد مال امرء مسم الا على طيب نفسه وعموم (٣) الناس مطلعون على امرئ لهم (وبه) ان هذه العمومات قد حصرت بادلها الحيارات فمع الشك في الحيار تكون الشهة مصداقيه ولا يرجع فيها الى العمومات .

ومها ان موضوع الحيار المعاوضة الواقعة على مال لا يبطق على المدفوع فاذا شك في تلك فالاصل عدم وقوع المعاوضة لمدكوره (وبه) ان موضوع الحيار هو عدم كون العين الخارجة مطلقا على ما وقع العقد عليه وبعبارة اخرى عدم دفع البائع الثمن الذي وقع العقد عليه الى المشتري والاصل موافقه له (مع) انه لو سلم ما ذكر لما كان يثبت به اللزوم .

ومها ان اصاله عدم تعبير المبيع وارده على الاصول المذكورة لان الشك فيها مسبب عن الشك في تعبير المبيع (وبه) مضافا الى ما افاده المصنف به .

بقوله (مضافا الى منع جريانه فيما اذا علم بالسمن قبل المشاهدة الج) انه ان اريد بذلك استصحاب عدم التعبير من حيث انه نفسه حادث من الحوادث فهو

١- النساء آية ٢٩

٢- الوابل ٥ ب ٣ من ابواب مكاد المصلى - والمستدرك ج ١ ص ٢٢٢ والاحتجاج

ص ٢٦٧ .

٣- لبحار ج ٢- ص ٢٧٢ طبع المحدث ج ١ ص ١٥٤ الطبع القديم .

لا يبعد لعدم كونه موضوع الأثر - و قد به أصحاب المعيون فيه ولأنه من الاستصحاب
 نفهقرى لأنه يراد اثبات كون الصفة الموحود - كك حى العقد و ثبات استصحاب كون
 هذه الصفة موحودة لا يكفى - من موضوع الأمر وقوع العقد على منتصف بهذا الوصف
 الموجود لا وجود لصفة حى العقد (محصل) مما ذكر به أن كاتب الأوصاف من قبل
 الشرع لا التزام به إلا لزام كان الأصل مع البيع - و لا يقع بمشترى

(قوله قد به لكن الانصاف أن هذا البناء فى حكم الاشتراط من حيث
 لموت الخيار (الح) وفيه به إذا لم يكن حقيقة ذلك جميعه الاشتراط حناح الحاقه
 به لى دليل تعدى مفقود عبارة اخرى - يصحح لمعانيه بالرؤيه القديمة كن
 بالاشتراط قد لم يكن ذلك اشتراط حقيقة لم يطلان العقد

(قوله قد به ولو ادعى الباع الزيادة الموحدة لخيار الباع (الح) قول ٢٠٠
 على ما حرمه من وصف لمسح فى البيع بالرؤيه القديمة مع الثبوت فيها - اما
 تكون كالشروط المحارفة من قبل الالتزام فى الالتزام - عليه سبب فى مسألة لمقدمة
 ان الأصل مع الباع لا بد من البناء فى المقام على ان الأصل مع لمشترى لأن الباع يدعى
 ان الشرط غير هذا الوصف لموجود والمشتري بكره والأصل عدمه و ما ساء على
 كونها من قبود المسح يكون لأصل مع الباع بعكس لمسألة السابقة فان المشتري
 يدعى وقوع لمسح على هذا لمتصف بالوصف الموحود ، الباع بكره والأصل معه
 (وبدلت) طهر ان ما ساء عليه لشهيد ره من ان الأصل مع المشتري فى المسائل (لا يصدق)
 على القواعد (وام) ما هذه المحقق التمسره فى توجيه ما افاده الشهيد ره بان الغالب
 تقدم الباع على البع كائن ما كان ولا يطرأ الى الوصف الرايد على ما رآه المشتري
 ساء (بغير نام) دكم مختلف رعيات لمشترى فى مقام الاشتراء كك تخلف رعيات
 بايع سيما فى الأوصاف الموجبة لاحتلاف العينة وجودا وعدم كما هو واضح .

لواختلفا في تقدم البيع على التغير وتأخره عنه

(قوله قدّه لو اتفقا على التغير بعد المشاهدة ووقوع العقد على الوصف المشاهد و اختلفا في تقدم التغير (الح) الكلام في هذه لمسألة يقع في موضعين - الاول - بب اذا صارت قيمته بعد التغير اقل وكان المدعى للحيار هو المشتري - الثاني - فيا اذا صارت قيمته يزيد وكان المدعى للحيار هو البائع

اما الموضع الاول والكلام فيه يقع في موردين - احدهما - سواء على ان تصف الوصف بعد البيع و قل القبض بوجوب الحيار - ثانيهما - سواء على عدم كونه موجبا للحيار - و قل لشرع في بيان الحق لانه من تقدم مقدمة (وهي) انه ربما يكون متعقبا للحكم هو الفعل المتعلق بالموصوف المتصف بوصف حال وجود الوصف - وربما يكون متعلقه هو الفعل لمتعلق بالوصف - مثل الاول - مالو وحب اكرام يريد العالم - و مثال الثاني - موارد ضمن الاوصاف و به مترتب على استيلاء على الوصف نفسه - وفي القسم الاول اذا كان الوصف متيقنا سابقاً و مشكوكا به لاحقا بحري فيه لاستصحابا و يترتب حكمه بعدم الوجدان الى الاصل فلو كان يريد عالم و شك في بقاء علمه يستصحب ذلك و يكون اكرامه متعلقا للوجوب - وفي القسم الثاني لا يكفي استصحاب بقاء الصفة لانه لا يثبت به كون الفعل متعلقا به - فلو كان العلم سميما سابقاً و شك في سميته حال العصب لا يكفي استصحاب بقاء العلم في الحكم بصحة هذا الوصف المترتب على عصب الوصف ايضا و تمام الكلام في ذلك مو كولا الى محل آخر .

واعرفت هذه المقدمة فاعلم انه (في المورد الاول) يكون الاصل مع المشتري لاصالة عدم وصول حقه اليه - و اصابة عدم التغير و بقاء الوصف الى زمان القبض لا يثبت قصص الصفة الذي هو موضوع اللزوم فلا تجرى - وكذا لا تجرى اصابة عدم القبض الى ما بعد التغير فانها ايضا لا تثبت وقوع العصب على فاقد الوصف الذي هو موضوع الحيار فهذان الاصلان لا يجريان - و اما اصابة اللزوم فهي محكومة لاستصحاب

عدم وصول حق المشتري إليه (وفي المورد ثنى) يكون الاصل وهو صالة الروم واصالة عدم لعبير وبقاء الوصف لى حين البيع الحارة والمقدمة فى لعدم من جهة ن الاثر وهو اللزم اما يرتب على وقوع بيع على الموصوف فى حال وجود تلك الصفة - مع النابع (وما) عن بعض من ان الاصل الذى يعرض مع اصالة عدم وقوع البيع الى رمدن التعبير (يرده) انه لا اثر لهذا الاصل لان الحار بما يترتب على وقوع بيع على القاعد لذلك الموصف (واما) ما افاده المصنف من ان الاصل مع المشتري وهو صالة عدم وصول حقه اليه (عبير تام) لانه على الفرض القاطع بعدم وصول حقه له لا يكون موجبا للحجب لعدم كون تلف الوصف من القصد موجبا للحجب فكيف باستصحابه .

و اما الموضع لثنى وهو مالوا دعى النابع الحار - بان كانت العين فى حال لمشاهدة هذه الوصف والبيع وقع عليها مع عدم الوصف وصارت بعد ذلك واجدة له وادعى النابع تقدم وجود الصفة على البيع والقصد والمشتري يدعى التناحر فظهر كلام المصنف من ان الاصل مع النابع - وصريح كلام المحقق المائى رده ذلك ولكن الحق ان الاصل مع المشتري - اذ مضاه الى اصالة الروم يحرى اصالة عدم لعبير وعدم وجود الوصف لى حين البيع - ولا يعارضها اصالة عدم البيع لى رمدن التعبير اذ لا يثبت بها وقوع البيع فى حال وجود الوصف

(قوله قدّه ولو وجد المبيع قالما بعد القبض فيها يتكفى البيع) او كان مبيع بيد المشتري قبل بيع - ولم يعلم وجه تعرضه لهذا الموع فى المقام و على كل حال لا تجرى الاصول الموضوعية فى شيء من نظرين فى المقام من غير فرق بين الجهل بالناريج والعلوم - للمشتية ان استصحاب بقاء العين الى حين بيع لا يترتب عليه الاثر مالم يحرق به تحقق البيع الذى هو تملك مال بعوض - كما ان استصحاب عدم البيع الى ما بعد تلف لا يثبت كون البيع واقعاً على المعدوم فلا محالة يشك فى تحقق البيع وعدمه وباتسبغة شك فى انتقال الثمن عن المشتري وعدمه و الاصل يقتضى عدم الانتقال و

بقاء ملك المشتري على الثمن .

وقد توهم به مجرى اصاله الصحة في البيع لانه لو كان البيع معدوماً يكون البيع فاسداً وبلا اثر ولو كان موجوداً يكون صحيحاً - واصالة الصحة تقضى بصحة وهي حاكمة على اصاله بقاء ملك المشتري على الثمن (ولكنه) فاسد من جهة اختصاص دليل اصاله لصحة بقاء ملك المشتري في الصحة والفساد بعد احرار اصل لعزل الموصوف بصحة - لا - لانه لا ينعى المشت في الوصف الامع حرر الموصوف - بل لا دليل التعدد بما يتكامل التعدد بالوصف دون تعدد الموصوف وشبهه - فلا ينعى بالوصف الامع احرار الموصوف وفي المقام ما به مشت في اصل وجوده لبيع لدى هو المقسم للصحيح والفساد لانه اذا كان البيع معدوماً لم يكن وقع بيعاً ولو عرفت فلا يكون مجرى لاصالة الصحة .

(قوله قد عرفت حيث تمسك باصاله صحة الرجوع عن الاذن البيع) نعمت هو صاحب الحرام مره وقد حقق في رساله لفوائد ثلاث انه لا تحرى اصاله بصحة فيه من جهة ان الرجوع اذا وقع بعد لبيع لا يرتب عليه شيء لعدم كونه قابلاً للتأثير ومن شرائط حررها فاعنه التأثير عقلاً

(قوله قد عرفت ولو فيما اذا ناع الاثني الحج) لبيع بلا ثمن كالبيع بلا مبيع بعد ارض تقوم البيع بالمعوض فلو شئت فيه لا تحرى اصاله بصحة لعين ما تقدم .

(قوله قد عرفت كما لو ناع ما قلناه رد الحج) قول ان هناك حقيقة الضمان كون التالف اشخصه في العهد الى حين الاداء - صحيح لبيع المذكور - لاعتبار بقاء المبيع - وان قلنا ان حقيقة انتقال المثل او لقبة الى الدية كان معه بعد التالف بيد المالك او حودنه وقدم عدم جريان الاصل لوشك في ذلك

في لزوم اختبار الطعم واللون والرائحة

(قوله قد عرفت مسألة لاند من اختبار الطعم واللون والرائحة فيما يختلف قيمته باختلاف ذلك الحج) ملخص القول في المقام انه بارة بحذف قيمة الشيء باختلاف

أوصافه الثلاثة - أو أخرى - لا يختلف - وعلى الأول - ويكون واحد الوصف صحيحا وفاقده فسد - وقد يكون مع من نال التصحيح

أما في القسم الأول - فلا يسعى لتوقف في بطلان بيع مع الحيث - الوصف من دون توصيف وشرط ولو ضمنى لغرد من غير فرق من كونه فاقده وسداه مما لا ماله له المشرقة من ذلك الشيء - ومن كونه معب وهذا قول آخر - وهو - القول بصحة لبيع عمدا على صالحة لسلامه (وفيه) - لا دليل عليها لأمسء بقاء ولا من الشرع (أما الأول) فلا يهتم في أمور بهم لاسوء على السلامة ما لم يطمئنه بها (وما عترف به المصنف ردم من منهم عليه في ما إذا كان الشئ في طريق التمسك (غير سدد) لأنهم في ذلك المورد يصل لاسوء عيب مع عدم لاطمئنان (وما نرى) من إيفاء المعممة على الشيء من دون اطمئنان بسلامه (أما) يكون من جهة لشرط الصمى وسأنى الكلام فيه) (وما نرى) فلا ماله هم كونه دليلا عليه ليس لا لاسم صحت وهو لا يحرى في المقام لأن الأثر مرتب على لآخر - دون من

كما لا يسعى لتوقف في صحة البيع مع العلم بالوصف بالأخبار وعده - أو حذر النابع من كان عيب - أو اشتراط وجوده - أو ما شرط الصمى لارتفاع الضرر بجميع ذلك - أما الأول أو صحيح - وأما الثاني - فلماذا (١) على حجية خبر أبو جعفر في الموضوعات - وهذا (٢) على كفاية أخبار النابع بالكيل والوزن أن كان مؤتمنا بالعاء خصوصه لمورد - وأما الثالث - فإن كان لشرط صريح أو أصبح - وإن كان ضمنيا - كان يقدم القود إلى ساء المعاملات عليها فلم تقدم جملا أو سياني تفصله من أنه يحكم ذكر لشرط وليس من قبل الساء النفس بمجرد كى يقال به لأعرة به في باب العقود والاعتبات - أو خبر (٣) محمد بن العيص عن أبي عبد الله (٤)

١ - المحجرات آية

٢ - الوسائل - باب من أبواب عقد البيع وشروطه

٣ - الوسائل - باب ٢٥ من أبواب عقد البيع وشروطه حديث ١

عن رجل اشترى مائة يدونه قبل ان يشري قال نعم وليدقه ولا يدوق مالا يشتري -
لا يسن على لزوم الاحتيار - فانه سؤالا وحوانا في معام بان جوار الدوق لا وحوبه .
واما في القسم الثاني فماد كره في هذا القسم بحري فيه صدق لعل بالعل و
الفرق بينهما انه لا مجال في هذا القسم لاحتمال الاستناد الى اصله السلامة .
واما في القسم الثالث فالظاهر مسحه البيع مع الجهل بالوصف وان لم يشترط
وجوده لعدم لزوم العرف .

ثم انه في القسم الاول لو تنسقد الوصف - فان كان العقد مما لا ماله له بطل
البيع - لانه سطر العرف العقد عبر الواحد جميعه وما وقع عليه العقد لا واقع له و
ماله واقع لم يقع عليه العقد - وبما رده حري مع عدم المائلة للمبيع لا يصدق عنوان
بيع - وان كان العقد معاونه ماله ايضا صح البيع وثبت خيار لعيب (و م) في
القسم الثاني فان كان البيع مع اشراط وجود الوصف والوصف ثبت خيار تخلف
الشرط - وان كان مع الاحتياض او خيار سابع لم يثبت الخيار لاحيار تخلف الشرط
لعدمه ولا خيار لعيب لان مورده ربادة القيمة الموقية ونقصها ولا خيار لعيب لعدم
كونه مبيع

(قوله قدده واطلاق كلمات الاصحاب في حراز شراء ما يواد طعمه الخ)
الكلمات باسمها مقصورة على صورة التمكس من التوصيف ولا تشمل ما لا يمكن
فيه ذلك لعدم الانصاف - لانه من ينبغي ان المراد بالتوصيف تعين الصفات للمشتري
لا مجرد ذكرها كما هو واضح .

(قوله قدده ثم انه ربما نسب الخلاف في هذه المسألة الى المتقدم الخ)
ظاهر كلمات هؤلاء كصريح الحلبي تعين الاحتيار وعدم كفاية التوصيف (كما)
ان مقتضى اطلاق كلام لجميع عدم الفرق بين وصف الصحة وسير الأوصاف التي
تنضبط بالتوصيف .

(قوله قدده والمتبايعان فيه بالخيار الخ) والمراد بالخيار هنا هو الجبر في احداث بيع جديد وان لم يملك لاجبر لمصطلح - وذلك للتصريح بقله بطلان البيع من دون حياز - وكثرت - وللمسألة الجبر الى المتبايعين ولو كان المراد هو لخيار المصطلح كان لمسوق فيه احدهما لا كلاهما

(قوله قدده تلي شرط الصحة او البرائة من العيوب الخ) المراد بالبرائة من العيوب برائة لمصنعها فيكون عطف تفسير لشرط لصحة لبرائة البيع عن عهدة العيوب - فانهذا الشرط لا يتقل صبرورته موجب لصحة بيع لو كان باطلا بدونه للجهالة والمراد لانه لا يرفعهما لئلا يؤكده .

(قوله قدده فبمعنى ان يكون كلامهم في الامور التي لا تضبط الخ) خاصه انه من افعال القوم بكيفية الوصف فبمعناه الاختيار يستكشف انه يكفى في رفع العرر - وحدث - انه لا يمكن الساء على كفايته في رفع العرر في مورد دون آخر - فعمل من ذلك ان ما افترقه من عدم كفاية الترتيب فما لا يفسده الاختيار افساده فيما لا يمكن فيه الوصف الابد الاختيار وهو ما اذا كانت الصحة ذات مرتبة ولا يمكن تعيين مرتبة منها الا بعد سق لاحذر

(قوله قدده الان تخصيصهم التحكيم بما لا يفسده الاختيار الخ) حصل ذلك به من مقابلة لا يفسد الاختيار بما يفسده - يعلم ان لفساد يسمى تارة ولمشت اخرى واحد وهو ما قبل لصحة (وفيه) ان ما يفسده الاحذر كما يفسد باختار وصف صحته يفسد باختار مراتب صحته ولا شهادة في هذا لتخصص على القصر بوصف السلامة. (قوله قدده وان كان مذهبهم موافقا للحل في الخ) قد عرفت ان الاظهر ذلك فراجع .

(قوله قدده الا فيما اذا كان الشك في طر الخ) قد عرفت انه لا بد من التقلد حتى في هذا المورد .

قوله قدّه ان السلامة من العيب الخاص متى ما كانت مقصودة الخ
محصل هذا التفصيل ان السلامة ان كان قوائها موجب لقوات معظم لماليه وكانت هي
مقصوده على وجه الركنه لزم احرازها من البيع وسطل بدونه ولا يصح الاعتماد على
اصاله السلامة - و - لم تكن كذلك لم يكن مقومة للماليه ولا تكون متعفه لتعرض نوعي
المعاملى من الغلاء - لم يحب احرازها

(قوله قدّه نعم لما كان الاطلاق الخ) هذا دفع عن اخص مقسرو هو انه ما الوجه
لثبوت الحار على هذا تفصيل به في الصورة الاولى بطر البيع وفي ثلثه يصح ولكن
لاموجب به - وحاصل جواب الوجه ثبوت الحار في الصورة ثمانية سر من حيث
الاعتماد على اصاله لسلامة من لا يفسد - طلاق العمد - اى الشرط لصحى بالمقرب
المتقدم ذلك .

(قوله قدّه ولكن الانصاف ان مطلق العيب الخ) هذا هو الصحيح
على ما تقدم .

حكم شراء ما يفسده لاختبار

(قوله قدّه يحوز ابتاع ما يفسده لاختبار عن دون اخسار اجماعا الخ)
محصل الكلام في المقام ان الاوصاف التي يحلف بمالية بحلفها على قسمين
- الاول - ما يوجب هذه كون العاقد غير صحيح - ثلثي - مالا يوجب هذه ذلك بل يكون
لواحد والعقد من مراتب الصحيح (اى فى الاول) فيجوز البيع مع الوصف
او الاشرط ولو ببحر الشرط لصحى كما تقدم فيه لافسده لاحتمار - ولا يصح البيع
بدون ذلك للروم العرر (واما) الاعتماد على اصالة السلامة فقد عرفت في المسألة المتقدمة
معه (واما) ماعى جماعة من الاكتفاء بالبرائة من لعبوب - فان كان المراد بها ما تقدم
وهو براءة المبيع من العيوب فهو مشى الا انه يرجع الى اشتراط صحة وان كان المراد
بها براءة النابع عن عهدة لعبوب فرد عنه بذلك يوجب العرر المظلل لبيع ولا وجه

للقول بصحة البيع معه (واما في القسم الثاني) فان كان الوصف مما يمكن صطله وتوصيفه
عثر ذلك دفع العثر والاحار معه وان لم يكن الوصف محذورا بالا حذر للاجماع
على عدم لروحه والوجه في ذلك اما انه لا يبرم لعرض من جهة لهذه الامور عند معرف
ماله معينة وان كان او انكشف كونها واحدة للوصف بغير مالها فربما الا انه ما لم
ينكشف ذلك يكون له مقدار معين من الماله ولانه على فرض ان يوم العذر السيرة
الطعية المستمرة نوحسب تخصيص دليل العذر (١) - و يظهر ان نظر صاحب النحو هو
انه لم يدعى للسيرة على بيع ما يفسد الاحتار بمجرد ان هذه هي الحال في هذا المقام
في القسم الاول فقد عرفت به يمكن ان يكون السيرة من جهة السوء على السلامه بنحو
الشرط الصمى قدر

(قوله قدن وكيف كان فاذا تبين فساد البيع فان كان قبل التصرف بالحق)

محصول الكلام في المقام - انه ان كان بين الباع قبل التصرف بالكسر ونحوه - وربما
يكون بفساد مقدار من الماله ولكنه ان من مقدار الصحيح - وربما لا يكون له الماله
ان كان له مقدار من الماله - فان كان الباع سطر العرف عبر الصحيح كالجور
لاجوف الذي لا يصلح الا للاحقاق - لا اشكال في فساد البيع وان ما وقع عليه العقد
غير موجود - ولو لم يوجد لم يقع عليه العقد - وبعبارة اخرى ما قصد لا واقع له وماله وقع
بمقصد - وان كان ذلك معيب الصحيح صحيح وثبت حذر العيب - وان لم يكن
له ماله بطل البيع لنقومه بتبديل الماله .

واما ان كان بين بعد تصرف بالكسر ونحوه - فان كان الباع مائة وكان
مع الصحيح سطر العرف واحدا لوجه لطلان البيع - وسقط خياره للتصرف ففسد
عليه حد الارش (ولو) كان التصرف الكسرى بالمقدار اللازم في الاحتار - فهو يكون
ذلك ما يدعى الرد اولا وجهان - لا يبعد اظهرية الثاني وان البيع بشرط الصحة يتضمن

شرط نقل الرد بظهور العيب بالمقدار من الكسر المتوقف عليه الاحتار - وليس المقام كسبر موارد خيار نعيب بساقط فيها الخيار بالتصرف وان كان بظن العرف بما يبا للصحيح بطل البيع - وان لم تكن للعاسد مالية - فالكلام فيه في مواضع -

الأول ان لم يبيع العاسد الذي لامالية لمكسوره كالبيض هل له مالية قبل الكسر من جهة ان لعقلاء يدلون بآرائه المال رجاء للسلامة وليس المال الا ما يدل بآرائه المال ام ليس له مالية نظر الى ان الماله تنتزع من كون الشيء موضوعا لاثريميل العقلاء اليه ويكون مورد لرعتهم وجهان - قواهما الثاني - وعليه - فيكون البيع في العرض باطلا من اصله من جهة يكشف عدم المالية

ثاني انه على تقدير المالية قبل الكسر - هل ينفسخ البيع من حين الكسرتين العاسد كما عى لشهد به نظر الى ان الخروج عن المالية بالكسر حيث انه الامر سابق على انعقد فيكون مضمون على البايع - ام لا ينفسخ من جهة ان الخروج عن المالية ليس الامر سابق وهو فاسده فانه وحسب نقص في المالية ثم بالكسر ذهب المقدار الباقي فعلا وجهان افروهما الثاني (فان قيل) انه يمكن تصحيح كلام الشهيد به بان يقال انه بالكسر يظهر العيب فحين انكسر يكون خيار العيب ثابت قطعا وفي ذلك الحين يتلف المبيع فيكون تلفا في رمدن الخيار فيشمله قاعدة (١) التالف في رمدن الخيار ممن لا خيار له (قلت اولاً) ان الكسر تلف لا تلف والقاعدة محتصة بالتلف (وثانياً) انها محتصة بالخيارات الرمانية بنفسها وخيار العيب ليس رمانية بانه .

ثالث انه على تقدير المالية قبل الكسر وعدم انفساخ البيع - هل يسترجع ما يوازي تمام الثمن - ام يسترجع تفاوت ما سالصحيح والمعيب وجهان - افروهما الثاني فان الموجب للارش هو العيب لموجود حال البيع دون الحادث بعده (ودعوى) ان الحادث في رمدن الخيار ايضاً موجب له (مدفوعة) بان الحادث بالتلف ليس موجبا

له كما هو واضح .

(قوله قدده ثم يكن هيارد ولا ارش الحج) عدم ثبوت الارش واصح بعدم التفاوت بين القيمتين واما عدم ثبوت الرد فغير ظاهر فانه اذا اشتراه بشرط لصحة ثبت حيار ثخلف الشرط .

(قوله قدده وحيث ان خروج عن المالية لا مر سابق على العقد كان مصموا على البايع الحج) ليس مراده بذلك ضمان المعوضة كي يرد عنه بان لازمه بمساح البيع والمعروض عنه بل مراده ضمان رد مة نظرا لى مشأهدا العيب الحادث هو العيب لم يق فالصحيح ان يورد عليه بان لكسر الموحب نقص مقدار من المايبة المشردة من تصحيح والمعيب ليس منشأه العيب السابق .

(قوله قدده وعن الدروس واللمعة انها تظهر في مؤونه نقله عن الموضع الذى اشتراه فيه الى موضع الحج) لافوال و الوحوه في المسألة ثلاثة (لاو) ان المؤونة على بايع مطلقا (التامى) انها على لمشتري ككث (الثالث) الفصل بين القول بالامساح من حين ليس فعلى المشتري وبين القول بانكشاف بماد من لاو وعلى لبايع (والاطهر) انها على لمشتري مطعما لامع صدق التعريف به رجع لمشتري لى البايع لقاعدة لرور - او كون النقل بامره - اما رجوعه لى بايع فى المورد فواصح و ما عدم رجوعه فى غيرهما فلعدم الموحب له

(قوله قدده واما مؤونة نقله من موضع الكسر الحج) افول مرة يكون بroom النقل لحق لبايع من جهة ان المكسور ماله ومسعى حقه - واخرى - يكون لحق الله تعالى كما د كان في المسجد وكان يقنه فيه موحا لهك (اما فى الاول) فمؤونه الرد على لمشتري الاداكات المؤونة بقر يده عما يقتضيه طعنا رد لمال - فانه اذا كانت المؤونة بمقدار ما يقتضيه طعنا رد لمال لا محالة يكون دليل وحوث لرد احص من حدث لا ضرر فمحض به وان كانت رائده عليه كان مقصضى حديث (١) لا ضرر عدم وحوث الدل عليه (واما فى

الثاني) ومؤونة النقل كاصل وجوبه تكون على عامة المسلمين وصبروره المشتري سب
لتوجيه انحصار الكلي لا توجب اختصاص التكليف به كما حققناه مفصلاً في الجزء
الأول من هذا الشرح في بحث سجيس المسجد

(قوله قد ذكرنا في المحكي في الدروس عن الشيخ وانما عناه لو تراءى البائع
من العيب فيما لا يقيمه الحج) الظاهر ان مراد الشيخ وانما عناه مع انقراض عن صحة
السع بالأطمئنان بالصحة والسلامة من لاختار او لتوصيف او غيرها - اذا تراءى من
العيوب ثم تسب الفساد والكسر - وليس مراده تصحيح البيع بالنسبة حتى يورد
عنه بان ذلك موجب للرد المطل - او بوجه بان المراد اشترط المشتري عيب
لبيع لدرته من لعوب (وعني مذكوره) فابراة لدروس عليهم باء اكل المال بالباطل
- بما يكون مرجحه كشاف عدم لئالة له من الكسراى حين السع .

(قوله قد ذكرنا في المحكي في الدروس عن الشيخ وانما عناه لو تراءى البائع
من العيب فيما لا يقيمه الحج) المصدي للوجه هو صاحب الجواهر - ويرد عليه انه ان ارد بذلك
عدم عسار المالة بوقعة وانما يكفى المالة لظهورية في صحة البيع - فيه - ان البيع
اد كان هو تدبيل لما ليس مع عدم لئالة الواقعة بتعين الساء على الفساد الواقفي - وان
ارد ان مالا يفسد لمكسوره يكون مالا واقفا قبل الكسر - فيه - ما تقدم في اوائل هذه المسألة
وان ارد كفاية الملك في صحة السع ولا يفسد المالة - فيه - ما تقدم في الجزء الحادي عشر من
هذا الشرح في مسألة بيع مالا يفسد له وعرفت انه لا تصدق عاوين المعاملات مع عدم
لئالية - وان ارد انه من حيث كونه محكوما بالارش المستوعب فهو ومالية على اى
تقدير - فيه - ان الارش لا يوجب صبروره المبيع مالا .

(قوله قد ذكرنا في المحكي في الدروس عن الشيخ وانما عناه لو تراءى البائع
من العيب فيما لا يقيمه الحج) استدراك الظلامة (الخ) الظلامة هي ما للمظلوم عند الظالم
واستدراكها ساد كها اما ما ترجع عيبه من كونه عند اداء معاملة .

(قوله قد ذكرنا في المحكي في الدروس عن الشيخ وانما عناه لو تراءى البائع
من العيب فيما لا يقيمه الحج) القوي بين المقام وسب بيع لحر و

لعمري بعد اشتراكهما في عدم المأنيته ان الحر والحرير لهما ملكيتان بخلاف المبيع في المقام .

(قوله قدّم ثم ان الجمع بين عدم خروجيه عن المأنيته وبين عدم القيمة لمكسورة الحج) سكن الجمع بينهما ان كان المراد عدم الخروج عن المأنيته قبل الكسر كما تقدم - نعم - لا يمكن الجمع بينهما ان لوحظ في حال واحد

(قوله قدّم ثم انه ربما يستشكل في جواز اشتراط المأنيته في العيوب الحج) لا اشكال فيه اذا كان الاشتراط بعد كون المبيع صحيحا غير عرري لعدم الجهل به و الاطلاع على حاله بالاختيار وبحوله - وكان المرض منه دفع لاشراء بالعيوب اذا ظهر لخطئه - نعم - يصح هذا الاشكال لو كان الاشتراط مع الجهل بالمبيع لدفع العررياته بوجهه ولا ريب فيه .

بيع المسك في الفار

(قوله قدّم المشهور من غير خلاف يذكر جواز بيع المسك في الفار الحج) مقتضى العمومات والسيرة جواز بيع ذلك واستدلال لعدم الجور بوجهين (الاول) انه بحسب لانه دم ولا يجوز بيع المحس (واجاب) عنه المصنف انه ليس بحسب بلص (١) ولا جامع - ويمكن ان يجاب عنه من وجهين (الاول) الى ذلك بوجهين (احدهما) عدم كونه بحسب مالا يستحق التدبير - ولان المادة من اصلها ليست ما تقدم بل هي حرم خاص (ثانيهما) انه لا دليل على بطلان بيع الدم الذي يتصف به مصنفه محللة معتد بها - كما تقدم تفصيل القول في ذلك في الجزء الحادي عشر من هذا الشرح (الثاني) انه مجهول ولا يجوز بيع المجهول كما تقدم (قول) انه يدره يحمل الفساد - واخرى - لا يحتمل ذلك ويكون المقادير لو صف محتمل من مراتب الصحيح (اما) في الصورة الاولى فقد افاد المصنف انه انباء العرب على انه له لصحة في بيع الفساد - وقد تقدم ما في ذلك في المسألة السابقة (والحق) انه مع احراز البيع بالسلامة ان كان مؤتمرا او اشتراط

لصحة واداء شرط لصمي يصح لسع لارتفاع العرر - اما الاول - فله (١) دل على حجه جبر نو حد في الموضوعات - و مدل (٢) على كفاية احذر البائع بالكيل والوزن ان كب مؤسسا بعد الغاء خصوصية المورد واما الثاني - فلما تقدم في المسألة السابقة - ويدون ذلك لان يكون البيع صحيحا للعرر (و ما) في لصوره الثانية فان لم تعصف القصة باحلاف الاوصاف صح البيع بلا كلام لعدم العرر - وان كان يختلف به القصة - فصيح مع حار البائع - او الاشتراط ولو صمما - ويدونه يحتمل الوجهان - وحده الطلان لروم لعرر - وحده الصحة سيرة المشرعة من لنحاز و غيرهم على السبع سدون الاختار . و الاحوط ان يحترق بفقهما مدحل حط بها بدرة ثم اخر حه وشعه .

(قوله فده وحه عنى على صمان النقص في المقبوض بالسوم الخ)
وفه به يمكن انقول بعدم الصمان و ان قلنا بالصمان في تلك المسألة - فان المشتري ن احترم مع ادن البائع كان طاهر ذلك هو لمحابة و عدم صمان النقص وهذا بخلاف المقبوض بالسوم .

(قوله فده عدم جواز بيع التؤلؤ في الصدف الخ) الاشكل في بيع التؤلؤ انما يكون من جهتين - الاولى - من جهة انجهل بالوجود - اثنية - من جهة الجهل بالصمة و اما يصح البيع مع المعارف اذا ارتفع لجهل من الجهيل للمعارف - والا فلا يصح -

بيع المجهول منضمًا إلى المعلوم

(قوله قد لا فرق في عدم جواز بيع المجهول بين صم معلوم اليه وعدمه (الح)

الافعال في المسألة أي في بيع المجهول مع الصيغة ثلاثة (أحدها) لجواز مطلق ذهب إليه السيد في محكي الانتصار (الثاني) ما هو المشهور بين لأصحاب وهو عدم الجواز كك (الثالث) ما عى المحقق وشرح الإرشاد وغيرهما وهو لتعصيل بين ما إذا كان المجهول تابعًا للمعلوم فيصح البيع وبين ما د لم يكن كك فسطل . والحق - يقتضي التكم في موضعين - الأول - فيما تقتضيه القواعد - الثاني - في مقتضى النصوص الخاصة .

أما الموضع الأول فإن لم يكن المجهول تابعًا لكلام في الطلاق للغرر وأما التابع فله معان (أحدها) معنى العلامة في القواعد والتذكيرة وهو أن التابع ما أحضر طاقى المبيع في مقاس ما جعل حرء منه . وعليه - فعلى القول بالتعصيل لا فرق في الصحة في صورة لا اشتراط بين أن يكون الشرط أصلا في الغرض أو تابعًا كما لا فرق في الطلاق على الجبرية بين الصورتين (وأورد) على ذلك المحقق الثاني بأن هذا الفرق ليس بشيء لأن العادة لا أثر لها (ورده) لمحقق الدثبي ره بأن الحرء يقسط عليه الثمن فإذا كان مجهولاً يمسد البيع وهذا بخلاف الشرط فإن الثمن يقع براء المشروط وهو معلوم (أقول) تارة يكون الالتزام البيعى اجنبيا عن الالتزام الشرطى و إما أحد الأول طرفا للثانى خاصة من جهة أنه لا عرة بالالتزام الابتدائى كما لو كان الالتزام البيعى لزيد - و الشرطى لعمرو - وأخرى يكونان مرتبطين - أما في الصورة الأولى ويتم ما أفاده المحقق الناشئ رولا يتم في الثانية - فإن المبيع وإن كان معلوما إلا أنه من جهة تدوت مالية المبيع بالعرض بوجود الشرط وعدمه لا محالة يلزم الغرر فيطل البيع لذلك .

ثانيهما يظهر من الشهيدين والمحقق الثانى وهو أن البيع هو مبيع في العرف من التوايع كمفتاح الدار وحمل الام والبض الذى في خوف الدجاجة وبحو تلكم -

وعلى هذا يصح لا يطرأ إلى الغرض الشخصي أو النوعي - والظاهر في التسع بهذا المعنى هو انفصال من مالو ضمن تسع حره للمسح وبين مالو واحد شرطاً - وفي الأول جهلته موحدة للعرر - وفي الثاني لأنو حسدلت - والشاهد على هذا التفصيل هو أن العرف فيهم يفرقون في صدق العرر من المورد بين (ثم ن) التسع بهذا المعنى قسمان الأول - مالا يدخر في مدث - مشتري لو لم يصرح به في العقد - الثاني - ما يكون ساء لعرف والعقلاء على سعة في المسكة للتسع مالم يصرح بخلافه فتدبر حتى لا يحتلظ الموردان

ثالثها ما يظهر من العلامة في المختلف وهو أن المراد بالتسع ما يكون تدباً بالنسبة إلى الغرض من المعاملة سواء أكان غرضه نوعاً أو شخصاً - مثل - مالهو راد شراء المرح و كان له لئكة لا يبيعه بدون العرس وشراهما معادن العرس تسع بهذا المعنى و يظهر أن جهالة التسع بهذا المعنى مضرة وموحدة للعرر

رابعها ما يظهر من المحقق القمي وصاحب الجواهر - وهو أن التسع ما هو كذا في الحمن و الثاني و أن كذا هو المقصود بالأمانة و بما يخص مد تخلط عن العرر - بطريقاً - بمسألة بعض الناس في التخلص من المعاصمة بعد ذلك في تدى براديبه لغرض ما يقع المعد على شيء معين معلوم لأرأع فيه ويجعل ذلك من اللوحق - والظاهر عدم كفاية ذلك والألزم تحوير تسع كل مجهول - وإن شئت فقل - أن الجهالة توجب عرره بالمعاملة ومجرد الساء على كونه تابعاً لأوجب رفع للعرر .

و ما الموضع الثاني - فملخص نقول فيه أن بعض المصوص يدل على أنه يصح بيع مجهول الوجود مع الضميمة كصحيح (١) ابن محبوب عن الكرخي قال قلت لأبي عبد الله (ع) ما تقول في رجل اشترى من رجل أصواف مائة سمحة وما في بطونها من حمل مكث وكذا درهم فقال (ع) لا بأس أن لم يكن في بطونهم حمل كان رأس ما به في الصوف - حيث أن المعروف فيه الجهل بوجود ما في البطون - وبعضها يدل على

ضميمة يبيع مجهول الحصول مع الضميمة كموثق (١) مبدعة عن اللس يشتري وهو في الصرع فقال لا إلا ان سخط لك منه اسكرجة فيقول اشتر مني هذا لسن الذي في الاسكرجة وما في ضرر وعاشم مسمى وان لم يكن في الصرع شيء كان ما في لاسكرجة قدمن - فانه قابل للحمل على لجهل بالوجود - وبعضها يدل على صحة بيع مجهول الضميمة مع لضميمة - كمرس (٢) الرطلى عن الصادق (ع) اد كانت اجمة ليس فيها قصب اخرج شيء من سمك فباع وما في الاجمة - وحر (٣) ابي بصير عنه (ع) في شراء الاجمة ليس فيها قصب اما هي ماء قال ربه تصيد كذا من سمك تقول شترى سمك هذا السمك وما في هذه الاجمة بكدا وكذا - فانهما طاهران في صحة بيع للمجهول من حيث المقدار بضميمة الى المعلوم سحر الحرثية .

واورد عليها المصنفه - وفيه مصممه لحو ربيع المجهول مع ضمه الى مجهول آخر اد الاصواف على طهر مائة معة في روية الكرخى مجهزة نفسها ولا يصح بيعها مفردة - المنعرج و المتصيد من السمك اللدن نفسيهما مرسن الرطلى وحر ابي بصير عن ميس - وفي الاسكرجة من اللس غير معلوم الورن - وعلى هذا فلم يفت احد بمصمومها فلا بد من رد علمها لى اهلها (وفيه) ان اطلاقات النصوص واردة في مقام بيان شيء آخر و هو تصحيح بيع المجهول لاتصحيح بيع الضميمة - فلا مورد للتمسك باطلاقها من هذه الجهة - وبعبارة اخرى - ان النصوص اما سبقت لبيان انه يمكن تصحيح بيع المجهول بالضميمة وليست هي مقام بيان ما يعتبر في الضميمة فلا يصح التمسك باطلاقها من تلك الجهة فالحق انها تدل على صحة بيع المجهول بالضميمة (ولكن) لانحص تلك بصورة كون المجهول تابعا . وتكون محتصة بموارد خاصة وليست لها اطلاق او عموم يتمسك به للعندى عنها

(قوله هذه هي رسالة النونى التي ارسالها كوجود سهل فيها سهل الخ)

١- الموبائل باب ٨ من ابواب عقد البيع وشروطه حديث ٢

٢-٣- الموبائل باب ١٢- من ابواب عقد البيع حديث ٢-٦

اما كون ارسالها سهلا فلان المرسل هو الزبني لدى لا يرسل لاعتق - اما كون وجود سهل سهلا - فلم يظهر لي وجهه .

(قوله قدده والمواد شراء ماعبها الحج) وفيه ان ظهر الحجر شراء رفقه الارض مع ماعبها من لعصب - لاشراء السمك فهو حتى عن المقدم .

(قوله قدده بناء على ان المراد بيع اللس الذي في الصوع بتمائه الحج) وفيه ان المراد بالا لقطع ان كان هو لعاد - فلا تعرض فيه لاعتبار الضميمة اذ المراد ح من قوله اوشىء منه ببيع بعض اللس - وان كان لمراده الاتصال من لصرع - وان كان ح المراد من قوله اوشىء منه بفصل بعض للس وبيعه مضمنا الى ماعبها لصرع الا ان الحجر السابق وهو ببيع حبيبه مع الاتصال ببيع لمجهول ولم يصر فيه لضميمة (وما) هو طاهر للس من حمل لانتقطاع على لعاد - وحمل اوشىء منه على حلب شىء من اللس وصمه الى ماعبها لصرع - فكيف بين الفترتين وحمل لهما على معيين لانتقال بينهما اصلا .

(قوله ان يحلب لك في سكرحة) سكرحة عرب سكره - وهي دواءسية وعاء متخذ من الطين يحلب فيه اللس .

(قوله قدده فتامل) لعله اشارة الى ما ذكره من به لعدم كونهما في مقدم للس من جهة الضميمة لا لاطلاق لهما بالاصفة اليها من حيث لعم والمجهول .

(قوله قدده وفي التمثيل بطول خروج زخرفة الجدران الحج) لعم لكلام ليس ماهو من توابع لمبيع وان لم يحظر مال المتابعين - فانه يتعرض لحكم ذلك فيما بعد - وزخرفة الجدران من ذلك القليل .

(قوله قدده لعم لو كان الشرط تابعاً لبيع الحج) محصله اعتبار الشعية في مقام الوجود وفي مقام الحمل والانشاء سحده شرطاً لآخره وقدم ان هذا هو الاظهر .

في جواز أن يندرج للمطروف ما يحتمل الزيادة والنقيصة

(قوله قد يندرج بورن لمطروف ما يندرج مع طرفه بمقدار يحتمل الزيادة النقيصة)

نعرف من هذه المسألة والمسألة الآتية واضح حيث أن محل البحث في تلك المسألة مع المطروف مع طرفه ومحل البحث في المقام مع المطروف بدون طرفه (ثم إن) للكلام في المقام مع في مقاس - الأول - وما تقتضيه القواعد - الثاني - وما يستفاد من النصوص .

في المقام الأول - فنحن نقول في أن بيع المطروف بصورة على وجه واحد أو بورن لمطروف مع طرفه في بيع لمطروف حمله بكذا - وفي هذه الصورة لا يحتاج إلى الأندار - وقد حكم المصنف رحمه الله تعالى على كتابة العلم بورن المجموع وعدم اعتبار العلم بورن المبيع مفردا (اقول) ساء على هذا وإن كان يتم ما افاده إلا أن الكلام في المسمى إذ لا يدل دل على اعتبار العلم بورن المبيع - وفي المقام وره غير معهود ومعلومة وره مضمنا إلى شيء آخر لا يكفي فالأظهر هو الظاهر .

ثم في بورن المطروف مع طرفه ثم مع المطروف على وجه تفسير بأن يقول بتمتلكه كل رجل بدهم - والكلام في هذه الصورة يقع في جهس - الأولى - في أنه هل يصح البيع أم لا - الثانية - في الأندار للتحاجة إلى تعيين ما يستحقه البيع من الدراهم - أما الأولى - فقد تقدم الكلام فيها - في مسألة بيع صاع من صرة - وعرف أن الأظهر هو لظلال إذا كان وره سامة غير معلوم - والثانية - فالأظهر هو الاكتفاء بما ترصيا عليه لو سببا على صحة البيع وإن لا يندرج في هذا المقام لا يصر فهو عين مقداراً للطرف وتراصيا عليه مع احتمال الزيادة والنقص لا إشكال فيه إذا لزم على العرض ثم الإجراءات والشرائط و تراصيا بما يكون في مرحلة تسليم حق البايع وفي هذا المقام كما له أن يبره المشتري عن الثمن بتمامه أو بمقداره ككثرة التراصيا على مقدار

معين و إرائه عن الزيادة لو كان و للمشتري ايضا ان يرصى بان يأخذ البائع كثر مما يستحقه .

ثالثها ان يورن الظرف و المطروف ثم يدر مقدار الظرف فيبيع المطروف بعد ذلك كما لوورن المجموع و كان عشرة ارطال ثم يدر رطلين للظرف فباع المطروف الذي هو ثمانية ارطال تحمينا بعد الأندار بملع معس - وفي هذه الصورة اذا كان ورن الطرف من جهة الاعتماد معلوما و اضش بان ورنه بالمقدار الذي اندر صح البيع للأطمينان بورن المبيع فلاحاله ولاعرر - والابطل البيع للجهة والعمر - والراصى لا يصح بيع المررى - كما - ان معلوميه ورنه المجموع لا تكفى كما تقدم .

رابعها ان يسع مقدار من المطروف الذي يعلم باشماله عليه ثم في مقام تسليم بورن المطروف مع طرفه ثم يدر مقدار للطرف و سلمه الي المشتري - وفي هذه الصورة يصح البيع اذا عررو لاحاله واما في مرحلة الوفاء فحكمها حكم لصورة الاولى فراجع . هداما تقتضيه القواعد (فالمتحصل) منها - ان للأندار صورتين - احدهما - لأندار بعد البيع وفي مقدم الوفاء - ثابتهما - الأندار في ضمن المعاماة - وفي الصورة الاولى الأندار لا يصح بيعه المعاملة ان كانت صحيحة في نفسها - ثم هو ان كان بما هو المعتاد الذي عليه بقاء العرف والعقلاء لا يعتبر فيه التراضي - والا - اعتبر فيه ذلك - وفي الصورة الثانية ان كان بالمعتدوف صح البيع والابطل حتى مع التراضي .

واما بحسب الاخبار - فما ورد من النصوص في المعاماة ثلثة - الاول - موقوف (١) حان قال سمعت معمر الزيات قال لابي عبد الله (ع) اما يشتري الربت في رفاقه وبحسب ليايه نقصان لمكان الرقاق فقال (ع) ان كان يريد وينقص فلا بأس وان كان يريد ولا ينقص فلا تفرده - الثاني - خبر (٢) على بن ابي حمزة قال سمعت معمر الزيات يسأل ابا عبد الله (ع) فقال جعلت فداك اني رجل ابيع الربت الى ان قال قلت فانه يطرح لظروف الحسن والزيوت لكل طرف كذا وكذا ارطالا فرما زاد وريما نقص فقال (ع) اذا كان ذلك عن فراص معكم فلا بأس - الثالث - خبر (٣) على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) عن الرجل يشتري المتاع وزما

في مناسبة والحوالي يقول ادفع للناس قسطا واقبلوا أكثر من ذلك ابخل ذلك البيع قال (ع)
ادلم تعلم وزن الناسة والحوالي فلا تأسد تراصدا - والكلام في هذه الروايات يقع
في جهات .

الأولى في سدها - فلاولان موثقون - واما الثالث - فليس في طريقه من لم
يؤثق لأعد الله بن لعن (ثم ن) لعن على الظن كون لاوبن حاكبين عن قصبة
وحدة د من المستند ستوان لربيت عن ابي عبد الله (ع) مسألة واحدة مرتين -
واقه العالم .

الثاني في ان موردها هو الأندار بعد البيع أو الأندار في ضمن المعاملة - طاهر
فوله في موثق حدان فيجب له النقصان ترتب حساب النقصان على الاشتراء فهو من
الأندار بعد بمعاملة السليم حوال المشرى له هو ثابت عن ذلك فلاقل من احتماله في
مقاس احتمال كون لعن تفسيره وبأن يكفه لأشراء - فلا يمكن استعادة حكم مخالف
للعقاعده منه (واما) حبر على بن مبي حبر دفان كن متحدا مع حبر حدان فلا كلام ولا فيمكن
يقال انه مهم من هذه الجهة (واما) حبر عيسى بن جعفر فظاهر صدره من جهة ترتب يقول الح
عنى شراء الساع كون لأندار بعد البيع - وفيه دليله ابخل ذلك البيع قابل للحمل
على ارادة حبة البيع بلارمه من حيث ان الأندار من نوع بيع لسع لمتعلق بماله طرفه
عليه فهذا الحبر ايضا طاهر في الأندار بعد البيع - وقد مر ان حوار الأندار بعد البيع مما
يقتضيه القواعد اذ ما يقتضيه فهو عند بدل عليه المصوص هو حوار الأندار بعد البيع الذي
هو المعارف من الأندار والطهران ما هو المشهور بين الأصحاب انصا ذلك .

ثالثة في القيود المعترة فيه - طاهر موثق حدان في نادى لطر - حنا احتمال
لزيادة والنقصان - وطاهر الآخر بن اعتبار التراضي (وقد يقال) في الجمع بين المصوص
كما عن صاحب الجواهر رد به يحمل الموثق على صورة العادة المتقضية
للأندار بذلك المقدار ولذا لم يعتز فيه التراضي و يحمل الحبرين الآخرين

عنى، ذلكم تكن هادئة ولذا اعتبر فيهما لراضى (وقته) انه جمع تبرعى لأشاهد به (وقد يقال) كما فى المتن ان المعول خصوص الموثق و الطاهر انه لصعب سد الاحيرين - وصعب سدا لاخير و اتحاد الاول منهما مع الموثق - وهو طاهر فى اعتبار الاعتياد من حيث ظهوره فى كون حسب المقدار الخاص متعارف و اعتبار عدم العلم بريادة المحسوب عن الظروف ملائمة مع ما فى بيع كمن مطروف بحسب حايه (اقول) ما افاده روى ان المعول خصوص الموثق - (واما) ما افاده من ان طاهر كرس حساب المقدار الخاص متعارفا (ورد عليه) ان طاهره كصريح حر على برأى حمرة احتمال الردة و انفس و هذا لولم يحصل بصورة عدم لتعارف لا يكون محض صورة التعريف كما لأبغى (والحق) ان هذا - لربما حيث لم تكن مسائل عن مسألة شخصية بل كان سؤاله عن حكم ما هو شعله ولا محله يكون المراد من قوله (ع) ان كان يرد و ينقص لريادة و نقصه فى نوع المقدار المستقر فى نوع هذه لمعاملة بحيث قد ينق فى بعض المعاملات الرادة وفى بعض اخر النقص الذى هو الاحتمال الثالث فى لست ولا محله بصير ذلك حسا لاحتمال الريادة و نقصه فى كل مسألة شخصية - فمرده (ع) انه ان كان يحمل الردة و النقص لا محالة لراضيان - واما ان كان يحتمل خصوص الردة فقد لا يرضى لمشرى منه بأس و لم تحصل منه اعتبار التراضى لا غير ويتحد معاذة مع الاحيرين (فحصل) انه لاستبعاد من الموضوع غير مستبعد من القواعد .

(قوله قد عني ما هو موضوع المسألة ومعقد الاحكام المتقدم الج) و لظاهر كما تقدم ان مورد قوى المشهور هو الانداز بعد البيع لتعيين ما يستحقه البيع لا الانداز من البيع ولا يتوقف ذلك على القول بكيفية العلم بورن المجموع و عدم اعتبار العلم بورن المبيع منفردا كما عرفت فقد ليس موضوع المسألة و لا معقد الاجماع .

(قوله قد عني مع انه اذا فرض كون استقرار العادة على انداز مقدار معين الج) هذا دفع لما اورده بعض لاساطين على من اكتفى بالتراضى فى انداز ما يعم ريادة بان التراضى لا يدفع عرو (وحاصله) انه لو فرض استقرار العادة على انداز

مقدار معين ولا يرضى على الرابطة والمقصود يكون كاشراط زيادة مقدار على المسع غير
قادر في صحة البيع ولا يكون ذلك من العرض في شيء

(قوله قدده المعروف في السؤال هو ان الرضى لان الحاسب هو المبيع الخ)
كون الحاسب هو المبيع لا يكون شاهد الرضى فانه ربما لا يرضى المشتري به فتدبر -
وعلي حال التدبر ظهور لحر في اعمار الرضى .

(قوله قدده وان يراوده ازيادة والمقصود في نوع المقدار المدبر في نوع
هذه المعاملة الخ) فمراود هذا الاحتمال هو المعبر في جمع وحر ان ابي حمزة
صريح في ذلك وفي الرواية اني استشهد بها لبعض رده هذا لاحتمال وهي اجنبية
عن مسألة الادار بل هي ظاهرة في حوز ربيع لمكمل حرصا .

(قوله قدده لاصاله عدم رداؤه المبيع عليه وعدم استحقاق المبيع اذ يد الخ)
اورد عنه المحقق ان يرضى رده معادل لئس الدية و يكون صحيحا الا انه لا اثر له و
معادل لئس الدية لئس له حائل سابقه واجراء العدم المحمول في لئس لئس آثر العدم المعنى
مثبت (قول) يرد عليهما باصالة عدم رداؤه المبيع عليه لا يجرى لعدم رداؤه المبيع
على ما في الظرف من عرف في س الادار حين بيع والاند رده لان المعروف كون المبيع
ما في الظرف - ويرد على المحقق ان يرضى رده لاصاله عدم استحقاق المبيع اذ يد مما يعطيه
لمشتري تجرى لالائت كون معط - عدم ما مع جمعة ك يقال به مثبت بل لئس لئس قد تدبر

بيع المظروف مع ظرفه

(قوله قدده يجوز بيع المظروف مع ظرفه المورون عه وان لم يعلم الخ) تدبر يكون
كن من الطرف والمظروف مع يجوز به معردا اداورن لمجموع - واخرى يكون كل
مهما منا لا يجوز به معردا اداورن المجموع وثالثة يكون خلهما يجوز به معردا
مع معرفة وزن المجموع دون الاخر .

اما في الصورة الاولى فلا يسمى التوقف في حواري بيعهما منصبا - اذ يقتضى لصحة بيع المجموع موحود وشرطه وهو لعلم بورن المسع ومقدار الثمن متحقق و
المانع وهو العذر مفقود.

واما في الصورة الثانية فان كان قيمة كل منهما مساوية لقيمة الآخر فلا ريب في الحوز
لعدم اعتبار العلم بورن كل جزء من تسبع بل المعتبر العلم بورن المجموع والعذر
غير لازم - وان كانت لقيمتان مختلفتين كما لو بيع مسكة من ذهب مردد بين مائة مثقال
والف مع وصله من رصاص فسلع ورهب التي مثقل - فقد احتار المصنف به بطلان
البيع في العرض (مطلا) بان الاقدم على هذا البيع اقدم على ما فيه حطر بسحق لأجله
انلوم من العقلاء (اقول) لا يظهر هي الصورة - وذلك يظهر بعد بيان مقدمتين (الاولى) ان
العذر لم يطل اما يكون مقوما بالجهل بالوجود وبالمقدار وبالصفة - واما الجهل
بالقيمة فقط لا يكون موجب للعذر ولذا لعلم بوجود المسع ووصفه ومقداره ولم
يعلم قيمته لا يكون سعة عذريا بل لو بيع شيء بضعف قيمته مع العلم لا يكون عذر
وان كان يلام لمشتري على ذلك السع (لثنية) ان لعذر المدعى في لتمام اما يكون
من جهة الجهل بالقيمة ولذا لو كانت قيمة كل منهما مساوية لقيمة الآخر لم يكن توقف
في لصحة - وعلى هذا - فالبيع في عرض لس عذريا ويكون صحيحا (ولكن) الانصاف
هو لطلان في لعرضين من جهة الجهل بوصف المسع فانه كما يلزم العذر لو اشترى
المردد بين الذهب و الرصاص ولو بصفة الرصاص كك يلزم لو اشترى شيئا مركبا من
جنسين مع الجهل بمقدار كل منهما .

واما في الصورة الثالثة فان كان ما لا يجوز سعة مفردا تبعا لصح البيع والابطال
على القول بالطلان في الصورة الثانية كما لا يخفى

(قوله قد علم ان بيع المطرووف مع الطرف يصور على صور الخ) يبين لسودا وحكامها
اما هو لأجل الاحتجاج الى استرجاع جزء من الثمن لو ظهر الطرف مستحقا للعير -
وكيف كان في المقام صور .

الاولى ان يبيعه مع طرفه بعشره مثلاً وفي هذه الصورة لا يطر الى نسبة الورن
بل يسترجع بحسب نسبة القيمة - فلو كان ورن الطرف نصف ورن المجموع ولكن
كانت قيمته لعشر - بحسب الثمن اعشر الا بالماصصة
الثانية ان يبيعه مع طرفه بكدا على ان كل رطل من المطروف بكدا وفي هذه
الصورة يسر مقدار الطرف ثم يسترجع من الثمن ما فضل من حسب كل رطل بكدا
في المطروف بلا احتياج الى لطر الى نسبة الورن او نسبة القيمة .
الثالثة ان يبيعه مع الطرف كل رطل بكدا على ان يكون التسعير للطرف والمطروف
ولهذه الصورة غرضان - احدهما - ان يلاحظ ارجل المطروف وارطاب نظري فبيع
جميع رطابهم كل رطل بدرهم وفي هذا الغرض يسترجع من الثمن نسبة الورن -
ثانيهما - ان يلاحظ كل رطل معلق من الطرف والمطروف بكدا - وفي هذا الغرض
يسترجع من ثمن نسبة القيمة كد في الصورة الاولى
(قوله قدّه فالجميع كل رطل من هذا المجموع لامن المركب الحج)
الاول اشارة الى الغرض الاول والثاني الى الثاني مصدر

التفقه في مسائل التجارات

(قوله قدّه المعروف بين الاصحاب تعالظاهر نعمير الشيخ نلعط ينمى
استصحاب التفقه الحج) دلة (١) وحوب التفقه والمعلم من آبه بحر والروايات
بجميعها طهرة في ارادة الوجوب لارشادي والطريقى ولان دل على الوجوب التمسى
وهي توجب تجر الواقع والعقد على محافظته وان كان حين العمل عاقلاً - كما
يستقل بعقل بذلك وقد اشعنا الكلام في ذلك في حاشيتنا علي لكاتبه - اما الكلام في
المقام في مورد (الاول) ان نصف رة قد الوجوب التعلم في المعاملات شرعى
لهي الشارع عن التصرف مع الجهل بصحة المعاملة لاصاله عدم لانتدب (ومنه) اولاً -

ان الأصل في العادات ايضاهو لاحتياط لاحتصاص ادلة الرائة الشهية قبل اعحص
 - و ان قبل - ان صالة الاحتياط لا تجرى مع الفقه - قلنا - ان صالة عدم الانتقال
 ايض كك كما لا يحمى - وثاب - ان صالة عدم الانتقال ايضا توجب تحجر الوقع و
 عدم حور و لصرف في الاموال المكتسبة ولا تدل على وجوب معرفة احكام المعاملات
 (الثاني) في انه لم يمكن الجمع بين تعلم المسائل الواجب وكسب المعيشة اذا كان
 واحدا - فبهم تقدم ولقد اطال المصنف رحمه الله تعالى للحدائق الكلام في المقام والحق
 بهما من قبل بواحيين المراد من فلا بد من ملاحظة الخصوصيات والموارد والمورد
 المترتبة على كل منهما وارجح الاعم من كل منهما على الآخر وليس ذلك تحت صانده
 واحد فالمعنى ملاحظة كل مورد ثم لحكم بالتقديم .

حرمة تلقى الركبان

(قوله قد لا خلاف في مرحوجية تلقى الركبان بالشروط الانية الح)
 الكلام يقع في مقدس الاول - في اصل الحكم - لثاني - في الخصوصيات المعترضة به
 (ام الاول) هي قولان بعد الاتفاق طرأ على المرحوجية من التقى والفصل و لحلى
 و لعلامه وغيرهم الحرمة - وعن لاكثر لكرامة .

ومسند الحكم حمله من المصوص (١) الطاهرة في التحريم واورد على الاستدلال
 بها للحرمة - بوجوه (احدها) ضعف السند - بدعوى - ان جميع تلك المصوص سعة
 خمسة منها تنهى اسباها الى مهال العصاب وهو مجهول - و واحد منها روى عنه
 شعر الضعيف عن عرو عن عبد الله المجهول - و سابع مرسل (وفيه) في طريقين من
 روئيات متاهل من هو من اصحاب الاحماع في طريق احدهما ابن ابي عمير - وفي
 طريق الآخر من محبوب ولا مورد للموافقة فيها من حديث السند (ثانيها) اعراض المشهور
 عنها (وفيه اولاً) ان جمعة من رواة الحرمة (وثالث) ان لاعراض للموهى هو الاعراض

عن الخبر صد الأدلّة ولا صاحب عملوا هذه النصوص فانهم حكموا بالمرحوخة
وقدّتهم بالكراهة لا يكون حجة عسا (ثالثها) موافقة القول بالكراهة للأصل ومخالفته
لقول بالحرمة (وقد) ان الأصل لا يهاوم لدليل ومع وجوده ترتفع موضوع الأصل
بالرود والحرمة (مع) ان لقول بالكراهة ايضا مخالف للأصل وعدم الحرمة وان
كان موافقه الا انه لا شئ به الكراهة معها - كون الروايات موافقة لعدم (وقد) ان
مخالفة عدمه من مرجحات إحدى المحتجّين على الأخرى بعد فقد حمته من المرجحات
لأن مميزات الحجة عن اللاحقة - وبالمعملة موافقة لعدمه من حيث هي ليست من
الموهبات (حمته) ان الهوى ان كان ظاهرا في نفسه في الحرمة لا الهوى عن تلقى
من جهة وقوعه في سابق الهوى عن كل الملقى بقوله لان كل منه وقوله لانا كل من
لحم منتقى - لدى لم يردمه الحرمة نفسه لعدم صد المعاملة بحسن على الكراهة
(واجب عنه) بان حرمة كما يمكن ان تكون مسنة عن صد المعاملة باعتبار ان كل ما
الغير بالاسبق شرعى حرام كذا يمكن ان تكون مسنة عن مصححه في نفس ترك الأكل و
حسم مادة التلقى المحرّم - وتظهر ان الأكل حرام من حيث انه اكل لما تلقى لأن حيث
انه مال لغير (وقد) ان تدهر منه كونه الهوى عنه من جهة كونه مال لغير ومع صراحة عن
صاهره لا وجه لحمله على - ذكره من (و لاولى) في لحوب ان مال ان هو هي لمعديه
الواقعة في سياق وحد لو حمل احدها على الكراهة للدليل على عدم حرمة متعلقه لا وجه
لحمل غيره عليها - على ما حققناه في محله من الحرمة والكراهة خارجا عن حريم
الموضوع له والمستعمل به وانما نترعان من المرجحى في هل ما تعلق الهوى - وعدمه
(وتحصن) ان الاظهر هو القول بالحرمة .

وما بمقاء الثاني للكلام فيه يقع في حديث - الأولى - في حد التنقي -
لا كلام في ان حده اربعة فواسح اما الكلام في دخول الحمى في المحدود و
خروجه عنه .

(قل قدّه - والظاهر ان مرادهم خروج الحد عن المحدود الخ) .

- مقتضى - حر (١) ابن أبي عمير - قالت وما حد التلقى قل ما دون عدوه او روحة قلت وكم العدو والروحة قال اربعة فراسخ هو الثاني - ومقتضى - حر (٢) ابن مخزوم قل قلت له ما حد التلقى قال روحة في يادى النظر هو الاول (ولكن) ما ان للحد معين - احدهما - ما ينتهى به الشيء - والاخر - ما يسهى عنه الشيء - فالحد في الحر الاول يحتمل على المعنى الاول من الحد بذلك المعنى داخل في المحدث - وهو في الحر الثاني يحمل على المعنى الثاني فانه بذلك المعنى خارج عنه - والجمع بين الحرين يقتضى لثناء علي الحروح - والذي يسهل الخطب ان الوصول الى الاربعة بلا زيادة ولا نقصان نادر جدا - (ثانية) في اعتبار القصد وعدمه .

(قال قدس سره انه لا اشكال في اعتبار القصد الح) اسدل المصنف له لاعتباره بعدم صدق عنوان التلقى بذاته (و اورد عليه) المحقق الايرواني ره ان عنوان التلقى ليس منهى عنه بل هو المسمى فانه ليس بحر جرح قط بل المرحوح المسق لى لاشترائه من قصد البلد بمشاعه وعليه فمضى هذه المعاملة مرحوحة ولو لم تلق اصلا (وفيه) ان لتلقى للاشتراء بنفسه مهيى عنه و لظاهر مرحوحته اي كيف وقد جمع في الخصوص بين المهيى عنه و المهيى عن الاشتراء (و الحق) ان يقال ان المهيى عنه هو التلقى للاشتراء فادا لم يكن من قصده التلقى اصلا او كان ولم يكن للاشتراء لا يكون ذلك مرحوحا و ما الاشتراء فحيث ان الظاهر من الحر مرحوحية الاشتراء اذا كان مع التلقى لمرجوح لا مطلقا - فلا يكون مرحوحا اذا لم يكن التلقى عن قصد فالظاهر اعتباره (الثالثة) في اعتبار جهل الركب بسعر البد .

(قال قدس سره قبل طاهر التعليل في رواية عروة المتقدمة اعتبار جهل الركب

الح) اقول هذا التعليل وقع في خبرين - احدهما - حر (٢) عروة عن الامام ناظر ^١ ٢٤٢

١-٢ ابوساكن باب ٣٤ من ابواب آداب التجارة حديث ١-٢

٢ - وورد صاحب ابوساكن صدره في الوسائل باب ٣٤ من ابواب آداب التجارة حديث ٥

وذي له في باب ٣٧ منها حديث ١

عن رسول الله ﷺ لا يتلقى أحدكم تجارة خارجاً عن المصر ولا يبيع حاصر لئلا و المسلمون يورق الله بعضهم من بعض - ثابتهما - ماعى (١) الشيخ بسنده عن حابر عن رسول الله ﷺ لا يبيع حاصر لئلا يدعو الناس يورق الله بعضهم من بعض - وقد اسدل العلامة ره به واستنده الى غير واحد على اعتبار الجهل (ويرد عليه) ان يظهر ولا اقل من لمحصل كونه علة لحكم بيع الحصرى للدوى والماسب ايضا دلث فانه ادا لم يصر الحاضر وكلا للبادى فى البيع بشرطه المشترى باقل فيرتق منه فتدبر (مع) ان كونه من قبل العلة المعممة والمحصصة غير ثابت - فلا يظهر هو التعميم - لاطلاق الروايات وعدم معلومية علة لحكم ولعلها شىء موحود فى فرض العلم

الرابعة فى انه هل يحنص الحكم بالتلقى للاشتراء ام يعم التلقى للبيع منهم او لمعاملات اخر غير شراء متاعهم .

(قال قدده فظاهر الروايات عدم الموحوية الخ) وجه الظهور مع اطلاق قوله ﷺ فى خبر (٢) مهال الفصا عن ابي عبد الله ﷺ لا تلق فان رسول الله ﷺ بهى عن التلقى - هو ورود الاطلاق مورد العائب المتعارف وهو التلقى للاشتراء كما هو مدد ساير النصوص - وبه يظهر حال (٣) قوله ﷺ لا يتلقى أحدكم تجارة خارجاً عن المصر - مع ان الصدوق رواه هكذا ولا يتلقى أحدكم طعاماً وهو ظاهر فى التلقى لاشتراء الطعام .

(قوله قددهم لوجعلنا العماط ما يقر من قوله الحج) قد عرفت حال التعليل فالأظهر هو الاحتصاص

١ - ابوصائل - باب ٣٧ من ابواب آداب لتجارة حديث ٣

٢ - ٣ - ابوصائل باب ٣٦ - من ابواب آداب التجارة حديث ١ - ٥

كيفية صرف المال المدفوع للصرف في قبيل

(قوله عنه "ادفع انسان الى غيره ما بالنصرقة في قبيل يكون المدفوع اليه منهم اتج) لا يحصى انه تارة يدفع لمال اليه من جهة كونه ولي الامر كدفع سهم الامم عنه ، سلام الى الحاكم الشرعى بما به نائب الامم عليه السلام - و جرى يدفع به يكون وكلاء الدافع في صرفه في قبيل - لا كلام في حوار حد المدفوع اليه من ذلك المال في الصورة الاولى وما يكلام في الصورة الثانية وفي تلك الصورة - فروع (اول) ان يظهر قرينة على عدم رضاء بالحد منه لاشكال في عدم حوار لاحد في حد الفرص (الثاني) ان يظهر قرينة على حوار حد منه لاشكال في حوار الاحد ح - اما الاشكال - فيما اذا احسب مقدار المدفوع الى الاصناف لمخالفة - كان عين للمجهدين مقدار او لغيرهم مقداراً قل منه و اعتقد الاحد انه من المجتهدين والدافع يعتقد عدم كونه سهم هي لمن - انه ان كان عو ن الصنف عني وجه الموضوع برأى معتقد المدفوع اليه وان كان ذلك بعنوان داعيا الى تعيين ذلك لمقدار كان المنع اعتقاد الدافع (وفيه) ان بعنوان في الاعمال الخارجية المتعلقة بالاشخاص كالافتداء والسبع والرصاص ونحو تلكم يكون داعيا ولا معنى لكونه موضوعا - و رصاص وان كان متعلق بعنوان الكلبي الا انه من حيث كونه مرآه و طريقا الى افراد و عليه فلا محالة يكون لمساط اعتقاد الدافع وما اذا عين مقدار للمجهدين و كان يعتقد عدم كونه المدفوع اليه مجتهدا لا يكون راصيا بحده ذلك المقدار .

الثالث ان لا تقوم قرينة على احد الامرين - وقد اختلفت فيه كلماتهم - فالمهم صرف عن الكلام الى بيان المدرك - والكلام فيه يقع في مورد (الاول) فيما يقتضيه انواعا - و لاظهر انه الجواز مطلقا - فان طاهر تعليق كل حكم على موضوع ثبوته لجميع افراده فهو علق رضاء على المجتهد كان مقتضاه حوار تصرف كل مجتهد بما

هو مجتهد لا سيما مع احرار عدم خصوصية فردى نظره فاذا كان المدفوع له يرى نفسه مجتهدا حر له الصرف - واما ظهور الدفع في معبره الدافع والمدفوع به و لواضع والموضوع فيه - فلو سلم واعترض عن اختصاصه بعض الموارد فهو لا يتقوم الظهور المشار اليه وعلي ذلك فيحوز له الصرف فيه

الثاني فيما يقتضيه النصوص لخاصة وهي - طائفت الاولى ما يدل على عدم الحوز كصحيح (١) ابن الحجاج عن امام الصادق عن رجل عطاء رجل مالا يقسمه في محابيح او في مساكن وهو محتج باحد من نفسه ولا يقسمه بل يبيع لياخذ منه شيئا حتى يأذن له صاحبه - الثانية - ما يدل على الحوز كصحيح (٢) سعيد بن مسروق قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يعطي لركابه فيقسمها في صحبه او باخذ منها شيئا قال (ع) نعم - وخمس (٣) الحسين بن عثمان عن ابي ابراهيم (ع) في رجل اعطى مالا يعرفه فبمس رجل به انه ان ياخذ منه شئ لنفسه وان لم يمس له قال (ع) ياخذ من نفسه مثل ما يعطى غيره وصحيح (٤) ابن الحجاج عن ابي الحسن (ع) عن رجل يعطي الرجل الدراهم يقسمها ويضعها في مواضعها وهو ممن تحمل له الصدقة فان لا بأس ان ياخذ لنفسه كما يعطى غيره قال ولا يجوز له ان ياخذ اذا امره ان يضعها في مواضع مسماة الامانة.

والجمع بينهما انما يكون باحد بناء (الاول) اختصاص النصوص المحورة بالمال الذي يكون من الحقوق الشرعية اما اختصاص الاول فواضح - وما كفى فقوله يعرفه فبمس رجل به - واما الثالث فلقوله وهو ممن يحمل له الصدقة - وحر المسح محتص بمال يكون للدافع (الثاني) ان حر المسح من جهة التعبير بالكرة طاهر في اربعة اشخاص معينين ولا تعارض الاخبار المحورة (الثالث) الجمع بحمل خبر المسح على الكراهة - ومن المعلوم ان الاخير يتوقف على عدم تعامية الاولين وعدم امكان الجمع نحو آخر - والاظهر هو الثاني فدا لا تبدل الاخبار على ما في القواعد

١- الوسائل - باب ٨٢ من أبواب ما يكتب به حديث ٣

٢- ٤٠٣- الوسائل - باب ٤٠ - من أبواب المشتقين المركبة حديث ١- ٢- ٣

والأقوى هو الجواز مطلقاً .

(قوله قدّه فالأولى حمل الاخبار المحورة على الخ) وهه مجمع
تبرعى لأشاهدله .

(قوله قدّه ثم على تقدير المعارضه فالواجب الرجوع الى ظاهر اللفظ الخ)

وهه به على تقدير المعارضه يتمس الجمع بحمل حر الممع على الكراهة
لنصوصية الاخبار المجوزة في الجواز .

(قوله قدّه فالواجب بعد التكافؤ الرجوع الى الممع الخ) وهه ان

لواجب ح الرجوع الى الاحاد العلاجية .

حرمة الاحتكار

(قوله قدّه احتكار الطعام وهو كما في الصحاح و عن المصاح جمع

الطعام و حبسه يترى به الغلاء لا خلاف في مرجوحيته الخ) في مسألة

اقوال (الاول) مهو الأشهر وهو كراهة الاحتكار (الثاني) ما ذهب اليه جمع من الفقهاء

وهو التحريم (الثالث) ما ذهب اليه المصنف رد وهو لتحريم مع عدم بطل الكفاية

والكراهة معه (و لظاهر) ان مورد كلام الفقهاء هو عدم وجود بدل الكدية فلا قائل

بالمرجوحية معه سوى المصنفه .

وكيف كان فقد استدلل بالحرمة مضاد الى وجوه اعتبارية - بكثير من النصوص (١)

وهي وان كان بعضها ضعيف السند . وبعضها قاصر الدلالة من جهة تضمنه اللعن على

المحتكر لدى هو معنى الابداع الملازم مع الكراهة - ووروده في مقدمتين موضوع

الاحتكار المحكوم بالحرمة او لكراهة - الا ان - جملة منها صحيحة السند - ظاهرة

الدلالة عليها كصحيح (٢) الحافظ عن الصادق (ع) عن رسول الله (ص) يا حكيمن حر ما ياك

١ - ان وسائل باب ٢٧ و ٢٨ من ابواب آداب التجارة

٢ - الوسائل باب ٢٨ من ابواب آداب التجارة حديث ٣

ان يحتكر - وهـ (١) في بيعه لئلا يباع في كذا (ب) الى مالك لا يشر فامنع من الاحتكار
فان رسول الله (ص) منع منه - ونحوهما غيرهما - (و يزيد هـ) لئلا يبيع الاخر و
لا يارصه، صحيح (٢) الحلبي عن سي عبد الله (ع) ان كان لطعام كثير نفع الناس فلا
يأسيه وركب الطعام قليلا لا يبيع الناس منه يكرهون بحكم الطعام فان الكراهة
في اصطلاحهم عليهم السلام اعني كراهته لمصطلحة - وعلمه - فهو ايضا بمعهم
الشرط بدل على المحرم فانه من على ثوب الناس مع عدم كثرة الطعام وهو صادر في
المحرم (و يمد كرهه) ظهر ما رك القول بالكراهة وضعه

وقد استدلل المصنف بهما احكامه - بالجملة من النصوص متصلة للهوى عن
الاحتكار و ظهر ذلك مروجه مطلق - و ظهر صحيح لحاظ و صحيح الحلبي
حرمة في صورة عدم ذلك الكفاية - اما لاون فلا يظهر منه ان عدمه عدمه في وجود
الدين فهو لا يحرر - واما الثاني - فانه عند الحكمة في ضرورة عدم بدل غيره وهذا بواسطة
مادل على كراهته لا يحكم مطلقا فربما على - ذه التحريم (وقد) ان المحرم يقيد
جميع نصوص الاحتكار المنصصة للهوى عنه سواء حمل الهوى فيها على الكراهة او
اخرمة فمورد لحكم صورته عدمه و وجوده باذن غيره والا فلا يكون الاحتكار مكروها -
وبذلك يظهر ما في قوله وان شئت قلت لح

(قوله قد وه الظاهر ان الرواية (٣) ما خوذت من كتبهم التي فيها دليل على
اعتبار ما في كتبهم الحج) قول - فقد ذكر المصنف هذا الكلام في كتاب الصلاة
و عليه سي حجة ما في كتبهم وان كان المروي عنه ضعيفا او مجهولا (و يرد عليه) ان
ذلك النص (٤) سؤال و هو يا مسوي لس ان قد عفاه و آراء سي فقال لا يبيع عن
الأحد روايتهم فعانه مادل عليه حجة في روايتهم و بها كروايات المروية عنهم
في حال استقامتهم بلا نظرية لى حجة الروايات من غير تلك الجهة و ما اصحاب

١- ٣ - الوسائل باب ٢٨ من أبواب آداب التجارة حديث ١٣- ٢- ٦

٢ - الوسائل باب ١١ من أبواب صفات القاضي حديث ١٣

الإجماع بعدد الدليل على الاستعانة به من ملاحظة من قبلهم في السند وقد حققنا ذلك في الجزء الثاني من هذا الشرح في بحث لخص

(قوله قدّه وأما لم يلح فقد اتفقوا في المسووط الحج) قد بيّنا في المسووط بحث الاختكار في المسح ولم يعب على حدث دال عليه ولعله نظر في ذلك إلى دعوى المدعي إليه وأساس ضرورة إلى ما لو صدر كقطعة انتهى (قول) مقتضى الحصر في حر (١) عند عدم سبب ذلك الحكم في الملح ولعله استنبطه من إشارتها إلى أن الملح لا يثبت الحكم الشرعي بها - لعدم كونه مصوصاً بمواريعة لعل الحكم كى تعمم بولده لم يعب حدثه في غير ذلك من مصالحه إلى الناس - فلا يظهر عدم الالتحاق .

(قوله قدّه روى (٢) السكوني عن أبي عبد الله (ع) أن الحكر في الحطب الحج) ظاهر الخبر تحريم الحكر في الرخص بربيعي يوما - وفي الغلاء ثلاثة أيام وعمله الشبع والغاصي وصاحب الوسعة والأثر وعليه ثمة يصعب السد وأخرى منه محمول على أن مظنة الحاجة كماعي له ومن واستحسبه بمصافه (في غير محله) - أما الأول فلما تقدم في هذا الشرح من أن غبار حبر يسكوني - وأما الثاني - فلأن ذلك خلاف الظاهر لأشاهد له فلا يظهر تمامه مما لا جد

(قوله قدّه وعليه في استخراج أحكام هذه الأقسام الحج) الاختكار المحرم هو الاختكار مع حاجة الناس - و لا يحل هو الاختكار لأمن حاجتهم - و لو حب هو الاختكار لأمنه المضطرب في أيام الغلاء - والمسحب هو الاختكار لأمنه الروار وأما المكروه فلم يحله مثلاً (ثم ان) الاختكار به هو الحكر لا يكون وحاولاً مستحباً واتصافه بها لا يكون من جهة إبطاء عدوين آخره .

(قوله قدّه أنه يسع منه أن يحتجب بالتمسك لئلا يضره) ولا بد له لاسف فائدة الحبر إذ بدونه يسع لذلك من السع إلا ما صاعف فيه فلو سوغاه

تف الحكمة في الزمان والبيع وهو حذر لا يلهي لا يلهي لتعبير لملائمه مع ما
 لم يسي وأشهد الثاني أنه من بالبر من من تعبيرة الله لعدم
 بحمد الله على ما علمت بالبر بالبر من من تعبيرة الله لعدم
 ومما عدا كتاب وهو جزء الثامن عشر من كتابه المسمى بكتاب
 ١٠ في القعدة الحرام سنة ١٣٨٠ هـ مؤلفه لأخيه محمد بن حسني تروحي لقمي
 على أنه وسماه جزءاً من عشر في الجزء الثاني عشر من

فهرست الجزء الثالث عشر من كتاب فقه الصادق

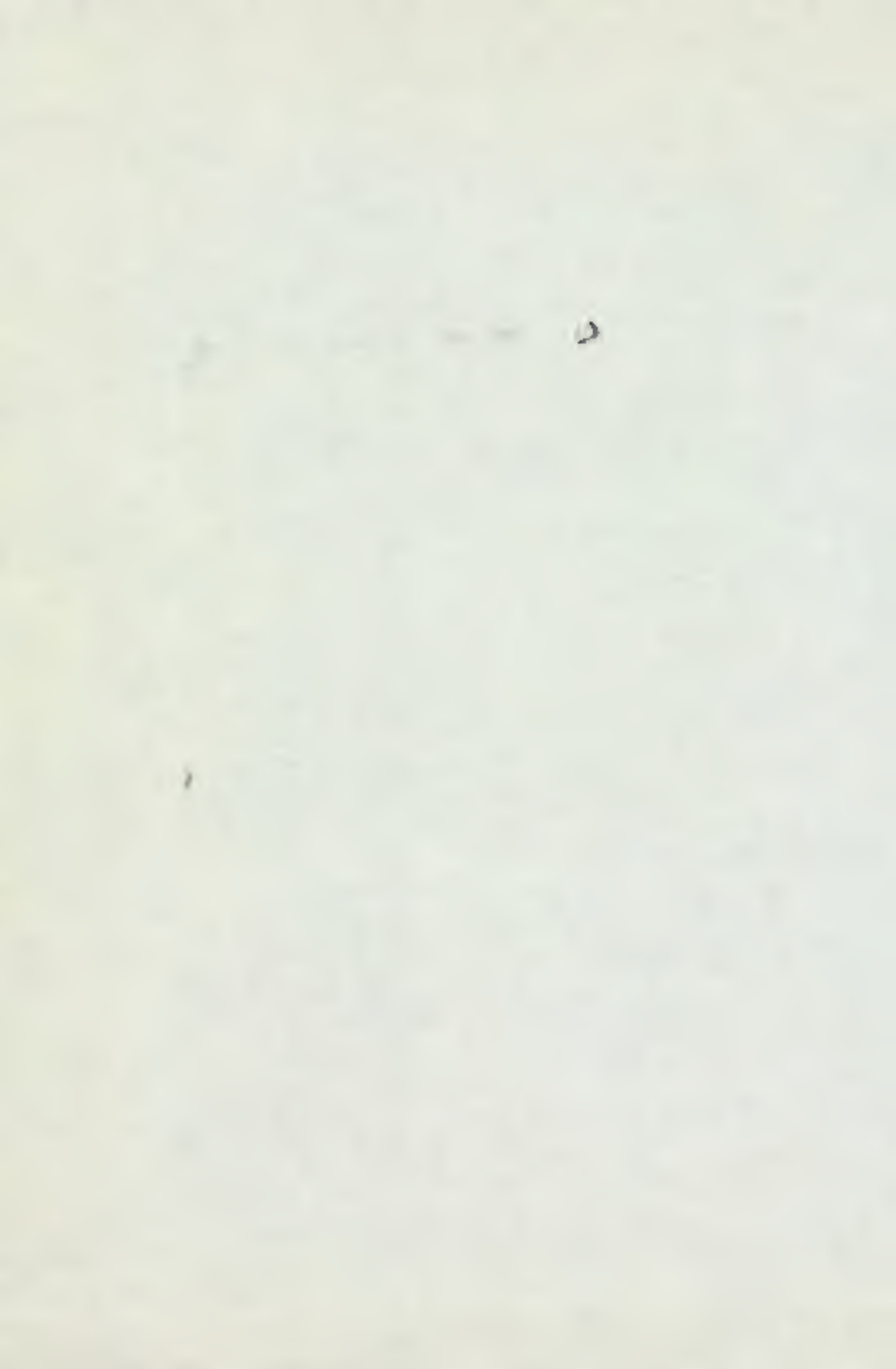
الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٥٨	المصولي في لمعاظاد	٣	من شرط لمعاظدين الاحبار
٦١	الاجارة - بيان وجوه الكشف و دلالتها	٤	دلة بطلان عقد بمكره
٧٠	بيان بطلان من الكشف و نقل	٦	بين حقيقة الاكراه و ما يعتبر فيه
٨١	تسيهات الاجازة	١١	حكم اكراه الشخص على احد الفاعل
٨٣	كفاية الرضا الناطق في الاجازة	١٣	حكم اكراه الشخصين على فعل واحد
٨٥	لا يعتبر فيها عدم سبق الرد	١٤	صوت تعلق الاكراه
٨٧	الاجازة لانوردت	١٦	الاكره على بيع عدد من عديين
٨٨	اجارة القصر	١٨	لاكره على العلق
٩١	الاجازة ليست على العود	٢٣	العقد المتعقب بالرضا
٩٢	في اعتبار مطابقة الاجارة للعقد	٢٧	البيع المقرون بالرضا
٩٤	اعتبار كون المعجير جائرا التصرف	٣٠	بيع الفصولي للمالك و دلة صحته
٩٥	عدم اعتبار وجود المعجير حال العقد		ادلة بطلان بيع الفصولي و الجواب
٩٨	حكم بيع ما هو متعلق حق الغير	٣٢	عها
١٠٠	من باع شيئا ثم ملك	٤٩	حكم بيع الفصولي لنفسه
١١٣	اذا لم يجوز البائع بعد تملكه	٥٥	لو كان المبيع ديناً

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
لوائح باعتقاد عدم جوار التصرف	١١٥	ولاية التصرف في الأموال لا تفسد	١٧٩
فكشفت الحوار	١١٥	وجوب اطفاء المصوم (ع)	١٧٢
اعتذر كون لمجار وجد لشرط	١٢٢	ولاه الحاكم الشرعي	١٨٣
لصحة	١٢٢	تشكك الحكوم من وظائف المجتهد	١٨٥
اعتبار كونه معلوما بتصليلا	١٢٢	العالم لمختلف باب السلطان آفة الدين	١٩٢
حكم بقعود المترنة	١٢٥	مراحمه احد المجتهدين لآخر	١٩٣
في حكم رد	١٣٢	صانط التصرفات المتوقف حوارها على	
حكم التصرفات غير لمديه لملك	١٣٧	ادن لقيه	١٩٥
المشري	١٣٧	القمية ولي من لاولي له	١٩٧
حكم رجوع لمالك الى لمشترى و		ولاه عدول المؤمنين وشرائطهم	
رجوعه الى العاصب	١٣٩	شرائط العوصس من حقيقة بملو بملك	٢١٤
في لرامة الى عزمها المشري	١٤٥	بيان الدليل على اعسار ماله والمسكية	٢١٤
تعاقب الاسدى	١٥٢	اقسام الارصس و حكمها	٢١٨
بيع بملك وما لا بملك	١٥٨	عدم حوار بيع الوقف	٢٣٧
بيع من له نصف الدار نصف الدار	١٦١	صور بيع الوقف	٢٤٨
بيان حقيقة لاشاعه في الملك	١٦٢	الوقف المصقطع	٢٧١
حكم بيع ما يقل التملك وما لا يقل	١٦٥	بيع العين المرهونة	٢٧٦
في ولاية الاب والحدو ما يعترفها	١٦٧	فائدة اجارة لمرتهن	٢٧٨
ولاية المعصومين عليهم لسلام	١٧٣	حكم عقد الراهن لو سقط حق المرتهن	٢٨٢
ثبوت الولاية لتكويدهم لهم	١٧٤	في اعتبار القدرة على التسليم	٢٨٢
ثبوت منصب الحكومة و الرئاسة	١٧٤	هل القدرة شرط او العجز مانع	٢٩١
للحجة (ع)	١٧٤	المانع هو العجز في زمان لاستحقاق	٢٩٣

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
حكم ما لو كان الوكيل عاقر والموكل قادرا	٢٩٧	الفرق بين الاستياء وسع	٣٢٦
عدم لحاق لصمغ بالسع وحكم ساير	٢٩٩	اقسام بيع الصرة	٣٢٨
المعاملات	٣٠١	في كفايه مشاهدة العين سابق	٣٣٠
سع الفضال والمحذور للمصوب	٣٠٢	حكم ما لو اختلف في التعبير	٣٣٢
اعشار العثم بقدر الثمن	٣٠٤	حكم ما لو اختلفا في تقديم البيع على	٣٣٨
عدم صحة بيع ما يكل او يورن حرا	٣٠٧	تعبير	٣٤٠
سع لمكمل ورياء بالعكس	٣١٠	في لزوم احسار الطعام وبنو و لرائحة	٣٤٢
لساط في المكمل والمورون	٣١٥	حكم شراء ما يفسده الاحتار	٣٤٧
احار البايع بقتل المبيع	٣١٧	جواز بيع المسك في قاره	٣٤٩
بيع الثوب والارض مع المشاهدة	٣١٨	بيع لمجهون مع الصميصة	٣٥١
بيع بعض من متساوية الاجزاء	٣٢٠	حكم الامدر	٣٥٥
بيان حقيقة الكلى في المعين	٣٢١	حو ربيع لمطروف مع طرفه المورون	٣٥٩
حكم بيع الكلى في المعين	٣٢٢	معه	٣٦١
حكم ما اذا ساع صاع من صره	٣٢٤	التعق في مسائل النجارات	٣٦٢
ثمرات كون المبيع كليا في المعين او		حكم تلقي الركبان	٣٦٦
مشعا		حو واحد الانسان من ماله مع له	٣٦٩
		لبصره في قيل هو منهم	٣٦٩
		في حكم الاحسار ومواده	٣٦٩

جدول الخطاء والصواب

ص	س	خطاء	صواب
٧٠	٧٣	المصروف اماء حرف	لنصرف الواقع حرام
		الو عماقع	عماوق
٧٥	١١	لاشكال	لااشكال
٨٥	١٨	الحقيقة	الحقية
٩٤	١٩	العقب	المنقب
٩٥	١٣	يعتبره	يعتبر
٩٥	٢١	المصرف	التصرف
١٣٨	١٤	للتحرر	للتحرى
١٦٩	١٨	ولعله	ولعله
٢١٢	٢	نظير	نظر
٢٤٠	١٩	لجواز	لجواره
٣٠٨	٦	التقدير	التقدير







FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882567